الخلاصة النحوية

في شرح الآجرومية

تأليف

شافعي بن معلّم عبد الله



المجلد الأول

الخُلَاصَةُ النَّحْوِيَّةُ

فِي شَرْحِ الآجُرُّومِيَّةِ

الطبعة الخامسة ٢٠٢٠م - ١٤٤٢هـ

الخلاصة النحوية في شرح الآجرومية

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

/٢٠٢٠

الترقيم الدولي
978-977-6476-13-4

٣٧ ش نجيب محفوظ الحي الثامن - بجوار
مسجد بلال بن رباح - مدينة نصر - القاهرة
تليفون: 02 27306093
موبايل: 012 11565840
daartacilmiga@gmail.com
Xambali@hotmail.com

دار العلم للنشر والتوزيع والترجمة

الخلاصة النحوية

في شرح الآجرومية

تأليف

شافعي بن معلّم عبد الله

الجزء الأول

للنشر والتوزيع والترجمة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على خاتم المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذه الطبعة الخامسة لكتاب شيخنا المفضال شافعي بن معلّم عبد الله المسمّى بـ «الخلاصة النّحويّة في شرح الآجروميّة»، وقد حظي الكتاب – بفضل الله تعالى – بثناء وإقبال كبير من طلبة العلم، فأعاد المؤلف النظر فيه فزاد بعض الفوائد التي عرضت له بعد طبعه، وصحّح ما وقع من أخطاء في الطبعات السابقة.

ويستحق هذا الشرح الوصف بالكلمة المشهورة «ليس بالطويل المملّ ولا بالقصير المخلّ» فنسأل الله أن يجزي مؤلفه خير الجزاء، وأن يبارك في علمه وجهوده، وأن ينفع به الإسلام وأهله، وصلّى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلّم.

عبد الشكور معلّم عبد فارح

مدرّس النّحو والصّرف والبلاغة

في معهد معاذ بن جبل بجدة

١٤٤١/١٢/٦هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رافع الفضلاء، وخافض الجهلاء، الذي شرَّف مَن قصده ونحاه، ونَصَّب نفسه لطاعته وتقواه، الفاعل لما يشاء؛ فلا معاند في فعله، ولا مماثل في شأنه، حمدًا موافيًا لنعمه، ومكافيًا لمزيده، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له في صفاته، ولا في أفعاله، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدًا عبده ورسوله، وحبيبه، وصفيُّه، وخيرته من خلقه، الذي أُنزل عليه القرآن بلسان عربي مبين، وصلى الله وسلم عليه عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بنهجهم إلى يوم الدين.

أما بعد: فيقول كثير الذنوب، والعصيان، قليل العبادة، والعرفان، الفقير الحقير، الراجي من مولاه الخروج من سجن التقصير، شافعي بن معلّم عبد الله بن الشيخ علي: قد سألني بعض الطلاب -غفر الله لي، ولهم- أن أشرح الآجرومية للإمام الفاضل، والقدوة الكامل، أبي عبد الله محمد بن محمد الصنهاجي شرحًا أبسط، وأنفع، وللقواعد أجمع، فأجبته علمًا بعدم أهليتي لذلك؛ إذ لست من فرسان تلك المسالك، بل كنت عديم البضاعة في العلم، والفهامة، فبذلت وُسْعِي في جمع مطلوبهم، وتحقيق هدفهم، وأوردت فيه قواعد جمَّة، وفوائد ذات نعمة، ملتقطًا من أسفار الفحول، ما يُستملح من النقول، فجاء بفضل علام الغيوب، شرحًا وافيًا بالمطلوب، جامعًا للشروط، والشواهد، معللًا للأحكام، ومنبهًا بالقواعد، مفصِّلًا للإجمال، وموضِّحًا للإشكال، فاتحًا للمغلق، ومقيدًا للمطلق، متميزًا في بابه، سابقًا

لأقرانه وأترابه، قرة لعين المحبين، وقذى في عيون الحاسدين، على أسلوب مستحسن، ونظام مستغن، متحاشيًا عن الإطناب الممل، والإيجاز المخل؛ حرصًا على التقريب للأفهام؛ ليعمَّ نفعه الخواص والعوام، يرتوي منه المبتدي، ويعطف عليه المنتهي، وسميته: «الخلاصة النحوية في شرح الأجرومية»، واللهَ أسأل، وبنبيِّه أتوسل، أن ينفع به النفع العميم، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وسببًا للفوز بجنات النعيم، وأن يبلِّغنا وأحبَّتنا، وإخواننا وقارئها أحسنَ الأمل، ويوفقنا للقول الثابت، والعمل الصالح؛ إنه خير موفق ومعين، وأكرم مسئول على الدوام، وهو حسبي ونعم الوكيل.

والمصنِّف هو الإمام الناسك، والعالم الزاهد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، وُلِد سنة اثنين وسبعين وستمائة، وتُوفِّي بصفر سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة، ودُفِن داخل باب الحديد بمدينة فاس ببلاد المغرب، وحكي أنه ألَّف هذا المتن تِجَاه البيت الشريف، وحكي أيضًا أنه لما ألَّفَه ألقاه في البحر، وقال: إن كان خالصًا لله تعالى فلا يُبَلُّ، وكان الأمر كذلك.

مُقَدّمَة

ينبغي لكل شارع في فنٍّ أن يتصوره، ويعرفه قبل الشروع فيه؛ ليكون على بصيرة فيه، وإلا صار كمن ركب متن عمياء، وخبط خبط ناقة عشواء، ويحصل التصور بمعرفة المبادئ العشرة المنظومة في قول بعضهم:

إن مبادي كل فن عشرة — الحد والموضوع ثم الثمرة

وفضله ونسبةٌ والواضع — والاسم الاستمداد حكم الشارع

مسائل والبعض بالبعض اكتفىٰ — ومَن دَرىٰ الجميعَ حاز الشَّرَفَا

والآن نشرع في مبادئ النحو فنقول:

حد علم النحو لغة: يطلق على معان كثيرة، منها: القصد، كقولك: نحوت البيت أي قصدته، ومنها: الجهة، كذهبت نحو المسجد أي جهته، ومنها: المثل، كزيد نحو عمرو، أي مثله، ومنها: المقدار، كعندي نحو ألف أي مقداره، ومنها: القسم، كهذا على أربعة أنحاء أي أقسام، ومنها: البعض، كأكلت نحو السمكة أي بعضها، ومنها: الدُّون، كسرت فرسخًا أو نحوه، أي دونه.

وأما اصطلاحًا: فهو: «علمٌ بأصول يُعرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً». فالعلم هنا الإدراك، والأصول جمع أصل، وهو والقاعدة، والضابط، والقانون ألفاظ مترادفة. قال في الكواكب: والمراد بالأصول المذكورة: الاسم، والفعل، والحرف، وأنواع الإعراب، والعوامل، والتوابع، ونحو ذلك.اهـ. والمراد بأحوال أواخر الكلم: الأمور العارضة له.

وموضوعه: الكلمات العربية من حيث البحث عن أحوالها.

وفائدته، وغايته، وثمرته هي: صون اللسان عن الخطأ، والاستعانة على فهم كلام الله، وكلام رسوله ﷺ.

وفضله:فوقانه على سائر العلوم، من حيث إنه يُعرف به صحةُ كلام الله .

ونسبته لباقي العلوم: التباين، والتخالف، أو أنه من العلوم الأدبية.

واستمداده: من الكتاب، والسنة، وكلام العرب.

ومسائله: قواعده كقولنا: الفاعل مرفوع.

وواضعه: أبو الأسود الدؤلي(١) بأمر من الإمام علي كرم الله وجهه، وكان أبو الأسود كوفي الدار، بصري المنشأ، ومات وقد أَسَنَّ.

وحكي في سبب وضعه لهذا الفن أنه كان على سطح بيته في ليلة مظلمة، وعنده بنته، فرأت السماء، ونجومها، وحسن تلألؤ أنوارها مع وجود الظلمة، فقالت:يا أبتِ: ما أحسنُ السماءِ؟ بضم النون، وكسر الهمزة، فقال: أي بُنَيَة، نجومها، وظن أنها أرادت أي شيء أحسن منها؟ فقالت: يا أبت: ما أردتُ هذا، وإنما أردت التعجب من حسنها، فقال: «افتحي فاكِ، وقولي: ما أحسنَ السماءَ»بفتح النون، والهمزة، فلما أصبح غدا على سيدنا علي كرم الله وجهه، وقال: يا أمير المؤمنين: حدث في أولادنا مالم نعرفه، وأخبره بالقصة؛ وذلك أن العرب لفطرتهم على الفصاحة كان النطق بالإعراب سجية فيهم من غير تطبُّع، كما قال الشاعر:

ولستُ بنحويٍّ يلوكُ لسانَه ... ولكن سليقيٌّ أقولُ فَأُعْرِبُ

---

(١) هو ظالم بن عمرو بن ظالم، وُلِد في الكوفة، ونشأ في البصرة، من سادات التابعين، ويُعتبَر أول من وضع علم النحو، وشكَّل المصحف، توفي سنة ٦٩هـ.

فقال: هذا بمخالطة العجم العرب بالمعاشرة والمناكحة؛ فتولد اللحن حتى كادت العربية تتلاشى، ثم أمره، فاشترى صحيفة، وأملى عليه بعد أيام، أقسام الكلمة ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، وجملة من باب التعجب وقال: انح نحو هذا؛ فلذلك سمي بعلم النحو، ثم قال: تتبعه يا أبا الأسود، وزد عليه ما وقع لك، واعلم يا أبا الأسود: أن الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر، ولا مضمر، وإنما يتفاضل الناس في معرفة ما ليس بظاهر، ولا مضمر، قالأبو الأسود: فجمعت منها أشياء، وعرضتها عليه، وكان من ذلك حروف النصب، وكان منها: (إن، وأن، وليت، ولعل، وكأن)، ولم أذكر لكن، فقال: لم تركتها؟ فقلت:لم أحسبها أنها منها، فقال: بل هي منها؛ فزدها، ثم سمع أبو الأسود رجلًا يقرأ ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[التوبة:٣] بالجر، فوضع باب العطف، والنعت، والاستفهام، وكان يراجع الإمام في ذلك، إلى أن حصل له ما فيه الكفاية، ثم أخذه عن أبي الأسود نفر، منهم: ميمون الأقرن، وغيره، ثم خلفهم جماعة، منهم: أبو عمرو بن العلاء[١]، ثم بعدهم الخليل بن أحمد الفراهيدي[٢]، ثم سيبويه[٣]، والكسائي[٤]، ثم صار الناس فريقين كوفيًّا، وبصريًّا، وما زالوا يتداولونه، ويحكمون تدوينه إلى الآن، فجزاهم الله الجنة.

---

(١) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين التميمي المازني البصري، أحد القراء السبعة، كان أعلم الناس بالقرآن الكريم، والعربية، والشعر، وهو في النحو في الطبقة الرابعة من علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتوفي سنة أربع وخمسين، وقيل غير ذلك.

(٢) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري)١٠٠-١٧٠هـ)، عربي من الأزد، وُلِد في عُمان، وتوفي في البصرة. مؤسس علم العَروض، وواضع أول معجم للعربية، وأسماه: العين.

(٣) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، المعروف بسيبوَيه، «المطيب برائحة التفاح»، (١٤٨-١٨٠هـ)، إمام نحاة العربية، وُلِد في مدينة بيضاء (نساياك) في إقليم فارس، ونشأ في البصرة، وتوفي في شيراز من أول وأعظم النحاة، اشتهر بكتابه «الكتاب».

(٤) أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الكسائي (١١٩-١٨٩هـ) مولى بني أسد، من أصول فارسية، كان إمام الكوفيين في اللغة والنحو، وسابع القراء السبعة، ويعد المؤسس الحقيقي للمدرسة الكوفية في النحو.

واسمه: علم النحو، وعلم العربية.

وحكم الشارع فيه: وجوبه الكفائي على أهل كل ناحية، والعيني على قارئ التفسير، والحديث.

نكتة: اعلم أن اللغة: في اللغة اللهج بالكلام أي الإسراع به، وفي الاصطلاح: الألفاظ الموضوعة للمعاني. والاصطلاح: لغة الاتفاق، واصطلاحًا:«اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص، إذا أطلق انصرف إليه».اهـ.عطار بتصرف.

والحد لغتها: المنع، واصطلاحها: ما يُميزُ الشيءَ عما عداه، ولا بد لها أن تكون جامعة لأفراد الشيء المحدود، ومانعة من دخول غيره فيها.اهـ. كشف النقاب بتصرف.

واعلم أن لفظ العربية يطلق على ثلاث: الأول: العلوم العربية الاثنا عشر، وهي: اللغة، والصرف، والنحو، والاشتقاق، والمعاني، والبيان، والخط، والعروض، والقافية، وقرض الشعر، وهو: «الإتيان بالكلام الموزون المقفى»، وإنشاء الخطب، والرسائل، والتاريخ وهو: معرفة أخبار الأمم السابقة، وتقلبات الزمن بمن مضى؛لتحصل ملكة التجارب، والتحرز من مكايد الدهر، ومنه المحاضرات وهي: نقل نادرة، أو شعر يوافق الحال الراهنة. وأما البديع فذيل لا قسم برأسه، وكذا الوضع.

وجمعها بعضهم فقال:

صَـرْفُ بيـانِ معـان النَّحْـوِ قَافِيَـة ... شِعْر عَرُوض اشْتِقَاق الخطِّ إنشاءُ

محاضـراتٌ وثـاني عَشْـرِهَا لُغَـة ... تِلْـكَ العُلـومِ لَهَـا الآدابُ أَسْـمَاءُ

الثاني: النحو، والصرف. الثالث: النحو، وصار فيه عَلَمًا بالغلبة، والله أعلم.

افتتح المصنف كتابه بالبسملة؛ اقتداء بالكتاب العزيز الذي هو القرآن، بل وجميع الكتب السماوية افتتحت «ببسم الله الرحمن الرحيم»، كما يدل عليه خبر جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ «بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب» ؛وعملًا بالسنة قولًا، وفعلًا.

أما الأول: فلقوله ﷺ: «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَقْطَعُ، أَوْ أَجْذَمُ، أَوْ أَبْتَرُ**» روايات، أي: ناقص غير تام؛ فيكون قليل البركة.

وأما الثاني: فلأنه ﷺ يكتب الرسائل بها؛ فإن قلت: لم عبَّر في جانب الكتاب بالاقتداء، وفي جانب الحديث بالعمل؟ قلت: لأن الكتاب لم يكن فيه أمر بالابتداء فناسبه الاقتداء، بخلاف الحديث فمعناه الأمر؛ إذ المعنى: ابدءوا في أموركم... إلخ، فناسبه العمل. اهـ. حامدي.

وقد أغفل المصنف من المتن الحمدلة، وابتدأ المتن بالبسملة؛ فإن كان المصنف أغفلها من المتن؛ فلعله اكتفى عنها بالبسملة؛ لأن الابتداء يحصل بكل منهما، بل وبكل ذكر سواهما كالشهادتين، والصلاة، والسلام على رسول الله ﷺ؛ إلا أنه قال: بعضهم ينبغي لكل شارع في تصنيف أن يذكر ثمانية أشياء: أربعة يقال: لها صناعة الوجوب، وهي: البسملة، والحمدلة، والشهادتان، والصلاة والسلام على النبي ﷺ، وأربعة يقال: لها صناعة الندب، وهي: تسمية نفسه، وتسمية الكتاب، والإتيان بما يدل على المقصود، وهو المسمى ببراعة الاستهلال، ولفظ أما بعد.

ثم الباء في بسم الله إما حرف جر زائد، أو أصلي؛ فعلى القول بالزيادة: لا تتعلق الباء بشيء، واسم مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد؛ فإعرابه تقديري لا محلي؛ لأن الإعراب المحلي للمبنيات، ولا ضرر في اجتماع إعرابين على الكلمة؛ لاختلافهما باللفظ، والتقدير، وخبر المبتدأ محذوف، تقديره: مبدوء به، وعلى القول بالأصالة؛ فتحتاج إلى متعلق، وهذا المتعلق إما فعل (وهو مذهب الكوفيين)، وإما اسم (وهو مذهب البصريين)،

وعلى كل إما عام، أو خاص أي مناسب لما بدئ بالبسملة، وعلى كل إما مقدم، أو مؤخر؛ فالفعل العام: أبتدئ مثلًا، والخاص: أؤلف، والاسم العام: ابتدائي، والخاص: تأليفي، وأولاها الفعل الخاص المؤخر، أما الفعل؛ فلأنه الأصل في العمل؛ ولكثرة التصريح بالمتعلق فعلًا كما في آية ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾[العلق:١]، وحديث: «**بِاسْمِكَ رَبِّي وَضَعْتُ جَنْبِي، وَبِاسْمِكَ اللَّهُمَّ أَرْفَعُهُ**»؛ولقلة المحذوف؛ لأنه إذا كان فعلًا، فالمحذوف كلمتان:(الفعل، والفاعل)، وهما: لفظ أؤلف، ولفظ أنا المضمر، وأما على مقابله فثلاث، وهي المصدر، والمضاف إليه، والخبر؛ لأن التقدير: بسم الله تأليفي حاصل.

وأما الخاص؛ فلرعاية المقام؛ لأن الشارع في كل شيء يُضْمِر ما كانت البسملة مبدأ له؛ فالشارع في الأكل مثلًا إذا قال: (بسم الله) ينوي: آكل، وفي الشرب: أشرب، وفي الركوب: أركب، ونحو ذلك.

وأما التأخير؛ فللاهتمام باسمه تعالى؛ وليفيد الحصر؛ فإن تقديم المعمول قد يفيد الحصر؛ وليكون اسمه تعالى مقدَّمًا ذكرًا ؛ كتقدم مسماه وجودًا، ولا يرد تقديم الباء، ولفظ اسم عليه؛ لأن الباء وسيلة لذكره على وجه يؤذن بالبدء، فهي من تتمة ذكره على الوجه المطلوب، ولفظ (اسم) دال على اسمه تعالى، لا أجنبي عنه، بدليل ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ﴾[المزمل:٨]، والمراد: واذكر ربك، كما هو موجود في آية أخرى، والله أعلم.

والرحمن الرحيم نعتان للفظ الجلالة، ويجوز فيهما تسعة أوجه: جرهما، وهو متعين قراءةً، ورفعهما؛ على أنهما خبران لمبتدأ محذوف، أي: هو الرحمن الرحيم، ونصبهما؛ على أنهما مفعولان لفعل محذوف، أي: أمدح، وجر الرحمن مع رفع الرحيم، أو نصبه، ورفع الرحمن مع نصب الرحيم، ونصب الرحمن مع رفع الرحيم،

ورفع الرحمن، أو نصبه مع جر الرحيم، وهذان الوجهان ممتنعان. واعترض ذلك بجواز الفصل بين الصفة، والموصوف، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[الواقعة:٧٦]؛ فعظيم نعت لقسم مع الفصل بلو تعلمون، وأجيب بأن المنع ليس من حيث الفصل، بل من حيث إن في القطع ثم الإتباع رجوعًا إلى الشيء بعد الانصراف عنه؛ ولأن التابع أشد ارتباطًا بالمنعوت، فكيف يؤخر عن المقطوع؟.اهـ. عطار بتصرف.

وقد نظم الأوجه التسعة مبينًا للجائز، والممتنع النور الأجهوري المالكي، فقال:

إن يُنْصَب الرحمنُ أو يَرْتَفِعا ... فالجرُّ في الرحيم قطعًا مُنِعا

وإن يجرُّ فَأَجِزْ في الثاني ... ثلاثةَ الأَوْجُه خُذْ بَيَانِي

فهذه تضمَّنَتْ تسعا مُنِع ... وجهان منها فَادْرِ هَذَا وَاسْتَمِعْ

فقوله: تضمنت أي: أفهمت؛ لأن البيت الأول تضمن ستة أوجه من ضرب اثنين، وهما:نصب الرحمن، ورفعه في ثلاثة، وهي رفع الرحيم، ونصبه، وجره؛ لأن المعنى: إن ينصب الرحمن، أو يرتفع ففي الرحيم ثلاثة أوجه: الجر وهو ممنوع، والرفع، والنصب، وهما جائزان، والبيت الثاني تضمن ثلاثة أوجه، وهي ظاهرة، وفي هذا القدر كفاية للمبتدئ. والله أعلم.

اَلْكَلَامُ: هُوَ اَللَّفْظُ اَلْمُرَكَّبُ، اَلْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ

(الكلام) وأل في الكلام تحتمل أن تكون للعهد، أي الكلام المعهود عند النحاة، وهي: عوض عن المضاف إليه محذوفًا، تقديره: كلام النحويين، وأن تكون للحقيقة، والماهية، أي: حقيقة الكلام وماهيته؛ وبدأ المصنف كتابه بالكلام؛ لأنه المقصود بالذات؛ ولأنه الذي يقع به التفاهم، والتخاطب؛ ولأن الكلمة العربية لا يخلو آخرها

عن حالتين: الإعراب، والبناء، ولا يوجدان الا إذا وجد الكلام؛ وإنما لم يبَوب له؛ لأنه مع أقسامه من المقدمات بخلاف الإعراب وما بعده.اهـ. حامدي.

والكلام بفتح الكاف يُطلق في اللغة على الكلام النفسي الخالي عن الحرف، والصوت، كقول الأخطل:

إِنَّ الكَــلامَ لَفِــي الفُــؤَادِ وَإِنَّمَــا جُعِـلَ اللِّسَـانُ عَلـىٰ الفُـؤَادِ دَلِـيلاَ

والشاهد في قوله:(إن الكلام لفي الفؤاد)؛ على أن لفظ الكلام تطلقه العرب على المعاني التي تقوم في نفس الإنسان؛ ويَتَخَيَّلُها قبل أن يعبر عنها بألفاظ تدل عليها، ويطلق أيضًا على اللفظ مطلقًا، أي: أفاد، أولم يفد، ولو مهملًا لا معنى له؛ وعلى كل ما أفاد من كتابة، أو إشارة، أوعُقَد، أو نُصُب، أو لسان حال؛ فالكتابة: «هي الإفهام بالنقوش»بأن كتبت لشخص قام زيد؛ فإن المكتوب إليه فهم من الكتاب قيام زيد، الذي هو فائدة الخبر، وفهم أيضًا أن الكاتب يعلم قيام زيد الذي هو لازم الخبر، والعُقَد جمع عُقْدَة، وهي: «الإفهام بعقد الأصابع؛لأعداد مخصوصة»، والنُّصُب بضم النون، والصاد، وقد تسكن، وقد تفتح النون، وهي: «العلامة المنصوبة لفهم معناها»؛ كجعل المحراب دليلًا على القبلة. والإشارة: «هي الإفهام باليد ونحوها كالعين، والحاجب».اهـ. حامدي. ولسان الحال: نحو قوله:

امــتلأ الحَــوْضُ وَقَــالَ قطنــي مَهْــلاً رُوَيْــدًا قَــدْ مَــلَأْت بَطْنِــي

وفي اصطلاح النحاة هو«ما وجد فيه قيود أربعة»، أو ما اجتمعت فيه قيود أربعة، وهي التي أشار إليها المصنف بقوله: هو اللفظ المركب... إلخ. والكُلام بضم الكاف: الأرض الصعبة، وبكسرها: الجراحات، يقال: فلان به كِلام أي جراحات،

ونحو قول الشيخ عبدالرحمن الزيلعي: (وغير كلامكم عندي كِلام)

والكلام عند الفقهاء: «كل ما أبطل الصلاة من حرف مفهم، كق من الوقاية، أو حرفين مطلقًا، سواء أفهما كقم، أم لا، كعن»، وعند المتكلمين: «عبارة عن المعنى القديم القائم بذاته تعالى»، وعند الأصوليين: «اللفظ المنزَّل على سيدنا محمد ﷺ، المتعبَّد بتلاوته، المتحدَّى بأقصر سورة منه. (هو) ضمير فصل عند البصريين؛ سمي به؛ لأنه يفصِل بين الخبر، والصفة، وذلك؛ لأنك إذا قلت: زيد القائم، جاز أن يكون القائم خبرًا عن زيد، وأن يكون صفة له؛ فلما أتيت بضمير الفصل تعين كونه خبرًا لاصفة، وأكثر الكوفيين يسميه عمادًا؛ لأنه يعتمد عليه في معرفة الخبر من غيره؛ وإنما سمي ضميرًا مع أنه حرف لا محل له عند الأكثر؛ لأنه بصورته، وقيل: اسم لا محل له من الإعراب كاسم الفعل، وقيل: محله محل ما قبله، وقيل: محل ما بعده، ففي نحو: زيد هو القائم: محله رفع باتفاق القولَيْن الأخيرين، وفي نحو: كان زيد هو القائم: محله رفع على أولهما، ونصب على ثانيهما، وفي نحو: إن زيدًا هو القائم بالعكس.اهـ.صبان. وبعض الكوفيين يسميه دعامة بضم الدال؛ لأنه يدعم الكلام أي يقويه؛ لأنه حافظ لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط، ويشترط في ما قبله أن يكون مبتدأ ولو في الأصل، نحو كان زيد هو القائمَ، وأن يكون معرفة، خلافًا لجماعة أجازوا كونه نكرة، وفيما بعده أن يكون خبرًا ولو في الأصل، وأجاز الأخفش(١)، والمدنيون وقوعه بين الحال، وصاحبها،

(١) الأخفش الأوسط، إمام النحو أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي ثم البصري، مولى بني مجاشع، أخذ عن الخليل بن أحمد، ولزم سيبويه حتى برع، توفي سنة (٢١٥هـ).

وأجاز الفراء[1] وقوعه في أول الكلام، ويشترط فيه أيضًا أن يكون معرفة، أو كالمعرفة في عدم قبول «ال» كاسم التفضيل، نحو ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾[المزمل:٢٠]، ويشترط في الضمير نفسه أن يكون بصيغة المرفوع؛ فيمتنع زيد إياه الفاضل، وأن يطابق ما قبله إفرادًا، وتذكيرًا، وتكلُّمًا، وفروعها؛ فلا يجوز كنت هو الفاضل (اللفظ) هو في الأصل مصدر لفظت الشيء، أي: مصدر الفعل الذي هو لَفظ بفتح الفاء، وهو لغة: الطرح، والرمي مطلقًا، أو من الفم خاصة؛ لكن صرح في الأساس بأنَّ (لفظت الرحى الدقيق) مجاز.

ثم جعل له معنى اسم المفعول، وخص في عرف النحاة بما يطرحه اللسان، والحلق، والشفتان، «وهو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي أولها الألف، وآخرها الياء»، وإن شئت قلت: «ما له صوت، ويقبل الكتابة»، فخرج بالصوت ما ليس بصوت، كالدوال الأربعة وهي: الكتابة، والإشارة، والعقد، والنصب، وكذا لسان الحال، وخرج بالمشتمل...إلخ:ما ليس كذلك، كصوت الطبل، والمزمار، والمحركات.

ثم اللفظ له أفراد محققة، وهي: ما يمكن النطق بها بالفعل كزيد، أو بالقوة كالمحذوفات، من نحو مبتدأ، أوخبر؛ لتيسر النطق بها صراحة، وله أفراد مقدرة، وهي: مالا يمكن النطق به أصلًا، وهي الضمائر المستترة؛إذ لم يوضع لها ألفاظ حتى ينطق بها؛ وإنما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل تصويرًا لمعناها، وتدريبًا للمتعلم كما قاله الرضي[2].

---

(١) أبو زكريا الفراء (١٤٤-٢٠٧هـ)كان أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو، واللغة، وفنون الأدب، حُكِي عن أبي العباس ثعلب أنه قال: لولا الفراء لما كانت عربية؛ لأنه خلصها وضبطها، لُقِّب بالفرَّاء «لأنه كان يفري الكلام»، أي: يصلحه.

(٢) محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، نحوي، وعالم لغة من بلدة استراباذ في طبرستان، يُعدُّ من أشهر علماء النحو على مر العصور، من أشهر مؤلفاته: «شرح كافية ابن الحاجب» في النحو، و«شرح شافية ابن الحاجب» في التصريف، توفي سنة ٦٨٤ أو ٦٨٦هـ).

وأما تقسيمها إلى مستتر وجوبًا، وجوازًا؛ فإنما هي تفرقة اصطلاحية، ولا مشاحة في الاصطلاح.

واللفظ ينقسم إلى (موضوع)، «وهو الذي دل على معنى»كزيد، وإلى (مهمل) «وهو الذي لا يدل على معنى»كديز مقلوب زيد، والمراد هنا: المستعمل.

تنبيه: إنما اختار المصنف اللفظ على القول:مع أن القول: جنس قريب؛ فإنه لا يقع على المهمل، بخلاف اللفظ، لكن لما شاع استعمال القول في الرأي والاعتقاد كما تقول: قال الشافعي:كذا، بمعنى: اعتقده، وراه حقًّا لم يعبره.

(المركب): هو مأخوذ من التركيب، وهو لغة: «وضع شيء على شيء»، سواء كان على جهة الثبوت أم لا، بخلاف البناء؛ فإنه «وضع شيء على شيء على جهة يراد بها الثبوت»، واصطلاحًا: «ما تركب من كلمتين فأكثر»، نحو زيد قائم، وضرب عمرو زيدًا، فخرج به المفرد كزيد، والأعداد المسرودة كواحد اثنان ثلاثة.

واعلم أن التراكيب كثيرة، منها: «التركيب الإسنادي»، وهو: كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى كالفعل، والفاعل، والمبتدأ، والخبر كجاء زيد، وزيد قائم، و«التركيب الإضافي»، وهو: كل كلمتين نُزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما قبلها، على أن الإعراب على الجزء الأول كعبد الله، و«التركيب المزجي»، وهو: كل كلمتين نُزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها؛على أن الإعراب على الجزء الثاني، والأول يلزم حالة واحدة كبعلبك، و«التركيب العددي»وهو كل عددين كان بينهما حرف عطف مقدر كخمسة عشر، و«التركيب التقييدي»،وهو كل كلمتين نُزلت ثانيتهما وصفًا لما قبلها»كالحيوان الناطق.

والمراد هنا: التركيب الإسنادي، وهو قسمان: جملة فعلية، وهي «ما صدرت بفعل حقيقة وهو ظاهر، أو حكمًا»نحو لن يقوم، وجملة اسمية، وهي: «ما صدرت باسم حقيقة، وهو ظاهر، أو حكمًا »نحو «إن زيدًا قائم»، والإسناد «هو ضم كلمة إلى أخرى على وجه يفيد»كضم الفعل إلى فاعله نحو قام زيد، وضم الخبر إلى المبتدأ نحو زيد قائم، فخرج بالمركب المفرد وبالإسناد غيره من التراكيب.

تنبيه:ولو عبر المصنف بالمسند بدل المركب لكان أولى؛ لأنه يشمل الإسنادي وهو المراد هنا، وغيره. (المفيد) مأخوذ من الإفادة، وهي لغة: «استحداث المال والخير»، واصطلاحا: «ما أفاد فائدة يحسن السكوت عليها من المتكلم والسامع». فخرج بالمفيد غيرُه، نحو إن قام زيد؛ لأن الفائدة في هذا المثال لا تتم إلا بالجواب.

تنبيهان «**الأول**»: أن اتحاد الناطق لا يُعتبر في الكلام، وصححه ابن مالك[(١)]، وأبو حيان[(٢)]، خلافًا للشيخ أبي بكر الباقلاني[(٣)] من أئمة الأصول؛ إذ المتفقان على أن يقول أحدهما: قام والآخر زيد، كل منهما متكلم بكلام تام؛ وإنما اكتَفى بأحد الكلمتين بتصريح الآخر بالأخرى.

«**الثاني**»: لا يشترط تجدد الفائدة؛ وإلا لأدى إلى أن الكلام الواحد يسمى

---

(١) هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، المعروف بابن مالك)٦٠٠هـ -٦٧٢هـ) عالم لغوي كبير، وأعظم نحوي في القرن السابع الهجري، وُلِد بالأندلس، وهاجر إلى الشام، واستقر بدمشق، ووضع مؤلفات كثيرة، أشهرها «الألفية».

(٢) أثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الغرناطي(٦٥٤ - ٧٤٥هـ) إمام عصره في النحو، والتفسير، والحديث، صاحب البحر المحيط في التفسير.

(٣) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم القاضي أبو بكر الباقلاني البصري، الملقب بشيخ السنة، من أئمة الأصول، توفي ٤٠٢هـ.

كلامًا،إذا خوطب به مَن لا يعرف مدلولَه، وغيرَ كلام إذا خوطب به من يعرف مدلولَه، وكلام الشيخ خالد[1] مائل إلى الاشتراط، حيث جعل (السماء فوقنا)، و(الأرض تحتنا) غير كلام.

وينقسم المفيد إلى قسمين: ما يفيد فائدة تامة، نحو زيد قائم، وما يفيد فائدة ما، ويسمى في عرف النحاة مفهِمًا لا مفيدًا، نحو إن قام زيد، ويلغز بذلك فيقال: «أي قول: إن نقص زاد وإن زاد نقص؟» أي: إن زاد لفظه نقص معناه، وإن نقص لفظه زاد معناه، وجواب هذا القول: هو إن قام زيد (بالوضع) وهو لغة: الولادة، يقال: وضعت المرأة إذا ولدت، ويطلق على الإسقاط تقول: وضعت الدين عن فلان أي أسقطته عنه، ويطلق على الحط، ومنه وضعت الدَّين بمعنى: حططته، واصطلاحًا: فسره بعضُهم بالعربي وهو:جعل اللفظ دليلًا على المعنى كزيد، فإنه لفظ عربي جعلته العرب دالًّا على معنى، وهو ذات وضع عليها لفظ زيد، وبعضهم بالقصد وهو: أن يقصد المتكلم إفادة السامع عند التكلم، قال الشيخ خالد: هذا الخلاف له التفات إلى الخلاف في أن دلالة الكلام هل هي وضعية أم عقلية؟ ثم قال: الأصح الثاني.اهـ.

فخرج بالعربي ما ليس بعربي ككلام البربر، والحبشة، وغيرهما مما ليس بعربي، وبالقصد ما ليس بمقصود، ككلام النائم، والساهي، وإذا عرفت القيود الأربعة، فالمثال الجامع لها هو قام زيد، أو زيد قائم؛ لأن كلًّا من المثالين لفظ مركب مفيد عربي ومقصود، والله أعلم.

---

(١) أبو الوليد زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجرجاوي الأزهري (٨٣٨-٩٠٥هـ) يُعرَف بالوقاد، هو نحوي مصري، من كتبه: شرح الآجرومية، المقدمة الأزهرية في علم العربية، شرح المقدمة الأزهرية في علم العربية، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب.

وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ: اسمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنًى

(وأقسامه) الواو للاستئناف البياني، «وهو الواقع في جواب سؤال مقدر»، كقولك: زيد جاء في جواب من جاء؟ فكأن سائلًا سأله، وقال له: ما أجزاء الكلام التي يتألف منها؟ فقال: وأقسامه (أي الكلام)، فالضمير راجع إليه، وهو مشكَل؛ بأن هذه الأقسام ليست للكلام، وإنما هي للكلمة، فيتعين تقدير مضاف، أي أقسام أجزائه، أي الكلام التي هي الكلمة: ثلاثة، وقال بعضهم: المراد بالأقسام الأجزاء، فلا إشكال حينئذ، بخلاف الاستئناف النحوي، «وهو ما ليس واقعًا في جواب سؤال»، كقولك: زيد قائم وهو مبتدأ و(ثلاثة) خبره و(اسم) بدل من ثلاثة، بدل مفصل من مجمل وذلك؛ لأن الثلاثة مبهم، ففصَّل بقوله: اسم، أو بدل بعض من كل، وذلك؛ لأن الاسم بعض الثلاثة، فإن قيل: إذا كان بدل بعض من كل فلابد من اشتماله على ضمير يعود على المبدل منه، كما في أكلت الرغيف ثلثه، ولم يشتمل هنا، وأجيب؛ بأن محل ذلك إذا لم تستوف الأجزاء، فإن استوفت كما هنا فلا يحتاج إليه؛ وأيضًا يصح أن يقدر الضمير بأن يقال: اسم منها، و(فعل) معطوف على اسم، و(حرف) معطوف على اسم على ما هو القاعدة، وهي إذا تكررت المعاطيف، وكان العطف بالواو تكون معطوفة على الأول، بخلاف ما إذا كان العطف بقية حروف العطف، فيعطف كل واحد على ما قبله (جاء لمعنى) قيد به الحرف؛ لإخراج حروف التهجي، فليس كل واحد منها كلمة؛ لعدم دلالته على معنى، والفرق بين حرف المعنى وحرف التهجي: أن حرف المعنى كلمة بذاتها، وحرف التهجي جزء من الكلمة، وهذه الأقسام للكلمة كما علمت.

وأما أقسام الكلام فثلاثة: خبر، وطلب، وإنشاء، وضابط ذلك: أنه إما أن يحتمل الصدقَ، والكذب أولا، فإن احتملهما فهو الخبر، نحو قام زيد، وزيد قائم، وما قام زيد، وإن لم يحتملهما فإما أن يتأخر وجود معناهعن وجود لفظه، أو يقترنا، فإن تأخر عنه فهو الطلب، نحو اضرب، ولا تضرب، وهل جاء زيد، وإن اقترنا فهو الإنشاء، كقولك:لعبدك أنت حر، وقولك: لمن أوجب لك النكاح قبلت هذا النكاح، وهذا التقسيم تَبِعْت فيه بعضهم، والتحقيق خلافه، وأن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء، وأن الطلب من أقسام الإنشاء.اهـ. شرح شذور الذهب بتصرف.

فائدة: والكلام أخص من الجملة؛ لاشتراط الفائدة فيه بخلافها؛ لأنها عبارة عن اللفظ المركب الإسنادي أفاد أم لا، فكل كلام جملة ولا عكس، وليسا مترادفين.اهـ. كشف النقاب.

والكلمة فيها ثلاث لغات: «إحداها»: كَلِمَة بفتح الكاف وكسر اللام على وزن نبقة وهي الفصحى، ولغة أهل الحجاز، «وثانيها »: كِلْمَة بكسر الكاف وسكون اللام على وزن سدرة، «وثالثها»: كَلْمَة بفتح الكاف وسكون اللام على وزن تمرة وهما لغتا تميم، وتطلق في اللغة على الجمل المفيدة كقوله تعالى: ﴿**كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا**﴾[المؤمنون:١٠٠] إشارة إلى قوله تعالى: ﴿**رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ**﴾[المؤمنون:٩٩-١٠٠]، وكقوله ﷺ: «**أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا العَرَبُ كَلِمَةُ لَبِيد:**

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ

والشاهد فيه: أن الكلمة قد يراد بها الكلام.اهـ. منحة الوهاب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية.

وكما قال ابن مالك في الخلاصة: **وكلمة بها كلامٌ قدْ يُؤَم**

ويطلق أيضًا على كل ما دل على معنى وليس بلفظ، وفي الاصطلاح على حدين، قريب وبعيد؛ فالقريب «هو قول مفرد »مثل زيد، ومن، وقام؛ وإنما كان قريبًا؛ لأن القول خاص بالمفيد، والبعيد «هو اللفظ المفيد المفرد»؛ وإنما كان بعيدًا؛ لأن اللفظ جنس بعيد يطلق على المفيد «وهو الموضوع لمعنى»، وعلى غير المفيد «وهو المهمل»؛ فيحتاج إلى التقييد بالمفيد، وهو الفصل الأول، فخرج بالمفيد غيره وهو المهمل كديز مقلوب زيد، وبالمفرد وهو الفصل الثاني المركب، فلا يسمى كلمة، وقد عرفوا المفرد: بأنه ما لا يدل جزءه على جزء معناه، نحو زيد، فإن جزءه كالزاي لا يدل على جزء معناه، والمركَّب، بأنه ما يدل جزءه على جزء معناهنحو غلام زيد؛ فإن جزءه كالغلام يدل على جزء معناه.

واعترض ذلك بأن فيه خلط اصطلاح باصطلاح؛ فإن ما ذكروه هو اصطلاح المناطقة، وأما اصطلاح النحاة الذي الكلام فيه فهو أن المفرد ما تَلْفِظ بمرة واحدة كزيد، والمركب ما تلفظ بمرتين فأكثر كغلام زيد، وعلى الأول فعبد الله علمًا من قبيل المفرد بخلافه على الثاني.اهـ. فتح رب البرية.

وأقسام الكلمة ثلاثة: إجمالًا ولا رابع لها. وذهب أبو جعفر بن صابر إلى أن اسم الفعل قسم رابع، وسماه خالفة؛ لأنه خلف عن الفعل، وهذا القول: حدث بعد انعقاد الإجماع على الثلاثة فلا يعتد به.اهـ. خالد على الأزهرية.

وفي التشويق، أقول: إبطال قول أبي جعفر من وجهين «الأول»: أنه خَرَق الإجماع كما صرح به، ومفهومه أن خرق الإجماع ممتنع، أي: بناء على أن إجماع النحاة في الأمور اللغوية معتبر يتعين إتباعه، ويمتنع خرقه لا كامتناع خرق الإجماع في

المسائل الفقهية «الثاني»: أن ما زاده، وإن سمي بالمخالفة داخل في أول الثلاثة وهو الاسم، كما ينادي تسميته عليه باسم الفعل، فليس خارجًا عن حقيقة الثلاثة؛ على أن الإمام ابن مالك صرح باسميته بقوله:

والأَمْـرُ إِنْ لَـمْ يَـكُ لِلنُّـونِ مَحَـل   فيـه هُـو اسْـمٌ نَحْـوَ صَـهٍ وَحَيْهَـل

وبقي هنا بحث وهو: أنه كيف يدَّعى الإجماع وقد خالف الفراءُ في المسألة، وهو ممن لا ينعقد الإجماع بدونه؛لأنه في الكوفيين نظير سيبويه في البصريين، حيث قال: في كَلا، إنها ليست اسمًا ولا فعلًا ولا حرفًا، والجواب: أن الفراء لم يحكم بأنها غير الثلاثة، بل توقف فلم يحقق دخولها تحت أي قسم من الثلاثة؛ لتعارض الأدلة. وقد نص في (المغني) على أنها عند سيبويه والمبرد[١]، والزجاج[٢] وأكثر البصريين: حرف معناه الردع والزجر.اهـ. عطار.

وأقسامها تسعة: تفصيلًا: ثلاثة للاسم، وهي: الظاهر، والمضمر، والمبهم، وثلاثة للفعل، وهي: الماضي، والمضارع، والأمر، وثلاثة للحرف وهي: المختص بالاسم، والمختص بالفعل، والمشترك بينهما.اهـ. فرائد النحو بتصرف.

وقدم الاسم على الفعل، والحرف؛ لشرفه؛ لأنه دال على ذات بخلافهم؛ ولحصول الفائدة الكلامية من نوعه دون أخويه، نحو زيد قائم، وقدم الفعل على الحرف؛ لأنه وإن لم يتأت من الفعلين كلام كما يتأتى من الاسمين إلا أنه يكون أحد جزءي الكلام،

---

(١) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر البصري، المعروف بالمبرد (٢١٠- ٢٨٦هـ)صاحب الكامل، جهبذ في علوم البلاغة، والنحو، والنقد.

(٢) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل الزجاج البغدادي (٢٤١ - ٣١١هـ) نحوي من العصر العباسي، من أهل العلم بالأدب والدين.

نحو ضرب زيد، بخلاف الحرف؛ فإنه لا يتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام؛ وأيضًا قدم الاسم في الذكر للإخبار به، وعنه، وأتبعه بالفعل للإخبار به، لا عنه؛ وأخَّر الحرف؛ لعدمهما فيه.اهـ. فاكهي بتصرف. وهذه الأقسام التي للكلمة يتألف منها الكلام.

فصور تأليف الكلام سبعة: لأنه إما أن يتألف من اسمين، نحو زيد قائم، أو من فعل واسم، نحو قام زيد، أو من جملتين نحو إن قام زيد قمت، وأقسم بالله لأفعلن كذا، أو من فعل واسمين نحو كان زيد قائما، أو من فعل وثلاثة أسماء نحو علمت زيدا منطلقا، أو من فعل وأربعة أسماء نحو أعلمت زيدًا عمرًا فاضلًا، أو من اسم وجملة نحو زيد قام أبوه، وزاد ابن هشام[1] في المغني ثامنة وهي: تأليفه من حرف واسم، نحو ألا ماءً؛ فإن هذا مؤلف من حرف واسم، وتم الكلام بذلك؛ حملًا على معناه، وهو أتمنى.

وأقل ائتلافه من اسم وفعل، نحو قام زيد، أو من اسمين نحو زيد قائم. واعترض بأن في (قائم) ضميرًا مستترًا، فيصير المثال حينئذ مما تركب فيه الكلام من ثلاثة أسماء، وأجيب بالمنع؛ لأن الضمير المستتر في الوصف لما كان لا يبرز في تثنية، ولا جمع، ولا يختلف الوصف بتكلم، ولا خطاب، ولا غيبة كان كالعدم، بخلاف المستتر في الفعل نحو قم، ونقوم؛ فإن الضمير فيهما كلمة برأسها؛ بدليل أنه يبرز في التثنية، والجمع، ويختلف الفعل في التكلم، والخطاب، والغيبة. ولا يتألف الكلام من فعلين؛ فإن هذا القسم وهو تأليف الكلام من فعلين وإن لم يوجد في العربية لا يضر ذكره؛ لأننا بصدد التقسيم العقلي لا الواقعي، ولا من حرفين نحو ليتما، ولا من فعل وحرف نحو قلَّما،

---

(١) أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري من (٧٠٨هـ - ٧٦١هـ) إمام من أئمة النحو، له: قطر الندى وبلّ الصدى، وشذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومغني اللبيب.

ولا من حرف واسم نحو لرجل، ولا اسمين لا إسناد بينهما كغلام زيد وذلك؛ لأن الكلام لا يتحقق بدون إسناد، وهو نسبة حكم إلى اسم إيجابًا، أو سلبًا، نحو قام زيد، وما قام زيد، والإسناد يقتضي مسندًا ومسندًا إليه؛ لكونه نسبة بينهما، وهما لا يكونان إلا اسمين أو اسمًا وفعلًا... إلى آخر ما تقدم، فإن قيل: المنادى في نحو يا زيد: تحصل به الفائدة، ولم يتألف مما ذكر، بل هو مؤلف من حرف واسم، أجيب؛ بأنه مؤلف من فعل واسمين؛ لأن تقديره: أنادي زيدًا، فيا نائبة مناب الفعل؛ لغرض الإنشاء. وأما الكلم: «فهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر» اتحد نوعها أو لم يتحد أفادت، أولم تفد، نحو إن قام زيد، وأما القول فهو اللفظ الدال على معنى «كرجل، وفرس، وقام».

تنبيه: بين الكلم والكلام عموم وخصوص من وجه؛ فإنهما يجتمعان في نحو قولك: قام أبو زيد، وينفرد الكلام في نحو زيد قائم، وينفرد الكلم في نحو إن قام زيد.اهـ. فتح رب البرية.

وأما الكلمة: فتباينهما؛ لأنها لا تكون إلا مفردة، والقول عم الكلام، والكلم، والكلمة عموما مطلقًا، فكل كلام، أو كلم، أو كلمة، قول:ولا عكس، أما كونه أعم من الكلام؛ فلانطلاقه على المفيد وغيره، والكلام مختص بالمفيد، وأما كونه أعم من الكلم؛ فلانطلاقه على المفرد وعلى المركب من كلمتين وعلى المركب من أكثر، والكلم مختص بهذا الثالث، وأما كونه أعم من الكلمة؛ فلانطلاقه على المركب والمفرد. والكلمة مختصة بالمفرد.اهـ. أشموني.

وينفرد القول عنها بنحو غلام زيد؛ لأنه ليس بكلام؛ لعدم الفائدة، ولا بكلم؛ لنقصه من ثلاثة، ولا بكلمة؛ لزيادته على مفرد، قال ابن مالك:

واحــدُه كلمــةٌ والقــولُ عَــمّ وكلمــةٌ بهــا كــلامٌ قَــدْ يُــؤَمّ

فَالِاسْمُ يُعْرَفُ بِالخَفْضِ وَالتَّنْوِينِ، وَدُخُولِ اَلْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ اَلْخَفْضِ، وَهِيَ مِنْ، وَإِلَىٰ، وَعَنْ، وَعَلَىٰ، وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءُ، وَالْكَافُ، وَاللَّامُ، وَحُرُوفُ اَلْقَسَمِ، وَهِيَ اَلْوَاوُ، وَالْبَاءُ، وَالتَّاءُ.

(**فالاسم**) الفاء فاء الفصيحة؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر، تقديره: إذا أردت معرفة كل من الاسم، والفعل، والحرف فأقول: الاسم كذا، والفعل كذا، والحرف كذا، وتقدير إذا أولى من تقدير إن؛لأن إذا للتحقيق والوقوع، وإن للشك وهو الموهوم؛ فلذا عبر في جانب الحسنة بإذا في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦۖ﴾[الأعراف:١٣١]؛ فإن الحسنة محققة وواقعة، والسيئة لما كانت موهومة عُبِّر في جانبها بإن، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ﴾ [الأعراف:١٣١] و(ال) في الاسم للعهد الذكري؛ لأنه تقدم له ذكر في قول المصنف:(وأقسامه ثلاثة: اسم إلخ)، والقاعدة: أن النكرة إذا أعيدت معرفة تكون عين الأولى كهذا المثال، ونحوقوله تعالى: ﴿أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾[المزمل:١٥-١٦] ؛فإن الرسول الثاني هو الأول، وكذلك المعرفة إذا أعيدت معرفة تكون عين الأولى، نحو جاءني الرجل، فأكرمت الرجل، والنكرة إذا أعيدت نكرة تكون غير الأولى، نحو جاءني رجل، فأكرمت رجلًا، فالرجل الثاني غير الأول، والمعرفة إذا أعيدت نكرة ففيها قولان، نحو جاءني الرجل فأكرمت رجلًا.اهـ. عشماوي بتصرف.

ونظم هذه القاعدة الجلال السيوطي في ألفيته (عقود الجمان)، فقال:

ثُمَّ مِنَ القَوَاعِدِ المُشْتَهَرَةْ ... إِذَا أَتَتْ نَكِرَة مُكَرَّرَة

تَغَايَرا وإن يُعْرَف ثاني ... تَوَافَقَا كذا المعرفان

ففي هذين البيتين ثلاثة، وبقي ذكر المعرفة وإعادتها نكرة، وأورد على إعادة النكرة نكرة قوله تعالى:﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾[الزخرف:٨٤]، فمقتضى القاعدة: أن الإله الثاني غير الأول فيلزم تعدد الإله؛وذلك مستحيل، وعلى إعادة النكرة معرفة قوله تعالى: ﴿صُلْحًا وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾[النساء:١٢٨]، فمقتضى القاعدة أن الثاني عين الأول مع أنه غيره؛ لأن الأول صلح بين الزوجين، والثاني عام، ويجاب بأن القاعدة أغلبية.

واعلم أن الاسم له حد، وحكم، واشتقاق، وأقسام، وعلامات، فحده لغة: «ما دل على مسمى»كزيد، فإنه دال على مسمى، وهو الذات المشخصة المعينة المشاهدة في الخارج، واصطلاحًا: «كلمة دلت على معنى في نفسها، ولم تقترن بزمن وضعًا»؛ وإنما قيد الاقتران بقولهم: وضعًا؛ لإدخال بعض الأسماء المقترنة بالزمان كاسمي الفاعل والمفعول؛ لأن كونهما دالين على الزمان ليس وضعًا، بل لعارض نحو زيد ضارب غدًا، ومضروب غدًا؛ ولإخراج نحو عسى، وليس، ونعم، وفعل التعجب؛ لاقترانها بالزمان وضعًا؛ ولذا ثبت لها آثار الفعلية، فتلحقها التاء، وترفع الفاعل، لكن لما خرجت إلى معنى الإنشاء أو النفي تجردت عنه، ولا يخرج العلم المنقول من فعل كأحمد؛ لأنه لم يقترن بالزمن في وضع العلمية، وأما وضعه الأصلي فقد انسلخ عنه فتدبر.اهـ.خ ض.

وحكمه: الإعراب، وما جاء منه مبنيًّا فعلى خلاف الأصل، واشتقاقه:عند البصريين من السمو وهو العلو، وعند الكوفيين من السمة وهي العلامة؛ لأن الاسم علامة على مسماه، وأقسامه ثلاثة: ظاهر، ومضمر، ومبهم، وعلاماته: كثيرة، قال الجلال السيوطي(١) في الأشباه والنظائر: تتبعناها فوجدناها أكثر من ثلاثين علامة ثم

(١) عبد الرحمن بن كمال الدين أبو بكر بن محمد سابق الدين الأسيوطي، عالم موسوعي، وحافظ لغوي، من كتبه في اللغة: المزهر، وألفية في النحو والبلاغة، توفي ٩١١هـ.

عدها، فمن أراد الوقوف عليها فليراجعه، وكذا عدها السماراني[١] في كتابه (تشويق الخلان على شرح الآجرومية)، لكن المصنف اقتصر على أربعة منها؛ لشهرتها، وسهولتها، وتنقسم إلى قسمين ما يدخل أول الاسم، وما يدخل آخره، فالذي يدخل أوله فالألف واللام، وحروف الخفض، والذي يدخل آخره فالخفض، والتنوين، وقدم ما يدخل الآخر لقلة الكلام عليه، أولحفظ القليل؛ ليتفرق الذهن من الكثير.(يعرف)أي يميز عن قسيميه الفعل، والحرف، (بالخفض) هذه عبارة كوفية، ويعبر البصريون عنه بالجر وهو ما يحُدِثه عامل الخفض في آخر الكلمة من كسرة، أو ما ناب عنها كالفتحة، والياء. واختص بالاسم؛لكونه علامة للمضاف إليه، وهو لا يكون إلا اسمًا؛ لأنه في المعنى محكوم عليه، والمحكوم عليه لا يكون إلا اسمًا؛ ولأن الأصل في الإعراب هو الاسم؛ وإنما أعرب المضارع؛ لشبهه به، فأرادوا تمييز الأصل وهو الاسم بالجر؛ لئلا يتساوي الأصل والفرع.اهـ. كواكب .

(والتنوين) وهو لغة: مطلق التصويت، ومنه قولهم:نون الطائر إذا صوت واصطلاحًا: «نون زائدة ساكنة، تلحق آخر الاسم في اللفظ، وتفارقه في الخط؛ استغناء عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم».

وأقسامه عشرة: وتنقسم إلى ما يدخل الاسم باتفاق، وإلى ما يدخله على الأصح، وما يدخل الاسم، والفعل والحرف، فالذي يدخل الاسم اتفاقًا أربعة: «الأول»: تنوين التمكين: «وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة غير جمع المؤنث السالم»، كزيد، ورجل، سمي بذلك؛ لأنه يدل على مكانة الاسم ورسوخ قدمه في الاسمية، والإعراب فلم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف.

---

(١) محمد معصوم بن سالم السماراني الجاوي، له: تشويق الخلان، وألفية التوحيد، وحاشية على شرح التوحيد، وشرح المطالب.

«الثاني»: تنوين التنكير:«وهو اللاحق للأسماء المبنية»، أي: لبعضها، وهو العلم المختوم بوَيْه، واسم الفعل، واسم الصوت نحو سيبويه، وصه، وقبْ، وغاق، وهو في الأول قياسي، وفي الأخيرين سماعي؛ فرقًا بين معرفتها، ونكرتها فما نون منها فهو نكرة، وما لم ينون منها فهو معرفة.

«الثالث»: تنوين المقابلة، «وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم»، سمي بذلك؛لأن العرب جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم، معنى ذلك كما قاله الرضي أن كلًّا من هذا التنوين، ونون الجمع قائم مقام تنوين المفرد في الدلالة على تمام الاسم.اهـ. خ ض.

ونقل في التصريح عن الرضي أيضًا أن تنوين الجمع المؤنث السالم في مقابلة تنوين مفرده كنون جمع المذكر السالم؛ فإنها في مقابلة تنوين مفرده.

«الرابع»: تنوين العوض، ويقال:«تنوين التعويض، وهو على ثلاثة أقسام: عوض عن جملة، أو جمل»، وهو الذي يلحق «إذ» عوضًا عن جملة، أو جمل تكون بعدها كقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[الواقعة:٨٤] أي: حين إذ بلغت الروح الحلقوم، فحذف بلغت الروح الحلقوم، وأتي بالتنوين عوضًا عنه، وكقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[الزلزلة:٤] أي: يوم إذ زلزلت الأرض زلزالها... إلخ؛ فإن التنوين هنا عوض عن جمل ثلاث؛ وإنما كان التنوين في (إذ) عوضًا عن جملة؛ لأن «إذ» يجب إضافتها إلى الجملة اتفاقًا كما قال في (الخلاصة):

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَىٰ الجُمَل حَيْثُ وإِذْ وإن ينوَّن يُحتمَل

فلما حذفت الجملة المضاف إليها «إذ» أتي بالتنوين عوضًا عنها، وكسرت «إذ» تخلصًا من التقاء الساكنين؛لأنها في الأصل ساكنة، والتنوين ساكن، وعوض عن اسم

وهو اللاحق لـ«كل» وبعض عوضًا عما يضافان إليه، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾ [الإسراء:٨٤] أي: كل إنسان، وكقوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة:٢٥٣] أي: بعضهم فحذف الضمير، وعوض عنه التنوين، وقال في التصريح: إن التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الإضافة، ويثبت مع عدمها.اهـ.

ويمكن الجمع بأنه للتمكين، لصرف مدخوله، مع كونه عوضًا عن المضاف إليهاهـ. خ ض.

وقال في (شرح الأزهرية): وليس منه- أي من تنوين العوض-، العوض عن المفرد في مثل كل، وبعض؛ فإن تنوينهما تنوين تمكين يزول عند الإضافة، ويوجد عند عدمها. هذا هو الصحيح. اهـ.

وعوض عن حرف «وهو اللاحق لجوارٍ، وغواشٍ ونحوهما، رفعًا، وجرًّا»نحو هؤلاء جوارٍ، وغواشٍ، ومررت بجوارٍ، وغواشٍ؛ فحذفت الياء، وأتي بالتنوين عوضًا عنها، فكون تنوين جوار عوضًا عن حرف هو مذهب سيبويه، والجمهور من تقديم الإعلال على منع الصرف؛ لتعلق الإعلال بجوهر الكلمة بخلاف منع الصرف؛ فإنه حال للكلمة؛ ولأن سبب الإعلال قوي وهو الثقل الظاهر في الكلمة، وسبب منع الصرف ضعيف؛ لأنه المشابهة للفعل، وهي غير ظاهرة، وما سببه قوي أرجح مما سببه ضعيف، فأصل جوار: جواريٌّ بالضم والتنوين؛ فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وحذف التنوين؛ لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرًا؛ لأن المحذوف لعلة كالثابت؛ ولذا يقدر عليها الإعراب لا على ما قبلها، فلما زال التنوين خيف من رجوع الياء؛ لزوال مانعها وهو التنوين، فعوضوا عنها تنوينًا؛ لينقطع طمع رجوعها، وبعضهم بناه على تقديم منع الصرف، فأصله جواريُّ بلا تنوين فحذفت الضمة؛

لثقلها على الياء، وكذا فتحة الجر؛ لنيابتها عن ثقيل وهو الكسرة ثم الياء للتخفيف، وعوض عنها التنوين؛ لئلا يكون في اللفظ إخلال بالصيغة.

ومذهب المبرد والزجاج أنه عوض عن حركة الياء؛ بناء على تقديم منع الصرف، فأصله جواريٌّ بلا تنوين، فحذفت الحركة؛ لثقلها، وعوض عنها التنوين ثم حذفت الياء؛ لالتقائها ساكنة مع تنوين العوض.

والذي يدخل الاسم على الأصح أربعة:«الأول»: تنوين الضرورة «وهو اللاحق للمنادى المبني»، سواء كان باقيًا على ضمِّه، كقوله:

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

والمعنى ظاهر، والشاهد فيه قوله: يامطر الأول، حيث نوَّنه للضرورة، مع بقائه على البناء على الضم.اهـ. فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل. أو منصوبًا كقوله:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عديًّا لَقَدْ وقتك الأَوَاقِي

قوله: ضربت صدرها، أي: متعجبة من نجاتي مع ما لقيت من الحروب، فإليَّ بمعنى منّي، ووقتك أي حفظتك، الأواقي أي الحوافظ،وسيأتي معناه في المنادى إن شاء الله. والشاهد في قوله: يا عديا حيث اضطر الشاعر إلى تنوينه فنونه ونصبه وهو مفرد معرفة . اهـ . فتح الجليل .

وقال يس: وإنما اختص التنوين بالاسم، حتى صح أن يجعل علامة عليه؛ لأن المعاني التي أتي بتلك الأقسام لأجلها لا تتصور في غير الاسم.اهـ.

«الثاني»: تنوين الزيادة، ويسمي تنوين المناسبة «وهو اللاحق لغير المنصرف» كقراءة نافع ﴿سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا ﴾[الإنسان:٤]بتنوين سلاسلا، مع أنه على صيغة منتهى

الجموع، لمصاحبته أغلالًا المنصرف .

«الثالث»: تنوين التكثير، ويسمى: تنوين الهمزة «وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية لقصد التكثير» نحو هؤلاء قومك.

«الرابع»: تنوين الحكاية، كما في قولهم:قالت: عاقلة بالتنوين مسمى به مؤنث؛ فإنه أبقى فيه التنوين، مع أن حقه المنع من الصرف؛ للعلمية، والتأنيث؛ حكاية لما كان فيه قبل العلمية.

والذي يدخل الثلاثة اثنان: وهما تنوين الترنم، وتنوين الغالي، أوالغلو، وتسمية هذين تنوينًا مجاز؛ لعدم اختصاصهما بالاسم؛ ولثبوتهما خطًّا، فتنوين الترنم «هو اللاحق للقوافي المطلقة» أي: التي آخرها حرف م، فمثاله في الاسم، والفعل قول الشاعر:

أَقِلِّي اللومَ عاذلَ والعتابن   وقُولي إن أصبتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

وأَقَلِّي بكسر القاف واللام أي:اتركي، واللوم بفتح اللام هو، والعذل، والعتاب ألفاظ مترادفة، وأصبت بفتح الهمزة وضم التاء، والمعنى: يا لائمة اتركي لَومي وعتابي، وإن أردت أنت النطق بالصواب، بدل اللَّوم فقولي: لقد أصاب، أو إن نطقت أنا بالصواب فلا تنكريه، بل قولي إلخ ، والشاهد في قوله:العتابن وهو اسم، وأصابن وهو فعل؛ لأن أصلهما العتابا وأصابا، فجيء بالتنوين بدلًا من الألف؛ لأجل قصد الترنم، نصَّ عليه ابن يعيش، والذي عليه سيبويه والمحققون أنه لقطع الترنم الذي يحصل من النون؛ لأن الترنم وهو التغني إنما يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت بها، فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالتنوين مكانها.اهـ.صبان بتصرف.ومثاله في الحرف قول الشاعر:

أَزِف التَّرَحُّـــل غَيْــــرَ أَنَّ رِكَابَنَـــا   لمــا تَــزُل برحالنــا وكــان قَــدِنْ

الأصل قدي، وأزف بالزاي، والفاء، وروي أفد بالفاء المكسورة، والدال المهملة، وكلاهما فعل ماض بمعنى: قرب، ودنا، والترحل أي: الرحيل، والركاب بكسر الراء، وتخفيف الكاف الإبل التي يسار عليها، ولا واحد لها من لفظها، بل من معناها وهي راحلة، والجمع: رُكُب مثل: كتاب، وكُتُب، وتزل بضم الزاي مضارع زال التامة بمعنى تذهب، والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل، ومنزله، اهـ. سجاعي بتصرف. والمعنى: قرب الرحيل غير أنّ إبلنا لم تنتقل بأمتعتنا، أو من مساكننا مع عزمنا على الانتقال، وكأنها لتصميمنا على الانتقال قد انتقلت وارتحلت بالفعل. والشاهد فيه: دخول تنوين الترنم في الحرف، وهو «قد»؛لأن أصله «قدي»، فحُذِفت الياء، وأُتِيَ بالتنوين عِوضًا عنها.اهـ.شرح شواهد ابن عقيل،

وتنوين الغال، وأثبته الأخفش «هو الذي يلحق القوافي المقيدة»أي: التي آخرها حرف صحيح ساكن، وسمي غاليًا؛ لمجاوزته الحد؛لأنه زائد على الوزن، مثاله في الاسم قول الشاعر:

وَقَـاتِمِ الأَعْمَـاقِ خَـاوي المُخْتَـرقن   مشْــتبه الأَعْــلَامِ لمَّــاع الخفقــن

الأصل: المخترق، والخفق، أي: ورُبَّ مكان قاتم الأعماق أي: مظلم النواحي، وهو الغبار، والأعماق: ما بَعُد من أطراف المفازة مستعار من عُمْق البئر، والخاوي: الخالي، والمحترق بفتح الراء الطريق الواسع؛ لأن المار يخترقه، ومشتبه الأعلام أي: مختلط العلامات، ولماع الخفقن أي: شديد لمعان البرق.اهـ. خ ض. بتصرف. والمعنى: كثير من الأمكنة التي لا يهتدي أحد إلى السَّير فيها لشدة التباسها وخفائها قد

أعملت فيها ناقتي، وسِرت فيها، يريد أنه شجاع شديد الاحتمال، أو أنه عظيم الخبرة بمسالك الصحراء. اهـ.منحة الوهاب، والشاهد فيه قوله: المخترقن، والخفقن: حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل، ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل، وإذا كان آخر الكلمة التي في آخر البيت حرفًا صحيحًا ساكنًا كما هنا؛ تُسمَّى القافية حينئذ قافية مُقيَّدة. اهـ.منحة الوهاب.

ومثاله في الفعل:

أحــارِ ابــنَ عمــرو كــأَني خَمِــرَنْ ... ويعــدو علــىٰ المــرأ مــا يَــأْتِمَرَنْ

الأصل خمر ويأتمر، قوله:أحار منادى مرخم حارث، وخمر بفتح فكسر أي مخمور أي مستور العقل مغلوبه، ويعدو يسطو، ما يأتمرن، ما مصدرية، أي: ائتماره لأمر غير رشيد.اهـ.صبان، وفي العيني قوله: أحارث بن عمر منادى مُرخَّم، يعني: يا حارث بن عمر، والراء في حارِث مكسورة كما كانت أولًا، و خَمِر بفتح الخاء المعجمة، وكسر الميم معناه: كأني خامَرَني داء أو وجع، وأصله من الخَمَر بفتحتين،وهو كل ما سَتَرَك من شجر، أو بناء، ومنه الخَمْر التي تُشرَب؛ لأنها تستر العقل، ويأتمرن فاعل يعدو، وما مصدرية، والتقدير: ويعدو على الرجل ائتماره أمرًا ليس برشيد، فكأنه يعدو عليه فيهلكه، والمعنى: يا حارث بن عمر، كأني خامرني داء لأجل عدوان الائتماربأمر ليس برشيد، والشاهد في قوله: ما يأتمرن: حيث أدخل فيه التنوين الغالي. اهـ، ومثاله في الحرف:

قَالَــتْ بَنَــاتُ العَــمِّ يَــا سَــلْمَىٰ وإِنــنْ ... كَــانَ فَقِيــرًا مُعْــدِمًا قَالَــتْ وإِنــنْ

ضمير كان يرجع إلى البعل، أي: الزوج، وجواب الشرط الأول محذوف، تقديره: ترضين به، والثاني: حذف فعله وجوابه، وتقديرهما: وإن كان فقيرًا رضيت به.اهـ. صبان.

والشاهد في قوله: وإنن: في الموضعين، حيث أدخل فيهما التنوين زيادة على الوزن؛ فلذلك سمي الغالي، ألا ترى أن الوزن لايستقيم إلا بحذفه،وفي هذا من الأمور المتعسفة ما لا يخفى.اهـ. عيني،وفي عدة السالك، الشاهد فيه قوله: «وإن» في الموضعين جميعًا؛ حيث لحق التنوين فيهما القافية المُقيَّدة زيادة على الوزن، «وإن» حرف بغير خلاف، ولحوق هذا التنوين الحرفَ في هذا البيت دليل على أن هذا النوع من التنوين لا يختص بالاسم.اهـ.

قال السيوطي في (الهمع): والذي يختص بالاسم منه ما عدا الترنم، والغالي اللاحقين لِرَوِيِّ البيت، وهو الحرف الذي يعزى له القصيدة؛ فإنهما لا يختصان به كما سيأتي؛ وإنما اختص الباقي به؛ لأن التمكين فيه للفرق بين المنصرف، وغيره، والتنكير للفرق بين النكرة، وغيرها، والمقابلة؛ إنما تدخل على جمع المؤنث السالم، والعوض إنما يدخل على المضاف عوضًا من المضاف إليه، ولا حَظَّ لغير الاسم في الصرف، ولا التعريف، والتنكير، ولا الجمع، والإضافة.اهـ.

(ودخول الألف واللام) أي: ويتميز الاسم أيضًا بقبول دخول الألف واللام عليه في أوله، والمراد بهما: الزائدتان على بنية الكلمة، سواء كانت معرَّفة كالداخلة على النكرة كالرجل، أم موصولة كالضارب، والمضروب، أم زائدة أي ليست معرفة ولا موصولة مقارنة للوضع كاليسع، والآن، والذي، أوعارضة للضرورة نحو «وطبت النفس يا قيس عن عمرو»، أو للشذوذ«نحو أدخلوا الأول فالأول، أو للمح الأصل كالحرث، والنعمان، أو في العلم بالغلبة كالعقبة.اهـ. عطار.

بخلاف الاستفهامية؛ فإنها مختصة بالفعل كقولك: «أل ضربت؟» بمعنى هل ضربت؟، ومثل «أل» ما ناب عنها وهو «أم» في لغة حمير، ولو عبر بأل، بدل الألف

واللام لكان أولى؛ لأن القاعدة أن الكلمة إن كان وضعها على حرف واحد كالباء يعبر عنها باسمها، فيقال: الباء، وإن كان وضعها على حرفين يعبر عنها بلفظها كأل، وهل، وبل، وقد، فلا يقال في «أل» الألف واللام، كما لا يقال: في هل، وبل، ونحوهما الهاء، واللام، والباء، واللام.اهـ. كفراوي.

ولكن لما كثر الخلاف في أداة التعريف ما هي؟ فقيل: «أل»، وهمزتها قطع وصلت؛ للتخفيف؛ ولكثرة الاستعمال، وعليه الخليل، وقيل: «أل، وهمزتها» وصل، وعليه سيبويه، وقيل: هي اللام وحدها، والهمزة زائدة، وعليه الجمهور، وقيل: الهمزة وحدها وعليه المبرد، ساغ للمصنف التعبير عنها بالألف واللام.اهـ. كواكب بزيادة.

وقد يعتذر عنه؛ بأنه عبر بما هو الأشهر عند المبتدئ، والأقرب لفهمه.اهـ. عطار.

وإنما اختصت (أل) المعرفة بالاسم حتى صح جعلها علامة عليه؛ لأنها موضوعة للتعريف، ورفع الإبهام؛ وإنما يقبل ذلك الاسمُ دون الفعل والحرف.اهـ. عطار. (وحروف الخفض) أي: ويعرف الاسم أيضًا بدخول حرف من حروف الخفض عليه في أوله، نحو من البيت إلى المسجد؛ وإنما اختصت هذه الحروف بالاسم، وجعلت علامة؛ لأنها توجد الخفض المختص به، ولا يقال: لاحاجة الى ذكرها؛ فإن الخفض يغني عنها؛لأنا نقول: عدم الاحتياج اليها غير مسلَّم؛ لأن الاسم نص على حروف الخفض؛ لتدخل الأسماء المبنية نحو هذا، وهذه، وهؤلاء؛ فإن الخفض لا يظهر فيها، بل هي في محل خفض؛ لأن إعراب المبني محلي، وأين يعرف المبتدي هذا الكلام؟اهـ. تشويق بتصرف يسير.

(وهي، من، وإلى، وعن، إلخ) وذكر هنا من حروف الجر أحد عشر، وفي نواصب الفعل المضارع اثنين: كي التعليلية، وحتى، وفي باب الاستثناء ثلاثة:وهي

خلا، وحاشا، وعدا، وفي باب المخفوضات اثنين: مذ، ومنذ، وترك ثلاثة، لعل، ومتى، ولولا، فجملة حروف الجر إحدى وعشرون .

اعلم أن حروف الجر المذكورة تنقسم باعتبارات، التقسيم الأول: باعتبار لفظها إلى أربعة أقسام، الأول: ماجاء على حرف واحد، وهو خمسة: الباء واللام والكاف والواو والتاء، والثاني: ما جاء على حرفين، وهو خمسة أيضًا: من وعن وفي ومذ وكي، والثالث: ما جاء على ثلاثة أحرف، وهو ثمانية: إلى وعلى ومنذ ورب وخلا وعدا ومتى وعلّ بفتح اللام المشددة وكسرها، والرابع: ما جاء على أربعة أحرف، وهو أربعة: حتّى وحاشا ولولا ولعلّ بفتح اللام المشددة الأخيرة وكسرها.

والتقسيم الثانى باعتبار شاذها وعدمها إلى قسمين: الأول ما يجر شذوذًا، وهو أربعة: كي، ولعلّ، ومتى، ولولا. فأما كي فتكون حرف جر في ثلاثة مواضع:«الأول»: إذا دخلت على (ما) الاستفهامية نحو كيمه بمعنى لمه، فما استفهامية مجرور بكي، وحذفت ألفها لدخول حرف الجر عليها، كما قال في (الخلاصة):

وما في الاستفهام إن جرت حذف ألفها وأولها الها إن تقف

«الثاني»: إذا دخلت على أن المصدرية وصلتها، نحو قولك: جئت كي أكرم زيدًا، فأكرم فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد كي، وأن والفعل مقدران بمصدر مجرور بكي، والتقدير: جئت كي إكرام زيد، أي لإكرام زيد.

«الثالث»: ما المصدرية وصلتها، كقوله:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرَجَّىٰ الفَتَىٰ كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

فكي جارَّة لمصدر مُؤوَّل «من ما وصلتها»، وهي حرف تعليل بمنزلة اللام، أي:

إنما يراد الفتى للضر والنفع، أي: لضر مَن يسحق الضر، ونفع مَن يستحق النفع، ويُروَى: يُرجَى الفتى، وكون «ما» فيه مصدرية قاله الأخفش، وهو قليل، وقيل:«ما» فيه كافة «لكي» عن عمل الجر. اهـ.توضيح وتصريح، والمعنى: يضر مَن يستحق الضر، وينفع مَن يستحق النفع.

والشاهد: «في كيما» حيث دخلت كي على ماالمصدرية وصلتها.اهـ.عيني بتصرف،وأما لعل فالجر بها لغة عقيل، ومنه قوله:

لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا   بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمْ شَرِيمُ

أي: مشرومة أي مفضاة، والمعنى: أرجو أن يكون المَولى سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ زادكم علينا أن والدتكم مفضاة، اختلط قُبُلها بدُبُرها حتى صارا مخرجًا واحدًا، وهو تهكُّم واستهزاء. اهـ.فتح الجليل. والشاهد في «لعل» حيث جرت قوله: الله على لغة عقيل بالتصغير، اهـ. شواهد ابن عقيل، وأما متى فلا يجر بها إلا هذيل، قال شاعرهم يصف السحاب:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ   مَتَىٰ لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

أي: من لجج، واللجج جمع لجة، بضم اللام وهي معظم الماء، والنئيج بفتح النون، وكسر الهمزة، وسكون الياء آخره جيم: المر السريع مع الصوت. يقال إن السحاب في بعض الأماكن تدنو من البحر الملح فيمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج، ثم تذهب صاعدة إلى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن الله تعالى في زمن صعودها وترفعها، ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى اهـ. تصريح، وسيأتي معناه في المخفوضات إن شاء الله.

والشاهد في «متى» حيث جرت، قوله: لجج على لغة هذيل بالتصغير، اهـ.

شرح شواهد ابن عقيل. وأما لولا فتجر الضمير في قولهم: لولاي، ولولاك، ولولاه عند سيبويه. والثانى ما يجر قياسا أي بلا شذوذ وهو سبعة عشر: وتنقسم إلى قسمين ما يجر الظاهر والمضمر، وهو عشرة: من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، والباء، واللام، وخلا، وعدا، وحاشا، قال: في القطر مع الفاكهي، يخفض الاسم إما حرف مشترك بين الظاهر، والمضمر وهو سبعة:قال يس في حاشيته على الفاكهي: أي بالنظر للمذكور في هذا الباب؛ فلا ينافي أن خلا، وعدا، وحاشا كذلك. قال: المصنف في حواشي الألفية عند قولها: «بالظاهر اخصص»... إلخ، مفهومه أن ما عدا هذه السبعة يجر الظاهر والمضمر، فتقول على هذا: إذا قيل: زيد قام القوم حاشاه، أو خلاه، أوعداهاحتمل المفعولية، والجر، وكذا أنت قام القوم حاشاك، وخلاك، وعداك أما في المتكلم؛ فإنك تقول: قاموا عداني، وخلاني، وحاشاني إن قدرته فعلًا، وبغير نون إن قدرت الحرفية.اهـ.

وما يجر الظاهر فقط، وهو سبعة: رب، والتاء، ومذ، مند، والكاف، وحتى، والواو، وتنقسم هذه السبعة إلى قسمين ما يجر ظاهرًا خاصًّا، و ما يجر كل ظاهر، فالأول أربعة: وهي رُبَّ، والتاء، ومذ، ومند.

فأما رُبَّ فمختصة بالنكرات، ولها ثلاثة شروط إذا كان مجرورها في محل رفع، «الأول»: أن تكون مصدَّرة في أول الكلام، «الثاني»: أن يكون مجرورها نكرة، «الثالث»: أن تكون موصوفة نحو رُبَّ رجل كريم عندي، ويزاد شرطان إن كان مجرورها في محل نصب، وهما أن يكون عاملها مؤخرًا، وأن يكون فعلًا ماضيًا، نحو رُبَّ رجل كريم لقيت، وسيأتي مزيد بسط في المخفوضات إن شاء الله تعالى.

وأما التاء فلا تجر إلا لفظ الجلالة، تقول: تالله لأفعلن كذا، وسمع جرها لرَب

مضافًا إلى الكعبة، نحو ترَب الكعبة، ولها شروط ثلاثة: «الأول»: أن يحذف فعل القسم، فلا يقال: أقسم تالله كما يقال: أقسم بالله «والثاني» أن لا تستعمل في قسم السؤال، فلا يقال: تالله أخبرني كما يقال: بالله أخبرني، «والثالث»: أن لا تدخل على الضمير، فلا يقال: «تك» كما يقال: «بك».

وأما مذ، ومند فلا يجران إلا أسماء الزمان؛ فإن كان الزمان حاضرًا كانا بمعنى في، نحو ما رأيته منذ يومنا، أو مذ يومنا أي في يومنا، وإن كان ماضيًا كانا بمعنى من، نحو، ما رأيته مذ، أو مند يوم الجمعة، وشروط الزمان المجرور بهما كونه معينًا، لا مبهمًا كمنذ زمن، وماضيًا، أو حالًا، لا مستقبلًا كمنذ غد، ومتصرفًا لا غيره كمذ سحر تريد به معينًا، وشرط عاملهما كونه ماضيًا، إما منفيًّا يصح تكرره كما رأيته منذ يوم الجمعة؛ فإن الرؤية تصح أن تقع أكثر من مرة، أو مثبتًا متطاولًا، كسرت مذ يوم الخميس؛فإن السير يصح أن يدوم أيامًا، بخلاف قتلته، أوما قتلته مذ كذا؛ فإن القتل لايصح أن يقع أكثر من مرة.اهـ.خ ض بزيادة. والذي يجر كل ظاهر ثلاثة: وهو الباقي.

تنبيه: وإنما اختصت هذه السبعة بالظاهر؛ لضعف كل منها باختصاصه بقبيل. وأما رُبَّ؛ فلأنها لا تجر إلا النكرات، والضمير معرفة. وأما واو القسم، وتاءه؛ فلأن القسم بالاسم المضمر قليل، فخصوه ما كثر فيه وهو المظهر، وأما مذ، ومند؛ فللاستقراء، واختصاصهما بظرف الزمان، وأما الكاف؛ فلكراهة اجتماع الكافين عند دخولها على كاف المخاطب، وحمل بقية المضمرات عليه، وأما حتى؛ فللاكتفاء بإلى؛ لأنها للغاية، وتدخل على المضمر والمظهر خلافًا للمبرد. وتنقسم حروف الجر باعتبار معناها، وتعلقها إلى ثلاثة أقسام: «الأول»: أصلي، «وهو ما دل على معنى معهود له، واحتاج إلى متعلق يتعلق به»، نحو سرت من البصرة إلى الكوفة،

«الثاني» زائد وهو نوعان: أحدهما ما كانت زيادته محضة«وهو ما لا يدل على معنى معهود للجار، ولا يتعلق بمتعلق»كالباء في نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[النساء:٧٩]، وثانيهما ما كانت زيادته غير محضة، «وهو ما لا يدل على معنى معهود للجار، ويتعلق بمتعلق» كاللام المقوية في نحو تبًّا لك، وسقيًا لعمرو؛فإنه متعلق بمحذوف تقديره إرادتي، «والثالث»: الشبيه بالزائد أي وبالأصلي «وهو ما دل على معنى معهود له، ولم يتعلق بمتعلق» وهو منحصر في أربعة أحرف: لعل، ولولا، ورب، وحروف الاستثناء، وهو خلا، وعدا، وحاشا، إذا خفضن؛ لأنها لا توصل معنى الأفعال إلى الأسماء، بل تزيل معناها عنها؛ فأشبهت الحروف الزائدة في عدم التعدية؛ ولأنها بمنزلة إلا وهي غير متعلقة، ولعدم اطراد القول بتعلقها في نحو: القوم إخوتك خلا زيد.اهـ. فرائد بتصرف.

أما معاني الحروف فسأذكرها في باب المخفوضات مستوفًى إن شاء الله تعالى.

وإنما بدأ المصنف بمن؛ لأن من معانيها الابتداء، فناسب الابتداءَ بها؛ ولأنها أقوى حروف الجر، بدليل أنها دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها من سائر حروف الجارة، نحو من عندك.اهـ. تشويق.

ملاحظة: ذكر الباء مرتين نظرًا لمعنييها: القسم، وغيره، وفصل المصنف حروف القسم عن غيرها؛ ليعلم أن القسم أي اليمين لا يتأتَّى إلا بها، وهي ثلاثة ذكرها في قوله: (وهي الواو... إلخ) والنكتةُ: بيان اختصاصها بالدلالة على القسم مع الجر، بخلاف باقي حروف الخفض؛ فإنها جارة، ولا تدل على القسم، وسميت حروف القسم؛ لدخولها على المقسم به.اهـ. تشويق.

والقسم بفتح القاف والسين هو الحلف، وأما بفتح القاف وسكون السين فهو جعل الشيء أقسامًا، وأما بكسر القاف وسكون السين فهو النصيب.

إذا عرفت علامات الاسم التي ذكرها المصنف، فكل كلمة وجدت فيها واحدًا منها علمت أنها اسم، نحو مررت برجل والغلام.

تنبيه: بقي من علامات الاسم حروف الندا، وحروف النصب، ولولا الامتناعية، وأما التفصيلية، وحروف التثنية، والجمع، والتكسير، والتصغير، والإضمار، مثل: أنا، والإبهام مثل ذا، وذان، والنقصان مثل الذي، والتي، ولما أنهى الكلام على علامات الاسم شرع يتكلم على علامات الفعل، فقال:

وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِقَدْ، وَالسِّينِ وَسَوْفَ وَتَاءِ اَلتَّأْنِيثِ اَلسَّاكِنَةِ

(**والفعل**) **أي**: المتقدم في التقسيم، فأل فيه للعهد الذكري كما تقدم في الاسم، واعلم أن الفعل له حد، وحكم، واشتقاق، وأقسام، وعلامات.

فحده لغة: الحدث الذي يحْدِثه الفاعل كالضرب، والقتل، واصطلاحًا: «كلمة دلت على معنًى في نفسها، واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة وضعًا»؛ وذلك كقام؛ فإنه كلمة دلت على معنًى في نفسها، وهو القيام، واقترنت بأحد الأزمنة، وهو الزمن الماضي.

وحكمه: البناء، وما جاء منه معربًا، وهو الفعل المضارع الخالي من النونين فعلى خلاف الأصل.

واشتقاقه: من المصدر كالقتل، والضرب، والأكل، وهذا مذهب البصريين،وأما مذهب الكوفيين، فالمصدر مشتق من الفعل؛ لأنه يعمل في المصدر، ويؤثر فيه فكان أصلًا؛لقوته، ورُدَّ بأن الحرف يؤثر في الاسم، مع أنه ليس أصلًا له، وذهب ابن

طلحة[1]- وهو شيخ الزمخشري[2]- إلى أن كلًّا من المصدر، والفعل أصل برأسه، وليس أحدهما مشتقًّا من الآخر. والصحيح: المذهب الأول؛لأن كل فرع يتضمن الأصل، وزيادة، والفعل بالنسبة إلى المصدر كذلك؛ لأنه يدل على المصدر، والزمن، قال ابن مالك في الخلاصة: **وكونه أصلاً لهذين انتخب**، وأقسامه ثلاثة: ماض، ومضارع، وأمر عند البصريين، واثنان: عند الكوفيين، وهما ماض، ومضارع، وسيأتي مزيد بحث في باب الأفعال إن شاء الله تعالى.

وعلاماته: كثيرة، لكن المصنف اقتصر منها على أربعة، وتنقسم إلى: ما يدخل أول الفعل وهو قد، والسين، وسوف، وإلى ما يدخل آخره، وهو تاء التأنيث الساكنة، وأيضًا تنقسم إلى: مختص، ومشترك، فالمختص ينقسم إلى: ما يختص بالمضارع، وهو السين، وسوف، وإلى: ما يختص بالماضي، وهو تاء التأنيث، والمشترك بينهما هو قد (يعرف بقد) المراد بقد الحرفية؛ لأنها المراد عند الإطلاق، فسقط الاعتراض على المصنف في ترك التقييد بالحرفية، وهي إذا دخلت على الماضي تفيد التقريب، نحو قد قامت الصلاة أي: قَرُب قيامها، والتحقيق، نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾[المؤمنون:١]، وإذا دخلت على المضارع تفيد التقليل كقولك: قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل، والتكثير كقولك: قد يبخل البخيل؛ ووجه اختصاصها بالأفعال أن هذه المعاني مختصة بالأفعال، فلا يتصور وجودها في غيرها.اهـ.كواكب.

---

(١) عبد الله بن طلحة بن محمد عبد الله اليابري، نزل إشبيلية أبو بكر، وأبو محمد، الأول أشهرهما، روى عن جماعة من الأعلام، نزل مكة شرفها الله، وكان من أهل المعرفة بالفقه وأصوله، ماهرًا في النحو، حافظًا للتفسير.

(٢) جار الله، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، من أئمة العلم بالدين، والتفسير، واللغة، والآداب، من كتبه: الكشاف، المفصل، الأنموذج، توفي سنة ٥٣٨هـ.

ولا تدخل على الماضي إلا بأربعة شروط: «الأول»: أن يكون مثبتًا، فلا تدخل على منفي، فلا تقول: ما قد قام زيد، «الثاني»: أن يكون متصرفًا، فلا تدخل على جامد كعسى، وليس، فلا تقول: قد عسى، «الثالث»: أن يكون خبرًا، فلا يجوز دخولها على الإنشاء، فلا تقول: قد بعت مريدًا إنشاء البيع، «الرابع»: أن لا يفصل بينها وبين الفعل، فلا يقال: قد هو قام.اهـ. عشماوي.

وخرج بقد الحرفية قد الاسمية، وهي بمعنى كاف؛ فإنها مختصة بالأسماء كقولك: قد زيد درهم فقد مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، وهي مضاف وزيد مضاف إليه، ودرهم خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره.

(والسين وسوف) المراد بالسين سين الاستقبال، وهي الدالة على تأخير زمن الفعل المضارع عن الحال؛ لأن ال فيها للعهد الذهني أي السين المعهودة عند النحاة، فخرج بها سين الهجائية كسين سالم، وسين الصيرورة، كقولك: استحجر الطين، أي: صار حجرًا، وسوف مثل السين في التنفيس؛ إلا أنها أكثر تنفيسًا منها؛ وذلك لكثرة لغاتها، فيقال فيها: سوف، وسف بحذف الوسط، وسو بحذف الأخير، وسى بحذف الأخير وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف؛ لأن الياء أخف من الواو، وكثرة اللغات تدل على كثرة المعنى؛ ولكثرة حروفها وكثرة الحروف تدل على زيادة المعنى، فمثال السين قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾[البقرة:١٤٢]؛ فإن السين حرف تنفيس، ويقول:فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره والسفهاء فاعل، ومثال سوف قوله تعالى حكاية عن سيدنا يعقوب في قوله لبنيه: ﴿سَوۡفَ أَسۡتَغۡفِرُ لَكُمۡ﴾[يوسف:٩٨]؛ فإن سوف حرف تنفيس، وأستغفر

فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة (وتاء التأنيث الساكنة) أي: وضعًا، وهذه خاصة بالماضي كما ذكرناه؛ لدلالتها على تأنيث الفاعل، أو نائبه نحو قامت هند، وضربت هند، وقد تحرك لعارض؛كالمناسبة نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت:١١]؛ لأن الألف لا يناسبها إلا فتح ما قبلها، وكالتقاء الساكنين نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ﴾[الحجرات:١٤]؛ لقاعدة صرفية، وهي إذا التقى ساكنان صحيحان كُسِر الأول منهما غالبًا، فخرج بقولنا: الساكنة وضعًا المتحركة وضعًا، فإن كانت حركتها حركة إعراب اختصت بالاسم كقائمة، وفاطمة، وإن كانت غير إعرابية؛ بأن كانت حركة بناء كما في لا قوة، أو حركة بِنْيَة كما في تقوم؛ فإنها تكون في الاسم كقولك: لا حول ولا قوة، وتكون في الفعل نحو هند تقوم، وتكون في الحرف نحو ربت، وثمت، ولات، وهي في الحروف لمجرد تأنيث اللفظ، ثم التي تدخل على لات تكون مفتوحة، والتي تدخل على رُبَّ، وثم يجوز فتحها وإسكانها.

فائدة: وإنما اختصت التاء الساكنة به؛ للفرق بين تاء الأفعال، وتاء الأسماء، ولم يعكس؛ لئلا يفضى ثقل الحركة إلى ثقل الفعل.اهـ. مجيب الندى.

ولم يذكر المؤلف علامة الأمر فضلًا عن ذكر ما اختص به، وهي دلالته على الطلب، وقبوله ياء المؤنثة المخاطبة كاضربي، أو نون التوكيد مخففة، أو مشددة نحو اضربن، واقعدن، ولعله تركها؛ لعسرها على المبتدي، بسبب أنها مركبة من شيئين؛ كما علمت مما ذكرناه؛ أو لأنه جرى على مذهب الكوفيين القائلين: بأن الفعل على قسمين ماض، ومضارع، وأن الأمر قطعة من المضارع؛ فأصل اضرب لتضرب حذفت اللام، والتاء، واجتلبت همزة الوصل؛ ليصح الابتداء بالساكن، وفيه نظر من وجهين: «الأول»: أنه ذكر في باب الأفعال أن الأفعال ثلاثة، وقال: ماض، ومضارع،

وأمر؛ كما سيأتي، «الثاني»: أن ما يكون علامة للمضارع لا يكون علامة للأمر، والله أعلم.اهـ. تشويق بتصرف.

تنبيه: بقي من علامات الفعل «لم» الآتية، ومثلها باقي الجوازم، وزاد في التسهيل اتصاله بضمير الرفع البارز، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، وبهذه تعرف فعلية أفعل في التعجب، وزاد ابن فلاح في مغنيه النواصب، ولو، وأحرف المضارعة، والله أعلم.

ولما أنهى الكلام على علامات الفعل شرع في الكلام على علامات الحرف، فقال:

وَالْحَرْفُ مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ اَلِاسْمِ وَلَا دَلِيلُ اَلْفِعْلِ.

(والحرف) أي: المتقدم في التقسيم؛ فأل فيه للعهد الذكري كما تقدم في كل من الاسم، والفعل، واعلم أن الحرف له أيضًا حد، وحكم، واشتقاق، وأقسام، وعلامات، فحده لغة: الطَّرَف بفتح الراء، قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ﴾[الحج:١١]؛ فأما الطَّرْف بسكون الراء فهو رمش العين، كما في قول الشاعر:

أَشَارَتْ بطرْف العين خِيفَةَ أَهْلِهَا ... إشارةَ محزون ولم تَتكلّم

واصطلاحًا: «كلمة دلت على معنى في غيرها»، وهو الابتداء مثلًا، وهذا لا يفهم منها، إلا بانضمامها إلى غيرها، وحكمه: البناء، ولم يجئ شيء منه، بخلاف الأصل كما في الخلاصة: **وكل حرف مستحق للبناء**، واشتقاقه: من التحرف: وهو التطرف؛ لوقوعه طرفًا، وأقسامه ثلاثة: قسم مشترك بين الأسماء، والأفعال كهل، وبل، وقسم مختص بالأسماء كحروف الجر، وقسم مختص بالأفعال كلم، ولما، وعلاماته: ما

ذكره بقوله: (ما لا يصلح معه دليل الاسم) أي كلمة لا يصلح معها دليل الاسم أي علامته (ولا دليل الفعل) أي علامة الفعل؛ فعلامة الحرف عدمية، وهي كونه لا يقبل شيئًا من علامات الاسم، ولا شيئًا من علامات الفعل، فإن قلت: إن علامة الحرف عدمية، والعدم لا يكون علامة للوجودي، والحرف وجودي أجيب: بأن العدم قسمان: عدم مطلق، وعدم مقيد، فالمطلق- وهو العدم الذي لم يضف إلى شيء- لا يصح جعله علامة للوجودي، وأما المقيد- وهوالعدم الذي أضيف إلى شيء- كعدم علامات الاسم والفعل؛ فإنه يصح جعله علامة للوجودي، وما هنا من هذا القبيل، أعني من كونه عدمًا مقيدًا بكون الحرف لا يقبل شيئًا من علامات الاسم، ولا شيئًا من علامات الفعل.اهـ. عشماوي بزيادة.

تنبيه: فإن قيل: لم جعلوا علامة الاسم والفعل وجودية، وعلامة الحرف عدمية ولم يعكسوا؟ أجيب: بأن ذلك؛ للتناسب بين كل؛ وعلامته؛ فإن الاسم، والفعل أشرف من الحرف، والعلامة الوجودية أشرف من العدمية؛ فجعلوا الأشرف للأشرف، والأخس للأخس.اهـ. فتح رب البرية.

ولما ذكر أقسام الكلمة، وعلاماتها شرع يبين الإعراب وما يتعلق به، فقال:

بَابُ الإِعْرَابِ

هذه الترجمة مركبة من كلمتين: ثانيتهما مجرورة لا محالة؛ لإضافة الأولى إلى الثانية، وسيأتي بحث المضاف، والمضاف إليه، في باب المخفوضات إن شاء الله تعالى.

أما الأولى- وهي لفظة باب- فيجوز فيها ثلاثة أوجه: الرفع وهو أولاها؛ لأن فيه إبقاءَ أحد ركني الإسناد، وفيه وجهان: أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره هذا باب الإعراب، فها حرف تنبيه، وذا اسم إشارة مبتدأ، وباب خبره، والثاني: أن يكون مبتدأ خبره محذوف، تقديره باب الإعراب هذا محله، فباب مبتدأ، وهذا مبتدأ ثان، ومحله خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ، وكونه خبرًا فأيهما أولى؟ فيه خلاف، قال الواسطي[1]: الأولى كون المحذوف المبتدأ؛ لأن الخبر محط الفائدة، وقال العبدي[2]: الأولى كونه الخبر؛ لأن التجوز في أواخر الجملة أسهل؛ ولأن المبتدأ مقصود لذاته، بخلاف الخبر، ونقل القولين ابن إياز.اهـ. مغني بتصرف.

والثاني من أوجه الإعراب: النصب، وهو يلي الأول؛ فيكون مفعولًا لفعل محذوف تقديره: خذ، أو افهم، أو اقرأ، أو تعلم، ولا يصح أن يكون المحذوف اسم فعل تقديره هاك؛ لأن اسم الفعل لا يعمل، وهو محذوف على الأصح، والثَّالث: الجرّ، وهو أضعف الكل، على أن الجمهور منعوه؛ لأنَّ الجارَّ لا يعمل محذوفًا إلَّا شذوذًا، لكن استثنى العلماء مواضع يكون عمل الجار المحذوف قياسًا مطردًا، كما

---

(١) محمد بن محمد بن الحسين، أبو الفضل الواسطي النحوي،كان إمامًا في النحو، واللغة، والأدب، من أعيان الرؤساء، والأدباء الفضلاء.

(٢) أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدي، أبو طالب النحوي، أحد الأئمة النحاة المشهورين، صاحب شرح الإيضاح وغيره من المصنفات، توفي سنة٤٠٦هـ.

ستراه في المخفوضات إن شاء الله . ولا تصح قراءته بإسكان الباب.

والباب لغة: هو ما يتوصل به من داخل إلى خارج، ومن خارج إلى داخل، ويقالأيضًا: هو فرجة في ساتر يتوصل بها من داخل إلى خارج، ومن خارج إلى داخل، وأيضًا هو المدخل للشيء، أي: مكان الدخول. واصطلاحًا: ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة، وأصل باب بَوَبٌ تحركت الواو، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فصار بابًا، فهو واوي؛ لقولهم في الجمع: أبواب، وفي التصغير: بويب؛ لأن الجمع والتصغير يردَّان الأشياء إلى أصولها.

فائدة: قال الزمخشري: بُوبت الكتب؛ لأن القارئ إذا ختم بابًا، وشرع في آخر كان أنشط، وأبعث، كالمسافر إذا قطع فرسخًا أي وشرع في آخر؛ فإنه أهون عليه من قطعها بلا عدٍّ؛ ولذا كان القرآن سورًا سورًا.اهـ. تشويق.

(الإعراب) بكسر الهمزة احترازًا من الأعراب بفتحها، وهم سكان البادية، وهو جمع عربي، ويجمع أيضًا على أعارب، والإعراب لغة: يطلق على معان، منها: الإبانة، تقول: أعرب عن حاجته أي: أبان عنها، ومنها: التغيير تقول: أعرب الله المعدة أي: غيَّرها، ومنها: التحسين تقول: أعربت الشيء أي: حسَّنته، ومنها: إزالة الفساد، تقول: أعربت الشيء، أي: أزلت فساده، ومنها: عدم اللحن في الكلام، تقول:أعربت الكلام، أي: لم ألحن فيه، ومنها: التحبب إلى الغير، ومنه العَروبة أي: المتحببة إلى زوجها، وغير ذلك.

واصطلاحًا: فيه مذهبان:أحدهما أنه لفظي، ويعرف: «بأنه أثر ظاهر، أومقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة»، ولا فرق في الآخر بين أن يكون آخرًا حقيقة كآخر زيدٍ، أوحكمًا كآخر يد؛ فإن الدال آخره حكمًا، لا حقيقة؛ لأن الأصل يدْي بسكون الدال

بزنة فَعْلٍ بسكون العين، فحذفت الياء اعتباطًا أي لا لعلة، وصارت نسيًا منسيًّا، وجعل الإعراب على الدال، فالمحذوف لام الكلمة، ويقال أيضًا بأنه أي الإعراب «ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف، أي شيء جيء به لبيان الأمر الذي يطلبه العامل كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فمثال ما فيه الحركة نحو جاء زيد، ويضرب عمرو، فالحركة الضمة مثلًا، ومثال ما فيه الحرف نحو جاء الزيدان، ومثال ما فيه السكون نحو لم يضرب، ومثال ما فيه الحذف نحو لم يخش، والقول بأن الإعراب لفظي هو مذهب البصريين، وهو المذهب المنصور؛ لأن الإعراب إنما جيء به لتمييز المعاني، والتمييز إنما يكون بما يتلفظ به، لا بالمعنى، وثانيهما: أنه معنوي، وهو مذهب الكوفيين، وهو الذي مشى عليه المصنف رحمه الله تعالى، حيث قال:

اَلْإِعْرَابُ هُوَ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ اَلْكَلِمِ لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ اَلدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا

(هو تغيير أواخر الكلم)، فخرج بالتغيير لزوم آخر الكلم حالًا واحدًا؛ فإنه يسمى بناء، وبتغيير الأواخر غيره كتغيير الأوائل، أو الوسط؛ للتكسير كرجال في جمع رجل، أو للتصغير كفُلَيس في تصغير فلْس، والمراد بالكلم الاسم المتمكن أي المعرب، والفعل المضارع الخالي من نون الإناث، ونوني التوكيد.

أما إذا اتصلت به نون النسوة؛ فإنه يبنى على السكون نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾[البقرة:٢٢٨]، ونقل ابن مالك في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناث، وليس كذلك، بل الخلاف موجود، فذهب قوم

منهم ابن طلحة، والسهيلي، وابن درستويه[١] إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره التزامهم السكون في محل الإعراب كما قال: ابن جماعة، وأما إذا اتصلت به نون التوكيد خفيفة كانت، أوثقيلة؛ فإنه يبنى على الفتح إذا باشرته لفظًا، وتقديرًا نحو قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾[يوسف:٣٢]، وسيأتي بسطهما في باب الأفعال إن شاء الله تعالى، والفرق بين نون التوكيد، ونون النسوة؛ أن نون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، ونون النسوة اسم، وهو فاعل في محل رفع؛ فإن قلت: إن الآخر ليس متغيرًا في نحو جاء زيد، ورأيت زيدًا، ومررت بزيد؛ فإن الدال لم تتغير؛ وإنما التغير للحركة، فالجواب: أن كلام المصنف على حذف مضاف، والتقدير تغيير أحوال أواخر الكلم أي تغير صفاتها.اهـ. عشماوي بزيادة.

تنبيه:والمراد بتغيير أواخر الكلم: تغيير كل آخر على حدته، وهو تصييره مرفوعًا، أومنصوبًا، أو مجرورًا، (لاختلاف العوامل) أي: التغيير المذكور شرطه أن يكون بسبب اختلاف، أي: تعاقب العوامل على الكلم واحدا بعد واحد، والعوامل: جمع عامل «وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص»من رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم، نحو ضرب زيد عمرًا؛ فإن ضرب موجب لاتصاف زيد بالرفع؛ لأنه فاعل، وعمرًا بالنصب؛ لأنه مفعوله، ولا فرق بين أن يكون العامل لفظيًّا كهذا المثال، أو معنويًّا كالابتداء؛ فإنه الرافع للمبتدأ، وكالتجرد عن الناصب، والجازم، فإنه الرافع للمضارع، وخرج باختلاف العوامل تغييره بغير ذلك كحركة النقل، كقراءة وَرْش: ﴿قَدَ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[المؤمنون:١] بفتح الدال؛ لنقل حركة الهمزة

(١) أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي، نحوي، ولغوي، ومحدث، ومفسر، ودرستويه اسم فارسي معناه: الكامل، توفي سنة ٣٤٧هـ.

إليها؛ فإنه لا يسمى إعرابًا؛ لأنه لم ينشأ عن عامل (الداخلة عليها) أي الكلم.

فإن قيل: الداخلة صفة للعوامل، والعوامل جمع، والداخلة مفرد، والصفة لا تخالف موصوفها، فكيف يصح وصف الجمع بالمفرد؟

يجاب: بأن العوامل جمع كثرة لما لا يعقل، والأفصح وصفه بالمفرد، كما قال العلامة الأجهوري:

وَجَمْــع كَثْــرَةٍ لِمَــا لاَ يَعْقِــل   الأَفْصَــحُ الإِفْــرَادُ فِيــهِ يَــا فُــل

اهـ. عشماوي بزيادة.

(لفظًا) «وهو ما يظهر أثره في آخر الكلمة »، كما في آخر زيد من نحو جاء زيد (أو تقديرًا)«وهو ما لا يظهر أثره في آخر الكلمة»بل ينوى، ويقدر كالحركات المقدرة في آخر الفتى من جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى، وآخر يرضى من زيد يرضى، والسكون المقدر في نحو لم يكن الذين؛ فإن علامة الجزم في يكن سكون مقدر في النون المكسورة لالتقاء الساكنين، وهما- أي: لفظًا وتقديرًا- منصوبان على الحال من التغيير، وعليه يكونان مصدرين بمعنى اسم المفعول، أي: حال كون التغيير ملفوظًا ما يدل عليه أو مقدرًا، أوعلى التمييز، أي: تغيير أواخر الكلم من جهة اللفظ، أومن جهة التقدير، ويصح نصبهما على المصدرية صفة لموصوف محذوف أي تغييرا لفظيا، أو تقديريا، ويصح كونهما منصوبين بنزع الخافض، أي تغيير أواخر الكلم في اللفظ، أو في التقدير، ويصح كونهما خبرين لكان محذوفة، أي: سواء كان التغيير لفظًا، أو تقديرًا، لكن الأولى نصبهما على التمييز؛ لأن وقوع المصدر حالًا وإن كان كثيرا، فهو مقصور على السماع، كما قال في الخلاصة:

وَمَصْــدَرٌ مُنَكَّــرٌ حَــالاً يَقَــعْ   بِكَثْــرَةٍ كَبَغْتَــةً زَيْــدٌ طَلَــعْ

والنصب بنزع الخافض شاذ، وحذف كان بدون إن ولو الشرطيتين قليل، كما قال في الخلاصة:

وَيَحْــذِفُونَهَا وَيُبْقُــونَ الخَبَــرْ   وَبَعْــد إِنْ وَلَــوْ كَثِيــرًا ذَا اشْــتَهَرْ

فائدة: إنما جعل الإعراب كالبناء في الآخر؛ لأنهما وصفان للكلمة، والوصف متأخر عن الموصوف.اهـ. تشويق.

وفي فتح البرية للباجوري إنما خص بالآخر؛ لأنه طارئ على الكلمة، وحق الطارئ أن يكون في الآخر.

تنبيه: الذي يقدر فيه الإعراب خمسة أنواع: «أحدها» ما يقدر فيه حركات الإعراب جميعها؛ لكون الحرف الأخير منه لا يقبل الحركة لذاته، وذلك الاسم المقصور «وهو كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة» نحو الفتى تقول: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى، فالفتى في المثال الأول فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وفي المثال الثاني مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف كذلك، وفي المثال الثالث مجرور بكسرة مقدرة على الألف كذلك، وهذا كله إذا كانت الألف موجودة نحو الفتى؛ فإن كانت محذوفة نحو جاء فتى، ورأيت فتى، ومررت بفتى بالتنوين، فتقول في إعراب المثال الأول: جاء فعل ماض، وفتى فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، منع من ظهورها التعذر، وتقول: في إعراب المثال الثاني رأيت فعل وفاعل، وفتى مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة، وتقول: في المثال الثالث مررت فعل وفاعل بفتى الباء حرف جر، وفتى مجرور بالباء وعلامة

جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين؛ لأن أصله فَتَيٌ تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، فالتقى ساكنان الألف والتنوين؛ فحذفت الألف؛ لبقاء دالها وهو فتحة النون، فصار فتًى.

إن قلت:لم لم يحذف التنوين؟ قلت:لأنها حرف علة، وهو حرف صحيح، فخرج بالاسم الفعل نحو يرضى، والحرف نحو إلى؛ فلا يسمى مقصورًا في الاصطلاح، وبالمعرب المبني نحو إذا، وبقولنا آخره ألف ما آخره ياء، وهو المنقوص نحو القاضي كما سيأتي، وبلازمة المثنى في حالة الرفع، نحو جاء الزيدان؛ لأن الفه لا تلزم؛ إذ تقلب ياء في النصب، والجر.

تنبيهان: الأول: إنما سمي المقصور مقصورًا. قال الرضي؛ لكونه ضد الممدود؛ أو لكونه ممنوعًا من مطلق الحركات، ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾ [الرحمن:٧٢] أي: محبوسات على بعولتهن، والقصر المنع، والأول أولى؛ لأن نحو غلامي ممنوع من الحركات، ولا يسمى مقصورًا.اهـ. سجاعي ببعض زيادة. ولله در القائل:

سَلِّمْ عَلَىٰ المَوْلَىٰ البَها وَصِفْ لَه ... شَوْقِي إِلَيْهِ وَأَنَّنِي مَمْلُوكُهُ
أَبَدًا يُحَرِّكُنِي إِلَيْهِ تَشَوُّقِي ... جِسْمِي بِهِ مَشْطُورُه مَنْهُوكُه
وَلَقَدْ نَحِلتُ لِبُعْدِهِ فَكَأَنَّنِي ... أَلِفٌ فَلَيْسَ بِمُمْكِنٍ تَحْرِيكُهُ

والمعنى: يصف أنه قد براه الشوق إلى ابن النحاس، وأضعفه حتى صار بحالة لا يتمكن معها من الحركة، فهو يقول: إنني قد بلغت من الضعف وعدم القدرة على الحركة بسبب نحول جسمي وهُزَاله أن صرت أُشبِه الألف التي هي حرف من حروف الهجاء، وكما أن هذه الألف لا تقبل الحركة فأنا كذلك، والشاهد: أن الشاعر

قد ذكر في معرض الإشارة إلى حاله، وتقرير ضعفه عن الحركة قوله عن الألف: «وليس بممكن تحريكه». اهـ.منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب. الثاني: اعلم أن محل تقدير الحركات الثلاث فيه إذا كان منصرفًا نحو الفتى، فأما غير المنصرف كموسى، وحبلى، فالمقدر فيه الضمة حالة الرفع، والفتحة حالتي النصب، والجر، ولا يقدر فيه الكسرة؛ لعدم دخولها فيه، وقيل: بتقديرها فيه؛ لأنها امتنعت فيما لا ينصرف كأحمد؛ للثقل، ولا ثقل مع التقدير، « ثانيها» ما تقدر فيه حركات الإعراب؛ لا لكون الحرف الأخير منه لا يقبل الحركة لذاته، بل لأجل ما اتصل به،«وهو: الاسم المضاف إلى ياء المتكلم الذي ليس مقصورًا، ولا منقوصًا، ولا مثنًى، ولا مجموعًا جمع مذكر سالمًا، سواء كانت مفتوحة، وهو الأصل فيها، أم ساكنة للتخفيف؛ وذلك نحو غلامي، وابني فتقول: في إعراب جاء غلامي، وابني جاء فعل ماض غلامي فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة؛ لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها، وهو مضاف، والياء ضمير متصل في محل جر بالمضاف، وابني معطوف عليه؛ وإنما قدرت الحركة فيه؛ لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها؛ لأجل المناسبة، والمحل الواحد لا يقبل حركتين، وقيدت الاسم المضاف بكونه ليس مقصورًا؛ احترازًا عما إذا كان مقصورًا؛ فإنه تثبت ألفه، ويبقى إعرابه بحركات مقدرة عليها؛ للتعذر، وعما إذا كان منقوصًا؛ فإن ياءه تدغم في ياء المتكلم، وتشدد نحو جاءني قاضيّ، ورأيت قاضيّ، ومررت بقاضيّ، ويبقى إعرابه بحركات مقدرة على الياء؛ للاستثقال، وعما إذا كان مثنى؛ فإنه في حالة الرفع يبقى ألفه، ويكون رفعه بها نيابة عن الضمة نحو جاءني مسلماي، وفي حالتي النصب والجر تدغم ياءه في ياء المتكلم، نحو رأيت غلامَيّ، ومررت بغلاميّ، وعما إذا كان جمع مذكر سالما؛ فإنه في حالة الرفع تقلب واوه ياء، وتدغم في ياء المتكلم، ويكون

رفعه بالواو المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم، وهو مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، نحو جاءني مسلِمِيّ أصله مسلمون لي؛ فلما أضيف إلى الياء حذفت النون؛ لأجل الإضافة، واللام للتخفيف، وقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في ياء المتكلم، وفي حالتي النصب والجر تدغم ياءه في ياء المتكلم، على نحو ما تقدم في المثنى، نحو رأيت مسلِمِيّ، ومررت بمسلِمِيّ؛ فعلامة نصبه، وجره الياء نيابة عن الفتحة، والكسرة وهو مضاف، والياء مضاف إليه.اهـ. كواكب بتصرف.

وذهب ابن مالك إلى أن المضاف إلى الياء تقدر فيه الضمة، والفتحة فقط، وتظهر الكسرة في حالة الجر، وقال: هذا هو الصحيح عندي، ومن قدر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلُّفًا لا مزيد عليه ولا حاجة إليه.

واعترض بأن الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجر، وقال الشيخ خالد في شرح الأزهرية: وله أن يدعي أن كسرة المناسبة ذهبت، وخلفتها كسرة الإعراب، كما قالوا في شرب إذا بنوه للمفعول: إن الكسرة فيه غير الكسرة في المبني للفاعل.اهـ.

تنبيه:في المضاف إلى ياء المتكلم مذاهب أربعة، «الأول»: مذهب الجمهور، وهو أنه معرب في الأحوال الثلاثة، «الثاني»: أنه مبني، وهو مذهب الجُرجاني(١)، وابن الخشاب(٢)، والمطرزي(٣)، وظاهر كلام الزمخشري،«الثالث»: أنه لا معرب، ولا

---

(١) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن، أبو بكر الجرجاني النحوي المشهور، واضع أصول البلاغة، فارسي الأصل، جرجاني الدار، عالم بالنحو والبلاغة، توفي سنة ٨١٦هـ.

(٢) الشيخ الإمام، العلامة المحدث، إمام النحو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر البغدادي،ابن الخشاب، يُضرَب به المثل في العربية، وُلِد سنة اثنتين وتسعين وأربعمائة، وكانت وفاته سنة سبع وستين وخمسمائة ببغداد.

(٣) أبو الفتح، برهان الدين ناصر بن أبي المكارم عبد السيد المطرزي الخوارزمي، والمعروف باسم المُطَرِّزي، عالم من علماء الأدب والنحو في عصره، توفي سنة ٦١٠هـ.

مبني، وهو مذهب ابن جني[(١)]، «الرابع»: ماذهب إليه ابن مالك.اهـ. عطار.

«ثالثها»: ما تقدر فيه الضمة، والكسرة فقط، ويسمى هذا الاسم منقوصًا، «وهو كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة»، سواء كان معرفًا بأل كجاء القاضي، أومعرفًا بالإضافة كقاضي مكة، أو لا كقاض، وداع؛ وإنما قُدرتا؛ لاستثقالهما على الياء ثابتة كانت أولا، فتقول في نحو جاء القاضي: جاء فعل ماض، والقاضي فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال؛ لأنه اسم منقوص، وفي نحو مررت بالقاضي: بالقاضي جار ومجرور، الباء حرف جر، والقاضي مجرور بالباء، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال؛ لأنه اسم منقوص.

أما إذا كان المنقوص نكرة؛ بأن خلا من أل والاضافة، دخله تنوين التمكين في حالة رفعه، وجره، ووجب حينئذ حذف يائه؛ لالتقاء الساكنين؛ وإبقاء ما بعدها مكسورًا؛ ليدل عليها، فتقول في نحو جاء قاض: جاء فعل ماض، قاض فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، وفي نحو مررت بقاض: مررت فعل وفاعل، بقاض الباء حرف جر، قاض مجرور بالباء، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين. وأما نصبه فترد فيه الياء، وينصب منونًا نحو لم أكن قاضيًا، وتظهر الفتحة حالة النصب ما لم يضف لياء المتكلم كما مر؛ وإنما ظهرت فيه الفتحة؛ لخفتها نحو ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾[الأحقاف:٣١]، فخرج بالاسم الفعل نحو يرمي، والحرف نحو في، وبالمعرب المبني نحو الذي، وذي،

---

(١) أبو الفتح عثمان بن جني المشهور بابن جني، عالم نحوي كبير، وُلِد بالموصل عام ٣٢٢هـ، ونشأ وتعلم النحو فيها على يد الأخفش، توفي سنة ٣٩٢.

وباللزوم نحو مررت بأخيك، وبكون ما قبلها مكسورًا، ما إذا كان ما قبلها ساكنًا نحو ظبْي؛ فهذا معتل جار مجرى الصحيح في رفعه بالضمة، ونصبه بالفتحة، وجره بالكسرة؛ وإنما سمي منقوصًا؛ لأنه نقص منه بعض الحركات؛ أو لأن لامه وهي الياء تحذف؛ لأجل التنوين كقاض؛ فرارًا من التقاء الساكنين.

قال الشيخ خالد: وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر، أما الأول؛ فلأنَّ نحو يدعو، ويرمي نقص منه بعض الحركات، وهو لا يسمى منقوصًا، وأما الثاني؛ فلأنَّ نحو الفتى حذفت لامه؛ لأجل التنوين، ولا يسمى منقوصًا.اهـ.

تنبيه: محل ماذكر في الاسم المنقوص ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع، وما لم يكن أول جزءين جعل مجموعهما اسمًا واحدًا؛ فإن كان على صيغة منتهى الجموع فالمقدر فيه الضمة، والفتحة؛ وذلك نحو جوارٍ جمع جارية، وهي السفن التي تجرى في البحر، أو البنت الشابة، وغواشٍ جمع غاشية، وهي النار المطبقة على أهل النار، فتقول: هذه جوارٍ، ومررت بجوارٍ، وإعرابه: الهاء للتنبيه، وذه اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، وجوارٍ خبر وهو مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين منع من ظهورها الاستثقال؛ لأنه اسم منقوص، ومررت فعل وفاعل بجوارٍ جار ومجرور، وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين منع من ظهورها الاستثقال؛ لأنه اسم منقوص؛ وإنما لم تظهر الفتحة فيه حالة الجر؛ لنيابتها عن حركة ثقيلة فعوملت معاملتها، وأما في حالة النصب فتظهر فيه الفتحة، نحو رأيت جواريَ؛ وإن كان المنقوص أول جزئين جعل مجموعهما اسمًا واحدًا، وركِّبا تركيبًا إضافيًّا، وآخر أولهما ياء نحو رأيت معدي كرب؛ فإنه يقدر في آخر الجزء الأول منهما الفتحة في حالة النصب بلا خلاف؛إذلم يسمع فيه الفتحة في حالة النصب كواكب بزيادة.

«رابعها»: ما تقدر فيه الضمة، والفتحة؛ للتعذر، وهو الفعل المعتل بالألف نحو يخشى، تقول: يخشى زيد، ولن يخشى زيد، وتقدر الضمة في الأول، وفي الثاني الفتحة؛ لتعذر ظهور الحركة على الألف، «خامسها»: ما تُقدَّر فيه الضَّمة فقط، وهو الفعل المعتلُّ بالواو نحو يدعو، أو بالياء نحو يرمي، أمَّا الفتحة فتظهر فيهما،وأمَّا الجزم فيحذف حرف العلة في الثَّلاثة، نحو لم يخش زيد، ولم يدع، ولم يرم.

فائدة: أقسام الاسم الظَّاهر المذكور ثمانية: مفرد منصرف، وغير منصرف، وجمع تكسير منصرف، وغيرمنصرف، وجمع مؤنَّث بالألف، والتَّاء، وأسماء خمسة، ومثنى، وجمع مذكر سالم، وأقسام الفعل المضارع المذكور ثلاثة: فعل مضارع صحيح الآخر، ومعتل الآخر، والأمثلة الخمسة، فجملة أنواع المعربات أحد عشر.

والبناء لغة:«وضع شيء على شيء، على جهة يراد بها الثبوت»؛ فإن لم يكن على الوجه المذكور فهو تركيب، واصطلاحًا: فيه مذهبان كما تقدم في الإعراب، أحدهما: لفظي، وعليه فيعرف: بأنه ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل، وليس حكاية، ولا إتباعًا، ولا نقلًا، ولا تخلصًا من الساكنين، ويقال أيضًا: البناء أثر ظاهر، أو مقدر لازم لآخرالكلمة بكل حال، فمثال الحكاية، نحو من زيدًا بالنصب في جواب:هل رأيت زيدًا؟، ومثال الإتباع نحو الحمدِ لله بكسر الدال، بإتباع حركة الدال إلى حركة اللام، وهي الكسرة، ومثال النقل نحو قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ أُوتِيَ ﴾[الإسراء:٧١] بنقل ضمة الهمزة إلى ما قبلها، وهو النون، ثم حذف الهمزة، ومثال التخلص من التقاء الساكنين قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ ﴾[البينة:١] بكسر النون، «ثانيهما»: أنه معنوي، وعليه فيعرف: «بأنه لزوم آخر الكلمة حالة واحدة»نحو سيبويه، قال: محمّد بن علي بن حسين في (فرائد النّحو): والكلمة القابلة للبناء المراد بها أنواع الحروف الثّلاثة: أعني المختص بالاسم كحروف الجرِّ، وأل، والمختص

بالفعل كالجوازم، والنَّواصب، وقد، والسِّين، وسوف، والمشترك بينهما كهمزة الاستفهام، وهل، وبل، وأنواع الفعل الثَّلاثة: الماضي، والأمر بلا شرط، والمضارع بشرط اتِّصال نون التَّوكيد ثقيلة، أو خفيفة، أونون النِّسوة بآخره، والاسم المشبه للحرف كالضَّمائر، واسم الموصول، واسم الاشارة، واسم الشَّرط، واسم الاستفهام، واسم الفعل، واسم الصَّوت، واسم المبني جوازًا كالاسم المبهم المضاف لمبني نحو: قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[الأنعام:٩٤]، ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن:١١] و ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ نَنطِقُونَ﴾[الذاريات:٢٣]، بفتح الجميع وهي في محل رفع «ثمّ المبني نوعان» أحدهما: ما له محل من الإعراب، وهو المضارع إذا باشرت آخره نون التّوكيد ثقيلة أوخفيفة، أونون النِّسوة نحو: قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف:٣٢]، ونحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾[البقرة:٢٣٣]، ونحو: النِّساء لم يقمن، ونحو: لا تضربَنَّ، ولا تضربَنْ يا زيد، والفعل الماضي الواقع بعد أداة تؤثِّر في معناه، كإن قام زيد قمت، وجميع الأسماء المبنيَّة ما عدا أسماء الأصوات، وأسماء الأفعال، وثانيهما: ما لا محل له من الإعراب وهو: الحرف بأنواعه، وفعل الأمر، والفعل الماضي إذا لم يقع معمولًا لأداة تؤثِّر في معناه كأدوات الشَّرط، واسم الصَّوت كغاق لصوت الغراب، وويه لصوت الصُّراخ، واسم الفعل كصه، وهيهات، وأوَّه. وأنواع البناء أربعة: ضم، وفتح، وكسر، وسكون، وينوب عن الضم الواو، والألف في نحو يا زيدان: ويا زيدون، وينوب عن الفتح الياء، والكسر في نحو: لا رجلَينِ، ولااثنَينِ، ولا قائمِينَ، ولا بنِينَ، وفي نحو: لا مسلمات بكسر التّاء، وفتحها، وينوب عن السكون الحذف في نحو اضربا، وارم، ولا ينوب عن الكسر شيء، اهـ ، ثم أخذ يتكلم على ألقاب الأعراب معبرًا عنها بالأقسام، فقال:

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ

(أقسامه) أي: الإعراب، أي: أنواعه، الواو للاستئناف البياني «وهو الواقع في جواب سؤال مقدر» كأنَّ سائلًا قال له: قد ذكرت حقيقة الإعراب، فهل لها أفراد؟ فقال: (وأقسامه أربعة) لا زائد عليها إجماعًا، (رفع) في اسم، وفعل نحو يقوم زيد بدأ به؛ لأنه إعراب العمد؛ ولأنه لا يخلو تركيب عنه، وسمي بذلك لرفع الشفتين عند التلفظ به، ومعناه لغة: العلو، والارتفاع تقول: فلان مرفوع أي رتبته عالية، واصطلاحًا: على القول: بأن الإعراب معنوي «تغيير مخصوص علامته الضمة، وما ناب عنها»، وعلى أنه لفظي «نفس الضمة وما ناب عنها» (ونصب) في اسم، وفعل أيضًا نحو لن أضرب زيدًا، ذكره عقب الرفع؛ لأن عامله قد يكون فعلًا كالرفع، والأصل في العمل للفعل؛ فيكون معموله أصلًا بالنسبة للمجرور؛ ولاشتراك الاسم والفعل، ومعناه لغة: الاستواء، والاستقامة تقول: فلان منتصب أي: مستو مستقيم، واصطلاحًا: على أن الإعراب معنوي «تغيير مخصوص علامته الفتحة، وما ناب عنها»، وعلى أنه لفظي «الفتحة وما ناب عنها»، وسمي بذلك؛ لانتصاب الشفتين عند النطق بها (وخفض) في اسم فقط نحو زيد في قولك: مررت بزيد ذكره عقب النصب؛ لاختصاصه بالاسم، وهو أشرف من الفعل، وسمي بذلك؛ لانخفاض الشفة السفلى عند التلفظ به، ومعناه لغة: الخضوع، والتذلل، واصطلاحًا: على أن الإعراب معنوي «تغيير مخصوص علامته الكسرة، وما ناب عنها»، وعلى أنه لفظي «نفس الكسرة، وما ناب عنها (وجزم) في فعل فقط نحولم يقم، لم يبق له مرتبة غير التأخير، وسمي بذلك؛ لأن به تنقطع الحركة، وتزول، ومعناه لغة: القطع، تقول: جزمت الحبل أي قطعته، واصطلاحًا: على أن الإعراب معنوي «تغيير مخصوص علامته السكون، وما ناب عنه»، وعلى أنه لفظي السكون، وما ناب عنه، وعلم مما تقدم أن هذه الأقسام منها مايشترك فيه الاسم، والفعل وهو الرفع، والنصب، ومنها ما يختص بالاسم،

وهو الجر، ومنها ما يختص بالفعل، وهو الجزم؛ وإنما اختص الاسم بالخفض؛ لأن الخفض ثقيل، والاسم خفيف؛ فأعطي الثقيل للخفيف؛ ليحصل التعادل؛ كما أنهم خصوا الفعل بالجزم؛ لأن الجزم خفيف، والفعل ثقيل؛ فحصل التعادل، ولو أعطي الخفيف للخفيف، وهو الجزم، والاسم، وأعطي الثقيل للثقيل، وهو الخفض، والفعل لم يحصل تعادل على جري العادة، وحكمة خفة الاسم؛ أن الاسم بسيط، ومعنى بساطته: أنه دال على شيء واحد، وهو الذات، والفعل مدلوله مركب من شيئين:وهما الحدث، والزمان؛ فصار ثقيلًا.

ثم لما ذكر الأقسام على سبيل الإجمال، شرع في ذكرها على سبيل التفصيل، فقال:

فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ اَلرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْخَفْضُ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا، وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ اَلرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَزْمُ، وَلَا خَفْضَ فيها.

(فللأسماء) الفاء تسمى فاء الفصيحة؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر، (من ذلك) قد يقال: اسم الإشارة عائد على متعدد، وهو هنا مفرد؛ فكان على المصنف أن يأتي باسم الإشارة جمعًا، فيقول: فللأسماء من هؤلاء، والجواب أنه يجوز أن يكنى باسم الإشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة، باعتبار كونها في تأويل ما ذكر، وما تقدم، كما يكنى عن أفعال كثير بلفظ الفعل؛ لقصد الاختصار. قاله: السعد التفتازاني.

فإن قيل:لم جمع الأسماء مع أن الاسم المعرب واحد، وهو الاسم الظاهر؟ أجيب: بأن المصنف جمعها نظرًا لأفرادها، (الرفع) ظاهرًا، كان كما في قام زيد، أو مقدرًا كما في جاءني الفتى، أو محلًّا كما في يعجبني أن تقوم (والنصب) ظاهرًا كان كما في رأيت زيدًا، أو مقدرًا كما في رأيت غلامي، أو محلًّا كما في رأيت أن تقوم (والخفض) ظاهرًا كان كما في مررت بزيد، أو مقدرًا كما في مررت بالفتى، أو محلًّا كما في رغبت فيأن تَدْرُس الكتب بفتح التاء وسكون الدال وضم الراء، من درس

تدرس، أي: تقرأ الكتب، وتتعلمها، وبضم التاء وفتح الدال وكسر الراء مشددة من درس تدرس، أي: تُعلمها للناس (ولا جزم فيها) لا نافية للجنس جزم اسمها، وفيها جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره كائن فيها، فكائن خبر لا، (وللأفعال) فإن قيل أيضًا: لم جمع الأفعال مع أن الفعل المعرب واحد، وهو المضارع الخالي من النونين نون التوكيد المباشرة، ونون الإناث؟ أجيب: بأن المصنف جمعها لمقابلتها للأسماء، أو بالنظر لأفرادها الذهنية (من ذلك) أي المذكور من الأقسام الأربعة (الرفع) ظاهرًا كان كما في يقوم، أو مقدرًا كما في يدعو، ويخشى، ويرمي (والنصب) ظاهرًا كان كما في لن يقوم، أو مقدرًا كما في قوله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[البقرة:١٢٠] (والجزم) ظاهرًا كان كما في لم يضرب، أو مقدرًا كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[البينة:١] (ولا خفض فيها) لا نافية للجنس خفض اسمها، وفيها جار ومجرور متعلق بمحذوف، تقديره: كائن فيها، فكائن خبر لا.

تنبيه:اعلم أن الإعراب بأسره يتكون من أربعة وأربعين؛ وحينئذ يُقسم تارة إلى ثلاثة أقسام، أربعة من أقسام الإعراب، وأربعة عشر من علامات الإعراب، وستة وعشرين من الأماكن، وتارة يقسم إلى أربعة أقسام، ثلاثة عشر من أسرة الرفع، وهي حاصلة من الأقسام، والعلامات، والأماكن، وستأتي إن شاء الله تعالى، وأربعة عشر من أسرة النصب، وإحدى عشر من أسرة الخفض، وستة من أسرة الجزم، وكلها حاصلة من الأقسام، والعلامات، والأماكن، وهذه الأقسام- أعني: أقسام الإعراب- ثابتة لأقسام الكلمة، وأقسامها ثلاثة إجمالًا، وتسعة تفصيلًا، كما سبق.

ولما ذكر أقسام الإعراب، وكانت محتاجة إلى علامات تميزها، عقبها بذكر العلامات، فقال:

بَابُ مَعْرِفَةِ عَلَامَاتِ الإِعْرَابِ

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عَلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ، وَالْوَاوُ وَالْأَلِفُ، وَالنُّونُ

باب معرفة علامات الإعراب

فإن قيل: إن العلامات ليست علامات للإعراب المطلق، والتركيب مشعر بأن العلامات تدل على إعراب مطلق، أي: تدل على الحقيقة، والماهية لا خصوص الأفراد، والأمر ليس كذلك؛ إذ الضمة مثلًا تدل على خصوص الرفع لا على عموم الإعراب، أعني: النصب، والرفع، والخفض، والجزم، ويدل عليه قول المصنف: فأما الضمة... إلخ.

أجيب: بأن فيه حذف مضاف، أي: علامات أقسام الإعراب، كما قدره الشيخ خالد في شرح المتن، والفاكهي[1] في شرح المتممة.

تنبيه: اعلم أن للإعراب علامات أصولًا، وعلامات فروعًا؛ فالأصول أربعة الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، والسكون للجزم، وغيرها فروع، كما قال ابن مالك:

وَارْفَعْ بِضَمٍّ وَانْصُبَنْ فَتْحًا وَجَر ... كَسْرًا كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يسرْ

واجْزِمْ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرِ مَاذُكِر ... يَنُوبُ نَحْوَ جَا أَخُو بَنِي نمرْ

وبدأ في ذكر علامات الإعراب بعلامات الرفع؛ جريًا على القسمة الثانية للإعراب؛ لقوته أي: عظمته لدلالته على العلو؛ وشرفه؛ ولكونه إعراب العمد فقال: (للرفع أربع علامات... إلخ)، الأولى- وهي الضمة- علامة أصلية، والثلاثة الباقية

(١) عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي. جمال الدِّين عالم بالعربية، من فقهاء الشافعية، مولده ووفاته بمكة، أقام بمصر مدة، من كتبه:الفواكه الجنية على متممة الآجرومية، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندى، كلاهما في النحو.

فروع عنها، وقدم الضمة؛ لأصالتها؛ ولهذا لا يقوم غيرها مقامها إلا عند تعذرها؛ إذ الغالب في كل مرفوع أن يرفع بضمة، وثنى بالواو؛ لكونها تنشأ عنها، أي: تتولد عن الضمة إذا أشبعت، وثلَّث بالألف؛ لأنها أخت الواو في المد، واللين، وختم بالنون؛ لأنها علامة للرفع في الفعل، وهو مؤخر عن الاسم؛ فكذا علامته؛ أو لأنها أجنبية فرتبتها التأخير؛ أو لأنها تقارب الواو في المخرج، ولا يخفى ما في كلام المصنف من الحسن؛ حيث بدأ بالأم، وثنى بالبنت، وثلَّث بالأخت؛ فقدم البنات على الأخوات، وأخَّر الأجنبية، وتقدم معنى الرفع لغة، واصطلاحًا، ثم أشار إلى مواضع كل واحدة من العلامات المذكورة مبتدئًا بالأصل، فقال:

فَأَمَّا اَلضَّمَّةُ فَتكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ فِي اَلِاسْمِ اَلْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ اَلتَّكْسِيرِ، وَجَمْعِ اَلْمُؤَنَّثِ اَلسَّالِمِ، وَالْفِعْلِ اَلْمُضَارِعِ اَلَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

(فأما الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع) الفاء فاء الفصيحة، سميت بذلك، لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر، تقديره: إذا أردت معرفة ما لكل علامة من هذه العلامات، فأقول لك: أما الضمة... إلخ، أما حرف شرط، وتفصيل، وتوكيد؛ فأما كونها شرطًا؛ فبدليل لزوم الفاء بعدها؛ وأما كونها للتفصيل فهو غالب أحوالها؛ وأما التوكيد فَقَلَّ مَنْ ذَكَرَهُ، ويفصل بين أما، وبين الفاء بواحد من أمور ستة، أحدها: المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتۡ لِمَسَٰكِينَ﴾، ﴿وَأَمَّا ٱلۡغُلَٰمُ﴾، ﴿وَأَمَّا ٱلۡجِدَارُ﴾ الآيات، الثاني: الخبر، نحو أما في الدار فزيد، الثالث: جملة الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوۡحٌ﴾[الواقعة:٨٨-٨٩] الآية، الرابع: اسم

منصوب لفظًا، أو محلًّا بالجواب، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[الضحى:٩]، ونحو قوله تعالى:﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[الضحى:١١]، الخامس: اسم كذلك، أي: منصوبًا لفظًا، أو محلًّا، معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، نحو أما زيدًا فاضربه، ونحو أما الذي يكرمك فأكرمه، السادس: ظرف معمول لأما؛ لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، أو للفعل المحذوف، نحو أما اليوم فإني ذاهب، وأما في الدار فإن زيدًا جالس، ولا يكون العامل ما بعد الفاء؛ لأن خبر إن لا يتقدم عليها فكذلك معموله، هذا قول سيبويه، والمازني(١)، والجمهور، وخالفهم المبرد، وابن درستويه، والفراء؛ فجعلو العامل نفس الخبر (في الاسم المفرد)، والمراد به هنا:«ما ليس مثنى، ولا مجموعًا، ولا ملحقًا بهما، ولا من الأسماء الخمسة، أو الستة»؛ فإن كلًّا من هذه لا يقال:له مفرد في هذا الباب، ثم لا فرق في الاسم بين أن يكون مرفوعًا بالضمة الظاهرة، أو المقدرة، فالظاهرة نحو جاء زيد، ولا فرق في الضمة المقدرة بين أن تكون مقدرة؛ للتعذر، أوللثقل، أو للمناسبة، فالمقدرة للتعذر نحو جاء الفتى، والمقدرة للثقل نحو جاء القاضي، والمقدرة للمناسبة نحو جاء غلامي، ولا فرق أيضًا بين أن يكون منصرفًا، أوغير منصرف، فالمنصرف نحو زيد، وغير المنصرف نحو أحمد، ولابين أن يكون مذكرًا كالأمثلة السابقة، أو مؤنثًا نحو هند (وجمع التكسير) ومعناه لغة: مطلق التغيير، واصطلاحًا: «ما تغير فيه بناء مفرده، أوما تكسَّر فيه بناء واحده»، نحو جاء الرجال، ثم لا فرق بين أن يكون لمذكر، أو لمؤنث، أومرفوع بالضمة الظاهرة، أو المقدرة، ولا فرق في الضمة المقدرة بين أن يكون

(١) أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني، نحوي ومتكلِّم من البصرة، ومن أشهر علماء عصره، ويُعدُّ شيخ الطبقة السادسة من المدرسة البصرية في النحو، توفي سنة ٢٤٧هـ.

تقديرها للتعذر، أوللثقل، أوللمناسبة نحو جاء الرجال، والأسارى، والهنود، والعَذَارَي، وغلماني، والجواري، والتغيير إما حقيقي، أوتقديري، فالأول منحصر في ستة جموع؛ لأن التغيير إما بالزيادة عن المفرد نحو صنو وصنوان-وهو فرع الشجر - لأكثر من اثنين؛ لأن هذه الصيغة تستعمل مثنًى، وجمعًا، والفرق بينهما إنما هو بالإعراب؛ فصنوان مثنى يعرب إعراب المثنى؛ فيرفع بالألف، وينصب، ويجر بالياء مع كسر النون فيها، وأما في حال كونه جمعًا؛ فإنه يعرب بحركات ظاهرة على النون، أوبالنقص عن المفرد نحو تخمة، وتخم، وهو ثقل المعدة بسبب كثرة الطعام حتى ضعفت عن هضمه؛ فيحدث منه الداء، أو بتبديل الشكل فقط نحو أسد بفتحتين للمفرد، وأسد بضمتين للجمع، أوبالزيادة مع تبديل الشكل نحو رجل، ورجال، أو بالنقص مع تبديل الشكل كرسول، ورسل، أوبالنقص، والزيادة، وتبديل الشكل نحوغلام، وغلمان، أما الزيادة والنقص بلا تبديل شكل فلم يوجد له مثال وإن اقتضته القسمة العقلية، والثاني- وهو التقديري- له أمثلة منها فلك؛ فإنه يستعمل مفردًا، وجمعًا بصيغة واحدة، قال الله تعالى: ﴿فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾[الشعراء:١١٩] فهذا مفرد بقرينة رجوع الضمير إليه مفردًا في المشحون؛ إذ التقدير هو، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾[يونس:٢٢] فهذا جمع؛ بدليل عود ضمير الجمع إليه، وهو النون في جرين، فصيغة الجمع، والمفرد واحدة؛ لكن التغيير تقديري، فتجعل الحركة في فلك مفردًا كحركة قفل، والحركة فيه جمعًا كحركة أسد بضم الهمزة، وسكون السين.اهـ. عطار بتصرف.

(وجمع المؤنث السالم) والتقييد بالجمع، وبالتأنيث، وبالسالم جري على الغالب؛لأنه قد يكون مفردًا كعرفات، وقد يكون مذكرًا كحمامات، وقد يكون مكسرًا

كسجدات، وركعات، وأخوات؛ لتحرك وسطها بعد سكونه في المفرد، وقد يكون اسم جمع كأولات، وجعل بعضهم جمع المؤنث كاللقب لكل ما كان في آخره الف، وتاء مزيدتان، وقد يجاب أيضًا؛ بأنه من باب تغليب الأكثر على الأقل؛ إذ الأكثر في هذا الجمع أن يكون مفرده مؤنثًا، والجمع سالمًا، «وهو ما جمع بألف، وتاء مزيدتين»، وما واقعة على جمع، وحينئذ فمعنى جمع أي تحققت جمعيته؛ فالمعنى جمع المؤنث السالم الجمع الذي تحققت جمعيته بألف، وتاء مزيدتين، وبهذا التقدير يندفع ما أورد هنا.اهـ.عطار.

وإنما اختصت التاء والألف بهذا الجمع من بين الحروف؛ لأنهما يدلان على التأنيث.اهـ. نزهة الألباب.

فإن كانت التاء أصلية مثل ميت، وأموات، وبيت، وأبيات، أو الألف أصلية نحو قضاة، وغزاة؛ فلا يقال له: أي لما كانت تائه أصلية، أو ألفه كذلك جمع مؤنث سالم، بل هو جمع تكسير، وأصل قضاة وغزاة قضية وغزوة؛ لأنهما من قضيت، وغزوت فلما تحركت الواو، والياء، وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين؛ فلذلك ينصبان بالفتحة على الأصل، فتقول: رأيت قضاة، وغزاة.

واعلم أن هذا الجمع ينقاس في خمسة أنواع:«الأول»: ذو التاء، علمًا كفاطمة، وطلحة، أوغير علم كشجرة، ويستثنى من هذا النوع: امرأة، وشاة، وشفة، وقلة بضم القاف، وفتح اللام مخففة لعبة للصبيان، وأُمَّة بالضم، والتشديد، فلا تجمع هذا الجمع؛ ولعله لعدم السماع «الثاني»: ذو الألف مقصورة كحبلى، أو ممدودة كصحراء إلا مؤنثي أفعل، وفعلان كحمراء، وسكرى؛ فلا يجمعان بالألف، والتاء كما لا يجمع مذكرهما بالواو، والنون، وكذا فعلاء الذي لا أفعل له كعجزاء، ورتقاء

عند غير ابن مالك، وهل يجمع ما كان علمًا لمذكر كزكرياء هذا الجمع أم لا ؟ نعم، يجمع كما في الصبان[(١)] .«الثالث»: علم مؤنث لا علامة فيه كزينب إلا باب حذام عند من بنا؛لأن الجمع يناقض البناء.«الرابع»: مصغر مذكر لا يعقل كدريهم.«الخامس»: وصف مذكر غير عاقل كأيام معدودات، وجبال راسيات، وما عدا هذه الخمسة يقتصر فيه على السماع كسموات، وثيبات، وشمالات، وأمهات؛لأنها أسماء أجناس مؤنثة بلا علامة، ونحو سجلات، وحمامات من كل مذكر لا يعقل ليس مصغرًا، ولا صفة، ونظمها الشاطبي[(٢)] رحمه الله تعالى، فقال:

وقِسْهُ فِي ذِي التَّا ونحوِ ذِكْرَىٰ وَدِرْهَمٍ مُصَغَّرٍ وَصَحرَا

وَزَيْنَبٍ وَوَصْفٍ غَيْرِ عَاقِل وَغَيْرُ ذا مسل للنَّاقِلِ

تتمة: حمل على هذا الجمع في إعرابه شيئان: اسم الجمع كأولات، وما سمي به منه كأذرعات، وعرفات، كما قال ابن مالك:

كَذَا أُولاَت والَّذي اسما قَدْ جُعِلْ كَأَذْرُعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ

وبقي اللات جمع التي في لغة وإن كان الأشهر بناؤه، وذوات جمع ذات الطائي عند بعض من أثبته، وأما ذوات بمعنى صاحبات فهو جمع حقيقة لذات بمعنى صاحبة لا ملحق به (والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) هذا هو الموضع

---

(١) محمد بن علي الصبان، أبو العرفان، عالم بالعربية والأدب، مصري، مولده ووفاته بالقاهرة، له: الكافية الشافية في علمَي العروض والقافية، وحاشية على شرح الأشموني على الألفية، توفي سنة (١٠٠٦هـ).

(٢) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، أصولي حافظ، من أهل غرناطة، من كتبه: (الموافقات في أصول الفقه)، و(شرح الألفية)، سماه: (المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية) توفي سنة ٧٩٠هـ.

الأخير الذي تكون الضمة فيه علامة للرفع سواء كانت ظاهرة كيضرب، أو مقدرة كيخشى، لكن بشرط أن لا يتصل به نون التوكيد الثقيلة، أو الخفيفة المباشرة لفظًا، وتقديرًا، وضابطها: «نون خفيفة ساكنة، أو مشددة مفتوحة يؤتى بها لتوكيد الفعل»، وتلحق نونا التوكيد فعل الأمر مطلقًا؛ لأنه مستقبل دائمًا نحو اضربن، واضربنْ، والمضارع ذا طلب نحو ليقومن، ولا تقومن، أو شرطًا لإن الشرطية المؤكدة بما الزائدة، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[مريم:٢٦] أو مثبتًا في جواب قسم مستقبلًا متصلًا نحو قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[الأنبياء:٥٧]، وهذه ثلاث حالات للمضارع: «الأولى» كثرته، «الثانية» قربه من الواجب، «الثالثة» وجوب توكيده، وبقيت رابعة، وفي هذه مرتبتان، قليل، وهو توكيده بعد ما الزائدة، أولا النافية، وأقل، وذلك بعدلم، وبعد شرط غير إما كذا في التوضيح، وبقي سادسة، وهي امتناع توكيده، وذلك في جواب قسم بواو منفي، نحو والله لا تفعل كذا، أو حال نحو والله ليقوم زيد الآن، أو مفصول من لامه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[آل عمران:١٥٨]؛فإن اتصلت به نون التوكيد المباشرة لفظًا، وتقديرًا بني معها على الفتح ثقيلة كانت نحو قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾[يوسف:٣٢]، أو خفيفة نحو ﴿وَلَيَكُونًا﴾[يوسف:٣٢]؛ وإنما بني الفعل معها على الفتح؛ لأنه معها كالمركب تركيب خمسة عشر؛ ولهذا لو فَصَل بين الفعل، والنون ألف الاثنين، أو واو الجمع، أو ياء المؤنثة المخاطبة لم يحكم ببنائه؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء.اهـ.كواكب.

فإن لم تباشره لفظًا، أوتقديرًا فهو معرب لا مبني،«فالأول» نحو قوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران:١٨٦]– ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس:٨٩]– ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم:٢٦]؛ فإن الواو في الأول، والألف في الثاني، والياء في الثالث فاصلة بين آخر الفعل، والنون،

«والثاني» نحوقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾[القصص:٨٧] بضم الدال؛ فإن نون التوكيد وإن باشرت آخر الفعل الذي هو الدال لفظًا، لكنها منفصلة عنه تقديرًا؛ لأن أصله يصدونك بواو الجماعة؛ فلما دخل عليه الجازم، وهو لا الناهية حذفت النون ثم أكد بنون التوكيد، فالتقى ساكنان: الواو، والنون؛ فحذفت الواو؛ لاعتلالها؛ ووجود دليل عليها، وهو الضمة، وبشرط أن لا يتصل به أيضًا نون النسوة، ويعبر عنها بنون الإناث، فلا فرق بينهما؛ فإن اتصلت بالأفعال كانت اسمًا مضمرًا مرفوعًا على الفاعلية؛ وإن اتصلت بالأسماء كانت حرفًا لا محل لها من الإعراب نحو (هن، وإياكن)؛ فإن اتصلت بالفعل المضارع نون الإناث بني معها على السكون، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [البقرة:٢٣٣]؛رجوعًا للأصل من بناء الفعل؛ لفوات شبهه بالاسم المقتضي لإعرابه؛ باتصاله بالنون التي لا تتصل إلا بالفعل، وبني على السكون؛ لأنه الأصل في البناء كما قال في الخلاصة: **وَالأَصْلُ فِي المَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا**؛ وحملا له على الماضي المتصل بها، كذا في التشويق، وقال الخضري إنما بنى مع النونين؛لمعارضتهما سبب إعرابه، وهو شبهه بالاسم؛ لكونهما من خواص الافعال؛ فرجع إلى أصله.اهـ.

وقال الأشموني[1]: فإن لم يعر منهما لم يعرب؛ لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال، فرجع إلىٰ أصله من البناء، فيبنىٰ مع الأولىٰ علىٰ الفتح لتركيبه معها تركيب خمسة عشر، ومع الثانية علىٰ السكون حملًا علىٰ الماضي المتصل بها؛ لأنهما مستويان في أصالة السكون وعروض الحركة، كما قاله في شرح الكافية.اهـ.

(١) أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى بن يوسف (٨٣٨ - ٩٢٩هـ)، يُعَرف بالأشموني؛ نسبةً إلى مدينة أشمون، هو نحوي، وفقيه، وأصولي مصري من القاهرة، من كتبه: شرح ألفية ابن مالك، نظم جمع الجوامع.

وبشرط أن لا يتصل به أيضًا ضمير تثنية نحو يضربان، أوضمير جمع نحو يضربون، أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو تضربين؛ فإن اتصل به ذلك انتقل إعرابه من الحركات إلى الحروف، كما سيأتي بيانه في قول المصنف: (وأماالنون... إلخ)، وقوله: (والذي يعرب بالحروف... إلخ)، وقوله: (وأما الأفعال الخمسة... إلخ)، فتلخص من ذلك أنه إذا اتصل به إحدى النونين بُنِي، أو اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة انتقل إعرابه من الحركات الى الحروف.

ولما أنهى الكلام على الضمة شرع يتكلم على ما ينوب عنها مقدمًا الواو؛ لما علمت من أنها تنشأ عنها إذا أشبعت، فقال:

وَأَمَّا اَلْوَاوُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ فِي جَمْعِ اَلْمُذَكَّرِ اَلسَّالِمِ، وَفِي اَلْأَسْمَاءِ اَلْخَمْسَةِ، وَهِيَ أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكَ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ.

(وأما الواو فتكون) الواو للاستئناف، وفي إعرابه ما قدمنا هناك؛ فلا نعيده قصدًا للاختصار سواء كانت الواو ظاهرة نحو جاء الزيدون، أو مقدرة نحو جاء مسلمي؛ فإن أصله مسلمون لي؛ فحذفت اللام للتخفيف، والنون للإضافة؛ فصار مسلموي، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء؛ فصار مسلمي بضم الميم ثم قلبت الضمة كسرة؛ لمناسبة الياء (علامة للرفع) أي: على الرفع، فاللام بمعنى على، أي: أمارة على الرفع على سبيل النيابة (في موضعين) لا ثالث لهما (في جمع المذكر السالم)»، وهو كل اسم دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد، وعطف مثله عليه، فخرج بما دل على أكثر من

اثنين ما ليس كذلك كزيدون عَلَمًا لرجل، وبزيادة في آخره ما كان بغير تلك الزيادة كشفع، وزوج، وبصالح للتجريد نحو عشرين، فالمثال الجامع للتعريف جاء الزيدون، فالزيدون لفظ دل على أكثر من اثنين بسبب الزيادة التي في آخره، وهي الواو، والنون في حالة الرفع، والياء، والنون في حالتي النصب، والجر، وهو صالح للتجريد أي التفريق تقول: زيد، وزيد، وزيد، وصالح لعطف مثله عليه، تقول:جاء الزيدون، والمسلمون، وفي الحامدي: وإنما سمي سالمًا؛ لسلامة صيغة مفرده عن التغيير بما سبق، والزيادة هنا للعلامة، والجبر؛ فالواو أُتِي بها للدلالة على جمع الذكور، والنون أُتِي بها؛ جبرًا لما فاته من الأعراب بالحركات، وفوات التنوين؛ فلم يؤت بالحرفين لمحض الجمعية كصنوان جمع صنو.اهـ. وفي الأشموني مع الصبان، ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم؛ لسلامة بناء واحده أي بنيته لغير إعلال، فدخل في جمع السلامة نحو قاضون ومصطفون.اهـ.

ويشترط فيه أن يكون مفرده علمًا، أو صفة بخلاف ما ليس بعلم، ولاصفة نحو رجل؛ فلا يجمع جمع تصحيح ما لم يصغر؛ فإن صغر جاز جمعه، فالعلم شرطه أن يكون لمذكر، عاقل، خال من تاء التأنيث، ومن التركيب، ومن الإعراب بحرفين.

فخرج علم المؤنث كزينب، وعلم غير العاقل كلاحق لفرس، وما فيه تاء التأنيث كطلحة، والتركيب المزجي كمعدي كرب، وكذا الإسنادي كبرق نحره اتفاقًا؛ لأن المحكي لا يغير، ويظهر أن التقييدي كذلك، وأما الإضافي، فيجمع الجزء الأول منه فقط مضافًا للثاني كغلامو زيد، وجوَّز الكوفيون جمع الجزئين، كغلامو زيدين، وخرج أيضًا زيدَين عَلَمًا وزيدِين إن أعرب كل منهما إعرابه قبل التسمية؛ لاستلزامه اجتماع إعرابين في كلمة واحدة.

والصفة شرطها أن تكون لمذكر، عاقل، خال من تاء التأنيث أي الموضوعة له، وإن استعملت في غيره كالمبالغة في تاء علامة.اهـ. خ ض. ليست من باب أفعلِ فعلاء، ولا من باب فعلانِ فعلى، وهذه العبارة تشمل ما ليس من باب أفعل وفعلان أصلًا كقائم، وما هو منهما، ولا مؤنث له كأكمر لكبير الكَمْرَة، وهي رأس الذكر، ولحيان لطويل اللحية، وما له مؤنث على غيرما ذكر كفُعلى بالضم في الأول كأفضل، وفُضلى وفعلانة في الثاني كندمان، وندمانة من المنادمة، لا من الندم، وكل هذه تجمع بالواو، والياء، ولا مما يستوي فيه المذكر، والمؤنث؛ فخرج بقولنا: (صفة لمذكر) ما كان صفة، لمؤنث كحائض؛ فلا يقال: حائضون، وخرج بقولنا: (عاقل) ما كان صفة لمذكر غير عاقل كسابق صفة لفرس؛ فلا يقال: سابقون، وخرج بقولنا:خال من تاء التأنيث ما كان صفة لمذكر عاقل، ولكن فيه تاء التأنيث نحو علامة، لا يقال: فيه علامتون، وخرج بقولنا:ليست من باب أفعل فعلاء ما كان كذلك نحو أحمر؛ فإن مؤنثه حمراء؛ فلا يقال فيه: أحمرون، وكذلك ما كان من باب فعلان فعلى نحو سكران، وسكرى؛ فلا يقال: سكرانون، وخرج بقولنا: ولا مما يستوي فيه المذكر، والمؤنث ما كان كذلك نحو صبور، وجريح؛ فلا يقال: صبورون وجريحون.

تنبيه: ألحق بجمع المذكر السالم في الإعراب بالواو، والياء «كل ما هو على صورة الجمع، ولم يستوف شروط الجمع»، وهو أربعة أنواع:«أحدها»: أسماء جموع لا واحد لها من لفظها، منها أولو، وهو اسم جمع لذو بمعنى أصحاب لا واحد له من لفظه، بل من معناه، وهو ذو بمعنى صاحب، ويكتب أولو بواو بعد الهمزة؛ حملًا لها على أولي، وكتبت أولي بها؛ لئلا تلتبس بإلى الجارة، ومنها عالمون بفتح اللام، وهو اسم جمع لعالم، وهو ما سوى الله تعالى من الأجناس؛

وإنما لم يكن جمعًا لعالم؛ لأنه لا واحد له من لفظه؛ إذ عالمون خاص بمن يعقل، والعالم عام فيه، وفي غيره، والجمع لا يكون أخص من مفرده، وذهب كثيرون إلى أنه جمع عالم؛ ووجه كونه حينئذ ملحقًا بجمع المذكر السالم أنه ليس بعلم، ولا صفة، ومنها عشرون، وما بعده من العقود كالثلاثين، والأربعين، والخمسين، والستين، وهكذا إلى التسعين، وكلها في التنزيل، قال تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ﴾[الأنفال:٦٥]-﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف:١٤٢]- ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت:١٤]-﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾[المجادلة:٤]-﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ [الحاقة:٣٢]-﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[النور:٤]-﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص:٢٣].اهـ. تصريح.

وليس عشرون جمعًا لعشرة، ولا ثلاثون جمعًا لثلاثة، وهكذا، وإلا صح إطلاق عشرين على ثلاثين؛ لأنها ثلاثة مقادير العشرة، وإطلاق ثلاثين على تسعة؛لأنها ثلاثة مقادير الثلاثة، وهذا لا يقول:به أحد؛ ولأن هذه الكلمات تدل على معان معينة، ولا تعيين في معان الجموع.اهـ. كواكب .

«ثانيها»: جموع التكسير، منها أرضون بفتح الراء، وسنون بكسر السين، وبابه، وهو كل ما كان جمعًا لثلاثي حذفت لامه، وعوض عنها هاء التأنيث، ولم يكسر تكسيرًا يعرب فيه بالحركات؛ وإنما اشترط انتفاء التكسير؛ لأنه إذا كُسر رُدَّت لامه المحذوفة، والحامل على جمعه بالواو، أو الياء، والنون جبر حذف لامه، وذلك نحو عضة، وعضين، وعزة، وعزين، وثبة، وثبين وفي الكواكب؛ فالعضة، والعزة، والثبة: الجماعة من الناس.اهـ.

وفي السجاعي: عضة أصله عضو، من العضو واحد الأعضاء، أي: مفرقًا، أوعضه من العضه، وهوالبهتان، ويطلق على السحر، وعزة هي فرقة من الناس أصلها عزو، وقيل: عزي، وثبة بمعنى الجماعة، وأصلها ثبو، وقيل: ثبي.اهـ.

بخلاف نحو تمرة؛ لعدم الحذف، ونحو عدة؛ لأن المحذوف الفاء، ونحو يد ودم؛ لعدم التعويض، ونحو اسم، وبنت؛ لأن المعوَّض غير الهاء، وهو همزة الوصل في اسم، وتاء التأنيث في بنت، ونحو شاة، وشفة؛ لتكسيرهما على شياه، وشفاه.«ثالثها»: جموع تصحيح التي لم تستوف الشروط، كأهلون جمع أهل، وليس بعلم، ولا صفة، ووابلون جمع وابل، وهو المطر الغزير، وليس بعلم، ولا صفة.«رابعها»: ما سمي به من هذا الجمع كزيدون، ولله در ابن مالك حيث جمعها في الخلاصة:

وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِهِ عِشْرُونَا ... وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَالأَهْلُونَا

أُولُو وَعَالَمُونَ عِلِّيُّونَا ... وَأَرَضُونَ شَذَّ وَالسِّنُونَا

وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ... ذَا الْبَابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْم يَطَّرِدْ

تنبيه: إن قلت: كان الأولى أن يعبر بالجمع بالواو، والنون؛ ليعم جمع المذكر السالم، وما ألحق به نحو أرضون، وسنون، بل كان الأولى التعبير بجمع المذكر السالم، وما ألحق به؛ ليشمل أيضًا ما ألحق به من أسماء الجموع نحو أولو، وعشرون، وأخواته، قلت: يجاب؛ بأن التعبير جرى على الغالب فلا مفهوم له؛ وبأن المراد بجمع المذكر السالم الجمع بالواو، والنون مجازًا بطريق ذكر الملزوم، وإرادة اللازم.اهـ. شنواني.اهـ. تشويق.

وقد يقال: إن جمع المذكر السالم صار عَلَمًا على ما ذكره، فلا يرد عليه ذلك.

تأمل.اهـ. تشويق.

(وفي الأسماء الخمسة)، «وهو كل اسم معرب آخره حرف علة صالحة للإعراب»، قال عبد الوصيف في التحفة السنية: هذا الضابط العام في تعريف الأسماء الخمسة لا يتفق مع حصرها في خمسة، أوستة بزيادة هنوك كما سمع؛ إذ مقتضاه أن كل اسم زدت فيه حرف الواو، أو الألف أوالياء آخره يصح عدُّه من الأسماء الخمسة، سمع من العرب أم لم يسمع؛كأن تقول:مخترعًا، حسب هذا الضابط: جاءني عموك، وجدوك...إلخ، تريد عمك، وجدك، ولم يقل بهذا إمام من أئمة النحاة؛ فإن المسألة مقصورة على السماع؛ فلو قال في تعريفها:هي ما سمع من العرب من الأسماء المفردة معربًا بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا وبالياء جرًّا؛ لسلم من اختراع ما خالف به النحاة ومن عمل قياس في اللغة وهو غير جائز.اهـ.

وشرط إعرابها بالحروف ثمانية؛ خمسة منها مشترك بينها،«الأول»: أن تكون مفردة، «الثاني»: أن تكون مكبرة، «الثالث»: أن تكون مضافة ما عدا ذو وفو؛ للزومهما للإضافة، «الرابع»: أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم، «الخامس»: أن تكون غير منسوبة؛ فخرج بالأول ما لو كانت مثناة؛ فإنها تعرب إعراب المثنى بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا، وجرًّا كجاء أبوان، ورأيت أبوين، ومررت بأبوين، وما لوكانت مجموعة جمع تصحيح؛ فإنها تعرب بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا، وجرًّا كجاءني أبون، ورأيت أبين، ومررت بأبين، وحرج ما لوكانت مجموعة جمع تكسير؛ فإنها تعرب بالحركات الظاهرة كجاءني آباؤهم، ورأيت آباءهم، ومررت بآبائهم، وخرج بالثاني ما لوكانت مصغرة؛ فإنها تعرب بالحركات الظاهرة نحو جاء أُبَيُّك بضم الهمزة، وفتح الباء، وخرج بالثالث ما إذا كانت غير مضافة؛ فإنها تعرب بالحركات الظاهرة، كقولك: جاء

أب، ورأيت أبًا، ومررت بأب، وخرج بالرابع ما لو أضيفت إلى ياء المتكلم؛ فإنها تعرب بحركات مقدرة على ما قبل الياء المتكلم، كقولك: جاء أبي، ورأيت أبي، ومررت بأبي، وخرج بالخامس ما لو كانت منسوبة؛ فإنها تعرب بالحركات الظاهرة، كقولك: جاء أَبَويك، والثلاثة الباقية، واحدة منها تختص بفو، وهي أن تكون خالية من الميم؛ فإن لم تخل منها أعربت بالحركات، كقوله ﷺ: «**لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ المِسْكِ**»، واثنان منها يختصان بذو، وهما أن تكون بمعني صاحب؛ فخرج ذو الطائية؛ فإنها مبنية على السكون في الأحوال الثلاثة؛ لأنها اسم موصول بمعنى الذي تقول: جاءني ذو قام، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام، أي الذي قام، وأن تكون إضافتها إلى اسم جنس ظاهر نكرة كان نحو ذو مال، أو معرفة نحو «الله ذو المغفرة يرحمنا»، وأما إضافتها للضمير كما في قول الشاعر:

إِنَّمَا يَعْرِفُ الفَضْلَ مِنَ النَاسِ ذَوُوهُ

فشاذ، (وهي أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك وذومال) قدم الأب؛ لشرفه، ويليه الأخ ثم الحم؛ لأنه أقارب الزوج الذكور أبًا كان أو أخًا، أو غيرهما، ويكسر الكاف؛ لأن المخاطب المرأة، فيقال: حموها، وقد يقال على أقارب الزوجة، وعليه فيضاف للمذكر، ويفتح الكاف، ويقال: حموه، وأسقط المصنف الهن تبعًا للفراء، والزجاج؛ فإن الأفصح في الهن اذا استعمل مضافًا النقص؛ بأن يحذف اللام؛ فيعرب بالحركات الثلاث تقول: هذا هنك، ورأيت هنك، ومررت بهنك، وأثبتها سيبويه رحمه الله تعالى.

واعلم أن في أب، وأخ، وحم ثلاث لغات: أشهرها الإعراب بالأحرف الثلاثة «الثانية» أن تكون بالألف مطلقًا أي في الأحوال الثلاثة؛ فتعرب بحركات مقدرة عليها كالمقصور، كقول أبي النجم:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

أنشده ابن جني، وغيره، وأبا الأول، وما عطف عليه لا شاهد عليه؛ لأن كل واحد منهما يحتمل أن يكون منصوبا بالألف نيابة عن الفتحة، ويحتمل أن يكون مقصورًا منصوبًا بفتحة مقدرة على الألف، والمعنى: أن أبا هذه المرأة وجدها قد بلغَا في المجد الغاية، ووصلَا في الشرف إلى النهاية.اهـ.فتح الجليل.والشاهد في أباها الثالث؛ إذ هو نص في القصر؛ لأنه مضاف إليه، فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف، وإلا لجر بالياء.اهـ. تصريح.وقال في فتح الجليل: والشاهد في قوله: أباها، وأبا أباها: حيث التزم فيه الألف على لغة القصر في الأسماء الخمسة، لكن الشاهد الثالث على سبيل الصراحة، وفي الأَوَّلَيْن بقرينة الثالث؛ إذ يبعد التلفيق بين لغتين.اهـ.

«الثالثة»: أن تحذف منها الأحرف الثلاثة، وهذا نادر كقوله:

بِأَبِهِ اقْتَدَىٰ عَدِيٌّ فِي الكَرَمْ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

والمعنى: أن عديًّا اقتدى بأبيه حاتم في الجود والكرم، فمَن يشابه أباه ويحاكيه في صفاته فما ظلَم في هذا الاقتداء؛ لأنه أتى بالصواب، ووضع الشيء في محله، والظُّلْم: وضع الشيء في غير محله.اهـ. شرح الشواهد للعيني. والشاهد فيه: أن الأب في الموضعين استعمل بحذف اللام معربًا بالحركات، فهذه لغة بعض العرب؛ فأبه الأول مجرور بالكسرة، وأبه الثاني منصوب بالفتحة.اهـ. عيني بتصرف. وأن في هن لغتين: النقص، وهو الأشهر، والإتمام وهو قليل، كما قال ابن مالك في الخلاصة:

أَبٌ، أَخٌ، حَم، كَذَاكَ، وَهَنُ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ
وفي أَبٍ وَتَالِيَيْه يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

ثم أخذ يتكلم على الألف مقدمًا لها على النون؛ لما علمت من أنها أخت الواو في المد، والعلة، واللين، فقال:

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً.

(وأما الألف) وفي إعرابه ما قدمناه؛ فلا تغفل (فتكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصة) واعترض بأن الألف علامة في المثنى لا في التثنية التي هي فعل الفاعل، وهو ضم شيء إلى شيء، وأجيب عنه؛ بأن كلامه من إطلاق المصدر، وإرادة اسم المفعول؛ كالخلق بمعنى المخلوق، واللفظ بمعنى الملفوظ، وحقيقته اصطلاحًا: كل اسم دل على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد، وعطف مثله عليه، فخرج بالدال على اثنين مادل على واحد نحو زيدان، عَلَمًا على رجل، وما دل على أكثر من اثنين، وهو الجمع، وبزيادة في آخره ما دل على اثنين من غير زيادة نحو شَفْع؛ فليس مثنى عند النحاة، وخرج بصالح للتجريد مادل على اثنين بالزيادة، ولكن لا يصلح للتفريق نحو اثنان؛ إذ لا يقال: فيه اثن، وخرج بعطف مثله عليه ما صلح للتجريد، وعطف غيره عليه كالقمرين؛ فإنه صالح للتجريد؛ فتقول: قمر، ولكن يعطف عليه مغايره لا مثله نحو قمر، وشمس؛ فالقمران ملحق بالمثنى.

واعلم أن شرط ما يثنى عشرة، «الأول»: الإفراد؛ فلا يثنى المثنى، والمجموع على حده، ولا جمع التكسير، ولا جمع المؤنث السالم، «الثاني»: الإعراب؛ فلا يثنى المبني؛ وأما ذان، وتان، واللذان، واللتان فصيغ موضوعة للاثنين، وليست من المثنى حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين «الثالث»: عدم التركيب؛ فلا يثنى المركب تركيبًا إسناديًّا باتفاق، ولا مزجيًّا على الأصح، وأما العلم الإضافي؛ فإنه يثنى الجزء الأول على الصحيح،«الرابع»: التنكير؛ فلا يثنى العلم باقيًا على علميته، بل ينكر ثم يثنى مقرونًا بال، أو ما يفيد فائدتها؛ ليكون كالعوض من العلمية، نحو يا زيدان: «الخامس»: اتفاق اللفظ؛ وأما نحو الأبوين للأب، والأم، والقمرين للشمس، والقمر، والعمرين لعمر، وعمرو فتغليب، «السادس»: اتفاق المعنى؛ فلا يثنى اللفظ

مرادًا به حقيقته، ومجازه، أو مرادًا به معنياه المختلفان، كعين مرادًا بها الذهب، وعين مرادًا بها الباصرة، «السابع»: أن لا تغني تثنية غيره عن تثنيته نحو سواء؛ فإنهم استغنوا بتثنية سِي عن تثنيته؛ فقالوا: سِيان لا سواءان، تقول: الصيف، والشتاء عندي سيان، ولا تقول: سواءان، «الثامن»: أن يكون له ثان في الوجود؛ فلا يثنى الشمس، والقمر؛ وأما قولهم: القمران فتغليب كما تقدم؛ فلا تغفل، «التاسع»: أن لا يكون لفظة كل، ولا بعض؛ لعدم الفائدة في تثنيتهما، «العاشر»: أن لا يلزم النفي كديار، وأحد؛ إذا كان بمعنى شخص؛ وأما إذا كان بمعنى واحد أي لا ثاني له، فيستعمل في الإثبات نحو قوله تعالى:﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[الإخلاص:١]، ويقال: ما بالدار ديار، وما بالدار أحد؛ لإفادتها العموم؛ ولاستغراق الأفراد، ونظمها بعضهم، فقال:

شَرْطُ المُثَنَّىٰ أَنْ يَكُونَ مُعْرَبَا ... وَمُفْرَدًا مُنَكَّرًا مَا رُكِّبَا

مُوَافِقًا فِي اللَّفْظِ والمَعْنَىٰ لَه ... مُمَاثِلٌ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ غَيْرُه

وذيَّله بعضهم، فقال:

وَلَمْ يَكُنْ كُلاًّ وَلاَ بَعْضًا وَلاَ ... مُسْتَغْرِقًا لِلنَّفْيِ نِلْتَ الأَمَلاَ

تنبيه: الملحقات بالمثنى خمسةتفصيلًا: اثنا، واثنتان بالألف قبل المثلثة، وهي لغة أهل الحجاز للمؤنثين، وثنتان بحذف الألف من أوله على لغة بني تميم للمؤنثين أيضًا مطلقًا، وكلا، وكلتا بشرط إضافتهما إلى الضمير نحو جاءني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما؛ فإن أضيفا إلى الظاهر؛فإعرابهما مقدر على الألف في الأحوال الثلاثة كالمقصور، نحو جاء كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين، والمسمى به نحو الزيدان إذا سمي به واحد، وثلاثة: إجمالًا الأول

اثنان، واثنتان، الثاني كلا، وكلتا، الثالث مسمًّى به.

فائدة: لا يضاف اثنان، واثنتان إلى ضمير مثنى؛ فلا يقال: اثناهما، ويضافان إلى ضمير المفرد، والجمع، كما قاله ابن هشام في شرح الألفية.اهـ.كواكب.

وإنما أعرب كلا، وكلتا إذا أضيفا إلى الضمير بالحرف؛ وإذا أضيفا إلى الظاهر بالحركة المقدرة؛ لأن لهما حظًّا من الإفراد، والتثنية؛ فإن لفظهما مفرد، ومعناهما مثنى؛ فأعربا كالمفرد تارة، وكالمثنى أخرى؛ ولما كان إعرابُ المثنى فرعَ إعراب المفرد، والمضمرُ فرعَ المظهر أعطي الأصل للأصل، والفرع للفرع؛ للمناسبة.اهـ. خ ض.

ثم أخذ يتكلم على النون، فقال:

وَأَمَّا اَلنُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي اَلْفِعْلِ اَلْمُضَارِعِ، إِذَا اِتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ، أَوْ ضَمِيرُ اَلْمُؤَنَّثَةِ اَلْمُخَاطَبَةِ.

(وأما النون) إعرابه كإعراب قوله: فأما الضمة وقد تقدم، فلا نعيده هنا (فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به) اعلم أن إذا للجازم، وإنْ لغير الجازم، وهي ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، واتصل فعل ماض مبني على فتح في آخره، وأصله اوتصل؛ فقلبت الواو تاء ثم أدغمت في التاء، وقوله: ضمير... إلخ، فاعل اتصل، والجملة من الفعل، والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف دل عليه ما قبلها، أي إذا اتصل به... إلخ؛ فالنون تكون علامة لرفعه، والجملة من المحذوف لا موضع لها من الإعراب على فهم الفقير، وهي التي تنصب إذا.اهـ. تشويق.

(ضمير تثنية) نحو يفعلان بالياء التحتانية، وهي للغائبين المذكرين اسمًا كانت الألف كما في قولك: الزيدان يضربان، أو حرفًا كما في قولك: يضربان الزيدان على لغة (أكلوني البراغيث)، ففيه صورتان، وتفعلان بالتاء الفوقية، وهي للمخاطبين المذكرين، كما في قولك: تضربان أنتما يا زيدان، وللمخاطبتين المؤنثتين كما في قولك: تضربان أنتما يا هندان، وللغائبتين المؤنثتين اسمًا كانت الألف فيه، كما في قولك: الهندان تقومان، أو حرفًا على اللغة المذكورة، كما في قولك: تقومان الهندان ففيه أربع صور (أو ضمير جمع) نحو يفعلون بالياء التحتانية، وهو لجمع الذكور الغائبين اسمًا كانت الواو فيه، كما في قولك: الزيدون يضربون، أو حرفًا على تلك اللغة كما في قولك: يضربون الزيدون، ففيه صورتان، وتفعلون بالتاء الفوقانية، وهو لجمع الذكور المخاطبين كما في قولك: تضربون يا زيدون، ولا تكون الواو فيه إلا اسمًا، ففيه صورة واحدة (أو ضمير المؤنثة المخاطبة) هذا القيد لبيان الواقع؛ إذ ليس لنا فعل يرفع بثبوت النون متصل به ضيمر مؤنثة غير مخاطبة يحترز عنه، نحو تفعلين، كما في قولك: تضربين يا هند، وهذه الأوزان اشتهرت بالأفعال الخمسة؛ لكنها باعتبار ما تقدم ترجع إلى عشر، بل قد تزيد على ذلك، وتعريفها كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية، أو ضمير جمع، أو ضمير المؤنثة المخاطبة.

ولما تكلم على علامات الرفع، وما يتعلق به أخذ يتكلم على علامات النصب، وقدم علامات الرفع على علامات النصب؛ لأن الرفع مختص بالعمد، والنصب مختص بالفضلات، فقال:

وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ: الْفَتْحَةُ، وَالْأَلِفُ،وَالْكَسْرَةُ، وَاليَاءُ، وَحَذْفُ النُّونِ.

(وللنصب خمس علامات... إلخ) قدم الفتحة؛لأنها الأصل؛ فلا يقوم مقامها غيرها إلا عند تعذرها، وثنى بالألف؛ لأنها تنشأ عن الفتحة إذا أشبعت، وثلَّث بالكسرة؛ لأنها تنوب عنها في جمع المؤنث السالم؛ كما أن الفتحة تنوب عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف؛ أو لأنها أختها في التحريك، وربَّع بالياء؛ لأنها تنشأ عنها، وختم بحذف النون؛ لبُعد المشابهة، وإنما كان نائبًا عن الفتحة؛ لأنه لما كانت النون علامة للرفع لم يبق إلا أن يكون حذفها علامة للنصب، ثم بيَّن موضع كل من هذه العلامات، فقال:

فَأَمَّا الْفَتْحَةُ: فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْإِسْمِ الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

(فأما الفتحة) الفاء للفصيحة، وأما حرف شرط، وتفصيل، وتوكيد على ما مر في قول المصنف: فأما الضمة، ولا حاجة إلى إعادته هنا، فافهم إن كنت ذكيًّا، وإلا فالبليد لا يفيده التطويل، ولو تليت عليه التوراة، والإنجيل، (فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع) في حرف جر، وثلاثة مجرور متعلق بتكون مضاف ومواضع مضاف إليه، وعلامة جره الفتحة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (في الاسم المفرد) بدل من ثلاثة مواضع بدل مفصل من مجمل، نحو رأيت زيدًا، رأى فعل ماض، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، زيدًا مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وقد تقدم الكلام عليه في الرفع (وجمع التكسير) نحو رأيت الرجال، والأسارى، وقد أشبعنا الكلام على هذا في الرفع، فارجع إليه إن شئت، (والفعل المضارع)

أي: سواء كان صحيح الآخر كيضرب، أو معتله كيدعو، ويخشى، ويرمي نحو لن يدعو، فلن حرف نفي، ونصب، واستقبال، واختصاص بالمضارع ويدعو فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ونحو لن يخشى، فلن حرف نفي إلخ، ويخشى فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر؛ لأن الألف الملساء لا تقبل الحركة (إذا دخل عليه ناصب) لا حاجة إليه؛ لأن الشيء لا ينصب إلا بناصبه؛ لكنه ذكره توضيحًا (ولم يتصل بآخره شيء) أي من نون التوكيد المباشرة لفظًا، وتقديرًا، ومن نون النسوة، ومن ألف التثنية، وواو الجماعة، وياء المؤنثة المخاطبة، وسيأتي مزيد بحث في باب الأفعال إن شاء الله تعالى.

ثم أخذ يتكلم على الألف مقدمًا لها على غيرها؛ لما علمت من أنها تنشأ عن الفتحة، فقال:

وَأَمَّا الْأَلِفُ: فَتكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، نَحْوَ: «رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَأَمَّا الْكَسْرَةُ: فَتكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

(وأما الألف فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة)، ولكن بالشروط المتقدمة من كونها مفردة، مكبرة، مضافة... إلخ، وتقدم محترزاتها، وتعريفها أيضًا في أول الباب (نحو رأيت أباك، وأخاك) رأيت فعل وفاعل الواو عاطفة أبا مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه اسم من الأسماء الخمسة أبا مضاف، والكاف مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر بالمضاف، وكذا أخاك (وما أشبه ذلك) هذا مستفاد من كلمة نحو؛ فلو حذف لما ضر.اهـ. حامدي.

ثم أخذ يتكلم على الكسرة، فقال: (وأما الكسرة فتكون علامة للنصب) نيابة

عن الفتحة (في جمع المؤنث السالم) نحو رأيت المسلمات، وإعرابه رأى فعل ماض، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، والواو حرف عطف، المسلمات مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ وإنما نصب بالكسرة؛ حملًا على الجر؛ قياسًا على أصله، وهو جمع المذكر السالم؛ فإنهم حملوا نصبه على جره بالياء؛ ليلتحق الفرع، وهو جمع المؤنث السالم بأصله، وهو جمع المذكر السالم؛ وإنما فعلوا هذا الحمل؛ لئلا يلزم تفضيل مزية الفرع الذي هو جمع المؤنث السالم على مزية أصله الذي هو جمع المذكر السالم، وبعض العرب ينصبه بالفتحة، وقد بذلنا الجهد في تفصيل ما لهذا الجمع من تعريف، وملحقات، وقياس في الرفع؛ فلا حاجة إلى إعادته.

ولما أنهى الكلام على الكسرة ربع بالياء؛ لكونها متولدة عن الكسرة، فقال:

وَأَمَّا الْيَاءُ: فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصبِ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ.

(وأما الياء) معطوف على قوله:فأما الفتحة (فتكون) بالفوقية ضميره عائد إلى الياء (علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في التثنية) أي: في المثنى؛ كما عرفت فيما قبل، فلا تغفل (والجمع) يعني: جمع المذكر السالم، وأطلق الجمع؛ لكونه على حد المثنى؛ فإذا ذكر الجمع مع المثنى انصرف إلى جمع المذكر السالم؛ لأنه أخوه في الإعراب بالحروف، وسلامة واحده، واختتامه بنون زائدة تحذف للإضافة.اهـ. تصريح.

ومثال التثنية نحو رأيت الزيدين، وإعرابه رأيت فعل وفاعل، الواو عاطفة الزيدين مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها؛ وفتح ما قبل الياء في المثنى؛ إبقاءً على الحركة الثابتة في الرفع مع عدم الثقل؛ وإشارةً

إلى أن الياء منقلبة عن الألف؛ وفتح أيضًا ما قبل ياء المثنى؛ لأنه أكثر من الجمع؛ فخص بالفتحة؛لأنها أخف من الكسرة، بخلاف الجمع؛ وكُسر ما بعدها على أصل التخلص من السكونين؛ إذ أصل النون السكون كالتنوين المعوضة هي عنه؛ ولزيادتها، والزائد ينبغي تخفيفه ما أمكن؛ ولم يتخلص بحذف الألف على القياس المذكور في قول الكافية.

إِنْ سَاكِنَانِ الْتَقَيَا اكْسِرْ مَا سَبَقْ   وَإِنْ يَكُنْ لينًا فَحَذْفُهُ اسْتَحَقْ

لئلا تفوت التثنية، والإعراب؛ولسبق المثنى على الجمع حُرك بأصل التخلص؛ ثم فتح الجمع فرقا بينهما.اهـ. خ ض.

واعلم أن نون المثنى، وما ألحق به مكسورة، وفتحها بعد الياء لغة، ومنه قوله:

علىٰ أَحْوَذِيينَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً   فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

الرواية بفتح النون من أحوذيين تثنية أحوذيّ بفتح الهمزة، وسكون الحاء المهملة، وفتح الواو، وكسر الذال المعجمة، وتشديد الياء آخر الحروف، وهو الحاذق الخفيف المشي، وأراد بالأحوذيين هنا جناحي قطاة يصفها بالخفة، واستقلت أي ارتفعت تلك القطاة، وقوله: فما هي أي: فما مسافة رؤيتها إلا مقدار لمحة، وتغيب عن البصر بعد تلك اللمحة،اهـ. تصريح بزيادة من الخضري، والمعنى: يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين، فأنت لا تقع عينك عليها إلا مقدار لحظة، ثم تغيب عنك، وكنَّى بذلك عن سرعتها. اهـ.عدة السالك. وهذه اللغة حكاها الكسائي، والفراء، والشاهد فيه فتح نون التثنية، والقياس كسرها، وهي لغة بني أسد، وليس بضرورة، اهـ.شرح الشواهد للعيني. وحكى الشيباني[1] ضمها مع الألف، كقول بعض العرب: هما خليلانُ، وكقوله:

(١) أبو عمرو إسحاق بن مِرار الشيباني (٧٢٨ ـ ٨٢١هـ)، نحوي، وعالم لغة عربية، عُدَّ من الثقات، وروى الحديث، وكان له اهتمام بالشعر حيث جمع أشعارًا لأكثر من ثمانين قبيلة.

يَـــا أَبَتَــــا أَرْقِنِــــي القِــــذان   فَــــالنَّوْمُ لا تَأْلَفُــــه العَيْنَــــانُ

بضم النون فيهما أي في خليلان، والعينان، قوله:أرقني أي أسهرني، والقذان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة، جمع قُذة بضم فتشديد أو قَذَذ كبطل والقذة، والقذذ البرغوث مثلث الباء والضم الأفصح.اهـ. صبان. بتصرف. وما للمثنى من حد، وشروط، ومحترزات، وملحقات فقد قدمناه أول الباب، ومثال جمع المذكر السالم نحو رأيت ازيدِين، وإعرابه: رأيت فعل، وفاعل، الزيدين مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، وفي التشويق؛ وإنما كُسر ما قبل الياء، ولم يضم؛ لأن الضم قبل ياء الجمع ثقيل لو أبقيت الياء؛ ولالتباس الرفع بغيره لو قلبت الياء واوًا؛ لضمة ما قبلها، مع أن تغيير الحركة أولى من تغيير الحروف؛ فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسرة ما قبل الياء للمجموع إن حذف نوناهما بالإضافة.اهـ.؛ وفتح ما بعدها طلبًا للخفة من ثقل الجمع؛ وفرقًا بينه وبين نون المثنى، كما قال في الخلاصة:

وَنُــون مَجْمُــوعٍ وَمَــا بِــهِ الْتَحــقْ   فَــافْتَحْ وَقُــلْ مَــنْ بِكَسْــرِهِ نَطَــقْ

أي: من العرب- قال في شرح التسهيل: يجوز أن يكون كسر نون الجمع، وما ألحق به لغة أي لا ضرورة، كما قيل به: وجزم في شرح الكافية بكونه لغة، وهذا هو الراجح، ومما ورد منه قوله:

عَرَفْنَــــا جَعْفَــــرًا وَبَنِــــي أَبِيــــهِ   وَأَنْكرْنَــــا زَعَــــانِفَ آخَــــرينِ

الزعانف بفتح الزاي المعجمة، والعين المهملة وبعد الألف نون، وفي آخره فاء، وهو جمع زِعنفة بكسر الزاي، والنون، وهو القصير وأراد به الأدعياء الذين ليس أصلهم

واحدا، والمعنى: عرفنا هذا الرجل وإخوته، وأنكرنا غيرهم؛ لأنهم أدعياء لا يُعرَف لهم أصل. اهـ. فتح الجليل، والشاهد فيه: أنه كسر نون الجمع للضرورة، وقيل: هو لغة قوم. اهـ.شرح الشواهد للعيني. والشاهد في آخرين بفتح الخاء، وكسر نونه، وقوله:

وَمَــاذَا تَبْتَغِــي الشُّــعَرَاءُ مِنِّــي وَقَــدْ جَــاوَزَتْ حَــدَّ الأَرْبَعِــينِ

والمعنى: ما الذي تطلبه الشعراء مني في حال كوني قد جاوزت حد الأربعين؟ اهـ.فتح الجليل، والشاهد فيه: كسر نون الأربعين للضرورة، أو لغة من لغات العرب. اهـ.عيني بتصرف. وما له من تعريف، وشروط، ومحترزات، وملحقات فقد تقدم.

تنبيه:قيل:لحقت النون المثنى، والمجموع عوضًا عما فاتهما من الإعراب بالحركات، ومن دخول التنوين، وحذفت مع الإضافة؛ نظرًا إلى التعويض بها عن التنوين؛ ولم تحذف مع أل، وإن كان التنوين يحذف معها؛ نظرًا إلى التعويض بها عن الحركة أيضًا، هذا مذهب سيبويه، والصحيح الذي اختاره الرضي وغيره أن النون عوض عن التنوين في المفرد فقط؛ لقيام الحروف مقام حركات الإعراب على الراجح؛ ولأن سيبويه يقول: إن إعراب المثنى، والمجموع بحركات مقدرة، والمقدر كالثابت، فلا يصح التعويض عنها إلا أن يقال: المراد أنها عوض عن ظهور الحركات، فإن قلت: إذا كانت النون عوضًا عن التنوين فقط؛ فلم ثبتت مع ال مع أن المعوض عنه لا يثبت معها؟ قلت: قال الرضي: إنما سقط التنوين مع لام التعريف؛ لأنه يلزم عليه اجتماع حرف التعريف، وحرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير، وفي ذلك قبح لا يخفى؛ والنون لا تكون للتنكير أصلًا؛ فلذلك ثبتت مع أل، وقيل: لحقت النون؛ لدفع توهم الإضافة في نحو جاءني خليلان موسى، وعيسى، ومررت ببنين كرام؛ إذ لولا النون لتوهمت الإضافة؛ ولدفع توهم الإفراد في نحو

جاءني هذان، ومررت بهذين؛ إذ لولا النون لتوهم الإفراد كذا مَثَّلَ المرادي[1]، وليس بجيد؛ لأن هذان ليس مثنى حقيقة، فالأولى التمثيل بنحو الخوزلان تثنية الخوزلي في لغة، وهو فرخ الحمام وإلا فالكثير قلب الألف إذا كانت زائدة على ثلاثة ياء ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه؛ ليجري الباب على سَنَن واحد.اهـ. شرح أشموني، وصبان بزيادة من حاشية يس على شرح الفاكهي.

فإن قلت: لم أعرب المثنى، والجمع على حده بالحروف دون الحركات؟ قلت: لأن التثنية، والجمع فرعا الإفراد، والإعرابَ بالحروف فرعُ الحركات، فأعطي الفرع للفرع والأصل للأصل.اهـ. ابن حمدون.

فإن قلت:لم أعرب المثنى بالألف رفعًا، والجمع الذي على حده بالواو رفعًا، وهلا عكسوه؟ قلت: لكون الألف تدل على التثنية مع الفعل نحو اضربا، والواو تدل على الجمع معه نحواضربوا، فاستصحب ذلك.اهـ. ابن حمدون.

وفي الفتوحات القيومية؛ وإنما كان رفع المثنى بالألف، ورفع الجمع بالواو؛ لأن الألف خفيف، والمثنى ثقيل؛ لكثرة دورانه على ألسنة العرب؛ والجمع خفيف؛ لعدم كثرة دورانه على ألسنتهم؛ والواو ثقيل، فأعطي الخفيف للثقيل، والثقيل للخفيف؛ ليحصل التعادل؛ وإنما كان جرهما بالياء؛ لتولدها عن الكسرة عند الإشباع؛ وإنما كان نصبهما بالياء؛ حملا لصورة النصب على صورة الجر؛ لاشتراكهما في كون كل منهما إعراب فضلة.

ثم أخذ يتكلم المصنف على حذف النون، فقال:

---

(١) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، أبو محمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم المرادي المصري، المغربي، الفقيه المالكي، النحوي، اللغوي،توضيح المقاصد والمسالك، وشرح ألفية ابن مالك، شرح الكافية الشافية، توفي سنة ٧٤٩هـ.

وَأَمَّا حَذْفُ اَلنُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ.

(وأما حذف النون) معطوف على قوله: فأما الفتحة (فيكون) بالتحتية؛ لأن ضميره عائد لقوله: حذف النون لا للنون (علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في الأفعال الخمسة)، وتسمى الأمثلة الخمسة سميت بذلك؛ لأنها ليست أفعالًا بأعيانها، كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها؛ وإنما هي أمثلة يكنى عن كل فعل كان بمنزلتها؛ فإن تفعلان كناية عن نحو يذهبان، وينطلقان، ويستخرجان، وغير ذلك، وكذا البواقي، وسموها خمسة؛نظرًا إلى لفظها.اهـ. كواكب.

وهذه الخمسة بالتفصيل عشرة، وقد وضحنا صور ذلك فارجع إليها إن شئت، وربما تزيد كما هو مبسوط في المطولات (التي رفعها بثبات النون) أي: بالنون الثابتة فهو من إضافة الصفة للموصوف؛ وإنما عبر بهذه العبارة؛ لأجل المقابلة في النصب، والجزم بالحذف.

تنبيه: اعلم أنهم لما أعربوا المثنى، والجمع بالحروف، أرادوا مثله في نظيرهما من الأفعال، وهو هذه الأمثلة، ولا يمكن إعرابها بأحرف العلة الموجودة؛ لئلا يحذفها الجازم، وهي ضمائر، ولا الإتيان بحرف علة آخر؛لئلا يلتقي ساكنان معها؛ فيحذف ثانيًا فرفعوها بالنون؛ لشدة شبهها بأحرف العلة؛ ولذا تدغم فيها نحو من وال، وتبدل ألفًا في الوقف نحو إذن ثم حذفت للجزم كأحرف العلة؛ ولما حملوا النصب على الجر في نظيرها من الأسماء؛ لتآخيهما في إعراب الفضلات حملوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع؛ ولم يحملوه أي النصب عليه أي على الجزم في الفعل المعتل؛ لإمكان ظهور الفتحة، أو تقديرها على حرف العلة، ولو قدرت الحركة للأفعال الخمسة؛ لفات إعرابها بالحروف، وكسرت النون بعد الألف؛ تشبيهًا لها بالمثنى، وفتحت بعد أختيها؛ تشبيهًا بالجمع؛ وللخفة.

ولما كان الضمير المتصل كالجزء قدم عليها، وبها أي النون يلغز، فيقال: أي إعراب يُفصَل من الكلمة بمعمولها، أو أي كلمة تَفْصِل بين الكلمة، وإعرابها.اهـ خ ض بتصرف.

ولما أنهى الكلام على علامات النصب شرع يتكلم على علامات الخفض، فقال:

وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ: الْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ.

(وللخفض ثلاث علامات) خبر مقدم، وثلاث مبتدأ مؤخر؛ وقدم علامات الخفض على علامات الجزم؛ لأنها من خصائص الأسماء، ومعلوم أن الاسم أشرف من الفعل، فما اختص بالاسم ينبغي أن يقدم على ما اختص بالفعل؛ تقديمًا للأشرف على غيره (الكسرة) بدأ بها؛ لكونها الأصل (والياء) ثني بها؛ لكونها بنت الكسرة؛ لأنها تنشأ عنها إذا أشبعت (والفتحة) ثلث بها؛ لأنها أخت الكسرة في كون كل منهما حركة؛ ولأن الفتحة نابت عن الكسرة هنا كما نابت الكسرة عن الفتحة، فيما تقدم.

ولما ذكر العلامات إجمالًا، أخذ يتكلم عليها تفصيلًا، فقال:

فَأَمَّا الْكَسْرَةُ: فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْإِسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ، وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

(وأما الكسرة فتكون علامة للخفض) أصالة (في ثلاثة مواضع) لا زائد عليها (في الاسم المفرد) المتقدم تعريفه (المنصرف) أي: المنون، ولو تقديرًا كالفتى في نحو قولك: مررت بالفتى؛ فإنه منون تقديرًا أي معنى؛ لأنه لم توجد فيه علة مانعة من الصرف، ولم يظهر التنوين لوجود أل سواء كان الخفض بالحرف، أو بالإضافة، أو

بالتبعية، ويجمع الثلاثة بسم الله الرحمن الرحيم (وفي جمع التكسير) المتقدم بيانه (المنصرف) أي: المنون نحو مررت بالرجال، والهنود، والعذارَى، وخرج بالمنصرف غير المنصرف كأحمد، ومساجد، ودراهم؛ فإنه يجر بالفتحة (وجمع المؤنث السالم) المتقدم بيانه نحو مررت بالمسلمات، ولا يكون إلا منصرفًا؛ ولذا لم يقيده المصنف رحمه الله تعالى بالمنصرف، كما فعل به فيما قبله قال العطار: لا يصح تقييده بذلك؛ لما علمت في مبحث التنوين أن تنوينه للمقابلة، لا للتمكين، والصرف هو تنوين التمكين عند المحققين، وقيل: الصرف هو التنوين، والكسرة، وعلى الأول قول ابن مالك:

الصَّـــرْفُ تَنْـــوِينٌ أَتَـــىٰ مُبَيِّنَـــا ... مَعْنًـىٰ بِـهِ يَكُـونُ الاسْـمُ أَمْكَنَـا

والصرف من الصريف، وهو الصوت؛ لأن التنوين صوت، وقيل: من الانصراف بمعنى الرجوع؛ وكأن الاسم رجع عن شبه الفعل.اهـ. تشويق بتصرف.

ومحل قولنا: ولا يكون إلا منصرفًا: ما إذالم يكن عَلَمًا؛ فإن كان عَلَمًا جاز فيه الصرف، وهو التنوين، وعدمه نحو عرفات، وهو علم لموضع معروف، وأذرعات، وهي قرية من قرى الشام، واختلف العرب في كيفية إعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق، فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية، ولم يحذف تنوينه؛ لأنه في الأصل للمقابلة، فاستصحب بعد التسمية، وقال المرادي: إنما بقي تنوينه مع أن حقه منع الصرف؛ للتأنيث، والعلمية أي إذا كان عَلَمًا على مؤنث؛ لأن تنوينه للمقابلة.اهـ.أي: وتنوين المقابلة يجامع علتي منع الصرف.اهـ. صبان. وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع، ويترك تنوينه مراعاة للعلمية، والتأنيث، وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف، ويترك تنوينه، ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية، فالأول راعى الجمعية فقط، والأخير راعى التسمية فقط، والثاني توسط بين

الأمرين؛ فراعى الجمعية، وجعل جره بالكسرة، وراعى اجتماع العلمية، والتأنيث، وترك تنوينه، وإن لم يكن تنوينه تنوين صرف، بل مقابلة كما مر؛ لأنه مشبه لتنوين الصرف في الصورة، قال الأشموني في شرح التوضيح: وتكون الكسرة في حالة الجر نائبة عن الفتحة؛ لأنه عند هؤلاء غير منصرف؛ للعلمية والتأنيث.اهـ.

وقد روي بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس:

تَنَورتها مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا … بِيَثْرِبَ أَدْنَىٰ دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

بكسر التاء منونة كالمذهب الأول، وبكسرها بلا تنوين كالمذهب الثاني، وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث، والمعنى: نظرت بقلبي لا بعيني إلى ناحية دارها، وهي دار المحبوبة؛ لشدة شوقي إليها، في حال كوني قاطنًا في أذرعات، وقاطنة هي وأهلها بيثرب، ونظر الأقرب من دارها إليَّ نظر عظيم، فكيف بنظر نفس دارها، أي أنه وإن كان في أذرعات، ومحبوبته في يثرب بعيدة عنه إلا أن الشوق يُخيِّلها إليه حتى كأنه ينظر إلى ناحية دارها من هذه المسافة. اهـ.شواهد ابن عقيل.والشاهد في قوله: من أذرعات، حيث روي بكسر التاء منونة وبكسرها بلا تنوين وبفتحها بلا تنوين أيضا على المذاهب الثلاثة في جمع المؤنث السالم المجعول علما، اهـ.فتح الجليل. ثم أخذ يتكلم على العلامة الثانية، وهي الياء. فقال:

وَأَمَّا الْيَاءُ: فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَفِي التَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ.

(وأما الياء) أما حرف شرط، وتفصيل، وتوكيد؛ والياء مبتدأ، والجملة بعده خبره (فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (في ثلاثة مواضع) لا رابع لها (في

الأسماء الخمسة) مر الكلام على تعريفها، وشروطها في الرفع فارجع إليه، نحو مررت بأبيك، وأخيك الي آخرها.

تنبيه: اعلم أن ما ذكره المصنف من أنها معربة بالأحرف، هو مذهب طائفة من النحويين منهم الزجاجي(١)، وقطرب(٢)، والزيادي(٣) من البصريين، وهشام(٤) من الكوفيين في أحد قوليه، قال في شرح التسهيل: وهذا أسهل المذاهب، وأبعدها عن التكلف؛ لحصول فائدة الإعراب، وهي بيان مقتضى العامل بنفس الحروف؛ وإن كانت من بنية الكلمة؛ ولصلاحيتها لذلك كما هي في المثنى، والجمع من بنيتهما، ومذهب سيبويه، والفارسي(٥)، وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف، وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فقولك: قام أبو زيد أصله أَبَوُ زيد بفتح الباء وضم الواو؛ فأتبعت حركة الباء لحركة الواو، فصار أَبُو زيد بضمهما، فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت، وقولك: رأيت أبا زيد أصله أَبَوَ زيد تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، وقيل: ذهبت حركة الباء، أوحذفت ثم حركت؛ إتباعًا لحركة الواو، ثم قلبت الواو ألفًا، قيل: وهذا أولى؛ ليوافق النصب مع الرفع، والجر

(١) هو عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي،شيخ العربية في عصره، ولد في نهاوند، ونشأ في بغداد، وسكن دمشق، وتوفي في طبرية من بلاد الشام، أبو القاسم، توفي سنة ٣٣٧هـ.

(٢) هو أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد النحوي، اللغوي، البصري، تلميذ سيبويه، ومولى سالم بن زيادة المعروف بقطرب، توفي سنة ٢٠٦هـ.

(٣) أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه، لغوي، ونحوي، وشاعر من البصرة، توفي سنة ٢٤٩هـ.

(٤) أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير، هو نحوي كوفي، من أئمة النحو في الطبقة الثالثة من المدرسة الكوفية في النحو، عُرِف بمصاحبته للكسائي، وهو أحد تلاميذه، توفي سنة ٢٠٩هـ.

(٥) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (٢٨٨ - ٣٧٧هـ) أحد الأئمة في علم العربية، من كتبه: التذكرة في علوم العربية، عشرون مجلدًا، تعاليق سيبويه جزآن.

في الإتباع، وإذا قلت: مررت بأبي زيد، فأصله بأَبَوِ زيد بفتح الباء، وكسر الواو، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو، فصار بأَبِوِ زيد بكسرهما، فاستثقلت الكسرة على الواو، فحذفت، كما حذفت الضمة ثم قلبت الواو ياء؛ لوقوعها إثر كسرة، وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح؛ لأن الأصل في الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة، أو مقدرة، ومتى أمكن تقديرها لم يعدل عنه، وهذان المذهبان أي: المشهور، وهو الأول، والأصح، وهو الثاني من جملة اثني عشر مذهبًا في إعراب هذه الأسماء، وهما أقواها، وساقها السيوطي في همع الهوامع، فراجع.اهـ. أشموني وصبان.

فائدة: إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف؛ توطئة لإعراب المثنى، والمجموع على حده بها؛ وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثنى، والجمع بالأحرف؛ للفرق بينهما وبين المفرد؛ فأعربوا بعض المفردات بها؛ ليأنس بها الطبع، فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثنى، والمجموع لم ينفر منه؛ لسابق الألفة؛ وإنما اختيرت هذه الأسماء؛ لأنها تشبه المثنى لفظًا، ومعنى أما لفظًا؛ فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة، والمضاف مع المضاف إليه اثنان، وأما معنى؛ فلاستلزام كل واحد منها الآخر؛ فالأب يستلزم الابن، والأخ يستلزم أخًا، والحم؛ لكونه أقارب الزوج، أو الزوجة يستلزم واحدًا منهما، وذو؛ لكونه معنى صاحب يستلزم مصحوبًا، والفم يستلزم صاحبه، و كذا الهن.اهـ. أشموني، وصبان.

(والتثنية) أي: المثنى، وتقدم تعريفه، وشروطه، وملحقاته في الرفع، فراجعه نحو مررت بالزيدين.

تنبيه:حاصل ما ذكره المصنف من أن المثنى، وكذا الملحق به يرفع بالألف، وينصب، ويجر بالياء هو مذهب جماعة من البصريين، وجرى عليه جمعٌ متأخرون

كأبي حيان، وتلميده ابن عقيل[1]، واختاره ابن مالك، وابن هشام، والصحيح أن الإعراب في المثنى، وما ألحق به بحركة مقدرة على الألف رفعًا، والياء نصبًا، وجرًّا، فهي أنفسها محال الإعراب كالدال من زيد، وهذا هو الذي ذهب إليه الخليل، وسيبويه، وجمهور البصريين، وهو الأقوى، والأصح عند المحققين.اهـ. كواكب بتصرف.

ومن العرب من يجعل المثنى، والملحق به بالألف مطلقًا، ويعربه كالمقصور مع كسر النون أبدًا، وبعض هؤلاء يعربه بحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح، فيقول:جاء الزيدانُ بضم النون، ورأيت الزيدانَ بفتحها، ومررت بالزيدانِ بكسرها، وهي لغة قليلة جدًّا كذا في الدماميني، وغيره، والظاهر على هذه اللغة منع صرف المثنى إذا انضم إلى زيادة الألف، والنون علة أخرى كالوصفية في نحو صالحان.

فائدة:لو سمي بالمثنى ففي إعرابه وجهان: أحدهما إعرابه قبل التسمية، والثاني يجعل كعمران فيلزم الألف، ويمنع الصرف للعلمية، وزيادة الألف، والنون، وقيده في التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف؛ فإن جاوزها كاشهيبابين تثنية اشهيباب، وهي السنة المجذبة التي لا مطر فيها لم يجز إعرابه بالحركات.اهـ. أشموني، وصبان. (والجمع) المذكر السالم نحو مررت بالزيدِين، وقد تقدم تعريفه، وشروطه، وملحقاته في الرفع فراجعه.

تنبيه:اعلم أن إعراب هذا الجمع بالحروف رفعًا، ونصبًا، وجرًّا هو مذهب قطرب، وطائفة من المتأخرين، ونسب إلى الزجاج، والزجاجي، قيل: وهو مذهب الكوفيين، وذهب سيبويه، ومن وافقه الي أن إعرابه بحركات مقدرة على الأحرف، ثم أخذ يتكلم على العلامة الثالثة، وهي الفتحة، فقال:

---

(١) عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهامشي، بهاء الدين ابن عقيل (٦٩٤ – ٧٦٩هـ) من نسل عقيل بن أبي طالب، من أئمة النحاة،قال ابن حيان: ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل، من أشهر كتبه: شرح ألفية ابن مالك.

وَأَمَّا الْفَتْحَةُ: فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الْاِسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ.

(وأمّا الفتحة فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (في الاسم الذي لا ينصرف) أي لا ينوّن سواء كان مفردا، أو جمع تكسير نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ﴾[النساء:١٦٣] ونحو من محاريب، وإنّما جرّ بالفتحة؛ لأنّها خفيفة، وهو قد ثقل باجتماع العلتين أو ما قام مقامهما . وتعريفه: كلّ اسم فيه علّتان فرعيتان ترجع إحداهما إلى اللّفظ والأخرى إلى المعنى أو فيه علّة واحدة تقوم مقام العلّتين، واعلم أنّ الاسم على ثلاثة أقسام: متمكن أمكن، ومتمكن غير أمكن، وغير متمكن، وسبب كون بعض الأسماء متمكنا أمكن عدم مشابهته بالحرف؛ فيبنى وعدم مشابهته بالفعل؛ فيمنع من الصّرف نحو زيد علما لمذكر ونحو رجل كذلك، وسبب كونه غير متمكن مشابهته بالحروف، وسبب كونه متمكنا غير أمكن مشابهته للفعل، وذلك؛ لأنّ في الفعل علّتين فرعيّتين واحدة منهما ترجع إلى اللّفظ، وهي اشتقاقه من المصدر عند البصريّين، والمشتق فرع المشتق منه، وشبه التركيب عند الكوفيين؛ لأنّه يدلّ على الحدث، والزّمان، والاسم يدلّ على الذّات فقط، والمركّب فرع المفرد، والفرعيّة اللّفظيّة عندهم التّركيب، والأخرى ترجع إلى المعنى، وهي احتياجه إلى الفاعل في الإفادة، والمحتاج فرع المحتاج إليه، فلمّا أشبه الاسمُ الفعلَ في اشتماله على مطلق العلّتين لا على عين العلّتين اللّتين في الفعل كان مثلَه في امتناع ما يمتنع فيه من الكسرة، والتنوين؛ وإنّما يمنع الاسم من الصّرف إذا وجد فيه علّتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقام العلّتين، والعلل التّسع يجمعها قول بهاء الدّين ابن النّحاس[1].

---

(١) أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر بن النحاس الحلبي المصري (٦٢٧هـ-٦٩٨هـ)، غلبت شهرة لقبه بهاء الدين على اسمه الأصلي، وهو نحوي من العصر المملوكي، من كتبه: التعليقة على مقرب ابن عصفور، ديوان على نحو قلائد العقيان، واليتيمة الخريدة.

اجْمَــعْ وَزِنْ عَــادِلاً أَنِّــثْ بِمَعْرِفَــةٍ رَكِّبْ وزِدْ عُجْمَةً فالوَصْفُ قَدْ كَملاَ

وكل واحد من التسع فرع، فالجمع فرع الإفراد، ووزن الفعل فرع عن وزن الاسم إذ وزن كل منهما مخالف لوزن الآخر، فإذا وجد في الاسم وزن الفعل كان فرعًا بالنسبة إلى وزنه، والعدل فرع عن المعدول عنه؛ لأن الأصل بقاء الاسم على حاله، والتأنيث فرع عن التذكير؛ لأن كل لفظة وضعت لماهية؛ فإنها تقع على الذكر من تلك الماهية بلا زيادة وعلى الأنثى بزيادة علامة التأنيث؛ لأنك تقول: قائم ثم تقول: قائمة، والتعريف فرع التنكير، لأنك تقول: رجل، ثم تقول: الرجل، والتركيب فرع عدمه؛ لكون الواحد أصلًا، والزيادة فرع عن المزيد عليه؛ لأن الألف والنون في سكران مثلًا زائدتان، والزائد فرع، والعجمة فرع عن العربية؛ إذ حق كل لسان أن لا يخالطه لسان آخر أو لأصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة إلى ما يأخذونها من غيرها، والوصف فرع عن الموصوف وهذا ظاهر، والمراد بقولنا: أو واحدة منها تقوم مقام العلتين هي: صيغة منتهى الجموع، والمؤنث بالألف الممدودة، أو المقصورة، أما وجه قيام الجمع مقام العلتين؛ فلأن كونه جمعًا بمنزلة علة، وهي ترجع إلى المعنى، وكونه أقصى بمنزلة علة أخرى، وهي ترجع إلى اللفظ، وأما وجه قيام المؤنث بما ذكر؛ فلأن التأنيث بمنزلة علة، وهي ترجع إلى المعنى، واللزوم بمنزلة علة أخرى، وهي ترجع إلى اللفظ، وعلم من ذلك أن الفتحة تقدر في نحو حبلى جرًّا، كما تقدر في ذلك نصبًا، وهذا مذهب الجمهور. وذهب ابن فلاح اليمني(١) إلى أن المقدر في ذلك جرًّا إنما هو الكسرة؛ لأنه لا ثقل مع التقدير، فالجمع شرطه أن يكون على

(١) هو منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمني، تقي الدين، أبو الخير، المشهور بابن فلاح النحوي اليمني، كان من العلماء المحققين، وقد برع في علوم العربية، من كتبه: المغني في النحو، وشرح الكافية.

صيغة منتهى الجموع، أي: على صيغة تنتهي إليها الجموع في الكلمات العربية؛ لأن جمع التكسير قد يجمع، فإذا انتهى إلى هذه الصيغة لم يجز جمعه جمع تكسير بحال، وذلك نحو كلب مفرد، وجمعه أكلب، وجمع أكلب أكالب بوزن مفاعل، ولا يجوز أن يجمع مرة أخرى وكاسم جمعه أسماء، وجمع أسماء أسامي بتشديد الياء بوزن مفاعيل؛ إذ الحرف المشدد يقوم مقام حرفين، والصيغة التي تنتهي إليها جموع جمع التكسير صيغة مفاعل نحو مساجد، وتعريفها: كل اسم أو كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان، أو صيغة مفاعيل نحو مصابيح ومحاريب، وتعريفها: كل اسم أو كل جمع بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، ولا يشترط في الصيغة أن يكون أولها ميمًا؛ إذ المعتبر موافقتهما في الهيئة، والزنة لا في الحروف، وخرج بقولنا: أوسطها ساكن نحو ملائكة؛ لأن أوسط الثلاثة فيه متحرك، وبعضهم أخرجه باشتراط أن لا يكون في آخر هذا الجمع تاء التأنيث.اهـ.فتح رب البرية.

وأما وزن الفعل فالمراد به إما أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل كفعل بالتشديد، نحو شمر وكفُعِل بالبناء للمجهول نحو ضُرِب وكانفعل نحو انطلق، ونحوه من الأفعال المبدوءة بهمزة الوصل إذا سمي بشيء من ذلك، أو يكون على وزن غالب فيه كإِثْمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة، وهو عَلَم على حجر الكحل فهو ممنوع من الصرف؛ لأنه موازن لاضرب أمر من الضرب، أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل المضارع؛ بأن يكون في أوله حرف من حروف نأيت؛ فإن الفعل أولى بهذه الزيادة من الاسم؛ لأنها في الفعل تدل على معنى وفي الاسم لا تدل على شيء، والاسم مع تلك الزيادة مشارك للفعل في وزنه كأفعل نحو أحمد، ونفعل نحو نرجس، ويفعل نحو يزيد، وتفعل نحو تغلب فتلخص أن وزن الفعل المانع من الصرف مع العلمية يشترط له أحد أمور ثلاثة، وخرج بقولنا:

على وزن خاص بالفعل ما إذا كان على وزن لا يختص بالفعل؛ فإن كان الاسم به أولى؛ لكونه غالبًا فيه كالذي على وزن فاعل ككاهل علمًا، أو كان مستعملًا في الاسم والفعل على السواء كالذي على وزن فعل بفتح الفاء والعين نحو ضرب وشجر، أو على وزن فعلل نحو جعفر، ودحرج؛ فإنه منصرف، وأما العدل فهو في اللغة: نقيض الجور، ويطلق على الميل عن الطريق، وفي الاصطلاح: «تحويل الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى، مع اتحاد المعنى والمادة»، وهو قسمان: تحقيقي «وهو الذي يدل دليل غيرُ منع الصرف على خروجه عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى؛ ككونه بمعنى المكرر كالذي على وزن فُعالَ نحو أحاد أوعلى وزن مَفْعَلَ نحو موحد من الواحد إلى الأربعة باتفاق، ومن الخمسة إلى العشرة على الأصح عند ابن مالك، وجماعة».اهـ.

وتقديري: «وهو الذي لا يدل عليه دليل غيرُ منع الصرف على وجود العدل في ذلك الاسم، إلا أنه لما وجد غير منصرف، ولم يكن فيه إلا العلمية قدروا فيه العدل؛ حفظًا لقاعدتهم عن الانخرام، كالأعلام التي على وزن فُعَلَ بضم أوله، وفتح ثانيه كعمر، وزفر- وهو علم على الإمام أبي خالد زفر من هذيل الكوفي صاحب أبي حنيفة مات رحمه الله تعالى سنة خمسين ومائة-، والأول - وهو التحقيقي - يمنع مع الوصفية، والثاني - وهو التقديري - يمنع مع العلمية، وأما التأنيث فهو على ثلاثة أقسام: تأنيث بالألف، وتأنيث بالتاء، وتأنيث بالمعنى، فالتأنيث بالألف يمنع الصرف مطلقًا، سواء كان نكرة، أو معرفة مفردًا، أو جمعًا اسمًا، أو صفة، وسواء كانت الألف مقصورة كحبلى، ومرضى، وذكرى، فتقول: في نحو مررت بحبلى الباء حرف جر حبلى مجرور بالباء، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف علة واحدة تقوم مقام العلتين، وهي ألف التأنيث المقصورة،

أو كانت ممدودة كصحراء، وحمراء، وزكرياء، وهذه العلة هي الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها، وتقوم مقام العلتين. وأما التأنيث بالتاء فيمنع الصرف مع العلمية سواء كان علمًا لمذكر كطلحة، أو لمؤنث كفاطمة، وسواء كان متحرك الوسط أم ساكنه زائدًا على ثلاثة أحرف، أو غير زائد عليها.

وأما التأنيث المعنوي «وهو كون الاسم موضوعًا لمؤنث خاليًا عن إحدى علامات التأنيث، وهي التاء، وألف التأنيث المقصورة، وألف التأنيث الممدودة فهو كالتأنيث بالتاء؛ فيمنع مع العلمية لكن بشرط أن يكون الاسم زائدًا على ثلاثة أحرف كسعاد؛ لقيام الحرف الرابع مقام التاء، أو ثلاثيًّا محرك الوسط كسقر- علمًا لطبقة من طبقات جهنم- ، واشتقاقه من الساقور، وهو الحر؛ لأن تحرك الوسط قائم مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء وذلك؛ لأن الاسم بالحركة خرج عن أعدل الأسماء، وأخفها، وهو الثلاثي الساكن الوسط، فصار كالرباعي في الثقل.اهـ. نزهة الألباب.

أو أعجميًّا كجور بضم الجيم، وسكون الواو- اسم بلد بفارس-؛ لحصول الثقل بالعجمة في لسان العرب، أو ثلاثيًّا ساكن الوسط منقولًا من المذكر إلى المؤنث؛ كما إذا سميت امرأة بزيد؛ فإنه بنقله إلى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ؛ فمنع من الصرف، فإن لم يكن شيء من ذلك كهند، ودعد جاز الصرف؛ نظرًا إلى خفة اللفظ بالسكون؛ فقاوم ثقل إحدى العلتين، وتركه؛ نظرًا لوجود العلتين العلمية، والتأنيث، وهو الأحسن عند الجمهور؛ تحاشيًا عن إلغاء العلتين، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك كله بقوله:

كَــذا مُؤَنَّــث بِهَــاء مُطْلَقَــا وَشـرط منـع العَـارِ كَوْنـه ارْتَقَـىٰ

فَــوْقَ الــثَّلاثِ أو كجــور أَوْ سَــقَرْ أَوْ زيــد اسْــم امْــرَأَةٍ لاسْــم ذَكَــر

وَجْهَــانِ فِــي العَــادمِ تَــذْكِيرًا سَــبَق وَعُجْمَــة كَهِنْــد والمَنْــعُ أَحَــقّ

وإن كان المؤنث المعنوي ثنائيًّا كيد عَلَمًا، جاز فيه الوجهان أيضًا، والمنع أرجح.اهـ. كواكب.

وأما التعريف فالمراد به تعريف العلمية؛ لأن المضمرات والإشارات والموصولات لا سبيل لدخول تعريفها في هذا الباب؛ لأنها مبنيات كلها، ومنع الصرف من أحكام المعربات.

وأما ذو الأداة، والمضاف؛ فإن الاسم غيرَ المنصرف إذا دخلته الأداة، أو أضيف يجر بالكسرة، فاستحال اقتضاؤهما الجر بالفتحة؛ فلم يبق إلا التعريف بالعَلَمية، وتمنع العلميةُ الصرف مع وزن الفعل كأحمد، ومع العدل التقديري كعمرو، وزفر، ومع التأنيث بغير الألف، وتقدم بيانها، ومع التركيب المزجي كبعلبك، ومع الألف والنون كعثمان، ومع العجمة كما سيأتي.

وأما التركيب فالمراد به: التركيب المزجي المختوم بغير ويه»، وهو جعل اسمين اسمًا واحدًا منزَّلِ ثانيهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها، بجامع أن الجزء الأول منهما ملازم حالة واحدة، وهي الفتح والإعراب على الجزء الثاني نحو بعلبك عَلَمًا على بلدة مركب من بَعْل، وهو صنم، وبك اسم صاحب هذه البلدة ثم جعلا اسمًا واحدًا ممنوعًا من الصرف للعلمية، والتركيب، ويكون الإعراب على الجزء الأخير منه، أما الجزء الأول فيفتح آخره إذا لم يكن معتلًّا، ولا نونًا كالمثال المذكور؛ فإن كان آخره معتلًّا كمعدي كرب، أو نونًا كباذنجان، فيسكن فيهما، فخرج التركيب الإضافي كامرئ القيس، وعبد الله، ونحوهما؛ لأن الإضافة تجعل غير المنصرف

منصرفًا؛ فلا تصلح سببًا لمنع الصرف، والتركيب الإسنادي كتأبط شرًّا، وشاب قرناها؛ لأن الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات على الأصح؛ ولهذا يحكي اللفظ على ما كان عليه قبل العلمية، وخرج أيضًا المركب المزجي المختوم بويه كسيبويه؛ فإنه مبني على الكسر على الأشهر، ويجوز منع صرفه، لأنه قد سمع، ويجوز إضافة الجزء الأول منه إلى الثاني؛ فيعرب الأول بحسب العوامل، ويبنى الثاني؛ لأنه اسم صوت.

وأما الألف والنون الزائدتان؛ لزيادتهما على أصل بنية الكلمة، وقيل:؛ لكونهما من حروف الزيادة فيمنعان الصرف مع العلمية كعُثمان، وعِمران، وحَمدان، وفهم من هذه الأمثلة أن زيادة الألف والنون في الأعلام لا تختص بوزن فعلان بفتح الفاء، بل تكون فيها وفي غيرها مما هو مضموم الأول، أو مكسوره بخلاف الصفة؛ فإن زيادة الألف والنون تختص منها بما هو بوزن فعلان بفتح الفاء كما سيأتي، قال: العلامة الحريري[1] في ملحة الإعراب:

وَمِنْهُ مَا جَاءَ عَلَىٰ فعْلاَنَا ... عَلَىٰ اخْتِلاَفِ فَائِهِ أَحْيَانَا

تَقُولُ مَرْوَانُ أَتَىٰ كرْمَانَا ... وَرَحْمَةُ اللهِ عَلَىٰ عُثْمَانَا

تنبيه: لا يختص العلم المزيد في آخره ما تقدم بوزن فعلان، فمن أوزانه أفعلان كأصبهان -اسم مدينة بفارس- سميت باسم أول من نزلها وهو أصبهان بن نوح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام، وفَعَلان كغطفان كما قال ابن مالك في الخلاصة:

---

(١) القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، البصري، الحرامي، الشافعي (أبو محمد) أديب، لغوي، نحوي، ناظم، ناثر، وُلِد بقرية المشان من عمل البصرة في حدود سنة ٤٤٦هـ، وتوفي بالبصرة، من آثاره: المقامات، درة الغواص في أوهام الخواص، منظومة ملحة الإعراب في النحو وشرحها، رسائله المدونة، وديوان شعره.

كَـــذَاكَ حَــاوِي زَائِـــدِي فَعْلاَنَـــا ... كَغَطفَــــــان وَكَأَصْــــــبهَانَا

وكذلك فعالان كخراسان، والمقصود أن ما فيه ألف ونون مزيدتان من الأعلام يمنع الصرف للعلمية والزيادة، ويحكم بزيادتهما إذا تقدم عليهما أكثر من حرفين أصليين، أوسقطا في بعض التصاريف كنِسيان وكُفران من نَسِيَ وكَفَرَ.

وأما العجمة المانعة من الصرف فالمراد بها أن تكون الكلمة من أوضاع الأعجمية كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق، فإنها ممنوعة من الصرف للعلمية، والعجمة، وجميع أسماء الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين أعجمية، إلا أربعة: محمد ﷺ، وصالح، وشعيب، وهود صلى الله عليهم أجمعين؛ وإنما كانت جميع أسماء الأنبياء أعجمية؛ لأنها من أوضاع غير العرب، وألحق بهذا في الصرف نوح، ولوط، وشيث؛ لخفتها، ويجمعها قولك: صُنْ شَمْلَه، ونظمها من قال:

أَلاَ إِنَّ أَسْـــــمَاءَ النَّبِيِّـــينَ سَـــبْعَةٌ ... لَهَا الصَّرْفُ فِي إِعْرَابِ مَنْ يَتَنَشَّدُ

فَشـيثٌ، ونُـوحٌ، ثُـمَّ هُـودٌ، وَصَـالِحٌ ... شُـعَيْبٌ، وَلُـوطٌ، والنَّبِـيُّ مُحَمَّـدُ

وكذلك أسماء الملائكة كلها أعجمية إلا أربعة مالك، ورضوان، ومنكر، ونكير، ويشترط لاعتبار العجمة أمران: أحدهما: أن تكون الكلمة عَلَمًا في لغة العجم كما مثلنا؛ فلو كانت اسم جنس ثم جعلناها عَلَمًا وجب صرفها؛ وذلك بأن تسمي رجلًا بلجام، ثانيهما: أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف كإبراهيم؛لأن الاسم يصير حينئذ ثقيلًا، فلو لم يكن زائدًا على ذلك لم يمنع؛ لأن خفته حينئذ تعارض أحد السببين؛ ولذلك صرف نوح، ولوط، وشيث، وقد جمعها بعضهم في قوله:

تــذكر شُـعَيْبًا ثُـمَّ نُوحًـا، وَصَـالِحًا ... وَلُوطًـا، وَشـيثًا ثُـمَّ هُـودًا مُحَمَّـدا

وأما الصفة فتمنع الصرف مع ثلاثة أشياء: العدل التحقيقي كما تقدم في مثنى، وثلاث، ويشترط في الوصفية حتى تمنع الصرف مع علة أخرى أن تكون أصلية بحيث يكون اللفظ موضوعًا للمعنى الوصفي، وإن غلبت عليه الاسمية؛ فلا نظر إلى الاسمية العارضة كما لا نظر إلى الوصفية العارضة؛ ولذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَلغِـــين عَـــارِضَ الوَصْـــفِيَّة كَـــأَرْبَع وَعَـــارِض الاسْـــمِيَّة

ومع الألف والنون الزائدتين بشرط أن تكون الصفة على وزن فعلان بفتح الفاء؛ لأن مضموم الفاء من الصفات كعُريان مؤنثه عريانة بدخول التاء؛ فيكون منصرفًا قطعًا، ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية؛ فإنها تكون في فعلان بفتح الفاء، وضمها، وكسرها كما تقدم، وبشرط أن لا يكون مؤنثه على وزن فعلانة؛ لتحقق مشابهة الألف والنون لألفي التأنيث حينئذ في نحوحمراء؛ فإنهما في بناء يخص المذكر كما أن ألفي التأنيث في حمراء في بناء يخص المؤنث وفي أنهما لا تلحقهما التاء؛ فلا يقال: سكرانة كما لا يقال: حمراءة، مع أن الأول من كل من الزيادتين ألف والثاني حرف يعبر به عن المتكلم في أفعل، ونفعل.اهـ. أشموني بتصرف، سواء كان مؤنثه على فَعلى نحو سكران؛ فإن مؤنثه سكرى لا سكرانة، أولم يكن له مؤنث أصلًا، نحو رحمان؛ فإنه ممنوع من الصرف للصفة، وزيادة الألف والنون، ونحو ندمان منصرف بلا خلاف؛ لأن مؤنثه ندمانة بالتاء.

تنبيه:اعلم أن الصفة التي تكون على وزن فعلان بفتح الفاء يكون مؤنثه على وزن فَعلى، إلا ألفاظًا معدودة، جمعها ابن مالك في قوله:

أَجِـــزْ فَعْلَـــىٰ لِفَعْلاَنَـــا إِذَاْ اســـتَثْنَيْتَ حَبْلانـــا

وَدَخْنانا وسَخْنانا ... وسَيْفانا وصَحْيانا

وصَوْجانا وعَلانا ... وقَشْوانا ومَصانا

ومَوْتانا ونَدْمانا ... وأَتْبِعْهُن نَصْرانا

وذيَّله المرادي بقوله:

وزد فيهن خَمْصانا ... على لُغَة وأَلْيانا.

فهذه أربعة عشر لفظًا كلها بفتح الفاء، ومؤنثها فعلانة، وما عداها من أوزان فعلان بالفتح يجب في مؤنثه فعلى، وتفسير هذه الألفاظ:فالحبلان الكبير البطن، وقيل الممتلئ غيظًا، والدخنان اليوم المظلم، والسخنان اليوم الحار، والسيفان الرجل الطويل، والصحيان اليوم الذي لا غيم فيه، والصوجان البعير اليابس الظهر، والعلان الكثير النسيان، وقيل: الرجل الحقير، والقشوان الرقيق الساقين، والمصان اللئيم، والموتان البليد الميت القلب والندمان المنادم، وأما ندمان من الندم فغير منصرف؛ إذ مؤنثه ندمى، والنصران واحد النصارى والأليان كبير الألية، والخمصان الضامر البطن.اهـ. أشموني بزيادة. ومع وزن الفعل بشرط أن تكون الصفة على وزن أفعل غالبًا كأفضل، وأحمر، أو بوزن أُفَيعِلْ قليلًا كأفيضل؛ فإنه بوزن أبيطر مضارع بيطر، إذا عالج الدواب.اهـ. خ ض. وأن لا يكون مؤنثه بالتاء إما لأنه لا مؤنث له أصلًا كأكمر لعظيم الكمرة بفتح الميم وهي رأس الذكر وآدر لمن بخصيتيه انتفاخ، أوله مؤنث على فُعلى بضم أوله نحو أفضل؛ فإن مؤنثه فُضلى، أو على فعلاء بفتح أوله نحو أحمر؛ فإنه غير منصرف؛ للصفة، ووزن الفعل، ودخل في قولنا: مع وزن الفعل ثلاثة أنواع: ما مؤنثه على فعلاء نحو حمراء، أو على فعلى بضم الفاء كفضلى، أو لا مؤنث له كأكمر لعظيم الكمرة، فهذه الثلاثة ممنوعة

من الصرف للوصفية، ووزن الفعل.

تنبيه:اعلم أن بعض هذه العلل التسع يستقل بالمنع؛ لقيامه مقام العلتين، وبعضها الآخر لا يستقل بذلك، فالأول علة، وبعض علة، أما البعض فهو ألف التأنيث مقصورة كانت، أو ممدودة، وأما العلة فهي: صيغة منتهى الجموع، والثاني:السبعة الباقية، وبعض الثامنة وهذه على قسمين: ما يمنع مع كل من الوصفية، والعلمية، وما يمنع مع خصوص العلمية، وأما العلمية، والوصفية فلا يجتمعان؛ لتنافيهما؛ لأن العلمية تقتضي التخصيص، والوصفية تقتضي الاشتراك.اهـ. فتح رب البرية.

والوصفية، والعلمية ترجع كل منهما إلى المعنى، وأما العدل، ووزن الفعل، وزيادة الألف والنون، والعجمة والتركيب، والتأنيث فكل منها علة ترجع إلى اللفظ حتى التأنيث المعنوي؛ لظهوره في اللفظ بتأنيث الضمير والفعل، والوصف.

فائدة: الممنوع من الصرف قسمان: «الأول» ما لا يقبل الصرف بحال من الأحوال نُكِّر أم عُرِّف، وهو خمسة: صيغة منتهى الجموع، وما فيه ألف التأنيث بقسميها، وما فيه الوصفية، وزيادة الألف والنون، وما فيه الوصفية، والعدل التحقيقي كأحاد، وما فيه الوصفية، ووزن الفعل كأبيض، «الثاني»: ما يمنع صرفه إن عرف، ويصرف إن نكر، وهو ستة: ما فيه العلمية وزيادة الألف والنون، والعلمية والعجمة، والعلمية والتأنيث بغير الألف، والعلمية، والعدل التقديري، والعلمية، والتركيب المزجي، والعلمية، ووزن الفعل، ومحل منع الاسم من الصرف ما لم يضف، أو يأت بعد أل؛ فإن أضيف، أو يأت بعد أل صرف؛ لبعده حينئذ عن شبه الفعل؛ لمصاحبته خاصة الاسم المؤثرة في معناه وهي: أل، والإضافة؛ لاختصاصهما بالاسم، وتأثيرهما في معناه التعريف أي في الجملة؛ فلا ترد أل الزائد والإضافة اللفظية.اهـ. صبان. فرجع

إلى أصله من الجر بالكسرة نحو قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾[التين:٤]، ونحو قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ﴾[البقرة:١٨٧]، كما قال ابن مالك في الخلاصة:

وَجُرَّ بِالفَتْحَةِ مَا لاَ يَنْصَرِفْ ... مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رُدِفْ

أي: تُبِع.

تتمة:وأما أسماء القبائل، والبلدان التي لا يظهر فيها سبب سوى العلمية، فمنها ما سمع عدم انصرافه، ومنها ما سمع انصرافه، قال العلامة الحريري:

وَلَيْسَ مَصْرُوفًا مِنَ البِقَاعِ ... إِلاَّ بِقَاع جِئْنَ فِي السَّمَاعِ

نَحْوَ حنين وَمِنًى وَبَدْر ... وَدَابِق وَوَاسِط وَحَجَرْ

ومنها ما سمع فيه الأمران، ومنها ما لم يسمع فيه شيء، فعدم الانصراف باعتبار اسم القبيلة، أو القرية، أو البقعة، والانصراف باعتبار أنها اسم الحي، أو المكان.اهـ. تشويق.

وأما أسماء الشهور فتكون مصروفة إلاجمادى الأولى، وجمادى الثانية، وشعبان، ورمضان، وصفر، ورجب إذا أريد بهما معين منعًا من الصرف؛ للعلمية، والعدل عن الصفر، والرجب وإلا صرفا.

خاتمة:ثم إن الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف؛ لأجل الوزن ساغ له ذلك، وقد يصرف؛ لأجل التناسب كما قال ابن مالك:

وَلاضْطِرَارٍ، أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِف ... ذُو المَنْعِ، والمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِفْ

وقال الحريري:

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَة الشِّعْرِ الصَّلِفْ ... أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لاَ يَنْصَرِفْ

ومعنى الصلف: الميل عن الاعتدال، فمثال الاضطرار قول امرئ القيس:

وَيَـوْم دَخَلْـتُ الخِـدْرَ خِـدْرَ عُنَيْـزَةٍ فَقَالَتْ لَكَ الـوَيْلاَتُ إِنَّـكَ مُرْجِلِي

والخدر بكسر الخاء المعجمة، وسكون الدال المهملة الهودج، وهو أعواد تنصب فوق قتب البعير، ثم ترخى فوقها ستور؛ لتكون بداخله النساء، وعنيزة بضم العين وفتح النون بزنة التصغير هو لقب فاطمة بنت عمه، الويلات جمع ويلة بفتح الواو وسكون الياء وهي العذاب الشديد، مرجلي اسم فاعل مضاف إلى ياء المتكلم، وفعله أرجله أي صيّره راجلا، أي ماشيا على رجليه ليس له مطية يركبها، والمعنى يقول: اذكر اليوم الذي دخلت فيه هودح عنيزة بنت عمي، وعند ما رأتني ذبحت الناقة للعذارى قالت لي: لك الويلات فقد صيّرتنى ماشية أي جعلتني أمشي على قدمي بسبب نحرك نا قتي التي أركبها، يريد أن هذا اليوم كان من محاسن الأيام الصالحة التي نالها منهن. اهـ منحة الوهاب . والشّاهد فيه قوله: (عنيزة) حيث صرفه حين اضطرّ لضرورة الشعر مع كونه علما لمؤنث اهـ منحة . ومثال التناسب نحو قوله تعالى: ﴿سَلَسِلَاْ وَأَغْلَلَا ﴾[الإنسان:٤] في قراءة مَن نون سلاسل؛ لمناسبة أغلالًا.اهـ. تشويق.وسكون الدال المهملة، الهَوْدج: هو أعواد تُنصَب فوق قَتَب البعير، ثم تُرخَى فوقها سُتور لتكون بداخله النساء، وعُنَيزة بضم العين، وفتح النون بزِنَةِ التصغير: هو لقب فاطمة بنت عمه، الوَيْلات: جمع وَيْلة، بفتح الواو، وسكون الياء، وهي العذاب الشديد، مرجلي: اسم فاعل مضاف إلى ياء المتكلم، وفعله: أَرْجَلَه، أي: صيَّره راجِلًا، أي: ماشيًا على رجليه، ليس له مَطِيَّة يركبها، والمعنى: يقول: أذكر اليوم الذي دخلت فيه هودج عُنَيْزة بنت عمي، وعندما رأتني ذبحتُ الناقة للعذارى، قالت لي: لك الوَيْلات، فقد صيرتني ماشية، أي: جعلتني أمشي على قدمي بسبب نحرك ناقتي التي أركبها، يريد أن هذا اليوم كان من محاسن الأيام الصالحة التي نالها منهن. اهـ.منحة الوهاب.

والشاهد فيه قوله: (عنيزة) حيث صرفه، حين اضطر لضرورة الشعر، مع كونه عَلَمًا لمؤنث.اهـ.منحة.

ولما أنهى الكلام على علامات الخفض شرع يتكلم على علامات الجزم، فقال:

وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ: السُّكُونُ، وَالْحَذْفُ.

(وللجزم علامتان) أصالة ونيابة، ولا ثالث لهما (السكون)، وهو حذف الحركة وهو الأصل في بابه؛ ولهذا قدمه (والحذف)، وهو سقوط حرف العلة، أو نون الرفع للجازم، وهو نائب عن السكون؛ فيكون فرعًا عنه.

فائدة:لما كان الاسم أشرف من الفعل، والفعل دونه في الشرف جعل العلامة المختصة بالفعل مذكرًا، فالسكون مذكر والحذف كذلك للتعادل، والله أعلم.اهـ. تشويق. ثم شرع يتكلم عليهما تفصيلًا، فقال:

فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ.

(فأما السكون) وهو لغة: ضد الحركة، واصطلاحًا: حذف الحركة؛ فإن قيل: حيث كان السكون اصطلاحًا حذف الحركة كان المناسب للمصنف أن يقول: وللجزم علامة واحدة، وهي الحذف، ويكون الحذف شاملًا لحذف الحركة، وحذف الحرف أعني: حرف العلة، والنون أجيب: بأنه لما كان وضع هذا المتن لتسهيل المبتدي أراد التصريح بالمقصود.اهـ. تشويق.

(فيكون) بالتذكير اسمه ضمير مستتر فيه جوازًا، تقديره هو عائد علي السكون (علامة للجزم) خبر يكون (في الفعل المضارع الصحيح الآخر) بكسر الخاء، أي: إذا لم يتصل بآخره شيء يوجب بناءه، أو ينقل إعرابه من نوني النسوة، والتوكيد، وألف الاثنين،

وواو الجماعة، وياء المخاطبة؛ لأن الجازم إذا دخل على ما فيه نون النسوة نحو لم يرضعن كان مبنيًّا على السكون، ومحله الجزم، أوعلى ما فيه نون التوكيد المباشرة؛ فإنه يبنى على الفتح، ومحله الجزم، أوعلى ما فيه ألف الاثنين نحو لم يضربا، أو واو الجماعة نحو لم يضربوا، أو ياء المخاطبة نحو لم تضربي؛ فإنه يجزم على حذف النون كما سيأتي قريبًا إن شاء الله، والمراد بالصحيح الآخر: ما ليس آخره ألفًا أو واوًا أو ياء.

تنبيه: وإذ تعرض المصنف للفعل المضارع الصحيح الآخر نتعرض لأقسام الأفعال، فنقول: اعلم أن الأفعال على أربعة أقسام: صحيح عند النحويين، وعند الصرفيين نحو يضرب، ومعتل عند النحويين، والصرفيين كيرمي، ويدعو، ويخشى، وصحيح عند النحويين معتل عند الصرفيين أو غير سالم عندهم كيمد ويقرأ ويقوم، ومعتل عند النحويين صحيح عند الصرفيين كيسلنقى.اهـ. تشويق.

ومثال صحيح الآخر: يضرب، فإذا دخل عليه جازم يكون مجزومًا بالسكون، نحو لم يضرب زيد.

وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ

(وأما الحذف) هو لغة: الإسقاط، والقطع، واصطلاحًا: إسقاط حرف العلة، أو النون للجازم (فيكون) بالتذكير اسمه ضمير مستتر فيه جوازًا، تقديره هو عائد على قوله: الحذف (علامة للجزم) خبر يكون (في الفعل المضارع المعتل الآخر) أي: الذي اعتل آخره، فمعتل اسم فاعل من اعتل إذا مرض، وإضافته إلى الآخر لفظية «وهو ما آخره حرف علة» هذا في اصطلاح النحاة، وأما أهل التصريف فهو: عندهم «ما أحد أصوله حرف علة» نحو وعد، وقال، ورمى، وحروف العلة ثلاثة: الألف، والواو، والياء، وسميت بذلك؛ لأن من شأنها أن تقلب بعضها إلى بعض، وحقيقة

العلة: تغير الشيء عن حاله، وتسمى أيضًا حروف المد، واللين إذا كانت حركة ما قبلها من جنسها؛ فإن لم تكن من جنسها سميت حروف اللين نحو خوف، وعين، واخشين والتفصيل المذكور إنما هو في الواو والياء، وأما الألف فحرف مد أبدًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾[التوبة:١٨] وإعرابه: لم حرف نفي وجزم، يخش فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهو الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

قال الحامدي ناقلًا عن القليوبي: نعم، لو اتصل بآخر الفعل نون النسوة، أو التوكيد لوجب بقاء حرف العلة نحو لم يخشْيْنَ ولم يرمينْ ولم يدعوَن.اهـ.

ونحو قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ ﴾[المؤمنون:١١٧] وإعرابه الواو ابتدائية من اسم شرط جازم يجزم فعلين؛ الأول فعل الشرط، والثاني: جوابه في محل رفع مبتدأ يدع فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط، وهو مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر «من» مع ظرف مكان مفعول فيه متعلق بيدع وهو مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه، وجواب الشرط قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ﴾[المؤمنون:١١٧] ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾[الإسراء:٩٧] وإعرابه ظاهر، والمحذوف من يخش الألف والفتحة قبلها دليل عليها؛ لأن الفتحة تجانس الألف، والمحذوف من يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها؛ لأن الضمة تجانس الواو، والمحذوف من يهد الياء والكسرة قبلها دليل عليها؛ لأن الكسرة تجانس الياء، والإعراب بما ذكر هو المشهور، وإنما حذف الجازم هذه الحروف؛ لضعفها بالسكون فسلط الجازم عليها؛ لكونه لم يجد غيرها، وقال بعض الحذاق: إنه كالدواء المسهل القاطع إذا دخل على الجسم إن وجد فضلة أزالها، وإن لم يجد قضلة قطع من الجسم؛ فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل

المضارع، ورأى حركة أزالها، فإذا وجد حرف العلة أزاله.اهـ. عشماوي.

وذهب سيبويه إلى أن الجازم إنما حذف الحركة المقدرة واكتفى، ثم لما صارت صورة المجزوم كصورة المرفوع فرقوا بينهما بحذف حرف العلة، وحرف العلة محذوف عند الجازم لا به.اهـ.شرح الأزهرية.

وقال أبوحيان: التحقيق أن هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم؛ لأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة، بل العلامة ضمة مقدرة؛ ولأن الإعراب زائد علي ماهية الكلمة، وهذه الحروف منها؛ لأنها أصلية، أومنقلبة عن أصل، والجازم لا يحدف الأصلي ولا المنقلب عنه، فالقياس أن الجازم حذف الضمة المقدرة، ثم حذفت الحروف؛ لئلا يلتبس المرفوع بالمجزوم لو بقيت؛ لاتحاد الصورة.اهـ. همع.

خاتمة: قد ثبت حرف العلة مع الجازم في قوله:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لَمْ تَرَىٰ قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيا

وقوله:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

وقوله:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

فقيل: للضرورة فيهن، حيث أثبت أحرف العلة الثلاثة مع الجازم. هذا هو مذهب الجمهور، وقيل: إنه لغة قليلة كما ذهب إليه ابن مالك وطائفة، وقيل: بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة في تر؛ فنشأت ألف، والكسرة في يأتك؛ فنشأت ياء، والضمة في تهج؛ فنشأت واو.

وَفِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ.

(وفي الأفعال) أي الخمسة، وهو معطوف على قوله: في الفعل المضارع، وقد أطلنا الكلام عليها فارجع إليه إن شئت (التي رفعها بثبات النون) وقوله: التي اسم موصول نعت، ورفعها مبتدأ بثبات جار ومجرور خبر المبتدأ، والجملة صلة الموصول لا موضع لها من الإعراب، نحو لم يضربا، ولم يضربوا، ولم تضربا، ولم تضربوا، ولم تضربي.

خاتمة: حاصل ما ذَكَر في هذا الباب أربع عشرة: علامة؛ فإنه ذكر للرفع أربعة وللنصب خمسة وللخفض ثلاثة وللجزم اثنين، فأربعة منها أصول وهي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للخفض، والسكون للجزم، وباقي العلامات فروع، وهي: الألف في المثنى رفعًا، وفي الأسماء الخمسة نصبًا، والواو في الأسماء الخمسة، وفي جمع المذكر السالم رفعًا، والياء في المثنى، وجمع المذكر السالم نصبًا، وجرًّا، وفي الأسماء الخمسة جرًّا، والفتحة فيما لا ينصرف جرًّا، والكسرة في جمع المؤنث السالم نصبًا، والنون في الأفعال الخمسة رفعًا، والحذف في الأفعال الخمسة نصبًا، وجزمًا، وفي الفعل المعتل جزمًا؛ لكنها في الحقيقة عشرة فقط الحركات الثلاثة، والسكون، والألف، والواو، والياء، وحذفها من آخر المضارع المعتل جزمًا، والنون، وحذفها نصبًا، وجزمًا، ومواضع العلامات الفرعية سبعة:الأسماء الخمسة: والمثنى، والجمع، والأفعال الخمسة وما لا ينصرف، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع المعتل الآخر، وتسمى عندهم أبواب النيابة، اهـ.تشويق بتصرف.

ولما أنهى الكلام على علامات الإعراب تفصيلًا شرع يتكلم عليها إجمالًا؛ تمرينًا للمبتدي؛ لأنه أدخل في نفسه فقال:

فَصْلُ الـمُعْرَبَاتُ

اَلْمُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ.

فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ اَلِاسْمُ اَلْمُفْرَدُ، وَجَمْعُ اَلتَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ اَلْمُؤَنَّثِ اَلسَّالِمُ، وَالْفِعْلُ اَلْمُضَارِعُ اَلَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُنْصَبُ بِالفَتْحَةِ، وَتُخْفَضُ بِالكَسْرَةِ، وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ، وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ يُنْصَبُ بِالكَسْرَةِ، وَالِاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يُخْفَضُ بِالفَتْحَةِ، وَالفِعْلُ المُضَارِعُ المُعْتَلُّ الآخِرِ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ.

وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: التَّثْنِيَةُ، وَجَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ، وَالأَسْمَاءُ الخَمْسَةُ، وَالأَفْعَالُ الخَمْسَةُ، وَهِيَ: يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ.

فَأَمَّا التَّثْنِيَةُ فَتُرْفَعُ بِالأَلِفِ، وَتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بِاليَاءِ.

وَأَمَّا جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ فَيُرْفَعُ بِالوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِاليَاءِ.

وَأَمَّا الأَسْمَاءُ الخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالأَلِفِ، وَتُخْفَضُ بِاليَاءِ.

وَأَمَّا الأَفْعَالُ الخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا.

فصل

وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذا فصل، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره: فصل هذا محله، ويجوز أن يكون مفعولًا لفعل محذوف تقديره:

اقرأ فصل، لكن الرسم لا يساعده على اللغة المشهورة، ويساعده على لغة ربيعة؛ لأنهم يقفون على الاسم المنون المنصوب بغير ألف، فيقولون: رأيت زيد بسكون آخره بغير ألف، ويرسمون أيضًا المنصوب بصورة المرفوع، والمجرو، ويجوز جره أيضًا على شذوذ، قال ابن مالك:

وَقَــدْ يُجَــرُّ بِســوَىٰ رُبَّ لَــدَىٰ   حَــذْفٍ وَبَعْضُــهُ يــرَىٰ مُطَّــرِدَا

فإن قلت: إن قول المصنف فصل نكرة ولا يجوز الابتداء بالنكرة، كما قال ابن مالك: **ولا يجوز الابتدا بالنكرة** فكيف صح جعله مبتدأ؟ والجواب: أنا لا نُسَلِّمُ أن فصل نكرة؛ لما قرره المحققون من أن أسماء التراجم، وأسماء الكتب من حيز علم الجنس، فصح الابتداء به، ويذكر المصنف في هذا الفصل جميع ما تقدم من أول باب معرفة علامات الإعراب إلى هنا؛ لكنه في الباب السابق ذكره مفصلا، والقصد ذكره هنا مجملًا؛ تمرينًا، وتسهيلًا على المبتدي؛ جريًا على عادة المتقدمين من أنهم يذكرون الشيء أولًا مفصلًا، ثم يذكرونه مجملًا بخلاف المتأخرين؛ فإنهم يذكرونه أولًا مجملًا، ثم يذكرونه مفصلًا، وهذا أوقع في النفس، ولا يخفى أن المصنف جرى هنا على عادة المتقدمين، وسيأتي أنه جرى على عادة المتأخرين في باب المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات؛ لأنه ذكرها إجمالًا ثم تفصيلًا، فلله دره حيث شرب من الكأسين.

والفصل لغة: الحاجز بين الشيئين، واصطلاحًا: اسم لألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة مشتملة على فروع، ومسائل غالبًا، (المعربات) جمع معرب أي اسم معرب لا جمع معربة، وجمع بالألف والتاء؛ لأنه صفة لمذكر لا يعقل، وهو شيآن: الاسم الذي لا يشبه مبني الأصل، والفعل المضارع الذي لم يتصل به نونا التوكيد، ولا نون الإناث (قسمان) لا زائد عليهما؛ بدليل الاستقراء، واعترض: بأن المعربات جمع، وقسمان مثنى ولا يصح الإخبار بالمثنى عن الجمع؛ لأنهم شرطوا

في الخبر أن يكون مطابقًا للمبتدأ إفرادًا، وتثنية، وجمعًا، وتذكيرًا، وتأنيثًا.

وأجيب: عن ذلك بجوابين: «الأول» أن ال للجنس، والجنسية إذا دخلت على جمع أبطلت معنى الجمعية، وصح الإخبار بالواحد، والمتعدد «الثاني» أن فيه تقدير مضاف، والتقدير المعربات ذوات قسمين؛ فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه؛ فيكون الخبر في الحقيقة المضاف المحذوف؛ لأن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه إذا قامت قرينة تدل عليه جائز، كما قال ابن مالك:

وَمَا يَلِي المُضَافَ يَأْتِي خلفا   عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا ما حذفا

ويجاب أيضًا بأن محل وجوب المطابقة إذا لم يكن المثنى في معنى الجمع، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾[النمل:٤٥]، وكقولك: العرب فرقتان: مسلمون، وكفار وما هنا فهو كذلك؛ لأن كل قسم تحته أفراد متعددة (قسم يعرب بالحركات) وجودًا وعدمًا، فدخل فيه المعرب بالسكون؛ فإنه عدم الحركة؛ وبذلك يندفع ما يقال: إن المعرب بالسكون ليس داخلا في المعرب بالحركات، وهي: الضمة، والفتحة، والكسرة، والسكون (وقسم يعرب بالحروف) وجودًا وعدمًا، فدخل فيه المعرب بحذف حرف العلة، والمعرب بحذف النون؛ وبذلك يندفع ما يقال: المعرب بحذف حرف العلة، والمعرب بحذف النون كل منهما لا يدخل في المعرب بالحروف وهي: الألف، والواو، والياء، والنون، وحذف النون وقدم المعرب بالحركات على المعرب بالحروف؛ لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات والإعراب بالحروف فرع والأصل مقدم على الفرع (فالذي يعرب بالحركات) من الأسماء والأفعال (أربعة) الأول (الاسم المفرد) مذكرًا كان، أو مؤنثًا منصرفًا، أو غير منصرف معرفة، أو نكرة جامدًا، أو مشتقًّا، متبوعًا، أو تابعًا (و) الثاني

(جمع التكسير) مذكرًا كان، أو مؤنثًا للعاقل، أوغيره نكرة، أومعرفة منصرفًا، أوغير منصرف إلا ما حمل منه على جمع المذكر السالم كسنين؛ فإنه يعرب بالحروف (و) الثالث (جمع المؤنث السالم)، وما حمل عليه سواء كان علما نحو عرفات، أوصفة كمسلمات (و) الرابع (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) مما يوجب بناءه، أو ينقل إعرابه من الحركات إلى الحروف، فالأول نون التوكيد المباشرة نحو قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾[يوسف:٣٢] ونون النسوة نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾[البقرة:٢٣٣]، والثاني ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المؤنثة المخاطبة نحو يقومان، وتقومان، ويقومون، وتقومون، وتقومين، فهذه كلها لا تدخل تحت قول المصنف: يعرب بالحركات؛ إذ الأول مبني على خلاف، والثاني معرب بالحروف لا بالحركات (وكلها ترفع بالضمة) نحو يضرب زيد، والرجال، والمسلمات (وتنصب بالفتحة) نحو لن أضرب زيدًا، والرجال (وتخفض بالكسرة) نحو مررت بزيد، والرجال، والمسلمات (وتجزم بالسكون) هذا بالنسبة للفعل المضارع؛ فإنه يجزم بالسكون نحو لم يضرب؛ لما تقدم من أن الجزم مختص بالفعل والجر مختص بالأسماء (وخرج عن ذلك) أي: الأصل (ثلاثة أشياء) الأول (جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة)، وكان القياس فيه أن ينصب بالفتحة؛ لأن الأصل في كل منصوب أن ينصب بالفتحة، ولكن خرج عن الأصل؛ حملًا على أصله الذي هو جمع المذكر السالم؛ فإنهم حملوا نصبه على جره، وإنما فعل النحاة هذا الحمل؛ لئلا يلزم مزية الفرع، وهو جمع المؤنث السالم على أصله، وهو جمع المذكر السالم (و) الثاني مما خرج عن الأصل (الاسم الذي لا ينصرف يخفض بالفتحة) وكان قياسه أن يخفض بالكسرة؛ لكنه لما شابه الفعل فيما تقدم خرج عن أصله (و) الثالث مما خرج عن

الأصل (الفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره)، وكان الأصل أن يجزم بالسكون؛ لأن الجازم لما دخل، ولم يجد حركة يتسلط عليها؛ لكون آخر الفعل ساكنًا قبله، وكان حرف العلة شبيهًا بالحركة تسلط عليه، فحذفه ولا يخفى أن حرف العلة من ذات الكلمة (والذي يعرب بالحروف) الأربعة (أربعة أنواع)، الأول: (التثنية) بمعنى المثنى، وما ألحق به، (و) الثاني: (جمع المذكر السالم)، وما ألحق به (و)، الثالث: (الأسماء الخمسة)، والرابع: (الأفعال الخمسة وهي: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين فأما التثنية فترفع بالألف) نحو جاء الزيدان (وتنصب وتخفض بالياء) المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نحو رأيت الزيدين، ومررت بالزيدين (وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو) المضموم ما قبلها لفظًا، نحو جاء الزيدون، أو تقديرًا في نحو هؤلاء المصطفَون بفتح الفاء أصله مصطفيون؛ فقلبت الياء ألفًا؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان الألف المنقلبة عن الياء، والواو التي هي علامة الرفع فحذفت الألف؛ لبقاء دالها فصار مصطفون (وينصب ويخفض بالياء) المكسور ما قبلها لفظا كالزيدِين، أو تقديرًا كالمصطفين؛ لأن أصله المصطفيين تحركت الياء الأولى، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا ثم حذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، وأبقيت فتحة الفاء دليلًا عليها، فصار مصطفين المفتوح ما بعدها، نحو رأيت الزيدِين، ومررت بالزيدِين (وأما الاسماء الخمسة فترفع بالواو) نحو جاء أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال، (وتنصب بالألف) نحو رأيت أباك، وأخاك، وحماك، وفاك، وذا مال (وتخفض بالياء) نحو مررت بأبيك، وأخيك، وحميك، وفيك، وذي مال (وأما الأفعال الخمسة فترفع بالنون)، وقد تقدم أن الأولى التعبير بالأمثلة الخمسة، ولكن يجاب: بأن الأفعال صارت عَلَمًا على وزن يفعلان،

وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين، وقد قدمناه هناك (وتنصب وتجزم بحذفها) نحو لن يضربا، ولم يضربا... إلخ.

تنبيه:ما ذكره من رفعها بالنون، ونصبها، وجزمها بحذفها هو مذهب الجمهور.

وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بضمة، وفتحة، وسكون مقدرات على لام الفعل منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، فعلامة الرفع ضمة مقدرة على ما قبل الألف، والواو، والياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعلامة النصب فتحة مقدرة كذلك، وعلامة الجزم سكون مقدر كذلك.اهـ. عبادة علي الشدور.اهـ. تشويق.

ولما أنهى الكلام على المعربات عقب ذلك ببيان الأفعال فقال:

بَابُ الأَفْعَالِ

اَلْأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: ماضٍ وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ

باب الأفعال: أي هذا باب بيان حقائق الأفعال الاصطلاحية، وإنما قدرنا حقائق؛ لأن المصنف رحمه الله تعالى ذكر حقائق الأفعال بالمثال بقوله: (نحو ضرب إلخ)؛ وذلك بناء على أن التعريف يحصل بالمثال، وإنما قلنا: الاصطلاحية؛ لإخراجها إذا كانت لغوية وهي: التي جمع فَعْلٍ بفتح الفاء وهو المصدر أي الحدث الذي يُحدِثه الفاعل من قيام، أو قعود، أو نحو ذلك، ويعتذر لصاحب المتن حيث ترك القيد المذكور بوجهين: «الأول»: أنه قسمها إلى ثلاثة، والأفعال اللغوية لا تنحصر، «الثاني»: أن كل قوم يتكلمون على اصطلاحهم،«فأل» فيه للعهد الذهني، والمعهود الأفعال الاصطلاحية، وقد صرح ناظم هذا المتن بقوله:

أفعالهم ثلاثة في الواقع :ماض، وفعل الأمر، والمضارع.

بخلافها في قوله: الأفعال ثلاثة؛ فإنها فيه للعهد الذكري، وقدم الأفعال خلاف ما تقدم في صدر الكتاب من تقديم الاسم على الفعل؛ لقلة أفراد الأفعال، وأحكامها، وهناك؛ لشرف الاسم؛ وأيضًا قدم الأفعال ههنا؛ لأنها عاملة في الفاعل، ونائبه، واسم كان وخبرها، ومفعولي ظننت، والحال، والتمييز أي في الأصل وغير ذلك، ورتبة العامل التقديم فقدم وضعًا؛ وليكون الطالب على بصيرة.اهـ.تشويق.

(الأفعال)جمع فعل بكسر الفاء، باعتبار أنواعها، لا باعتبار صِيَغِها؛ إذ هي لا تنحصر في ألف فضلًا عن كونها منحصرة في ثلاثة بحسب زمانها، وعدل عن مقام الإضمار الذي هو مقتضى الظاهر للإيضاح (ثلاثة) لا رابع لها، كما قال الحريري:

وهِـــيَ ثَـــلَاثٌ مَـــالَهُنَّ رَابِـــعُ   مَـاضٍ وَفِعْـلُ الأَمْـرِ والمُضَـارِعُ

وإنما كانت الأفعال منحصرة في الثلاثة؛ لانحصار الزمان في ذلك؛ لأن الفعل الذي هو الحدث إما متقدم على زمن الإخبار، أو مقارن له، أو متأخر عنه، فالأول هو الماضي، والثاني هو المضارع، والثالث هو الأمر، ويدل على أن الزمان ثلاثة قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا﴾[مريم:٦٤] يعني: المستقبل ﴿وَمَا خَلْفَنَا﴾[مريم:٦٤]، يعني: الماضي ﴿وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[مريم:٦٤] يعني: الحال، وقول زهير:

وَأَعْلَـمُ عِلْـمَ اليَـوْمِ وَالأَمْـسِ قَبْلَـهُ   وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي

وما ذهب إليه المصنف من أن الفعل ثلاثة: هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه قسمان: بإسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من المضارع، فأصل اضرب عندهم: لتضرب؛ فحذفت اللام؛ تخفيفًا ثم التاء؛ لخوف التباس الأمر حينئذ بالمضارع حالة الوقف، ثم أتي بهمزة الوصل، فصار اضرب (ماض) أصله ماضي استثقلت الضمة على الياء، فحذفت فالتقى ساكنان الياء مع التنوين، فحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، وسمي بالماضي؛ لمضي معناه حالة التكلم بحسب الوضع.

وإنما قدم المصنف الماضي على المضارع ثم المضارع على الأمر؛ اقتداءً بالقرآن العظيم؛ لأن الله تعالى ذكر أولًا الماضي في قوله تعالى:﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا﴾[يس:٨٢]، ثم المضارع في قوله:﴿أَن يَقُولَ لَهُۥ﴾، ثم الأمر في قوله: ﴿كُن﴾، وبدأ بالماضي أيضًا؛ لأنه جاء على الأصل؛ إذ هو متفق على بنائه، وتعريفه: «ما دل على حدث، وزمن مضى وانقضى وضعًا»، فخرج بقولنا: وضعًا، نحو يضرب إذا اقترن بلم، أولما؛ فإنه وإن دلَّ على حدث، وزمن ماض لكن بطريق العروض؛ لأنه

موضوع للحدث والزمن المستقبل، وإنما عرض له ذلك، ودخل نحو بعت، واشتريت، ونحوقوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾[النحل:١]؛ فإنه وإن لم يدل على حدث، وزمن ماض، لكن دلالته على الحال في الأولين، والمستقبل في الثالث بطريق العروض؛ لأنه موضوع للحدث، والزمن الماضي.اهـ. فتح رب البرية.

وعلامته: أن يقبل تاء التأنيث الساكنة، أي أصالة؛ فلا يضر تحريكها لعارض، كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ﴾[يوسف:٥١] وقوله تعالى:﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت:١١]، وقوله تعالى:﴿ قَالَتۡ أُمَّةٌ﴾[الأعراف:١٦٤] بالنقل، وإنما سكنت تاء التأنيث؛ للفرق بين تاء الأفعال، وتاء الأسماء، ولم يُعْكَس؛ لئلا ينضم ثقل الحركة إلى ثقل الفعل، وتدل على تأنيث فاعل ذلك الفعل الذي لحقته؛ لأن الاسم المذكر قد يستعمل في المؤنث، وعكسه كزيد لمرأة، وهند لرجل، فيحتاج فعل المؤنث إلى التمييز بالتاء، وهذه التاء تلحق الماضي متصرفا كان نحو قامت هند، أو غير متصرف نحو ليست هند قائمة، أو كانت للفاعل الشخصي كما مثل، أو الجنسي نحو نعمت المرأة هند، أو المجازي، نحو بئست المدينة.

تنبيه:فإن قيل: كثير من الماضي لا يقبل هذه التاء، كفعل التعجب نحو ما أحسن هندًا، وحب من حبذا، وخلا، وعدا، وحاشا، أجيب: بأن تلك الأفعال تقبل بالنظر إلى أصلها، لكن طرأ لها أنها لزمت استعمالات خاصة لا تقبل التاء معها؛ وذلك أنهم التزموا تذكير فاعلها؛ فإن فاعل فعل التعجب يرجع إلى «ما» وهي بمعنى شيء عظيم، وفاعل حب هو ذا، وهو من الأمثال وهي لا تغير، وفاعل خلا، وعدا، وحاشا ضمير مذكر في مرجعه خلاف مقرر في بابه، والعبرة بأصل الوضع لا بالعارض، فعلم بذلك ماضوية تبارك مع عدم قبوله التاء المذكورة.اهـ. تشويق بزيادة.

(ومضارع) وهو:«ما دل على حدث، وزمن يقبل الحال، والاستقبال وضعًا» وبقولنا: وضعًا، خرج نحو ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾[النحل:١]؛ فإنه وإن دل على الاستقبال لكن بطريق العروض كما تقدم؛ ونحو اسم الفاعل المستعمل في زمان الاستقبال، نحو أنا ضارب غدًا؛ لأن الواضع لم يجعل الزمان جزء معناه، وكذلك اسم الفعل المضارع «كوي» بمعنى: أعجب، وخرج أيضًا الفعل الماضي الواقع شرطًا، نحو إن قام زيد قمت؛ لأنه وإن دل على معنى في المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع، بل من جهة أداة الشرط؛ فهي عارضة بدليل أنه إذا عري عنها تمحض للدلالة على الزمن الماضي؛ فليس بمضارع، ودخل نحو يضرب إذا اقترن بلم، أو لما؛ فإنه وإن لم يدل على مستقبل لكن بطريق العروض؛ بدليل أنه إذا عري الفعل عنهما تمحض للدلالة على الزمن المستقبل، فهو باق على مضارعيته، وسمي مضارعًا؛ لمضارعته للاسم أي: مشابهته له في الابهام، والتخصيص، وقبوله لام الابتداء، أو جريانه على حركات اسم الفاعل، وسكناته؛ ولهذا الشبه أعرب دون بقية الأفعال، وردَّ هذا ابن مالك بأن ما ذكر ليس مختصًّا بالمضارع، بل يقبله الماضي، أما الأول، والثاني، فإنك إذا قلت: ذهب زيد يحتمل قرب الذهاب وبُعْده؛ فإذا أدخلت عليه قد فقد تخصص بالزمن القريب نحو قد ذهب زيد، وأما الثالث؛ فلأن الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام إذا وقع الماضي جوابًا للو نحو لو جاء زيد لاكرمته، وأما الرابع فليس بمطرد، ولو سلم فالماضي أيضًا يجري على الاسم كفَرِح فهو فَرِح وأَشِر فهو أَشِر، وجعل ابن مالك وجه الشبه المقتضي لإعرابه توارد المعاني المختلفة عليه كالاسم، وذلك؛ لأن الاسم ترد عليه معان مختلفة نحو الفاعلية، والمفعولية، والإضافة؛ فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض، يدلك على ذلك أنك لو قلت: «ما

أحسنَ زيدًا» لكنت متعجبًا، ولو قلت: «ما أحسنَ زيدٌ» لكنت نافيًا، ولو قلت:«ما أحسنُ زيدٍ» كنت مستفهما عن أي شيء منه حسن، فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي، والنفي بالاستفهام، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض، وإزالة الالتباس واجب، والمعاني المتواردة في الفعل تظهر في نحو هذا المثال لا تأكل السمك وتشرب اللبن؛ فإنه لا يعرف هل القصد النهي عن كل منهما على انفراده، أو عن الجمع بينهما، أو عن الأول فقط إلا بالحركة؛ فإذا جزمت تشرب عرف أن المراد النهي عن كل منهما، وإن نصبته عرف أن المراد النهي عن الجمع بينهما، وإن رفعته عرف أن المراد النهي عن الأول، وإباحة الثاني، لكن لما لم يكن للاسم ما يغنيه عن الإعراب؛ لكون معانيه المتواردة عليه كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة مقصورة عليه أي لا تحصل إلا بلفظه وجب الإعراب له؛ فيكون أصلًا له بخلاف المضارع؛ فإنه يغنيه عن الإعراب وضع اسم مكانه كأن يقال: في النهي عن كليهما في نحو لا تُعْنَ بالجفا وتَمْدَحْ عمرًا لا تعن بالجفا ومدحِ عمر بالجر، وعن الأول فقط ولك مدحُ عمر، وعن المصاحبة مادحًا عمرًا، ومثل ذلك يقال: في لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فالإعراب فرع في المضارع بطريق الحمل على الاسم، واعترض على ابن مالك بمجيء ما ذكره في الماضي نحو ما صام واعتكف؛ فإنه يحتمل نفيهما معًا، والمعنى ما صام وما اعتكف، ونفي الأول فقط، والمعنى ما صام ولكن اعتكف، ونفي اجتماعهما، والمعنى ما صام وقد اعتكف أي معتكفًا؛ فلو كانت علة الإعراب توارد المعاني؛ لأعرب هذا أيضًا، وأجيب: بأنه نادر، فلا يعتبر.

تنبيه: علم بما تقرر أن الفعل إما ماض لفظًا، ومعنى نحو قام زيد أمس، وإما ماض لفظًا لا معنى، نحو إن قام زيد قام عمرو، وإما ماض معنى لا لفظًا، نحو لم

يضرب، وإما مستقبل لفظًا ومعنى، نحو سيقوم زيد، وإما مستقبل لفظًا لا معنى، نحو لم يقم زيد، وإما مستقبل معنًى لا لفظًا، نحو إن قمت قام زيد.اهـ. تشويق.

فائدة: اعلم أن المضارع كما سبق قريبًا «هو ما دل على حدث، وزمن يقبل الحال، والاستقبال» نحو يقوم زيد، ولا يتعين لأحدهما إلا بقرينة، فعند التجرد عنها يكون محتملًا لهما، ويتعين للاستقبال إذا دخلت عليه السين، أو سوف، أو لا النافية، أو أدوات الشرط، أو أدوات النصب، أو الترجي، أو لو المصدرية، ويتعين للحال إذا اقترن بنحو الآن، أو الساعة، أو آنفًا، أو بلام الابتداء نحو ليقوم زيد، أو بالنفي بليس، أو إن، أوما، وقد يكون معناه ماضيًا؛ وذلك مع لم ولما.اهـ. كواكب.

(وأمر) وهو: مادل على الطلب وضعًا، وقَبِل ياءَ المؤنثة المخاطبة، أو نون التوكيد كقومي وقومَن، وخرج بقولنا: وضعًا نحو قوله تعالى: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[الصف:١١]؛ فإنه وإن دل على الطلب، وقبل ياء المخاطبة ليست دلالته بالوضع، بل باللام المقدرة؛ لأنه بمعنى: آمنوا بالله، وجاهدوا في سبيل الله؛ بدليل جزم المضارع في جوابه، وهو قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾[الصف:١٢]إلخ، ونحو قوله تعالى:﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾[الطلاق:٧]؛ فإن دلالته على الطلب غير وضعية، بل بواسطة لام الأمر، ودخل ما إذا استعمل فعل الأمر في الإباحة، أو التهديد، أو نحوهما؛ فإنه وإن لم يدل على ذلك لكن بطريق العروض؛ فلو دلت الكلمة على الطلب، ولم تقبل الياء، أو النون فهي اسم فعل كنزال بمعنى: انزل، وصه بمعنى: اسكت، أو مصدر كضربًا زيدًا، بمعنى: اضرب زيدًا، أو حرف نحو كلَّا بمعنى: انته، أو قبلت الياء، أو النون، ولم تدل على الطلب فهي: فعل مضارع نحو أنتِ يا هند تقومين، أو ليسجنن، وليس من فعل الأمر، أفعل في التعجب نحوقوله

تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[مريم:٣٨]؛ لأنه لا يدل على ما ذكر؛ وإنما هو من الفعل الماضي، لكن أتى على صورة فعل الأمر، وعليه فالظاهر أنه مبني على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها مجيئه على صورة الأمر، أو مبني على السكون؛ لكونه على صيغة الأمر، وإن كان بمعنى الماضي.

تنبيه:المقصود من فعل الأمر حصول ما لم يحصل، وهو ظاهر، أو دوام ما هو حاصل، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ ﴾[الأحزاب:١] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ ﴾[النساء:١٣٦]. اهـ. فتح رب البرية.

(نحو ضرب، ويضرب، واضرب) وهذه أمثلة الأفعال الثلاثة الماضي، والمضارع، والأمر فإن قلت:كيف تعرب هذه الأفعال كإعراب الأسماء ويدخلها الجر مع أنه ممنوع منها؟ قلت: هي أسماء باعتبار لفظها؛ فلذا دخلها الجر محلًّا أي لفظًا؛ لأن صورتها أفعال.اهـ. كفراوي بزيادة.

ولما ذكر حقائق الأفعال شرع يبين أحكامها، فقال:

فَالْمَـاضِي مَفْتُوحُ الْآخِرِ أَبَدًا

(فالماضي مفتوح الآخر أبدًا) أي: سواء كان الفعل ثلاثيًّا كضرب، أو رباعيًّا كدحرج، أوخماسيًّا كانطلق، أو سداسيًّا كاستخرج، وهو: مبني على الفتح دائمًا، إما لفظًا نحو ضرب، وإما تقديرًا للتعذر، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ ﴾[الشعراء:٤٥]، أو للمناسبة نحو ضربوا، وإعرابه ضرب فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والواو فاعل مبني على

السكون في محل رفع، وإنما كانت الحركة مناسبةً؛ لأن الواو لا يناسبها إلا ضم ما قبلها، وأما نحو غَزَوا ورَمَوا بفتح الزاي، والميم؛ فأصله غَزَوُوا ورَمَيُوا؛ فاستثقلت الضمة على الواو، والياء؛ فحذفت ثم حذفت الواو، والياء؛ لالتقاء الساكنين؛ أو يقال: تحركت الواو، والياء، وانفتح ما قبلهما؛ فقلبتا ألفًا ثم حذفتا؛ لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة؛ لتدل عليها، وإما لكراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، وهو: منحصر في ثمانية أنواع: نوعي ضمير المتكلم نحو ضربت بضم التاء، وضربنا، وأنواع ضمير الخطاب الخمسة وهي: ضربت بفتح التاء، وضربت بكسرها، وضربتما، وضربتم، وضربتن، والثامن نون النسوة الغائبات نحو النساء ضربن؛ فيبنى في هذه الحالة على فتح مقدر لمانع السكون العارض؛ لدفع توالى أربع متحركات في كلمة واحدة، أو فيما هو بمنزلتها، وهو الفعل مع فاعله؛ لأنهما لشدة التلازم بينهما صارا كالكلمة الواحدة بخلاف الفعل مع المفعول، فليسا كالكلمة الواحدة؛ إذ لا تلازم بينهما؛ ولذا سُكن ضرب إذا أسند للفاعل في نحو ضربت، وضربنا، وفتحت إذا اتصل بالمفعول في ضربَنا زيد، واعترض بوجود أربع متحركات في كلمة كشجرة، وبقرة، وأجيب: بأن تاء التأنيث، وحركتها في نية الانفصال؛ لأنها زائدة على أصل الكلمة؛ للتأنيث، ثم إن الكراهة المذكورة في الثلاثي، وبعض الخماسي كانطلقت، وحمل عليه الرباعي كدحرجت والسداسي كاستخرجت، وبعض الخماسي كتعظمت إجراء للباب على وتيرة واحدة،أي: على طريقة واحدة، وإنما حمل الكثير على القليل؛ لأن فيه دفع المحذور بخلاف عكسه، واختار بعضهم أن الموجب لسكون آخر الفعل تمييز الفاعل من المفعول في نحو أكرمنا بسكون الميم، وأكرمنا بفتحه، وحملت التاء ونون النسوة

على نا للمساواة في الرفع، والاتصال، وخص الفاعل بالسكون؛ لشدة احتياج الفعل إليه؛ فخفف فيه، وأما نحو ضربا مما اتصل به ألف الاثنين، ففتحته أصلية لا لمناسبة الألف؛ لسبق البناء عليها بخلاف نحو غلامي في الجر، فإن كسره لمناسبة الياء لا للإعراب؛ لسبق الإضافة على دخول العامل، فتدبر.اهـ. خ ض.

وخرج بالضمير الاسم الظاهر كضرب زيد، وبالمرفوع المنصوب كضربنا بفتح الباء، وبالمتحرك الساكن ما عدا الواو نحو ضربا، فبناءه على الفتح الظاهر.

والحاصل: أنه يبنى على الفتح الظاهر في ثلاث حالات: الأولى، والثانية إذا كان صحيح الآخر، ورفع الظاهر، أو الضمير المستتر نحو ضرب زيد، وضربت هند، وزيد قام، وفاطمة ذهبت، والثالثة إذا رفع ألف الاثنين، ولو كان معتلًّا نحو الزيدان قضيَا، والهندان ضربَتا، ويبنى على الفتح المقدر في أربعة أحوال: الأول، والثاني: إذا كان معتل الآخر، ورفع الاسم الظاهر، أو الضمير المستتر نحو رمى زيد، وعمر صلى، والثالث: إذا رفع واو الجماعة، نحو ضربوا، ورمَوا ودعَوا، والرابع: إذا رفع ضمير رفع متحرك نحو ضربت.اهـ. فرائد بتصرف.

تنبيه: لا خلاف في بناء الماضي، وإنما الخلاف فيما يبنى عليه، فقيل: يبنى على الفتح ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك، أو واو جمع، وإلا بني على السكون في الأول، وعلى الضم في الثاني كما يصرح به كلام ابن هشام في شرح الشذور.

وقيل: يبنى على الفتح مطلقًا، لكن إذا اتصل به الضمير المذكور، أو واو الجمع يكون الفتح مقدرًا، وهذا هو الراجح، وكلام المصنف ظاهر فيه.اهـ. فتح رب البرية.

وأما بناء الماضي؛ فلأنه الأصل في الأفعال، وما جاء على أصله لا يسأل عن سببه ثم إنه يسأل عن الماضي سؤالان: الأول: لم حرك؟ والثاني: لم كانت الحركة فتحة؟

والجواب: عن الأول إنما حرك؛ لأنه أشبه المعرب، وهو المضارع في وقوعه صفة، وصلة، وحالًا، وخبرًا، وشرطًا، والأصل في المعرب: الحركة، ولا يخفى أن الواقع صفة، وصلة، وحالًا، وخبرًا، وشرطًا هو الجملة لا الفعل وحده، لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبروه، أو المراد وقوعه كذلك صورة. قاله: يس.

والجواب عن الثاني: أن الفتحة أخف الحركات مع ثقل الفعل؛ وأنه لو بني على الضم؛ لاجتمع ضمتان في نحو شرُف وكرُم، ولو بني على الكسر؛ لاجتمع كسرتان في مثل عَلِم، وحمل المفتوح على غيره طردًا للباب.اهـ. تشويق.

ولما فرغ من الكلام على الماضي شرع يتكلم على الأمر، وقدمه على المضارع على خلاف صنيعه السابق؛ لقلة الكلام عليه، وطوله على المضارع، فقال:

وَالْأَمْرُ: مَجْزُومٌ أَبَدًا.

(والأمر مجزوم أبدًا)، أي: مبني على ما يجزم به مضارعه، قال بعضهم:

والأَمْــرُ مَبْنِــيٌّ عَلَــىٰ مَــا يُجْــزَمُ ... بِــهِ مُضَــارِعُهُ أَيَــا مَــنْ يَفْهَــمُ

فيُبنى على السكون الظاهر، أو المقدر كَرُدَّ إذا كان صحيح الآخر، ولم يتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة نحو اضرب، ومحل بناء ذلك على السكون إذا لم تباشره نون التوكيد لفظًا، وتقديرًا؛ فإن باشرته بني على الفتح نحو اضْرِبَن، فتلخص أنه يبنى على السكون إذا وجد فيه شروط ثلاثة، الأول: أن يكون صحيحًا، الثاني:أن لا يتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة، الثالث: أن لا تباشره نون التوكيد لفظًا وتقديرًا، أوعلى حذف حرف العلة

إن كان معتل الآخر، ولم يتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة نحو اخش، وارم، واغز، ومحل بنائه على حذف حرف العلة إذا لم تدخل عليه نون الإناث، ولم تباشره نون التوكيد؛ فإن دخلت عليه نون الإناث بني على السكون، فتقول: اخشَيْن، وارمَيْن، واغزَوْن، وإن دخلت عليه نون التوكيد بني على الفتح نحو اخْشَيَن، وارْمِيَن، واغزوَن.

والحاصل: أن الأمر يبنى على حذف حرف العلة في أربع حالات: الأولى أن يكون معتلًّا، الثانية: أن لا يتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة، الثالثة: أن لا تدخل عليه نون الإناث، الرابعة: أن لا تباشره نون التوكيد، أو على حذف النون إذا اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة نحو اضربا، واضربوا، واضربي، فعلم من ذلك أن الأمر يبنبي على ما يجزم به مضارعه؛ فإن جُزم مضارعه بالسكون بُني على السكون نحو اضرب، وإن جُزم بحذف حرف العلة بُنِي على حذف حرف العلة نحو اخش، وإن جُزِم بحذف النون بُنِي على حذف النون نحو اضربا، وهذا هو الراجح وهو مذهب البصريين، إلا أنه أجرى في بنائه مجرى المضارع المجزوم، ومذهب الكوفيين أنه معرب بالجزم، واستدلوا بإعطائه حكم المضارع المجزوم من حذف الحركة في الصحيح، وحذف الآخر في المعتل، وحذف النون التي هي علامة الرفع في الأمثلة الخمسة كاضربا، واضربوا، واضربي، وأن الجازم عندهم لام أمر مقدرة، وأنه مقتطع من المضارع؛ فأصل اضرب عندهم لتضرب، فحذفت اللام للتخفيف إلى آخر ما تقدم هناك، قال في المغني وبقولهم أقول؛ لأن الأمر معنى، أي نسبي بين الآمر، والمأمور، فحقه أن يؤدى بالحرف؛ ولأنه أخو النهي، وقد دل عليه بالحرف، ورده البصريون؛ بأن إضمار

الجازم كإضمار الجار ضعيف؛ وبأن الأمر لم يشبه الاسم كالمضارع؛ فيعرب، ومراد المصنف الأول، وإن كان المتبادر من كلامه الثاني، حيث قال: والأمر مجزوم أبدًا؛ إذ يحتمل أن كلامه على التشبيه؛ فيكون فيه حذف الأداة، والأصل والأمر كمجزوم؛ أو أن المجزوم في كلامه بمعنى المعامل معاملة المجزوم، وعلى كل فيكون قد أشار إلى أنه يبنى على ما يُجزم به مضارعه، وبذلك تعلم أنه لا يتعين حمل كلام المصنف على مذهب الكوفيين وإن حمله بعض الشارحين عليه أخذًا بظاهره؛ لجواز حمله على مذهب البصريين كما علمت، بل هو الأولى.

ولما فرغ من الماضي، والأمر، أخذ يتكلم على المضارع، فقال:

وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَىٰ اَلزَّوَائِدِ اَلْأَرْبَعِ اَلَّتِي يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ «أَنَيْتُ» وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا، حَتَّىٰ يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ.

(والمضارع) مبتدأ (ما) اسم موصول بمعنى الذي خبر المبتدأ (كان) تامة بمعنى وجد، ولو حذفها لكان أخصر (في أوله) المناسب حذف في؛ إذ لا معنى للظرفية قال: الحامدي في حاشيته على الكفراوي الظرفية فيه وفي الآخر مما جرى على الألسنة، والقصد غير معناها.اهـ.

(إحدى الزوائد الأربع) جمع زائدة لا جمع زائد؛ بدليل إحدى، وأربع بالتأنيث في الأول، والتجريد في الثاني، واعلم أن زيادة التاء في عدد المذكر، وتركَها في عدد المؤنث إنما يجب إذا كان المعدود مذكورًا بعد اسم العدد؛ أما إذا حذف، أو قدم، أو جعل اسم العدد صفة له نحو مسائل سبعة، ورجال تسع، فلا يجب ذلك، بل هو أولى فقط كما نقله النووي عن النحاة فاحفظها؛ فإنها عزيزة الوجود. (يجمعها) أي:

تلك الحروف (قولك: أنيت) أي: قربت، وأدركت، فإن قيل: كما يجمعها أنيت يجمعها نأيت، ونأتي، وأتين فما وجه اختيار أنيت؟ أجيب: بأن أنيت بمعنى قربت، وأدركت كما علمت ففيه تفائل بإدراك المطلوب، وأيضًا كل حرف من حروف أنيت بضعف ما قبله، ففيه تفاؤل بحصول الخير أضعافًا مضاعفة، وذلك؛ لأن الهمزة تكون للمتكلم وحده أي لتكلم المتكلم؛ لأن هذه الحروف موضوعة للتكلم، والخطاب، والغيبة بخلاف الضمائر فافهم، والنون للمتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه، والياء للغائب المذكر مفردًا، أو مثنًى، أو مجموعًا، ولجمع الإناث الغائبات، والتاء للمخاطب مفردًا، أو مثنًى، أو مجموعًا مذكرًا، أو مؤنثًا، وللغائبة المفردة، ولمثناها.

واعلم أن شروط دخول هذه الأحرف على المضارع: أن تكون الهمزة للمتكلم مذكرًا كان، أو مؤنثًا كأقوم، بخلاف ما إذا لم تكن كذلك كأكرم، وأن تكون النون للمتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه كنقوم، بخلاف نون نَرْجَس، وأن تكون الياء للغائب كيقوم، بخلاف ياء يرنأ، وأن تكون التاء للمخاطب، كتقوم بخلاف تاء تعلم، وسُمِّيت بالزوائد؛ لأنها مزيدة على الماضي الذي هو الأصل، وقد صار هذا الاسم عَلَمًا بالغلبة عليها، فلا ينصرف عند الإطلاق إلا إليها، وتسمى أيضًا حروف المضارعة. قال العلامة الحريري:

وَالأَحْـــرُفُ الأَرْبَعَـــةُ المُتَابَعَـــةْ مُسَـــمَّيَاتٌ أَحْـــرُف المُضَـــارَعَةْ

وسميت زوائد؛ لأنها من أحرف الزيادة المجموعة في قول: بعضهم هويت السمان.

تنبيه:إنما زادوا أحرف أنيت؛ للفرق بين المضارع، والماضي، وخصت بالمضارع دون الماضي؛ لأن الزيادة فرع عن التجريد، والمضارع فرع عن الماضي؛ لأنه مؤخر عنه، فأعطي الأصل الأصل، والفرعُ الفرع، سلوكًا مسلك التناسب، وزادوا هذه الأحرف دون غيرها؛ لكثرة دورانها على الألسنة.اهـ. مناهل الرجال بتصرف.

قال: ابن الأنباري[1] في أسرار العربية: فإن قيل: لم زيدت هذه الحروف دون غيرها؟ قيل: الأصل أن تزاد حروف المد، واللين، وهي: الواو، والياء، والألف إلا أن الألف لما لم يمكن زيادتها أولًا؛ لأن الألف لا تكون إلا ساكنة، والابتداء بالساكن محال أبدلوا منها الهمزة؛ لقرب مخرجيهما؛ لأنهما حرفان هواءان يخرجان من أقصى الحلق، وكذلك الواو أيضًا لما لم يمكن زيادتها أولًا؛ لأنه ليس في كلام العرب واو زيدت أولًا، فأبدلوا منها التاء؛ لأنها تبدل منها كثيرًا، ألا ترى أنهم قالوا: تُراث وتُجاه وتُخمة وتُهمة، والأصل وُراث ووُجاه ووُخمة ووُهمة، فأبدلوا التاء من الواو في هذه المواضع كلها، وكذلك ههنا، وأما الياء فزيدت؛ لأنها لم يعرض فيها ما يمنع زيادتها كما عرض في الألف، والواو، وأما النون فإنما زيدت؛ لأنها تشبه حروف المد، واللين، وتزاد معها في باب الزيدَين، والزيدِين، والتحقيق في ترتيب هذه الأحرف أن تقدم الهمزة ثم النون ثم التاء ثم الياء، وذلك؛ لأن الهمزة للمتكلم وحده، والنون للمتكلم ولمن معه، والتاء للمخاطب، والياء للغائب، والأصل أن يخبر الإنسان عن نفسه، ثم عن نفسه وعمن معه، ثم المخاطب، ثم الغائب، فهذا هو التحقيق في ترتيب هذه الأحرف في أول الفعل المضارع.اهـ.

وقال: ابن هشام في شرح القطر: وإنما ذكرت هذه الأحرف؛ بساطًا، وتمهيدًا للحكم الذي بعدها، لا لأعرف بها الفعل المضارع؛ لأنا وجدناها تدخل في أول الماضي نحو أكرمت زيدًا، وتعلمت المسألة، ونرجَست الدواء إذا جعلت فيه نَرْجِسًا، ويرنأت الشيب إذا خضبته باليُرَناء وهو الحِناء.اهـ.

وعلامة المضارع أن يقبل دخول لم عليه، كقوله تعالى: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ

(١) أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري،من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظًا للشعر والأخبار، قيل: كان يحفظ ثلاثمائة ألف شاهد في القرآن، وُلِد في الأنبار (على الفرات)، وتوفي ببغداد سنة ٣٢٨هـ.

﴿يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[الإخلاص:٣-٤]، وهذه أنفع علامات الفعل، وقد مر أنه يتميز أيضًا بعلامات أُخَر في بحث قول المصنف: ويعرف بقد... إلخ، واعلم أن له حكمين: حكمًا باعتبار أوله، وحكمًا باعتبار آخره، فأما حكمه باعتبار أوله؛ فإنه يُضَمُّ تارة، ويُفْتَحُ أخرى. فيضم إذا كان الماضي أربعة أحرف، سواء كانت كلها أصولًا نحو دحرج يدحرج، أو كان بعضها أصلًا، وبعضها زائدًا نحو أكرم يكرم؛ فإن الهمزة فيه زائدة؛ لأن أصله كَرُم، ويفتح إذا كان الماضي أقل من الأربعة، أو أكثر منها. فالأول نحو ضرب يضرب، وذهب يذهب، والثاني نحو انطلق ينطلق، واستخرج يستخرج، وأما حكمه باعتبار آخره فثلاثة: بناؤه على السكون إذا اتصل به نون النسوة، نحو قوله تعالى:﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾[البقرة:٢٣٣]، وبناؤه على الفتح إذا اتصل به نون التوكيد المباشرة لفظًا وتقديرًا، ثقيلة كانت، أو خفيفة، نحو قوله تعالى: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾[يوسف:٣٢] وخرج بالمباشرة لفظًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾[يونس:٨٩] ﴿لَتُبْلَوُنَّ ﴾[آل عمران:١٨٦] ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾[مريم:٢٦]؛ فإن الألف في الأول، والواو في الثاني، والياء في الثالث فاصلة بين الفعل والنون، فهو معرب لا مبني.اهـ. شرح القطر بتصرف. وأصل (لتبلون) (تبلوون) بواوين، قلبت الأولى ألفًا؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، وأدخلت عليه لام القسم ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة فاجتمع ثلاث نونات؛ فحذفت نون الرفع؛ لتوالي الأمثال، فالتقى ساكنان: الواو، والنون المدغمة، فحركت الواو بحركة تناسبها،وهي: الضمة، وإنمالم تحذف الواو كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾[القصص:٨٧]؛ لعدم ما يدل عليها. وأصل (ولا تتبعان) قبل النهي، والتوكيد (تتبعان)، فحذفت نون الرفع بالجازم ثم أكد بالنون الثقيلة؛ فالتقى ساكنان الألف، والنون المدغمة، وكسرت النون المدغم فيها؛ تشبيهًا لها بنون التثنية، وأصل فإما ترين قبل التوكيد، والجازم

تَرْأَيِيْنَ بوزن تفعلين؛ فنقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة؛ فصارت تَرَيِيْنَ ثم قلبت الياء الأولى ألفًا؛ أو حذفت كسرتها؛ فالتقى ساكنان؛ فحذفت الأولى فصار تَرَيْنَ ثم لما دخل عليه الجازم، وهو إن المدغمة في ما الزائدة حذفت النون، ثم أدخلت عليه النون الثقيلة؛ فالتقى ساكنان، وهما: الياء، والنون المدغمة؛ فحركت الياء بحركة تجانسها، وهي الكسرة؛ لأن حذف إحداهما متعذر، فالياء فيه للمؤنثة المخاطبة. وخرج بالمباشرة تقديرًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾، وتقدم تفصيله في بحث قول المصنف: (والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء)، وإعرابه فيما عدا هذين الموضعين (وهو مرفوع أبدًا) إجماعًا إذا تجرد من الناصب، والجازم، وسلم من نوني التوكيد، والإناث، واختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو؟ فقال: الفراء وأصحابه من الكوفيين: رافعه نفس تجرده من الناصب، والجازم. وإلى ذلك أشار ابن مالك في الخلاصة:

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّد مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَد

واعترض: بأن التجرد عدمي، والرفع وجودي، والعدمي لا يكون علة للجودي وأجيب: بأنه عبارة عن استعمال المضارع في أول أحواله، وهذا أمر وجودي، أي: موجود ذهنًا؛ وبأن العدمي لا يكون علة للوجودي ليس على الإطلاق، بل ذاك مختص بالأعدام المطلقة، أما المقيدة بأمر وجودي فهي في حكم الوجودي كما هنا.تأمل.اهـ. سجاعي بتصرف.

وقال الكسائي: رافعه حروف المضارعة، وقال ثعلب: مضارعته للاسم أي مشابهته له، وقال البصريون: حلوله محل الاسم إذا كان خبرًا، أو صفة، أو حالًا؛ لأن الأصل في هذه الثلاثة الاسم، فحيث وقع المضارع فيها استحق الرفع الذي هو أول أحوال الاسم، وأشرفها، والماضي وإن كان يقع في ذلك إلا أنه مبني الأصل؛ فلم يؤثر فيه العامل.

ورد الكسائي بأن أحرف المضارعة جزء من المضارع، وجزء الشيء لا يعمل فيه، ورد ثعلب بأن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة، أي: بقطع النظر عن كونه مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجزومًا ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه، وردَّ البصريون بنحو جعلت أفعل كذا، ورأيت الذي يفعل، وسيقوم زيد، وسوف يقوم زيد، وهلا تفعل؛ فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع، مع أن الاسم لا يقع فيها؛ لاختصاص حرفي التحضيض، والتنفيس بالفعل، والصلة، وخبر أفعال الشروع بالجمل؛ فلو لم يكن للفعل رافع غيرُ وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعًا بلا رافع، فبطل القول: بأن رافعه وقوعُه موقع الاسم، وصح القول: بأن رافعه التجرد.

وأصح الأقوال: الأول، وهو: الذي يجري على السنة المعربين، يقولون: مرفوع؛ لتجرده من الناصب، والجازم، واختاره ابن مالك فقال:

ارْفَــعْ مُضَــارِعًا إِذَا يُجَــرَّد ... مِــنْ نَاصِــبٍ وَجَــازِمٍ كَتَسْــعَد

ويستمر رفعه (حتى يدخل عليه ناصب) فينصبه (أو جازم) فيجزمه نحو قوله تعالى:﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[الفاتحة:٥] وإنما قدرنا ذلك؛ للاحتراز عما إذا أهمل الناصب أو الجازم؛ فالفعل باق على كونه مرفوعًا، نحو قول الشاعر:

أَنْ تقْـرَآنِ علـىٰ أسـماءَ وَيْحَكُمـا ... مِنـىٰ السـلام وأن لا تُشْعِرَا أحـدا.

والمعنى: يطلب الشاعر من صاحبَيْه أن يُبلِغَا أسماء حاجته، وهي السلام لها، وعدم إعلام أحد بذلك. اهـ.منحة الوهاب، والشاهد فيه قوله: أن تقْرِآن، حيث أثبت نون الرفع مع تقدم «أن»؛ فدل ذلك على أن قومًا من العرب يهملون «أن» المصدرية كما يهمل جميعُهم «ما» المصدرية؛ لاستوائهما في الدلالة على معنى واحد.اهـ.منحة الوهاب. ونحو قوله:

لـولا فـوارسُ مـن نُعْـم وأسْـرَتِهم يـوم الصـليفاء لـم يوفـون بالجَـارِ.

اللغة، فوارس: جمع فارس على غير قياس، نُعْم بضم النون، وسكون العين، ويُروَى ذُهْل بدل نُعْم كما في الأشموني وغيره: اسم قبيلة، وأسرتهم يجوز رفعه عطفًا على فوارس، وجره عطفًا على نُعْم، أسرة الرجل بالضم: رَهْطُه، والصُّليفاء بضم الصاد المهملة، وبالفاء والمد: اسم موضع، وهي الأرض الصلبة، ويوم الصُّليفاء: هو يوم من أيام العرب المشهورة بالجارِ مع الجارِ، المعنى: لولا وجود رجال شجعان من قبيلة نُعْم، ولولا وجود جماعة منهم في يوم الصُّليفاء؛ لما حافظوا على حرمة الجوار، ولكانوا ينتهكونها. منحة الوهاب.والشاهد فيه قوله: (لم يوفون)، حيث لم يجزم يوفون بلم للضرورة. اهـ. عيني.

تتمة:اعترض على المصنف بأنه لم يقيد المضارع هنا بكونه لم تباشره نون التوكيد، ولا نون الإناث؛ لأنه مبني على الفتح مع الأولى وعلى السكون مع الثانية؛ ولذلك قيد بعض شراح الآجرومية بالتجرد عن النونين.

وأجيب: بأن بعضهم قال: لا حاجة إلى التقييد بذلك؛ لأن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون الإناث، أو باشرته نون التوكيد، وإن كان مبنيًّا لفظًا؛ لكنه مرفوع محلًّا، ورُدَّ بأننا لا نسلم ذلك، بل لا حَظَّ له حينئذ في الإعراب أصلًا؛ لأنه إنما أعرب؛ لشبهه بالاسم، وقد ضعف ذلك الشبهُ بإحدى النونين؛ لأنها لا تتصل إلا بالفعل؛ فرجع إلى أصله، وهو البناء، فالحق أنه لابد من التقييد المذكور كما قيدنا.اهـ.فتح رب البرية بتصرف.

ولما ذكر حالة الرفع أخذ يذكر حالة النصب مع بيان النواصب، فقال:

فَالنَّوَاصِبُ عَشَرَةٌ، وَهِيَ أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكَيْ، وَلَامُ كَيْ، وَلَامُ الْجُحُودِ، وَحَتَّىٰ، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ، وَالْوَاوِ، وَأَوْ.

(فالنواصب) الفاء رابطة لجواب شرط مقدر تقديره إذا أردت كمية النواصب، والجوازم فالنواصب كذا والجوازم كذا، والنواصب جمع ناصبة أي كلمة ناصبة، أو جمع ناصب، أي: لفظ ناصب (عشرة) على ما ذهب إليه الكوفيون من أن كلًّا من العشرة ينصب المضارع بنفسه، والصحيح: ما ذهب إليه البصريون من أن الذي ينصب المضارع بنفسه أن اتفاقًا، ولن، وإذن، وكي المصدرية على الصحيح، وأما البواقي فلا ينصب المضارع بنفسه؛ وإنما ينصبه أن مضمرة بعده جوازًا، أو وجوبًا، فتخلص أن هذه العشرة ثلاثة أقسام: قسم ينصب المضارع بنفسه اتفاقًا، وهو: أَنْ فقط، وقسم ينصبه بنفسه على الصحيح وهو: لن، وإذن، وكي المصدرية، وقسم لا ينصبه بنفسه على الصحيح، وهو الباقي من العشرة (وهي) أي العشرة التي تنصب المضارع (أن) بفتح الهمزة، وسكون النون أي المصدرية، وإنما لم يقيد المصنف بها؛ لأنها المتبادرة عند الإطلاق وبدأ بأن؛ لكونها أم الباب؛ ولذا عملت ظاهرة، ومضمرة، وتدخل على الفعل المتصرف مطلقًا؛ فتنصب المضارع المعرب لفظًا، والمبني محلًّا، وتتصل بالماضي اتفاقًا، ولكن لا تنصب محله اتفاقًا؛ لأنها لا تؤثر في معناه شيئًا، بخلاف إن الشرطية؛ فإنها لما قلبتْه إلى الاستقبال ناسب عملها في محله، وكذا تتصل بفعل الأمر على الأصح، ومثال المضارع: يعجبني أن تقوم، ومثال الأمر كتبت إليه بأن قم، ومثال الماضي: يعجبني أن قام زيد، وخرج بالمصدرية ثلاثة:«الأولى»: المفسرة التي بمعنى أي، «وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه» كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ ﴾[المؤمنون:٢٧] قال: في

المغني وعن الكوفيين إنكار أن التفسيرية البتة، وهو عندي متجه؛ لأنه إذا قيل: كتبت إليه أن قم لم يكن قم نفس كتبت، كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: هذا عسجد أي: ذهب؛ ولهذا لو جئت بأي مكان أن في المثال لم تجده مقبولًا في الطبع، ولها عند مثبتها شروط خمسة: «أحدها»: أن تسبق بجملة، «ثانيها»: أن تتأخر عنها جملة، «ثالثها»: أن يكون في الجملة السابقة معنى القول، «رابعها»: أن لا يكون في الجملة السابقة أحرف القول، «خامسها»: أن لا يدخل عليها جار «الثانية» الزائدة، وتزاد في أربعة مواضع: الأول، وهو الأكثر أن تقع بعد لما التوقيتية أو الحينية، نحو قوله تعالى:﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ ﴾[العنكبوت:٣٣] الثاني: أن تقع بين لو وفعل القسم، نحو أقسم بالله أن لو يأتيني لأكرمته، الثالث- وهو نادر- أن تقع بين الكاف، ومخفوضها كقوله:**كأن ظبيةٍ تعطو إلىٰ وارق السلم**، في رواية مَن جر الظبية، والشاهد في كأن ظبيةٍ على رواية من جر ظبية، حيث وقع فيه أن زائدة بين الكاف، ومجرورها، وهو ظبية، فلم تعمل شيئًا.

الرابع: بعد إذا، كقوله:

فَأَمْهلـــهُ حتَّـــىٰ إِذَا أن كأَنَّـــه مُعَـاطي يَـدٍ فِـي لُجَّـةِ المَـاءِ غَـامِر

المعاطاة: المناولة، واللجة بضم اللام وبالجيم: معظم الماء، وغامر اسم فاعل بمعنى المفعول، كعيشة راضية، من غمره الماء إذا غطاه، ومعاطي خبر، كأن وفي لجة متعلق بغامر، وغامر صفة لمعاطي، والمعنى: أنه ترك هذا الرجل، وتمهل في إنقاذه، مما كان فيه إلى أن وصل إلى حالة شبه فيها من هو مغمور في اللجة يخرج يده؛ ليتناولها من ينقذه، وهذه حالة الغريق. اهـ. يس على شرح الفاكهي لقطر الندى. والشاهد في حتى إذا أن حيث زيدت أن بعد إذا، فهذه أربعة مواضع: وأكثرها الواقعة

بعد لما، وأقلها الواقعة بين الكاف، ومجرورها.اهـ.تصريح.«الثالثة»: المخففة من الثقيلة «وهي الواقعة بعد ما يدل على العلم»كرأى، وتحقق، وتبين وتيقن، وظن مستعملًا في العلم، وعبارة الخضري[1]، فإن سبقت بنحو علم مما يدل على اليقين كرأى، وتحقق، وتبين، وظن مستعملًا في العلم وجب إهمالها، ووجب كونها مخففة من الثقيلة لأن المصدريةللرجاء، والطمع، فلا تدخل إلا على ما ليس مستقرًّا ولا ثابتًا، والعلم إنما يتعلق بالمحقق، فلا يناسبه إلا التوكيد المفاد بالمخففة.اهـ. وفي الصبان، وقال الفارضي: إنما وجب كونها مخففة؛ لأن العلم لا يناسبه إلا التوكيد، وأن المخففة كالمثقلة في التوكيد، وأما أن المصدرية فإنها للرجاء، والطمع، فلا يناسبان العلم.اهـ. وقال في المتوسط: وليست يعني المخففة الواقعةَ بعد العلم هي الناصبة للفعل المضارع؛ لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم؛ لكون الناصبة للرجاء، والطمع الدالين على أن ما بعدها غير معلوم التحقق، وكون العلم دالًّا على أن ما بعدها معلوم التحقق.اهـ. يعني فيلزم التنافي.اهـ. يس. نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[المزمل:٢٠] فأن مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن والسين حرف تنفيس، ويكون فعل مضارع ناقص متصرف من كان الناقصة يرفع الاسم، وينصب الخبر، ومرضى اسمها، ومنكم جار ومجرور خبرها، وإن سبقت بما يدل على الظن، فيصح أن تكون مصدرية؛ لأن الظن باعتبار دلالته على عدم التحقق يلائم المصدرية؛ فيجوز إعمالها، وأن تكون مخففة؛ لأن الظن باعتبار دلالته على غلبة

---

(١) هو محمد بن مصطفى بن حسن الدمياطي الشافعي (١٢١٣- ١٢٧٨هـ)، ويُعرَف بالخضري، فقيه شافعي، وأُصولي، ومُفسِّر، وشاعر، ونحوي، مصري من بلدة دمياط، اشتهر بحاشيته على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.

الوقوع يلائم أن المخففة الدالة على التحقق؛ فيجوز إهمالها، كما في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾[المائدة:٧١] قرئ تكون في السبعة بالنصب، والرفع قال: الخضري أي لعدم تحقق المظنون فيناسبه الترجي بأن المصدرية، وهو الأرجح عند عدم الفصل بلا؛ ولذا أجمع عليه في قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾[العنكبوت:٢]، أما مع الفصل بلا، فالأرجح الرفع، كظننت أن لا تقومُ؛ لأن فصل المخففة بها أكثر من المصدرية، ويجب الرفع مع الفصل بغير لا كقد، والسين، ولن نحو ظننت أن ستقومُ؛ لأن المصدرية لا تفصل بذلك.اهـ.

تنبيه:ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بأن، ونقله اللحياني(١) عن بعض بني صَباح من ضبة، وأنشدوا عليه قول الشاعر:

إِذَا مَـا غَـدَوْنَا قَـالَ وِلْـدانُ أَهْلِنَـا ... تَعَالَوْا إِلَىٰ أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبُ

اهـ.مغني.

غدونا بكرنا، والولدان بالكسر جمع وليد وهو الصبي، ونحطب بحاء مهملة فطاء مهملة مكسورة مضارع حطب، أي: جمع الحطب، وهو جواب الأمر.اهـ.صبان بتصرف. والمعنى: أنهم وثقوا بصَيد هذا الفرس، فهم يهيئون لمجيء صيده الحطبَ. اهـ. منحة الوهاب.والشاهد في (أن يأتنا)، حيث جزم بها الفعل المضارع، وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن مُحيصِن(٢) ﴿لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾[البقرة:٢٣٣] بضم

---

(١) هو أبو الحسن علي بن المبارك اللِّحياني، الهذلي، نحوي من الكوفة، ومن أئمة نحاة الطبقة الثالثة من المدرسة الكوفية في النحو، امتاز بكثرة نقله وتدوينه للنوادر من اللغة، توفي سنة (٢٢٠هـ).

(٢) محمد بن محيصن، أحد قراء القرآن الكريم، وراوي من رواة الحديث النبوي، اسمه محمد بن عبد الرحمن بن محيصن المكي، قارئ أهل مكة، والعالِم بالقراءات والعربية، توفي سنة (١٢٣هـ).

الفعل، وقول الشاعر:

أَنْ تَقْـرآنِ عَلَـىٰ أَسْـمَاء وَيْحَكُمَـا مِنِّـي السَّـلامَ وَأَنْ لاَ تُخْبِـرَا أَحَـدَا

وتقدم معنى البيت، وزعم الكوفيون أنَّ (أنْ) هذه هي المخففة من الثقيلة، وشذ اتصالها بالفعل.اهـ. مغني.وقال الدسوقي(١)، وذلك أن المخففة إذا وقع بعدها فعل، فإن كان جامدًا، أوفعل دعاء، لم يحتج إلى فاصل بينها وبين ذلك الفعل، وإن لم يكن جامدًا، ولا دعاء، فلا بد من الفصل بقد، أوتنفيس، أو لو، أو حرف نفي، وهنا من هذا القبيل، فالفعل متصرف، ولم يفصل بواحد من هذه الأربعة فهو شاذ،اهـ.والصواب قول البصريين: إنها أن الناصبة وأهملت؛ حملًا على (ما) أختِها المصدرية؛ **بجامع أن كلًّا منهما** حرف مصدري ثنائي. اهـ مغني بزيادة من الصبان، أولاشتراكهما في أنَّهما يقدَّران بالمصدر، فتقول: أريد أن تقومُ كما تقول: عجبت ممَّا تفعُل. اهـ ابن عقيل .
قال ابن مالك في الخلاصة:

وَبَعْضُـهُمْ أَهْمـل أَنْ حَمْـلا عَلَـىٰ مَـا أختِهـا حَيْـثُ اسْـتَحَقَّتْ عَمَـلاَ

(ولن) هذا هو الثاني مما ينصب بنفسه، وهي حرف نفي، ونصب، واستقبال، واختصاص بالمضارع، وهي حرف بسيط على وضعها الأصلي عند سيبويه، والجمهور، وليس أصلها لا النافية؛ فأبدلت الألف نونًا خلافًا للفراء؛ لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفًا لا العكس، نحو قوله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾﴿وَلَيَكُونًا﴾، وفي الهمع، وحَمَلَه على ذلك اتفاقُهما أي لن، ولا في النفي، ونفي المستقبل، وجَعَلَ لا

(١) محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي من علماء العربية، من أهل دسوق بمصر، تعلم، وأقام، وتوفي بالقاهرة، وكان من المدرسين في الأزهر، من كتبه: حاشية على مغني اللبيب، توفي سنة (١٢٣٠هـ).

أصلًا؛ لأنها أقعد في النفي من لن؛ لأن لن لا تنفي إلا المضارع.اهـ.

ولا أصلها (لا أن) فحذفت الهمزة تخفيفًا، والألف للساكنين خلافًا للخليل، والكسائي؛ لأن دعوى التركيب إنما تصح إذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب كلولا، والظاهر هنا جزء كل منهما.اهـ. صبان. وفي الهمع والحامل لهما على ذلك قربها في اللفظ من لا أن، ووجود معنى لا وأن فيها، وهو النفي، والتخليص للاستقبال.اهـ. ولا تفيد توكيد النفي خلافًا للزمخشري في كشافه، ولا تأبيده خلافًا له في أُنْموذَجه، قال ابن هشام في المغني: وكلاهما دعوى بلا دليل.

وقال ابن مالك: الحامل له على التأبيد اعتقاده في قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[الأعراف:١٤٣] من أن الله تعالى لا يرى، وهو باطل فقد ثبت في الحديث المتواتر أن أهل الجنة يرونه تعالى. وتأتي (لن) للدعاء كما أتت لا كذلك، وفاقًا لجماعة منهم ابن السراج[1]، وابن عصفور[2] والحجة، قوله:

لَـــنْ تَزَالُــوا كَــذَلِكُمْ ثُــمَّ لاَ زِلْ ... تُ لَكُـمْ خَالِـدًا خُلُـودَ الجِبَـال

قوله: كذلكم، أي: على ما أنتم عليه من الخير، والبركة، وقوله: ثم لازلت... إلخ كناية عن دعائه بطول العمر،فالشطر الأول دعاء لهم بالخير والبركة، والشطر الثاني دعاء لنفسه بطول عمره. والشاهد في قوله: (لن تزالوا)، وفي قوله: (ثم لا زلت لكم)... إلخ . اهـ. حاشية الدسوقي على المغني بزيادة.

---

(١) أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، كان أحد الأئمة المشاهير، المجمع على فضله، ونبله، وجلالة قدره في النحو والآداب، توفي سنة (٣١٦هـ).

(٢) علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (٥٩٧ – ٦٦٩هـ)، حامل لواء العربية بالأندلس في عصره.

والدليل على أنه دعاء لا إخبار: عطف الدعاء عليه، وهو ثم لازلت،أفاده سم.اهـ.صبان. وأما قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾[القصص:١٧] فقيل: ليس منه؛ لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم، بل إلى المخاطب، أو الغائب ويرده قوله: ثم لا زلت... إلخ، وزعم بعضهم أنها تجزم كقوله:**فلن يَحْلَ للعينين بَعْدَكِ مَنْظَرُ**اهـ. مغني، وفي حاشية الدسوقي على المغني أصله يَحْلَى على وزن يسعى، فدخل عليه الجزم، أعني: لن، فحذف حرف العلة.اهـ.

تنبيه:يجوز تقديم معمول الفعل عليها عند الجمهور، كزيدًا لن أضرب، خلافًا للأخفش الصغير(١)،والثعلب مات سنة خمس عشرة وثلاثمائة، ولا يرد أن النفي له صدر الكلام؛ لأن ذلك خاص بما، ومنه قول الشاعر:

مَــهْ عَــاذِلِي فَهَائِمًــا لَــنْ أَبْرَحَــا ... بمثلٍ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَىٰ

والشاهد في قوله: (فهائمًا لن أبرحا)، حيث تقدم على (لن) معمول الفعل، ولا يفصل الفعل منها إلا ضرورة.اهـ. خ ض بتصرف. (وإذن) بكسر الهمزة، وفتح الذال، وهذه مما ينصب المضارع بنفسه، وهي: «حرف جواب وجزاء»عند سيبويه، وسميت حرف جواب؛ لوقوعها في كلام مجاب به كلام آخر، سواء وقعت في صدره، أو حشوه، أو آخره؛ غير أنها لا تنصب إلا إن وقعت في صدره، وجزاء؛لأن مضمون ما هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر، وقال الشلوبين(٢): هي كذلك في كل موضع، وقال الفارسي: في الأكثر، وهو الصواب كما قال الدماميني(٣)، وقد تتمحض للجواب؛

(١) أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل، نحوي، من أهل بغداد، أقام بمصر، وتوفي في بغداد، من آثاره: «شرح سيبويه»، توفي سنة (٣١٥هـ).

(٢) أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي، المعروف بالشلوبيني، الأندلسي، الإشبيلي، النحوي، رئيس النحويين بالأندلس، وُلِد سنة ٥٦٢هـ، وتوفي في ٦٤٥هـ.

(٣) محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بالدماميني، وبابن الدماميني، عالم بالشريعة، وفنون الأدب، توفي سنة (٧٦٣هـ).

بدليل أنه يقال: أُحِبُّك، فتقول: إذن أظنك صادقًا، إذ لا مجازاة هنا، قال الرضي: لأن الشرط، والجزاء إما في الاستقبال، أو في الماضي، ولا مدخل للجزاء في الحال.اهـ. ولأن ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة.

تنبيه: نُقِل أن للنحويين في رسم إذا ثلاثة مذاهب: الأول: أنها تكتب بالألف مطلقًا وهو مذهب الجمهور، وقيل: هو الأكثر، والثاني: أنها تكتب بالنون مطلقًا عند المازني، والمبرد، والثالث: أنها إن أُلغيت كُتبت بالألف، وإن أُعملت كُتبت بالنون، ونقل عن الفراء عكسُه، وتبعه عليه ابن خُروف[1].اهـ. فتح رب البرية بزيادة.

فائدة: الصحيح الذي عليه الجمهور أن إذن حرف، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم غيُر ناصب للفعل؛ وإنما الناصب له أن مضمرة بعدها، والأصل في إذن أكرمك إذا جئتني أكرمك برفع أكرمك، ثم حذفت الجملة التي أضيفت إذا إليها، وعوض عنها التنوين وحذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، وأضمرت أن، فانتصب الفعل الواقع صدرًا للجملة الجوابية، وعلى الأول فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة من إذ وأن، فنُقلت حركة الهمزة إلى الذال، ثم حذفت.اهـ.سم. وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة لا أن مضمرة بعدها.اهـ. أشموني وصبان.

وإنما تكون ناصبة بثلاثة شروط،«الأول»: أن تكون واقعة في صدر الكلام الذي وقع جوابًا لكلام قبلها؛ لأنها حينئذ في أشرف محاله؛ وإنما لم تعمل غير مصدرة؛ لضعفها بعدم تصدرها عن العمل؛ فإن لم تقع في صدر الكلام بأن تأخرت كأكرمك إذن أهملت، أو وقعت حشوًا، ولا تقع كذلك مع المضارع إلا في ثلاثة مواضع بالاستقراء، أحدها: أن يكون ما بعدها خبرًا عما قبلها، نحو: أنا إذن أكرمُك، ثانيها:

---

(١) هو أبو الحسن على بن محمد بن على الحضرمي، المعروف بابن خروف النحوي، الأندلسي، الإشبيلي، كان إمامًا في العربية، محققًا، مُدقِّقًا، ماهرًا، توفي سنة (٦٠٩هـ).

أن يكون ما بعدها جوابًا لشرط قبلها، نحو إن تأتنا إذن أكرمْك، ثالثها: أن يكون جواب قسم قبلها، نحو والله إذن لا أخرجُ،«الثاني من شروط إذن»: أن يكون الفعل بعدها مستقبلًا؛ قياسًا على بقية النواصب؛ فإنها لا تعمل في الحال، فلو حدثك شخص بحديث فقلت: إذن تصدقُ رفعت؛ لأن المراد به الحال، ولا مدخل للجزاء في الحال، «الثالث»: أن لا يُفْصَل بينهما بفاصل؛ لضعفها مع الفصل عن العمل، غير القسم، وكذا لا النافية؛ لأن القسم تأكيد لربط إذن، ولا لم يعتد بها فاصلة في أن فكذا في إذن.اهـ. سيوطي.اهـ. صبان. نحو إذن والله أكرمَك، وإذن لا أكرمَك، وكقول الشاعر:

إِذَنْ واللهِ نَـــــرْمِيَهم بِحَـــــرْبٍ ... يُشيب الطِّفْلَ مِـنْ قَبْل المَشِيْبِ

قوله: الحرب مؤنثة سماعًا، ويقال عند اشتداد الأمر، وصعوبة الحال: قامت حرب على ساقها، وقد تُذكَّر لتأويلها بمعنى القتال، وقد ذكرها في البيت حيث قال: يُشيب بالياء التحتية نظرًا لما ذُكِر، وهو بضم أوله مضارع أشاب، يُشيب، قوله: الطفل بكسر الطاء «وهو الولد الصغير» قوله: المشيب بفتح الميم أي زمن الشيب.اهـ.سجاعي، والمعنى: تَهَدَّد قومًا من أعدائه، وتوعدهم بأنه سيصيبهم بحرب شديدة الأهوال كثيرة الفجائع، حتى إن الطفل ليشيب رأسه من أهوالها لأوائها. اهـ.سبيل الهدى. والشاهد في إذن والله نرميهم حيث فصل بينها وبين الفعل بالقسم، وهذا لا يضر، كما لا يضر الفصل بين المضاف والمضاف إليه، كما في قول بعض العرب: هذا غلام والله زيد. اهـ.عيني.وأجاز ابن باشاذ(١) الفصل بالنداء، والدعاء، وابن عصفور الفصل بالظرفين، والصحيح المنع؛ إذ لم يسمع شيء من ذلك، وأجاز الكسائي، وهشام الفصلَ بمعمول الفعل، والاختيار

(١) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داوود بن سليمان بن إبراهيم النحوي، الجوهري، المصري، نحوي مصري، توفي سنة (٤٦٩هـ).

حينئذ عند الكسائى النصب، وعند هشام الرفع. اهـ. أشمونى بتصرف . قال جماعة من النحويين: إذا وقعت بعد الواو، والفاء جاز فيها الوجهان، وقد أشار بعضهم ذلك مع ذكر الشروط الثلاثة بقوله:

أَعْمِــــلْ إِذَنْ إِذَا أَتَتْــــكَ أَوَّلا ... وَسُــقْتَ فِعْــلاً بَعْـدَهَا مُسْــتَقْبلَا

وَاحْــذَرْ إِذَا أَعْمَلتَهَــا أَنْ تَفْصِــلا ... إِلاَّ بحَلْــف أو نِــداءٍ أَوْ بِــلا

وافْصِــل بِظَـرْفٍ أَوْ بِمَجْـرُورٍ عَلَىٰ ... رَأْيِ ابْــنِ عُصْــفُور رئـيس النُّـبَلا

وإن تجِــئْ بِحَــرْفِ عَطْــفٍ أوّلا ... فَأَحْسَــنُ الــوَجْهَيْنِ أَنْ لاَ تَعْمَــلاَ

(وكي) بكاف مفتوحة، وياء ساكنة أي المصدرية، وهي رابع النواصب بأنفسها؛ لأنها المرادة عند الإطلاق لا التعليلية، فإن النصب بعدها بأن مضمرة، واعلم أن كي إما مصدرية قطعًا، أو تعليلية قطعًا، أو محتملة لهما، فالأولى هي: ما إذا تقدمت عليها اللام لفظًا، أو تقديرًا، وليس بعدها أن مثال تقدم اللام لفظًا قوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَاتَأْسَوْا﴾[الحديد:٢٣]، ولا يصح كونها تعليلية؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله في الفصيح بلا ضرورة إليه، فاللام حرف تعليل، وجر، وكي حرف مصدر، ونصب، ولا نافية، تأسوا فعل مضارع منصوب بكي، وعلامة نصبه حذف النون، والواو فاعل، ومثال تقدم اللام تقديرًا: جئت كي أقرأ إذا قدرت اللام.

والثانية أربعة أقسام:

أحدها: الداخلة على ما الاستفهامية كقوله: في السؤال عن العلة كيمه بمعنى لمه.

ثانيها: الداخلة على ما المصدرية كقوله:

إِذَا أَنْــتَ لَــمْ تَنْفَــعْ فَضُــرَّ فَإِنَّمَــا ... يُرَجَّــىٰ الفَتَــىٰ كَيْمَـا يَضُــرُّ وَيَنْفَــعُ

أي: للضر، والنفع، فالفعل مسبوك بما، وكي حرف جر وقيل: بكي، وما كفتها عن العمل فتقدر قبلها اللام، وقد سبق ذكره مستوفى في شواهد حروف الجر . والشاهد في كيما حيث دخلت على ما المصدرية.اهـ.عيني. ثالثها: المذكورة قبل اللام، نحو جئت كي لأقرأ، رابعها: المذكورة قبل أَنْ، كقوله:

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

قوله: مانحًا، اسم فاعل من المنح، وهو الإعطاء، وتغر بفتح أوله، وضم الغين المعجمة، وتخدع تفسير لتغر ومعناهما واحد، والمعنى: أصبحت مانحًا كل الناس حلاوة لسانك، والغرور، والخداع، وتعاملهم بالقول دون الفعل؛ لتخدعهم بذلك. اهـ.منحة الوهاب.والشاهد في كيما أن تغر، حيث جمع فيه بين كي وأن، ولا يجوز ذلك إلا في الضرورة. اهـ.عيني. فكي في كل ذلك كاللام معنى وعملًا، واللام بعدها مؤكدة، والنصب بعدها بأن مضمرة، وإظهارها في الأخيرة ضرورة عند البصريين، وأجازه الكوفيون اختيارًا كجئت كي أن تكرمني، ويؤيده أن إضمار أن بعد اللام جائز لا واجب، ويمتنع كونها في ذلك مصدرية، أما الأول فظاهر وفي الهمع، وأما كيمه فهي حرف جر بمعنى اللام؛ فكأنه قال: لمه، ووجه الاستدلال من هذا اللفظ أنه قد تقرر من لسان العرب أن ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها نحو بم، ولم، وفيم، وعم.اهـ. وأما مع اللام؛ فلئلا يفصل بين الحرف المصدري وصلته، وأما مع أن، أوما المصدرية؛ فإن الحرف المصدري لا يدخل على مثله في الفصيح، والثالثة وهي- المحتملة لهما- قسمان: الأول المنفردة عن اللام وأن، نحو قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾[الحشر:٧]؛ فإن قدرت قبلها اللام فمصدرية، أو بعدها أن فجارة، الثاني: الواقعة بينهما، كقوله:

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي ... وَتَتْرُكَهَا شَنا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

تطير أي: تذهب بسرعة، بِقربتي، القِربة بكسر القاف، وسكون الراء: جِلد الماعز ونحوه، يُتخَذ للماء ونحوه، شنا الشَّنّ بفتح الشين، وتشديد النون: الجلد الذي تَحرَّق، بيداء: هي الصحراء، سُمِّيت بذلك لأن سالكها يبيد فيها، أي: يهلك، المفازة بَلْقَع بزِنَة جعفر أي: خالية ما فيها أحد.اهـ.منحة الوهاب، وعدة السالك، والشاهد فيه: لِكَيْمَا أن تطير: حيث يجوز فيه الوجهان، أحدهما أن تكون تعليلية مؤكدة باللام، والآخر أن تكون مصدرية مؤكدة بأن. اهـ.عيني. والأول أرجح بأمور: أحدها أنَّ أنْ أُمُّ الباب؛ فلو جعلتها مؤكدة لكي؛ لكانت كي هي الناصبة؛ فيلزم تقديم الفرع على الأصل، ثانيها: ما كان أصلًا في بابه لا يكون مؤكدًا لغيره، أي: لا يليق أن يكون مؤكدًا لغيره، ثالثها: أنَّ أنْ لاصقت الفعل، فترجح أن تكون هي العاملة.اهـ. أشموني. واغتفر هنا دخول حرف الجر، أو المصدر على مثله للضرورة؛ إذ لا يمكن غيره بخلاف ما مر، وأجمعوا على جواز فصلها من الفعل بلا النافية، وما الزائدة كما مر في الأمثلة وبهما معًا، نحو كي ما لا يكونَ كذا، وفي غير ذلك خلاف، وقد تكون اسمًا مختصرًا من كيف، فيرفع الفعل بعدها كقوله:

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَىٰ سِلْمٍ وما ثُئِرَتْ ... قَتْلاكُم وَلَظَىٰ الهَيْجَاء تَضْطَرِمُ

أي كيف تجنحون؟ أي: تميلون إلى سلم بفتح السين، وكسرها، أي: صلح، وما ثئرت قتلاكم، أي: لم يؤخذ لها ثأر، ولظى الهيجاء أي نار الحرب تضطرم أي: تتوقد، ولم تسكن.اهـ.دسوقي بتصرف. والشاهد في كي تجنحون: فإنه اسم مختصر من كيف. ولما أنهى الكلام على النواصب التي تنصب بنفسها، أخذ يتكلم على التي

تُنْصَبُ بأن مضمرة بعدها، وإنما أضمرت دون غيرها؛ لأنها أم الباب، وهم يخصون الأمهات بزيادة الأحكام؛ إظهارًا للمزية، وإضمارها إما جائز، أو واجب، وبدأ بالجائز فقال: (ولام كي) أضيفت إلى كي؛ لأنها تخلفها في إفادة التعليل نحو جئت لأزورك؛ فإنه يصح أن تَحْذِف اللام، وتُعَوض عنها كي، وتقول: جئت كي أزورَك، واعلم أن لها ثلاثة أقسام: أحدها التعليلية، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾[النحل:٤٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ① لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾[الفتح:١-٢]، ثانيها: العاقبة، وتسمى الصيرورة، ولام المآل، وهي:«التي يكون ما بعدها نقيضًا لمقتضى ما قبلها» نحو قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[القصص:٨]، فاللام هنا ليست للتعليل؛ لأنهم لم يلتقطوا لذلك؛ وإنما التقطوه؛ ليكون لهم قُرة عين، فكانت عاقبته أن صار لهم عدوًّا وحَزَنًا، ثالثها: الزائدة وهي:«الواقعة بعد فعل متعد»، وفائدتها: التوكيد نحو قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾[النساء:٢٦]، وقوله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الأنعام:٧١]، وشرط جواز إضمار أن بعدها أمران: الأول أن لا تسبق بكون ماضٍ ناقصٍ منفيٍّ، الثاني: أن لا يقترن الفعلُ بلا، نحو جئتك لأزورك؛ فإن سبقت بالكون المذكور وجب إضمار أن بعدها كما سيأتي في لام الجحود، وإن اقترن الفعلُ بلا الزائدة، أو النافية وجب إظهار أن بعد اللام؛ ليقع الفصل بين المتماثلين، وهما: لام كي، ولام لا؛ لأنهم لو قالوا: جئت للاتغضبَ كان في ذلك ركاكة في الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[الحديد:٢٩] بإدغام النون في لا الزائدة؛ للتوكيد وقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾[البقرة:١٥٠] بإدغام النون في لا النافية.

تنبيه: اعلم أن ما يُنْصَب المضارعُ بإضمار أن قسمان: ما يضمر أن بعده جوازًا،

ولو ظهرت في الكلام لجاز، وما يضمر أن بعده وجوبًا؛ لامتناع إظهارها، فالأول خمسة:وهي لام كي، وتقدم الكلام عليها آنفًا، والواو، والفاء، وثم، وأو العاطفات؛ فإن الفعل ينصب بعدها بإضمار أن جوازًا، بشرط أن تكون عاطفات للفعل الذي دخلت عليه على اسم خالص، أي: ليس في تأويل الفعل، ويقال له: الاسم الصريح، وإلى ذلك أشار ابن مالك في الخلاصة:

وَإِنْ عَلَىٰ اسْمٍ خَالِصٍ فِعْل عُطِف   تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفْ

وذلك كالمصدر؛ لأنه لا يقصد به معنى الفعل، فخرج بذلك الاسم الذي في تأويل الفعل؛ كالاسم الواقع صلة لأل نحو الطائر، فيغضبُ زيد الذبابُ، فيغضب واجب الرفع؛ لأن الطائر في تأويل الذي يطير؛ لأنه صلة أل، وصلتها في تأويل الفعل، فمثال الواو نحو قولها:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَ عَيْنِي   أَحَبُّ إِليَّ مِنْ لُبْسِ اَلْشُفُوْفِ

العباءة بالمدِّ نوع من الأكسية، وتقر بفتح التاء والقاف من قولهم عين قريرة، أي: باردة من البرد الذي هو النوم، وقيل: غير ذلك، والشُّفُوف بضم الشين جمع شف بفتحها وكسرها، وهو الثوب الرقيق.اهـ.كواكب. فتقر منصوب بأن مضمرة بعد الواو جوازًا؛ لأن ما قبله اسم صريح، وهو لبس، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بالواو على المصدر قبلها، أي: ولبس عباءة وقرة عيني. والمعنى: ولبس كساء غليظ مع قرة عيني ومسرتي، أحب إلى نفسي من الثياب الرقيقة، أي: مع تكدر الخاطر وعدم انبساط النفس. والشاهد في قولها: وتقر عيني، حيث نصب الفعل بأن مضمرة جوازًا بعد واو العطف التي تقدم عليها اسم خالص.اهـ.فتح

الجليل. ومثال الفاء نحو قوله:

لَــوْلَا تَوَقُّــعُ مُعْتَــرٍّ فَأُرْضِــيَهُ   مَـا كُنْـتُ أُوْثِـرُ أَتْرَابًـا عَلَـىٰ تِـرَبِ

توقع الشيء انتظار وقوعه، المعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق الفقير، والمتعرّض للرفد والمعروف من غير أن يسأل، ويطلق علىٰ الضيف الزائر وكل صحيح، والأتراب جمع ترب بكسرالتاء المثناة فوق وسكون الراء مثل حمل وأحمال، وترب الرجل من ولد في الوقت الذي ولد فيه فيساويه في سنه. فأرضيه منصوب بأن مضمرة بعد الفاء جوازًا؛ لأن قبله اسمًا صريحًا وهو توقع. وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بالفاء على المصدر قبلها، أي: لولا توقع معتر فارضائي إياه.اهـ. فتح الجليل، والمعنى: لولا توقع مَن يتعرض لفعل المعروف وإرضائه ما آثر الشاعر المُساوي لغيره في السن على المُساوي له في سنه.اهـ.كواكب.

والشاهد في قوله: (فأرضيه)، حيث نصب الفعل بأن مضمرة جوازًا بعد فاء العطف التي تقدم عليها اسم خالص، وهو توقع.اهـ.شواهد ابن عقيل. ومثال ثم قوله:

إِنِّــي وَقَتْلِــيْ سُــلَيْكًا ثُــم أَعْقِلَــهُ   كَـالثَّوْرِ يُضْـرَبُ لما عَافَـت البَقَـرُ

وسُلَيْك بالتصغير اسم رجل، أعقله أي: أعطى ديته، وعافت: كرهت، أي أن البقر إذا كرهت شرب الماء، وامتنعت منه لا يضرب؛ لأنها ذات لبن، وإنما يضرب الثور؛ لتفزع هي فتشرب، ووجه الشبه أن كلًّا حصل له ضرر؛ لأجل نفع غيره.اهـ.صبان.فأعقله منصوب بأن مضمرة بعد ثم جوازًا؛ لأن قبله اسمًا صريحًا، وهو قتلي، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بثم على المصدر قبلها، أي: إني وقتلي سليكًا ثم عقله.

والمعنى: مثلي في قتلي لسليك بن سلكة، ثم إعطائي لدِيَتِه، كالذَّكر من البقر

يُضرَب إذا امتنعت من شربها الماء، وكانت العرب من عادتها إذا أوردوا البقر فلم تشرب إما لكدورة الماء، أو لقلة العطش لا تُضرَب؛ لأنها ذات لبن، وإنما يُضرَب الثور؛ فيقتحم الماء، وتتبعه البقر فتشرب، فكأنه يقول: فُعِل بي ما ذُكِر لتخويف غيري.اهـ.كواكب. والشاهد في قوله: (ثم أعقله) حيث نصب الفعل بأن مضمرة جوازًا بعد ثم العاطفة التي تقدم عليها اسم خالص، وهو قتلي.اهـ.فتح الجليل بتصرف. ومثال (أو) قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[الشورى:٥١] فيرسل منصوب بأن مضمرة بعد أو جوازًا؛ لأن قبله وحيًا وهو اسم صريح، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بأو على المصدر قبلها، أي: إلا وحيًا أوإرسالًا .«والثاني»- وهو ما يضمر أن بعده وجوبًا – ستة: أحدها كي الجارة كما تقدم، وهي التي ظهرت اللام بعدها، أو أن المفتوحة نحو جئتك كي لتكرمني، أو كي أن تكرمني؛ فإن لم تظهر اللام قبلها، ولا أن بعدها نحو قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ﴾[الحشر:٧]، أو ظهرتا معًا كقوله:

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي ... وَتَتركهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

اللغة: (تطير) تذهب بسرعة (القربة) بكسر الكاف جلد الماعز، ونحوه يتخذ للماء، ونحوه (شنًّا) الشن بفتح الشين، وتشديد النون الجلد اليابس القديم (بيداء) هي الصحراء (بلقع) بزنة جعفر أي: خالية، جاز كونها مصدرية، وكونها جارة ، (و) ثانيها (لام الجحود)، وضابطها: أن يسبقها كان المنفية بما أو إِنْ على قول: بعضهم، أو يكون المنفي بلم، وإلى هذا التعريف أشار بعضهم نظمًا بقوله:

وَكُل لامٍ قَبْلَهُ مَا كانَ ... أَوْ لَمْ يَكُنْ فَلِلْجُحُودِ بَانَ

نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ ﴾[الأنفال:٣٣]، ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكۡرُهُمۡ لِتَزُولَ مِنۡهُ ٱلۡجِبَالُ﴾[إبراهيم:٤٦]، ونحو قوله تعالى: ﴿لَّمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ ﴾[النساء:١٣٧]، فيعذب، وتزول، ويغفر منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد لام الجحود، وسميت لام الجحود؛ لملازمتها الجحد، وهو النفي من إطلاق الخاص على العام؛ لأن الجحد لغة إنكار ما تعرفه.

واعلم أنه يشترط في الكون المسبوق باللام أن يكون ناقصًا، فاللام بعد الكون التام لام كي لا الجحود .

تنبيه: اختلف في الفعل الواقع بعد اللام فذهب الكوفيون إلى أنه خبر كان، واللام زائدة لتوكيد النفي. وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف، واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف، وقدروه ما كان زيد مريدا ليفعل وإنما ذهبوا إلى ذلك؛ لأن اللام جارة عندهم وما بعدها في تأويل المصدراهـ. أشموني.

فتخلص أن لأن بعد اللام ثلاث حالات: وجوب الإضمار: وذلك بعد لام الجحود، ووجوب الإظهار: وذلك إذا اقترن الفعلُ بلا، وجواز الوجهين: وذلك فيما بقي.اهـ. شرح القطر.

(و)ثالثها: (حتى) الجارة وإنما لم يقيد بها المصنف؛ لأنها المرادة حيث أطلقت في هذا الباب، ولا ينصب الفعل بعدها إلا إذا كان مستقبلًا، ثم إن كان استقباله حقيقيًّا؛ بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم وإلى ما قبلها فالنصب واجب نحو قوله تعالى: ﴿ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ ﴾[طه:٩١]؛ فإن رجوع موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ مستقبل بالنسبة إلى زمن التكلم وإلى ما قبل حتى، وهو ملازمتهم للعكوف على عبادة العجل، وإن كان غير حقيقي بأن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة؛ فالنصب

جائز لا واجب، نحو قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾[البقرة:٢١٤]؛ فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قُصَّ ذلك علينا، ولحتى التي ينصب الفعل بعدها معنيان: فتارة تكون بمعنى كي؛ وذلك «إذا كان ما قبلها علة لما بعدها» نحو أسلم حتى تدخل الجنة؛ لأن الإسلام علة لدخول الجنة، وتارة تكون بمعنى إلى؛ وذلك «إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها» نحو قوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[طه:٩١]، وقد تصلح للمعنيين معًا كقوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[الحجرات:٩] يحتمل أن يكون المعنى كي تفيء وإلى أن تفيء، والنصب في هذه المواضع، وما أشبهها بأن مضمرة بعد حتى لا بحتى نفسِها خلافًا للكوفيين؛ لأنها قد عملت الجر بالأسماء، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[القدر:٥]؛ فلو عملت في الأفعال النصب لزم أن يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الأسماء، وتارة في الأفعال، وهذا لا نظير له في العربية. واعلم أن لرفع الفعل بعد حتى ثلاثة شروط، «الأول»: كونه مسببًا عما قبلها؛ ولهذا امتنع الرفع في نحو ما سرت حتى أدخل البلد؛ لأن انتفاء السير لا يكون سببًا للدخول، وفي نحو قولك: سرت حتى تطلع الشمس؛ لأن السير لا يكون سببًا لطلوع الشمس، «الثاني»: أن يكون الفعل حالًا لا مستقبلًا على العكس من شروط النصب، إلا أن الحال تارة يكون تحقيقًا وتارة يكون تقديرًا، فالأول كقولك: سرت حتى أدخل البلد، إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، والثاني كالمثال المذكور إذا كان السير، والدخول قد مضيا، لكنك أردت حكاية الحال الماضية، ومعنى حكاية الحال أن يفرض الفعل الواقع في الماضي واقعًا زمن الاخبار، وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[البقرة:٢١٤]؛ لأن الزلزال، والقول قد مضيا،

«الثالث»: أن يكون ما قبلها تامًّا؛ ولهذا امتنع الرفع في نحو سيري حتى أدخلها؛ لأن ما بعدها مستأنف، فيبقى المبتدأ قبلها بلا خبر.اهـ. شرح القطر. (و) رابعها وخامسها (الجواب بالفاء) السببية (والواو) المعية، فأما فاء السببية فهي: «التي يقصد بها كون ما قبلها سببًا للفعل الذي بعدها»، والجمهور على أنها للعطف أيضًا خلافًا لمن جعلها لمجرد السببية، وخرج بفاء السببية الفاء التي هي لمجرد العطف نحو ما تأتينا فتحدثُنا بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا، فيكون الفعلان مقصودًا نفيهما، ويشترط أن تكون الفاء واقعة في جواب نفي محض، أي: خالص من معنى الإثبات، أو جواب طلب محض بالفعل، فالنفي كقوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[فاطر:٣٦]، واحترزنا بالنفي المحض نحو ما تزال تأتينا فتحدثُنا، وما تأتينا إلا فتحدثُنا؛ فإن معناهما الإثبات؛ فلذلك وجب رفعهما، أما الأول فلأن زال للنفي وقد دخل عليها النفي، ونفي النفي إثبات، وأما الثاني؛ فلانتقاض النفي بإلا.

فائدة: إنما سمي ما بعد الفاء، والواو جوابًا؛ لأن ما قبلهما لما كان غير حاصل؛ لأنه إما منفي سواء كان النفي بالحرف كما مثَّلنا، أو بالفعل كليس زيد حاضرًا فيكلمَك، أو بالاسم كأنت غير آتٍ فتحدثَنا، أو مطلوب منتظر حصوله أشبه الشرط الذي ليس بمستحق الوقوع؛ فكان ما بعدهما كالجواب للشرط.اهـ. حامدي.

فأما الطلب فإنه يشمل الأمرَ، كقوله:

يَا نَاقُ سِيرِيْ عَنَقًا فَسِيْحًا ... إِلَىٰ سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

اللغة، ناق: مُرخَّم ناقة، عَنَقًا بفتح العين المهملة، والنون جميعًا: هو ضرب من السَّير السريع فسيحًا واسعًا، سليمان: هو سليمان بن عبد الملك بن مروان، نستريحا:

نُلْقِي عناء تعب السفر.اهـ. سبيل الهدى، والمعنى: ياناقة سيري سيرًا سريعًا إلى سليمان وجدي في ذلك؛ لأنه إن حصل منك ماذُكِر؛ تَسبَّب عنه الراحة لنا ولكِ. اهـ.شرح شواهد ابن عقيل، والشاهد في قوله: فنستريحا: حيث نصب الفعل بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر.اهـ.فتح الجليل.

والنهي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾[طه:٨١]، وهو مشروط بأن لا ينتقض بإلا قبل الفا ء والواو؛ فإن نقض بإلا قبلهما امتنع النصب نحو لا تضرب إلا زيدًا، فيغضبُ فيجب في يغضب الرفع؛ وإن نقض بعدهما لم يمتنع النصب نحو لا تضرب زيدًا، فيغضبَ عليك أو ويغضبَ عليك إلا تأديبًا فالنصب جائز.اهـ.تشويق، والتحضيضَ وهو: «الطلب بحث، وإزعاج» أي: الطلب المتأكد نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾[المنافقون:١٠]، وحروفه هلا، وألا بالتشديد، ولولا، ولوما، والتمني نحو قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[النساء:٧٣]، والترجي نحو قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾[غافر:٣٦-٣٧] في قراءة بعض السبعة بنصب أطلع، والدعاءَ كقوله: **رب وفقني فأعملَ صالحًا**والاستفهامَ، وشرطه: أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد، ولا يجوز النصب بنحو هل أخوك زيد فأكرمه بخلاف، هل أخوك قائم فأكرمَه؟ نحو قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾[الأعراف:٥٣]، والعرض وهو: «الطلب بلين ورفق» نحو ألا تنزل عندنا فتصيبَ خيرًا، والفرق بين العرض، والتحضيض أن العرض هو: «الطلب برفق، ولين»، والتحضيض هو: «الطلب بحث، وإزعاج»، والفرق بين الدعاء، والأمر أن الأمر«طلب من الأعلى إلى

الأدنى»، والدعاء هو: «طلب من الأدنى إلى الأعلى».اهـ. دحلان.

واشترطنا في الطلب أن يكون بالفعل؛ احترازًا ما إذا كان باسم الفعل نحو صه فينامُ الناس، أو بما لفظه خبر حسبك الحديث فينامُ الناس، أو بالمصدر نحو سقيًا فيرويك الله، وتقييد الطلب بالمحض لا يتأتى في جميع أنواع الطلب، بل في الأمر، والنهي، والدعاء خاصة، ومعنى كون هذه محضة أن تكون بفعل صريح.

واعلم أن ما ذكرناه من أقسام الطلب مع النفي يسمى بمسألة الأجوبة التسعة، وجمعها بعضهم بقوله:

مُرْ وَانْهَ وَادْعُ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضهِم   تَمَن وَارْجُ كذاك النفْيُ قد كَمُلا

وأما واو المعية فهي: التي بمعنى مع، ويكون ما قبلها، وما بعدها واقعين في زمان واحد، والجمهور على أنها للعطف مع قصد المعية، وهي كالفاء في جميع ما ذكرناه، وإلى ذلك أشار ابن مالك في الخلاصة:

والوَاو كَالفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَع   كلا تَكُنْ جَلْدًا وتُظْهِر الجَزَع

قال ابن هشام: لم يسمع النصب بعد الواو في المواضع المذكورة إلا في خمسة: النفي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٢]، والنهي نحو قولأبي الأسود الدؤلي:

يا أيُّها الرجُل المُعلِّم غيرَه   هلَّا لنفسك كان ذا التعليمُ

تصفُ الدواءَ لذي السقام وذي الضَّنَىٰ   كَيْمَا يصحَّ به وأنتَ سقيمُ

وأراك تلقحُ بالرشاد عقولَنا   أبدًا وأنت من الرشاد عديمُ

ابــدأ بنفســك فإنهــا عــن غيِّهــا فــإذا انتهــت عنــه فأنــت حكــيمُ

فهنــاك يُســمَعُ مــا تقــول ويُشــتفَى بــالقول منــك وينفــع التعلــيمُ

لاَ تَنْــهَ عَــنْ خُلُــقٍ وَتَــأْتِيَ مِثْلَــهُ عَــارٌ عَلَيْــكَ إِذَا فَعَلْــتَ عَظِــيْمٌ

قوله:«لا تنه عن خلق»، الخُلُق بضم اللام: مَلَكَة يصدر بها الأفعال عن النفس بسهولة من غير تقدم فكر ولا رَوِيَّة، «وعار»: خبر مبتدأ محذوف، أي: ذلك عار عليك، «وعظيم»: صفة، «وإذا فعلت»: معترض بينهما، والعار ما يلزم منه عيب أو سب. اهـ.سجاعي.

والمعنى: لا تنهَ غيرَك عن فعل شيء قبيح وتفعل مثله؛ لأن ذلك عار متعلق وخاص بك عظيم إذا فعلته، أي: إذا فعلت مثله، وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة:٤٤] اهـ. شرح شواهد ابن عقيل، والشاهد في قوله: وتأتي مثله: حيث نصب الفعل بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعِيَّة الواقعة في جواب النهي. اهـ. فتح الجليل. والأمر نحو قوله:

فقلــتُ ادْعِــيْ وَأَدْعُــوَ إِن أَنْــدَى لِصَــوْتٍ أَنْ يُنَــادِيَ دَاعِيَــانِ

أصله: ادعُوي بضم العين، فلما حذفت الواو؛ لالتقائها ساكنة مع الياء بعد حذف حركة الواو؛ استثقالًا لها كسرت العين؛ لمناسبة الياء، ويجوز في الهمز الضم؛ نظرًا لضم العين في الأصل، والكسر؛ نظرًا لكسرها الآن. أفاده الإسقاطي[١] على ابن عقيل.اهـ.

وقوله: إن أندى، من الندى بفتح النون والدال، مقصورًا وهو بُعْدُ ذهاب الصوت.اهـ. زكريا.

(١) أحمد بن عمر الإسقاطي المصري، نحوي، مقرئ، فقيه، مشارك في بعض العلوم، من مؤلفاته: تنوير الحالك على منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، توفي سنة (١١٥٩هـ).

واللام في الصوت زائدة بين المتضايفين على ما يؤخذ من العيني.اهـ. صبان. والمعنى: فقلت لهذه المرأة التي خافت أن يدركنا العدو كما في البيت قبله: نادي مع ندائي، أي: أننا ننادي معًا مَن يكفينا شرهم؛ لأن أكثر ما يبعد الصوت في الذهاب إذا نادى مناديان معًا، والشاهد في قوله: وأدعو: حيث نصب الفعل بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعِيَّة الواقعة في جواب الأمر.اهـ.فتح الجليل.

والتمني نحو قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[الأنعام:٢٧] في قراءة حفص، وحمزة بنصب نكذِّب، ونكون، والاستفهام نحو قوله:

أَلَـــمْ أَكُ جَـــارَكُم وَيَكُـــونَ بينـــي وبيـــنكم المَـــودةُ وَالإِخَـــاءُ

اللغة، جاركم: نازلا في جواركم، أو مستجيرا بحماكم، الإخاء بكسر الهمزة، مصدر آخيته إذا اتخذته أخًا، المعنى: يوبخ الحطيئة بهذا البيت آل الزربقان بن بدر وقومه، ويقول لهم: كنت مواليًا لكم، نازلًا في حماكم، وكان بيني وبينكم أُلفة مؤاخاة، ثم انحرفت عنكم، وبدلت إلى غيركم، فلا بد من أن يكون لهذا سبب من ناحيتكم؛ فأنتم غير أهل للجوار والمودة.اهـ.سبيل الهدى.

الشاهد في قوله: ويكون: حيث نصب الفعل بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعِيَّة الواقعة في جواب الاستفهام.اهـ.فتح الجليل. وقاسه النحويون في الباقي، قال أبو حيان:ولا أحفظه، جاء بعد الواو في الدعاء، والعرض، والتحضيض، والرجاء، ولا ينبغي أن نقدم على ذلك إلا بسماع. اهـ.سجاعي بتصرف.

تنبيه: وفي كلام المصنف الجواب بالفاء، والواو قلب، والأصل والفاء والواو في الجواب، أي: الواقعتان في الجواب؛ لأن الكلام في النواصب، والجواب منصوب لا

ناصب (و) سادسها (أو) العاطفة التي بمعنى إلى، أو بمعنى إلا، فالأول كقولك: لألزمنك أو تقضي حقي، أي: إلى أن تقضي حقي، وقال الشاعر:

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَىٰ ... فَمَا انْقَادَتْ الآمَالُ إلا لِصَابِرِ

أي: إلى أن أدرك المُنى، يقال: استسهل أمره إذا عدَّه سهلًا، والصعب: العسر، يقال: استصعب الأمر إذا صار صعبًا لا يقدر عليه بسهولة، والمُنى بضم الميم مقصورًا جمع مُنية وهي: ما يتمناه الإنسان، أي: يطمع في حصوله، والآمال بمد الهمزة جمع أمل، وهو: الرجاء، والمراد هنا المأمولات، وانقيادها: حصولها، وموافقتها للمراد، ومجيئها على حسبه، والصابر ضد المستعجل، والمعنى: لا أزال أعد الأمور الصعاب سهلة، فأسعى في تحصيلها إلى أن أدرك ما أتمناه؛ لأن الآمال لم تنقد إلا للصابر على محاولة حصولها، والشاهد في قوله: أو أدرك: حيث جاءت «أو» فيه بمعنى إلى، وانتصب الفعل بعدها بأن مضمرة. اهـ.كواكب، والثاني كقولك: لأقتلن الكافر أو يسلم، أي: إلا أن يسلم، وقول الشاعر:

وكنتُ إذا غمزت قناةَ قومٍ ... كسرتُ كُعُوبَها أو تستقيمَا

أي: إلا أن يستقيم، فلا أكسر كعوبها، ولا يصلح هنا معنى إلى؛ لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر، الغمز بالغين المعجمة والزاي: الجسُّ، والعَصْر باليد، والقناة: الرمح إذا رُكِّب فيه السِّنان، وجمعها قَنَا، مثل حصاة وحصى، وكعوب الرمح النواشز أي: المرتفعات في أطراف الأنابيب جمع أنبوبة، وهي ما بين كل عقدتين من القصب، والاستقامة ضد الاعوجاج، والمعنى: إذا اشتد عليَّ جانب قوم رُمْت تليينهم حتى يستقيموا، ومَن لا تصلح له المُلاينة عاملناه بالمُخاشنة إلا أن يستقيم،

فالغمز كناية عن اللِّين. اهـ.كواكب بتصرف، والشاهد في قوله: أو تستقيما: حيث نصب الفعل بأن مضمرة وجوبًا بعد «أو» التي بمعنى إلا. اهـ.فتح الجليل، والفرق بين «أو» التي بمعنى إلى بالتخفيف، والتي بمعنى إلا بالتشديد: أنه إذا كان ما بعدها ينقضي شيئًا فشيئًا فهي بمعنى إلى، وإن كان ما بعدها ينقضي دفعة واحدة فتكون بمعنى إلا. اهـ.عشماوي بتصرف، وأنْ والفعل في هذه الأمثلة ونحوها مُؤوَّل بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم، أي: ليكونن لزوم مني، أو قضاء منه لحقي، وليكونن استسهال مني للصعب، أو إدراك للمُنى، وليكونن قتل مني للكافر، أو إسلام منه، وليكونن كسر مني لكعوبها، أو استقامة منها.اهـ.تصريح.

وفي الكواكب قال ابن عنقاء[1]: هي على بابها لأحد الشيئين أو الأشياء عاطفة لمصدر منسبك من أن ومدخولها على مصدر مفهوم مما قبلها؛ ولهذا وجب تقدم فعل، أو وصف، أو ظرف عليها.اهـ.

تنبيه:إذا تقدم لنا لفظ دال على أمر، أو نهي، أو استفهام، أو غير ذلك من أنواع الطلب، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء، وقصد به الجزاء؛ فإنه يكون مجزومًا بشرط مقدر بعد الطلب مدلول عليه بذلك الطلب، وهذا مذهب الجمهور. وقيل: غير ذلك، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ﴾[الأنعام:١٥١] تقدم الطلب، وهو تعالوا، وتأخر المضارع المجرد من الفاء، وهو أتل، وقصد به الجزاء؛ إذ المعنى تعالوا، فإن تأتوا أتل عليكم؛ فلذلك جزم، وعلامة جزمه حذف آخره، وهو الواو، وقول الشاعر:

---

(١) محمد الخالص بن عنقاء الحسيني المكي، أديب، نحوي، فقيه، كان شيخ الشافعية في اليمن، له شرح لمنظومة العمريطي في النحو، توفي حوالي (١٠٥٤هـ).

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَىٰ حَبِيْبٍ وَمنْزِلٍ   بِسِقْطِ اللوَىٰ بَيْنَ الدخُوْلِ فَحَوْمَلِ

وقِفَا: أمر من الوقوف، وهو القيام، والخطاب إما لنديمَيْه، أو لنفسه وهواه على سبيل التجريد تحسرًا وتندمًا، أو على أن المراد بالتثنية الواحد على جهة التأكيد على ما جرت به عادة العرب من أنهم يخاطبون الواحد مخاطبة الاثنين، ونَبْكِ: أمر من البكاء للاثنين، والمراد: الواحد، وهذا من عادتهم، أومعناه: قف قف، فكرر للتأكيد، والذِّكرى بكسر الذال، وفتح الراء آخره ألف مقصورة أي: من أجل التذكُّر، بسِقْط: صفة لمنزل، أومتعلق بقوله: قفا، وهو بتثليث السين: منقطع الرّمل حيث يدق، واللِّوى بكسر اللام والقصر: حيث يلتوي الرّمل، والدّخول بدال مهملة مفتوحة، أو مضمومة فخاء مهملة،أومعجمة فلام، وحَومل بحاء مهملة أيضًا: موضعان من منزل كلب، والمعنى: قِفا، وأعِينَا، أو قف وأعنِّي على البكاء لأجل تذكري حبيبًا فارقته، ومنزلًا خرجت منه بمنقطع الرمل الملتوي بين هذين الموضعين. اهـ.سجاعي بتصرف.والشاهد في (نبك) حيث جزم؛ لأنه جواب الأمر، وذلك؛ لأنه خلا عن الفاء، وقصد به الجزاء، أي: إنْ تَقِفَا نبكِ، فالبكاء مُسبَّب عن وقوفهم. اهـ.كواكب.

وشرط الجزم بعد النهي: صحة تقدير شرط في موضعه مقرونًا بلا النافية، كما قال الشاطبي، والمكودي[(١)] مع صحة المعنى، نحو لا تدن من الأسد تسلم، ونحو لا تكفر تدخل الجنة؛ فإنه لو قيل في موضعهما: إن لا تدن من الأسد تسلم، وإن لا تكفر تدخل الجنة صح بخلاف لا تدن من الأسد يأكلك، ولا تكفر تدخل النار فإنه ممتنع؛ لأنه لا يصح أن يقال: إن لا تدن من الأسد يأكلك، وإن لا تكفر تدخل النار وإلى

(١) أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، الفاسي، إمام النحاة في زمانه، وأعلمهم باللغة، له شرح على ألفية ابن مالك، توفي سنة (٨٠٧هـ).

ذلك أشار ابن مالك في الخلاصة:

وَشَـرْطُ جَـزْمٍ بَعْـدَ نَهْـيٍ أَنْ تَضَـعْ إن قبـــل لاَ دُونَ تَخَـــالُفٍ يَقَـــعْ

ولما فرغ من النواصب شرع في الجوازم، فقال:

وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ وَهِيَ لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وَأَلَمَّا، وَلَامُ اَلْأَمْرِ وَالدُّعَاءِ، وَ «لَا» فِي اَلنَّهْيِ وَالدُّعَاءِ، وَإِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْمَا، وَأَيٌّ وَمَتَىٰ، وَأَيْنَ، وَأَيَّانَ، وَأَنَّىٰ، وَحَيْثُمَا، وَكَيْفَمَا، وَإِذَا فِي اَلشِّعْرِ خَاصَّةً.

(والجوازم) جمع جازم، أو جازمة كما تقدم في النواصب، والجزم في اللغة: القطع، وسميت هذه الكلمات جوازم؛ لأنها تقطع من الفعل حركة، أو حرفًا، وإنما عملت الجزم؛ لما فصله السيرافي فقال: إنْ أصل الجوازم، وعملت الجزم؛ لأنه لما طال مقتضاها يعني: الشرط، والجزاء يقتضي القياس تخفيفه، والجزم إسقاط، ثم حمل عليها لم؛ لأن كلًّا منهما ينقل الفعل، فإن تنقله إلى الاستقبال أي إلى التعيين له، ولم، إلى الماضي، وكذلك لما، وأما لام الأمر فجزمت؛ لأن أمر المخاطب أي كاضرب مبني، فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني؛ لأنه مثله في المعنى، وحملت عليها لا في النهي من حيث كانت ضرة لها، وفيه نظر من جهة حمل الإعراب على البناء، وقد أنكر علي ابن الخياط مثله.اهـ. حفيد.

وأجيب: بأنه لا يضر حمل الإعراب على البناء فيما ذكر؛ لكونه فرعًا عنه في الفعل، وسكت السيرافي[1] عن بقية أدوات الشرط؛ لأنها ضمنت معنى إن.اهـ. صبان.

(١) أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي، النحوي، المعروف بالقاضي، سكن بغداد، وتولى القضاء بها نيابة عن أبي محمد بن معروف، وكان من أعلم الناس بنحو البصريين، توفي٣٦٨هـ.

(ثمانية عشر) جازمًا، فإن قيل: ذكر المصنف أن الجوازم ثمانية عشر، مع أنه عدَّ واحدًا وعشرين جازمًا، أجيب: بأن الأمر كما قال؛ لأن ألم، وألما مثل لم، ولما ولكن زيد عليهما همزة الاستفهام، وإذا خاصة بالشعر؛ ولذا قال: ثمانية عشر، وترجع إلى ستة عشر بإسقاط لام الدعاء، ولا الدعائية، وهما لام الأمر، ولا الناهية في الحقيقة، ولكن سُمِّيتا بذلك؛ لأن التعبير بالدعاء وبالدعائية في جانب المولى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أولى؛ مراعاة للأدب، وتنقسم إلى قسمين: قسم يجزم فعلًا واحدًا أصالة، وإلا فقد يتعدد المجزوم به بالتبعية بعطف، أو غيره وقسم يجزم فعلين غالبًا، وإلا فقد يجزم فعلًا واحدًا، وجملة، نحو قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[الأعراف:١٣٢] وأخَّره؛ لطول الكلام عليه.

والذي يجزم فعلًا واحدًا ستة، (وهي لم) هي: «حرف نفي، وجزم، وقلب، واختصاص بالمضارع»، نحو لم يضرب وسميت حرف نفي؛ لأنها تنفي المضارع، وجزم؛ لأنها تجزمه غالبًا، وإلا فقد يرفع الفعل بعدها، وقلب؛ لأنها تقلب معناه وتصيره ماضيًا (ولما) وهي: حرف نفي، وجزم، وقلب، واختصاص بالمضارع «كلم»، والجمهور على أن لما مركبة من لم وما، وقيل: بسيطة، وخرج بلما هذه لما الحينية، فتختص بالماضي لفظًا، ومعنى نحو لما جائني أكرمته، ولما الإجابية وهي التي بمعنى إلا، فتختص بالجمل الاسمية نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[الطارق:٤]، أو بالماضي لفظًا لا معنى، نحو أَنْشُدُكَ الله لما فعلتَ كذا، أي: ما أسألك إلا فعلك، ففعلت ماض بمعنى المضارع، فلا يدخلان على المضارع أصلًا.

واعلم أن لما تشارك لم في أمور ستة: الحرفية، والاختصاص بالمضارع ونفيه وجزمه وقلب معناه ماضيًا وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما مع بقاء عملهما،

نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾[الشرح:١] ونحو

علىٰ حين عاتبت المَشيبَ علىٰ الصِّبا وقلتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازعُ

اللغة، عاتبت: من العتاب، أي: لُمْت، ويُروَى: عاينت بياء تحتية بعد العين، بعدها نون ساكنة من العَيان بمعنى الرؤية، أي: شاهدت، المشيب والشيب واحد: ضد الشباب، والصِّبا بكسر الصاد المهملة: المَيل إلى الجهل، الصحو: الإفاقة من السُّكْر، والمعنى: أن الشاعر بكى لأجل صبوته ومَيله إلى محبوبه،ثم رجع على نفسه بالملامة على الانهماك في سُكر الصبوة، ووبخها على عدم الصحو منه، مع وجود المانع من التلبس بذلك، وهو الشيب الذي لا يليق بصاحبه التلطخ بأدناس الشهوات؛ لأن البياض قليل الحمل للدنس، والشاهد فيه قوله: أَلَمَّا: حيث عملت الجزم في «أَصْحُ».اهـ.منحة الوهاب.

وتفارقها في أمور سبعة: «الأول»: أن لما لا تقترن بأداة الشرط، فلا يقال: إن لما بخلاف لم نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾[البقرة:٢٤]«الثاني»: أن منفيها مستمر الانتفاء إلى زمن الحال، فلا تقول: لما يقم ثم قام، بل تقول: لما يقم وقد يقوم بخلاف المنفي بلم؛ فإنه قد يكون مستمرًّا، نحو قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾[الإخلاص:٣]، وقد يكون منقطعًا نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾[الإنسان:١]؛ لأن المعنى: أنه قد كان بعد ذلك شيئًا مذكورًا، «الثالث»: أن منفيها متوقع الثبوت بالنسبة إلى المستقبل، نحو قوله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾[ص:٨] أي: إلى الآن ما ذاقوه، وسيذوقونه بخلاف لم «الرابع»: أن الفعل يحذف بعدها يقال: هل دخلت البلد؟ فتقول: قاربتها ولما، تريد ولما أدخلهان، ولا يجوز قاربتها ولم، وأما نحو قوله:

احْفَـظْ وَدِيْعَتَـكَ التـي اسْـتُوْدِعْتَهَا يَـوْمَ الأَعَـازِبِ إِنْ وَصَـلْتَ وَإِنْ لَـمَ

استودعتها مجهول التاء، مفعوله الأول ناب عن الفاعل، والثاني الضمير المنصوب. اهـ. عيني. وقوله يوم الأعازب: يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة، وبالغين المعجمة، والرَّاء المهملة بمعنى التَّباعد. اهـ تصريح. والشَّاهد فيه قوله: «وإن لم» حيث حذف مجزوم لم؛ لضرورة الشِّعر أي: إن وصلت وإن لم تصل. اهـ منحة الوهاب، «الخامس»: أن لما لا يلتقي بها القسم أصلًا، ولم قد يلتقي بها على الأصح، نحو والله لم يقم زيد، «السادس»: أنها لا تُفْصَل عن مجزومها بحال، ولم قد تُفْصَل عنه بظرف في ضرورة الشعر، كقوله:

فَأَضْـحَتْ مَغَانِيْهَـا قِفَـارًا رُسُـوْمُهَا كَأَنْ لَم سِوَىٰ أَهْلٍ مِنَ الـوَحْشِ تُؤْهَـلُ

المغاني بالغين المعجمة جمع مغني، وهو الموضع الَّذي كان غنيًّا به أهله، والقفار جمع قفر وهي مفازة لا نبات فيها ولا ماء، والرُّسوم جمع رسم، وهو ما كان من آثار الدِّيار لاصقًا بالأرض. اهـ شمن اهـ صبان.

والمعنى: أضحت منازل المحبوبة التي كانت تنزل بها خالية معالمها وآثارها من جميع السكان، وكأنها لم تؤهل ولم يسكن بها أحد سوى الوحش. اهـ منحة الوهاب.

والشاهد: في فصل لم من مجزومها، وهو تؤهل، والأصل كأن لم تؤهل الدار سوى أهل من الوحش،اهـ . صبان . «السابع»: أنه لا يجوز رفع الفعل بعدها بخلاف لم، فقد جاء رفع الفعل بعدها في لغة، كقول الشاعر:

لَـوْلَا فـوارسُ مِـنْ نُعْـمٍ وَأُسْـرَتُهُم يَـوْمَ الصُـلَيْفَاءِ لَـم يُوْفُـوْنَ بِالجَـارِ

تقدم شرح هذا البيت في شرح قول المصنف: (وهو مرفوع حتى يدخل عليه ناصب أو جازم) والشاهد فيه قوله: (لم يوفون) حيث لم يجزم يوفون بلم؛ للضرورة.اهـ منحة الوهاب. (وألم)، والجازم إنما هو لم، والهمزة للاستفهام التقريري، فلا مدخل لها في العمل، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[الشرح:١]، وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها، كما في قراءة بعضهم: ألم نشرح بفتح الحاء، وخُرِّجت على أن الأصل ألم نشرحن بنون التوكيد الخفيفة ثم حذفت، وبقيت الفتحة؛ لتدل عليها، وفي هذا شذوذان: أحدهما: توكيد المنفي، والآخر: حذف النون لغير وقف ولا ساكنين، (وألما)، وأصلها: لما فقرنت بها همزة الاستفهام التقريري، كما في ألم نحو ألما يقم زيد، (ولام الأمر) وهي: «التي يطلب بها الفعل»، نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾[الطلاق:٧]، (و) مثلها لام (الدعاء)، وهي في الحقيقة لام الأمر، إلا أنها من الأدنى إلى الأعلى، فتسمى لام الدعاء؛ تأدبًا، نحو قوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[الزخرف:٧٧]، وحركة اللام الطلبية الكسر؛ حملًا لها على لام الجر؛ لأنها أختها في الاختصاص بالأفعال كتلك بالاسماء، والشيء يُحمل على مقابله، وسُليم تفتحها كلام الابتداء، وتسكينها بعد الواو، والفاء العاطفتين أكثر من تحريكها؛ لشدة اتصالهما بما بعدهما؛ لكونهما على حرف واحد، فصارا مع اللام ككلمة واحدة، فخفف بحذف الكسر، وأما ثم فمحمولة عليهما؛ لكونها حرف عطف مثلهما، نحو قوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾[البقرة:١٨٦]، وتحريكها بعد ثم أجود، والأصح: أن حذفها أي حذف حركة، ثم خاص بالشعر بعد القول وغيره. قاله السيوطي.

فائدة: اعلم أن الغالب في لام الأمر جزمها فعل الغائب نحو لينفق، وكذا الفعل المجهول للمتكلم، والمخاطب نحو لِأُكْرَمْ، وَلِتُكْرَمْ يا زيد؛ لأن الأمر فيهما للغائب،

وتقل في فعلهما المعلوم، والثاني أقل؛ لأن له صيغةً تخصه، وهي فعل الأمر فيستغنى بها عن اللام، ومنه قراءة أُبَيٍّ، وأنسٍ: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾[يونس:٥٨]، وحديث «**لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ**» ومن الأول: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[العنكبوت:١٢]، و«**قُومُوا لِأُصَلِّ لَكُمْ**». اهـ.خضري.

(ولا) المستعملة (في النهي) وهي: «التي يطلب بها ترك الفعل»، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ﴾[العنكبوت:٣٣] (و) مثلها لا المستعملة في (الدعاء)، وهي لا الناهية في الحقيقة، وإنما سميت دعائية؛ تأدبًا، كما تقدم في لام الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا﴾[البقرة:٢٨٦]، وخرج بلا الناهية الزائدة والنافية، وجوَّز الكوفيون جزم النافية إذا صلح قبلها كي؛ لحكاية الفراء ربطت الفرس لا ينفلت بالرفع، والجزم أي كي لا ينفلت، وأجيب: بأن الجزم على توهم الشرط قبله، أي: إن لم أربطه ينفلت.

وجزمُ الناهية فعل الغائب، والمخاطب كثير، وفعل المتكلم قليل جدًّا؛ لأن أمر الشخص، ونهيه لنفسه خلاف الظاهر، إلا إن كان مجهولًا فيكثر؛ لأن المنهي غير المتكلم كما في التوضيح، كلا أُخْرَجْ، أي: لا يخرجني أحد.اهـ. خضري.

ثم لما فرغ مما يجزم فعلًا واحدًا- وهو القسم الأول- أخذ يتكلم على ما يجزم فعلين، وهو القسم الثاني، وهو اثنا عشر فقال: (وإن) بكسر الهمزة، وسكون النون أي الشرطية، وهي أُمُّ الباب، ومِن ثَمَّ قدَّمها، وهي حرف باتفاق موضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط، أي: فلا تدل على معنى آخر، نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾[النساء:١٣٣] فخرج بالشرطية الزائدة، والنافية، والمخففة من الثقيلة، وتقترن إن الشرطية بلا النافية نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ

﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾[التوبة:٤٠] وإياك أن تتوهم أن إلا استثنائية (وما)، وهي اسم موضوع للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضمَّن معنى الشرط نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾[البقرة:١٩٧] بخلاف النافية، والزائدة، والمصدرية (ومن) الشرطية بخلاف الاستفهامية، والموصولية، وهي اسم موضوع لمن يعقل، ثم ضمَّن معنى الشرط، مثالها قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[النساء:١٢٣]، (ومهما) وهي اسم بسيط على المختار؛ إذ لا يقوم على التركيب دليل، وقيل: مركبة، وعلى هذا فقال بعضهم: أصلها ما ما؛ الأولى شرطية، والثانية زائدة، فثقل اجتماعهما، فأبدلت ألف الأولى هاء، هذا مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين أن أصلها مَهْ، بمعنى: أكفف، زيدت عليها ما فحدث بالتركيب معنى لم يكن قبل التركيب وهو الشرطية.اهـ. تشويق.

وهي موضوعة لغير العاقل، ثم ضمنت معنى الشرط نحو قوله تعالى:﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[الأعراف:١٣٢]، (وإذ ما) وهي حرف على الأصح موضوع لمجرد تعليق الجواب على الشرط، وقيل: إنها ظرف، وإن محلها نصب بفعل الشرط، ورجحه ابن هشام في القطر وشرحه، نحو إذ ما تقم أقم.اهـ. كواكب.

(وأي) بالتشديد، وهو اسم موضوع بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى ظرف فهي ظرف زمانًا، أو مكانًا، نحو أي يوم تصم أصم، وأي مكان تجلس أجلس، وإن أضيفت إلى ما يعقل فهي لما يعقل، نحو أيهم يقم أقم معه، وإن أضيفت إلى ما لا يعقل فهي لما لا يعقل، نحو أي الدواب تركب أركب، نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الإسراء:١١٠]، (ومتى) الشرطية بخلاف الاستفهامية، وهي

اسم موضوع للدلالة على الزمان، ثم ضمن معنى الشرط نحو قوله:

أنـــا ابْـــنُ جَـــلَا وَطَـــلَّاعِ الثَنَايـــا   متـــىٰ أَضَـــعِ العمامـــةَ تَعْرِفُـــونِي

ابن جلا: من جلا الأمور كشفها، وأوضحها، فجلا:فعل محذوف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه، وقيل: علَم غلب على أبيه، وطلَّاع: مبالغة في طالع، والثَّنايا جمع ثنية، وهي ما علا من الأرض وغلظ، ويقال: هي العقبة والطريق بين الجبلَين، وقوله: متى أضعِ العمامة يحتمل متى أضع على رأسي عمامة الحرب وهي البيضة، أو المغفر تعرفوني، أي: تعرفوا شجاعتي، وإقدامي، ويحتمل أن يكون المراد: متى أضع العمامة على وجهي الساترة له تعرفوني، ولا تجهلوني لشهرتي، والمعنى: أنا ابن مَن جلا الأمور، ورَكِب الصِّعاب، متى أضع العمامة تعرفوني، مَن رآني بالصفة المذكورة، وإن كنت بلاعمامة، أو متى أضع عمامة الحرب، وهي البيضة على رأسي تعرفونى إذا حاربت عُرِفت بإقدامي وشجاعتي، والشاهد قوله: متى؛ حيث جزمت فعلَيْن. اهـ.كواكب.

(وأيان) بفتح الهمزة، وكسرُ همزته لغةُ سليم، وبها قرئ في الشواذ، وهو اسم موضوع للدلالة على الزمان، ثم ضمَّن معنى الشرط كقوله:

إذا النعْجَـــةُ الْغَـــرَّاءُ كَانَـــتْ بِقَفْـــرَةٍ   فَأَيَّـــانَ مَـــا تعـــدلْ بـــه الـــرِّيحُ تنـــزلِ

النعجة: واحدة من الضأن، والجمع: نعاج ونعجات، والغراء بالمد أي:البيضاء، ويُروَى: الأدماء، من الأدمة، وهي السمرة، وهي غالب نعاج العرب، والقفر: مفازة لا نبتَ فيها ولا ماء، والجمع قِفار، والمعنى: إذا كانت النعجة الحسناء بمفازة بعيدة، ففي أي وقت تعدل به الريح تنزل. والشاهد في قوله: (أيان) حيث استعملت شرطًا،

وجزمت فعلين.اهـ. كواكب. (وأين)، وهو اسم موضوع للدلالة على المكان، ثم ضمَّن معنى الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[النساء:٧٨]، (وأنى) بتشديد النون اسم موضوع للدلالة على المكان، ثم ضمن معنى الشرط كأين وقيل: للزمان كمتى، وقيل: للحال ككيف، وقيل: للثلاثة، وقد جوزت في قوله تعالى: ﴿فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾[البقرة:٢٢٣] أي: من أين شئتم، أو في أي وقت شئتم، أو كيف شئتم إذا كان المأتي واحدًا، وهو محل الحرث الذي هو القُبُلُ دون الدبر.اهـ. كواكب، نحو أنى تستقم تربح، (وحيثما)، وهي اسم موضوع للدلالة على المكان، ثم ضمن معنى الشرط إذا اتصل به ما، وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى الزمان، كقوله:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ الله نَجَاْحًا في غابر الأزمانِ

تستقم من الاستقامة، وهي الاعتدال، والنجاح بفتح النون الفوز، مصدر أنجح الرجل إذا ظفر بحاجته،والغابر بالغين المعجمة: اسم فاعل من غبر بوزن قعد إذا بقي، وقد يُستعمَل فيما مضى فيكون من الأضداد، والمراد هنا: الأول، والأزمان جمع زمن، يطلق على الوقت القليل والكثير. اهـ كواكب . قال في المغني: وهذا البيت عندي دليل على مجيئها للزَّمان.اهـ .والمعنى: يريد أن الاستقامة على الطريق المستقيم، والسَّير في مسالك الصالحين سبب من أسباب فوز المرء برغباته ونوالهما يريد، والشاهد فيه قوله: حيثما تستقمْ يُقدِّرْ، حيث جزم بحيثما فعلين، أولهما تستقم، وثانيهما يُقدِّر، على أن الأول منهما هو فعل الشرط، والثاني منهما هو جواب الشرط وجزاؤه، وقد علمت أن علامة جزم كل واحد منهما هي السكون.اهـ. سبيل الهدى.

فائدة: والتضمين في جميع ما ذكر المراد به: الفهم، والدلالة، وليس المراد: التضمين النحوي، وهو إشراب كلمة معنى أخرى؛ لتتعدى تعديتها كما في التجريد

على السعد.اهـ. حامدي بتصرف.

(وكيفما)، وهو موضوع لتعميم الأحوال، وجرى المصنف في عدها من الجوازم على مذهب الكوفيين؛ قياسًا على غيرها، وبه قال من البصريين: قطرب واسمه محمد ابن مستنير وهو شاذ، والحق ما ذهب إليه البصريون من عدم الجزم بها، وإنما يجازى بها معنى لا عملًا؛ لمخالفتها لأذوات الشرط؛ لوجوب موافقة شرطها لجوابها، قالوا: ويجب اتفاق فعلَيْها لفظًا، ومعنى نحو كيفما تفعل أفعل، وقال بعضهم: لم نقف لها على شاهد في كلام العرب يستدل به على الجزم بها، والغالب مجيئها استفهامًا عن حال الشيء، وصفته فإذا قلت: كيف زيد؟ أي على أي حال وصفة هو؟ (وإذا في الشعر خاصة)، وهذا زائد على الثمانية عشر، وشاع الجزم بها في الشعر، وفي النثر نادر؛ لأنها موضوعة لزمن معين واجب الوقوع، والشرط المقتضي للجزم لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمه.اهـ.صبان. نحو قول الشاعر.

اسْـتَغْنِ مَـاْ أَغْنَـاْكَ رَبُّـكَ بِـالْغِنَىٰ وَإِذَاْ تُصِـبْكَ خَصَاْصَـةٌ فَتَجَمَـلْ

اللغة، الغِنى بكسر الغين والقصر: غِنى المال، والخَصاصة: الحاجة والشدة، قوله: فتجمل يروى بالجيم أي: أظهر الجمال بالتعفف، أو كل الجمل أي: الشحم المذاب، ويروى بالحاء المهملة أي تكلف المشقة، واصبر على الشدة، والمعنى: أظهر الغِنى ما أغناك ربك، وإذا تصبك فاقة وفقر، فأظهر الجمال حتى لا يطَّلع عليك أحد بما أصابك من الحاجة. والشاهد فيه قوله: (إذا) حيث جزمت في الشعر لتصبك، وهو شاذ؛ لأن كلمات الشرط إنما تجزم؛ لتضمنها معنى إن التي هي موضوعة للشك، والإبهام، وكلمة إذا موضوعة للتحقيق؛ فهي منافية لإن الشرطية، فكيف تعمل عملها؟ اهـ.كواكب ومنحة الوهاب.

تنبيهات: الأول: أن ما يجزم فعلين أقسام أربعة: ما هو حرف باتفاق وهو إن، وما هو حرف على الصحيح وهو إذ ما، وما هو اسم على الأصح وهو مهما، وما هو أسماء باتفاق وهو بقية الأدوات، والذي يجزم فعلين من الأسماء قسمان:ما هو ظرف، وما هو غير ظرف، فالأول خمسة: متى، وأيان، وهما ظرفا زمان، وحيثما، وأنى، وأين وهي ظرف مكان، والثاني أربعة: وهي من، وما، ومهما، وكيفما.«الثاني»: أن ما يجزم فعلين أيضًا على ستة أقسام: ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب بالشرط وهو إن، وإذما، وما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من، وما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما، ومهما، وما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو حيثما، وأين، وأنى، وما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى، وأيان، وما هو بحسب ما يضاف إليه وهو «أي»، فيكون لمن يعقل، ولما لا يعقل، وللزمان، وللمكان كما تقدم،«الثالث»: أن هذه الأدوات بالنظر لاتصالها بما وعدمه ثلاثة أقسام: قسم لا يجزم إلا مقترنًا بها وهو حيثما، وإذما، وأجاز الفراء الجزم بهما بدون ما، وقسم لا تلحقه ما وهو من، وما، ومهما، وأنى، وأجازه الكوفيون في من، وأنى، وقسم يجوز فيه الأمران، وهو إن، وأي، ومتى، وأين، وأيان، ومنع بعضهم في أيان، والصحيح: الجواز.اهـ. أشموني.

ونظم ذلك بعضهم بقوله:

تَلْـــزَمُ مـــا في حَيْثُمَـــا، وإذ مـــا وامتنعـــتْ في مَـــا، ومَـــنْ، ومَهْمَـــا

كَـــذَاكَ فِـــي أَنَّـــىٰ وَبَاقِيهَـــا أَتَـــىٰ وَجْهَـــانِ إِثْبَـــاتٌ، وَحَـــذْفٌ ثَبَتَـــاْ

والفعلان المجزومان بهذه الأدوات يسمى الأول منهما فعل الشرط، والثاني جواب الشرط وجزاءه، وإلى ذلك أشار ابن مالك في الخلاصة:

فعلـــين يقتضـــين شـــرط قـــدما   يتلـــو الجـــزاء وجوابًـــا وُسِـــمَا

ويشترط في الأول ستة أمور: «أحدها» أن لا يكون ماضي المعنى؛ فلا يجوز إن قام زيد أمس أقم معه «ثانيها» أن لا يكون طلبيًّا؛ فلا يجوز إن قم، ولا إن لتقم، ولا إن لا تقم «ثالثها» أن لا يكون جامدًا؛ فلا يجوز إن عسى، ولا إن ليس،«رابعها» أن لا يكون مقرونًا بحرف تنفيس؛ فلا يجوز إن سوف يقم،«خامسها» أن لا يكون مقرونًا بقد، فلا يجوز إن قد قام زيد، ولا إن قد يقم،«سادسها» أن لا يكون مقرورنًا بحرف نفي؛ فلا يجوز إن لما يقم، ولا إن لن يقوم، ويستثنى من ذلك لم، ولا أما المضارع المنفي بهما فيجيء شرطًا، أما لا فلأنها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل نحو جئت بلا مال، وأما لم فلتغييرها معنى المضارع إلى الماضي صارت كجزئه مع قلة حروفها، أما لما أختها؛ فلكثرة الحروف، وأما الماضي المنفي بلا فنصَّ الرضي على أنه لا يصير شرطًا؛ فلا يجوز إن لا ضرب، وإن لا شتم؛ لقلة دخولها في الماضي فإذا وقع جوابًا وجبت الفاء.اهـ. يس، فيجوز اقتران فعل الشرط بهما نحو ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة:٦٧]، ونحو ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنفال:٧٣].اهـ. شرح شذور الذهب.

ويشترط في الثاني- وهو الجواب- أن يكون صالحًا لكونه شرطًا وإلا وجب قرنه بالفاء؛ ليحصل الربط بين الشرط والجزاء، وإلى ذلك أشار ابن الك في الخلاصة:

واقْـرنْ بِفَـا حتمًـا جَوَابًـا لَـوْ جُعِـلْ   شَـرْطًا لإِنْ أَوْ غَيْرِهَـا لَـمْ يَنْجَعِـلْ

وجملة ما يجب قرنه بالفاء سبعة: «الأول»: إذا كان جواب الشرط جملة اسمية، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[الأنعام:١٧]، «الثاني»: إذا كان جملة فعلية فعلها طلبي، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾[آل عمران:٣١]، «الثالث»: إذا كان جملة فعلية فعلها جامد، نحو قوله تعالى: ﴿إِن

﴿تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ﴾[الكهف:٣٩-٤٠]، «الرابع»: إذا كان جملة فعلية فعلها منفي بما، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَمَا سَأَلۡتُكُم مِّنۡ أَجۡرٍ﴾ [يونس:٧٢]، «الخامس»: إذا كان جملة فعلية فعلها منفي بلن، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٍ﴾ [النساء:١٢٧]«السادس»: إذا كان جملة فعلية فعلها مقرون بقد، نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُ﴾[يوسف:٧٧]، «السابع»: إذا كان جملة فعلية فعلها مقرون بحرف التنفيس، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يُقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقۡتَلۡ أَوۡ يَغۡلِبۡ فَسَوۡفَ نُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾[النساء:٧٤]، وزاد الكمال بن الهمام[1] تصديره برُب وبالقسم، والدنوشري تصديره بأداة الشرط نحو ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكَ إِعۡرَاضُهُمۡ فَإِنِ ٱسۡتَطَعۡتَ ...إلخ﴾[الأنعام:٣٥]، ونظمها بعضهم بقوله:

اسْمِيَّةٌ طلبيَّةٌ وبِجَامِد ... وبِمَا وَلَنْ وَبِقَدْ وَبِالتَّنْفِيسِ

وذيَّله بعضهم فقال:

ويزادُ مَقْرُونٌ بحرفِ الصَّدْرِ ... أو قسم أداة الشَّرْطِ فَارْعَ أَنِيسِي

وخصت الفاء بذلك؛ لما فيها من السببية والتعقيب، فتناسب الجزاءَ المسبب عن الشرط والعاقبَ له.اهـ.خضري.

أو بإذا الفجائية، وتختص بالجملة الاسمية نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾[الروم:٣٦] .

تنبيه:يعتبر في الجملة المقرونة بإذا أن لا تكون إنشائية، نحو إن عسى زيد فويل له،

---

(١) محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود، السيواسي، ثم الإسكندري، كمال الدين، المعروف بابن الهمام، عارف بأصول الديانات، والتفسير، والفرائض، والفقه، والحساب، واللغة، والموسيقى، والمنطق، توفي سنة (٨٦١هـ).

وأن لا تقترن بأداة النفي نحو إن قام زيد فما بكر قائم، ولا بإن نحو إن قام زيد فإنَّ عمرًا قائم. فهذه المواضع الثلاثة يتعين فيها الفاء، ولا يجوز فيها إذا.اهـ. كواكب.

واعلم أن الشرط والجواب على أربعة أقسام: الأول أن يكونا ماضيين، والمراد ماضيين لفظًا فقط؛ لأن هذه الأدوات تقلب الماضي للاستقبال شرطًا وجوابًا.اهـ. خضرى. نحو إن قام زيد قام عمرو، ويكونان في محل جزم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾[الإسراء:٧]، الثاني: أن يكونا مضارعين نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾[البقرة:٢٨٤]«الثالث»: أن يكون الأول ماضيًا، والثاني مضارعًا نحو قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا﴾[هود:١٥]، «الرابع»: أن يكون الأول مضارعًا، والثاني ماضيًا، وإلى ذلك أشار ابن مالك في الخلاصة:

ومَاضِيَيْنِ أو مُضَارِعَيْنِ تلفيهِمَا أو مُتَخَالِفَيْنِ

وهذا القسم الأخير قليل، وخصه الجمهور بالضرورة، وقالوا: لأنا إذا أعملنا الأداة في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيًا، كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه، وهو غير جائز، ومذهب الفراء، وابن مالك جوازه في الاختيار، وهو الصحيح نحو قوله: ﷺ **(مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيمَانًا واحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ)**.

واعلم أن الأحسن أن يكونا مضارعين؛ لظهور تأثير العامل فيهما، ثم ماضيين؛ للمشاكلة في عدم التأثير، ثم أنَّ يكون الشرط ماضيًا، والجواب مضارعًا؛ لأن فيه الخروجَ من الأضعف إلى الأقوى، أعني من عدم التأثير إلى التأثير، وأما عكسه، وهو كون الشرط مضارعًا، والجواب ماضيًا، فخصه الجمهور بالضرورة؛ لأن فيه الخروج من الأقوى إلى الأضعف، أعني من التأثير إلى عدم التأثير، فالصور أربع:إجمالًا وتسع: تفصيلا؛ لأن الأولى تحتها أربع باعتبار كون كل منهما مصحوبًا بلم، أو غير

مصحوب بها، فإما أن يكونا مصحوبين بها، وإما أن يكونا غير مصحوبين بها، وإما إن يكون الأول مصحوبًا بها دون الثاني، أو بالعكس، والثانية تحتها صورة واحدة، والأخيرتان تحت كل منهما صورتان: باعتبار كون المضارع فيهما مصحوبًا بلم، أو غير مصحوب، فالجملة تسع.اهـ. فتح رب البرية.

تنبيهان: «الأول»: أنَّ أداة الشرط جازمة لفعل الشرط والجزاء معًا، وهو مذهب الجمهور من البصريين، واختاره ابن عصفور، والآبدي(١)، واعترض بأن الجازم كالجار؛ فلا يعمل في شيئين؛ وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله إلا ويختلف كرفع، ونصب، ويجاب: بالفرق؛ بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجارِّ؛ وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظنَّ، ومفاعيل أعلم، وقيل: الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالشرط كما أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، ونُسب إلى الأخفش، واختاره في التسهيل، وقيل: الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون في المبتدأ، والخبر أنهما ترافعا، وهذا نقله ابن جني عن الأخفش، وقيل: الأداة والشرط كلاهما جزم الجواب، كما قيل: الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر، ونُسب هذا القول لسيبويه، والخليل، ورُدَّ بأن العامل المركب لا يُحذف أحد جزئيه، ويبقى الآخر، وفعل الشرط قد يُحذف؛ وبأن العامل المركب لا يفصل بين جزئيه، وقد جاء الفصل نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾[التوبة:٦] وأجيب: بأن فعل الشرط هو المحذوف، وهذا مفسِّر له، وقيل: الجواب مجزوم بالجوار قاله: الكوفيون؛ قياسًا للجزم على الجرِّ،ورد بأنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور.اهـ. تصريح.«والثاني»: وإنما سمي فعل الشرط شرطًا؛ لتعليق الحكم عليه؛ ولأنه علامة على وجود الفعل

(١) أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأبدي، المتوفى ٦٨٠هـ.

الثاني، والعلامة تسمى شرطًا، وسمي الجواب جوابًا؛ لترتبه على الأول، كترتُّب الجواب على السؤال، ويسمى جزاء أيضًا؛ تشبيهًا له بجزاء الأعمال؛ لأنه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع الجزاء بعد الفعل المجازي عليه.

تتمة: تفصيل إعراب أسماء الشروط على ما في الهمع، وغيره أن يقال: إذا وقعت الأدوات الشرطية بعد حرف جار، أو مضاف فهي في محل جر نحو عما تسأل أسأل، وغلامَ من تضرب أضرب، وإلا فإن وقعت على زمان، أو مكان فظرف، فهي في موضع نصب على الظرفية نحو متى تقم أقم، ونحو قوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[النساء:٧٨]، أو على حدث فمفعول مطلق، نحو أي ضرب تضرب أضرب، وإلا فإن وقع بعدها فعل لازم نحو من يقم أقم معه فمبتدأ خبره فعل الشرط، وقيل: هو والجواب؛ لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب، فكان داخلًا في الخبر، وقيل: الجواب؛ لأن الفائدة تمت به، أو وقع بعدها فعل متعد واقع عليها، نحو من يضرب زيد أضربه، ومن تضرب أضربه فمفعول به، أو واقع على ضميرها نحو من يضربه زيد أضربه، ومن تضربه أضربه، أو على متعلقها نحو من يضرب زيد أخاهفاضربه فاشتغال، فيجوز في أداة الشرط أن تكون في موضع رفع على الابتداء، وأن تكون في موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعدها، ومثلها في هذا التفصيل أسماء الاستفهام.اهـ. صبان بتصرف.

ولما قدم الكلام على الأفعال؛ لأنها عوامل، ورتبة العامل: التقدم على المعمول، شرع في الكلام على الأسماء، مبتدئًا بالمرفوعات منها؛ لأنها العُمَدُ فقال:

بَابُ مَرْفُوعَاتِ الأَسْمَاءِ

اَلْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ وَهِيَ: اَلْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ اَلَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْمُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ، وَاسْمُ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ.

(باب) بيان **(مرفوعات الأسماء)**: إضافة مرفوعات إلى الأسماء من إضافة الصفة للموصوف، أي الأسماء المرفوعات، أو من الإضافة البيانية، أي المرفوعات التي هي الأسماء، أو من الإضافة التي بمعنى مِن أيِّ المرفوعات من الأسماء، ولكن الأولى أن تكون بمعنى مِن، والمرفوعات جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع لا جمع مرفوعة؛ لأن موصوفه الاسم وهو مذكَّر لا يعقل، وجمعه جمع مؤنث مطَّرد كالصافنات للذكر من الخيل، والجبال الراسيات، ويصح أن يكون جمعًا لمرفوعة أيضًا، أي: كلمة مرفوعة.

وخرج بالمرفوعات: المنصوبات، والمخفوضات؛ فإنها ستأتي، وخرج بقيد الأسماء: المرفوعات من الأفعال، فإنها تقدمت في قوله هناك:(وهو مرفوع أبدًا)، وقدم المرفوعات؛ لأنها عمدة، وعقبها بالمنصوبات؛ لأنها فضلات، وأخَّر المجرورات؛ لأنها منصوبات محلًّا، والمنصوب محلًّا دون المنصوب لفظًا (المرفوعات) المحل للإضمار، وأظهره توضيحًا، وهو مبتدأ، وقوله: (سبعة) خبرهن، ولا يخفى أن المرفوعات أكثر من سبعة؛ إذ بقي منها اسم أفعال المقاربة، نحو كاد زيد يقوم، واسم الحروف المشبهة بليس وهي: ما وإن ولا ولات، وخبر لا التي لنفي الجنس، وأجاب بعضهم: بأنها داخلة في أخوات كان، وأن والمراد بأخوات كان نظائرها في رفع المبتدأ ونصب الخبر، وبأخوات إنَّ نظائرها في نصب المبتدأ ورفع الخبر؛ فعُلِم أن غير لا التي لنفي الجنس داخلة في أخوات كان، ولا التي لنفي

الجنس داخلة في أخوات إنَّ، وأجاب الشنواني[(١)] بأنه لا يراد بقوله: سبعة حقيقة الحصر، بل المراد التسهيل على المبتدئ بمنعه عن التوجه لغيرها الواقع في المشقة الناشئة عن الإشارة بالغير بالتعبير، بعدم الحصر فيها، والجواب الأول هو أولى ولنا جواب ثالث، وهو: عدمية خروج ما ذُكِر بقوله: المبتدأ والخبر وأريد به الاصلية؛ فإن الاسم غير لا أصله مبتدأ، وخبر لا أصله خبر، فليتأمل.اهـ. تشويق.

(وهي الفاعل) بدأ به؛ لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور؛ ولأن عامله لفظي، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي؛ بدليل أنه يزيل حكمه، تقول في زيد قائم: كان زيد قائمًا، وإن زيدًا قائم، وظننت زيدًا قائمًا، ولما كان عامل الفاعل أقوى كان الفاعل أقوى، والأقوى مقدم على الأضعف، والسبب في كون الفاعل مرفوعًا، والمفعول منصوبًا: أن الفاعل لا يتعدد، أي: لا يكون للفعل الواحد إلا فاعل واحد، وأما **فتلقفها رجل رجل** فإن الاسمين في معنى اسم واحد، أي: فتلقفها الناس، والرفع ثقيل، والمفعول يكون واحدًا فأكثر لفعل واحد، والنصب خفيف، فجُعِلَ الثقيلُ للقليل، والخفيفُ للكثير؛ قصدًا للتعادل، نحو جاء زيد والفتى، والقاضي، وغلامي، وإعرابه: جاء فعل ماض، وزيد فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، والفتى معطوف على زيد مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والقاضي معطوف على زيد مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وغلامي معطوف على زيد مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتقال المحل بحركة المناسبة، وغلام مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، قال الحامدي[(٢)]: عدد المثال؛ إشارة إلى أن الفاعل يرفع بالضمة الظاهرة، والمقدرة

---

(١) هو أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين، عمر بن علي بن وفاء الشنواني، الشافعي، النحوي (٩٥٩-١٠١٩هـ) نحوي، مصري من العصر العثماني، من كتبه: التحفة البرية في حل ألفاظ الآجرومية، تعليق الدرة الشنوانية على شرح الآجرومية، حاشية على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.

(٢) هو الشيخ إسماعيل بن موسى بن عثمان الحامدي، فاضل، مصري، له «تقرير على حاشية الصبان على شرح الأشموني، والحامدي على الكفراوي»، توفي سنة (١٣١٦هـ).

على الألف، والياء، وبضمة المناسبة.اهـ.

(والمفعول الذي لم يسم فاعله) ثنى به؛ لأنه ينوب عنه، كما في قولك: ضُرِب زيد؛ فإن أصل الكلام: ضَرَب عمرو زيدًا، فحذف عمرو؛ لغرض، ثم أقيم المفعول مقامه في كونه عمدة، ومرفوعًا (والمبتدأ وخبره) وهما: الثالث، والرابع من المرفوعات، وقدمهما على ما بعدهما؛ لأنهما منسوخان، ومتبوعان، وذلك مقدم على الناسخ، والتابع وقولنا: على ما بعدهما أي من اسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، وقولنا: لأنهما أي المبتدأ، والخبر، وقولنا: منسوخان أي: بما بعدهما، أي: بعامله، وقولنا: متبوعان أي: لأن اسم كان مثلًا لا يقال: له اسم إلا إذا كان مبتدأ في الأصل؛ فكونه اسمًا، وقع بعد كونه مبتدأ، وكذا يقال في الخبر، وقولنا: وذلك أي: المنسوخ، والمتبوع، وقولنا: على الناسخ أي: على ما عامله ناسخ، وهو اسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، وقولنا: والتابع أي: اسمهما، وخبرهما.اهـ. حامدي، نحو زيد والفتى، والقاضي، وغلامي قائمون، وإعرابه: زيد مبتدأ مرفوع بالابتداء، والفتى، والقاضي، وغلامي معطوفات عليه معربات بالإعراب السابق، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ، فيكون المبتدأ جمعًا؛ فلذا أخبر عنه بالجمع، وقائمون خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع المذكر السالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. (واسم كان وأخواتها) أي: نظائرها في العمل، وهذا هو الخامس من المرفوعات نحو كان زيد، والفتى، والقاضي، وغلامي قائمين، وإعرابه كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم، وينصب الخبر وزيد اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة، والفتى، والقاضي، وغلامي معطوفات عليه بالإعراب السابق، وقائمين خبر كان منصوب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها؛ لأنه جمع مذكر سالم.(وخبر إن وأخواتها) أي: نظائرها في العمل، وهذا هو السادس من المرفوعات، وأَخَّره هو وما قبله؛ لأن عاملهما ناسخ، وهو مؤخَّر كما تقدم نحو إن زيدًا، والفتى، والقاضيَ، وغلامي قائمون، وإعرابه: إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم

وترفع الخبر، زيدًا اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، والفتى معطوف على زيدًا منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والقاضي معطوف على زيدًا أيضًا منصوب بفتحة ظاهرة، وغلامي معطوف أيضًا على زيدًا منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وغلام مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، وقائمون خبر إن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع المذكر السالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. (والتابع للمرفوع)، وهذا هو السابع للمرفوعات. (وهو أربعة أشياء)، وهو في الحقيقة خمسة؛ فإن العطف تحته قسمان: عطف بيان، وعطف نسق.(النعت) نحو جاء زيد الفاضل (والعطف) نحو جاء زيد وعمرو (والتوكيد)أي: المعنوي لا اللفظي كقام قام؛ لأنه يكون فيما لا إعراب فيه كما مثَّلنا، نحو جاء زيد نفسه (والبدل) نحو جاء زيد أخوك، وإذا اجتمعت هذه التوابع قُدم النعت ثم عطف البيان، ثم التوكيد، ثم البدل، ثم عطف النسق، كما أشار إلى هذا الترتيب بعضهم بقوله:

قَــدِّم النعــت فالبيــان فأكِّــد ... ثم أبدل واختم بعطف الحروف

نحو جاء زيد العاقل أبو عبد الله نفسه أخوك وعمرو، ولا يجوز أن يتقدَّم غير النعت عليه، وإنما قُدِّم النعت على غيره؛ لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد بخلاف غيره، أولأن النعت كالجزء من متبوعه، وعطف البيان جارٍ مجراه، والتوكيد شبيه بالبيان أوكعطف البيان في جريانه مجرى النعت، والبدل على نية تكرار العامل، أو أنه تابع كلا تابع؛ لأنه كالمستقل، وأخِّر النسق؛ لتخلل الواسطة.اهـ.يس وقليوبي.

وهذه كلها مذكورة هنا إجمالًا على سبيل التعداد، وسيُذكَر كل واحد منها في باب مفصلًا؛ جريًا على عادة المتأخرين مقدِّمًا للفاعل؛ لأنه أصل المرفوعات، فقال:

بَابُ الْفَاعِلِ

اَلْفَاعِلُ هُوَ الِاسْمُ اَلْمَرْفُوعُ اَلْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ. وَهُوَ عَلَىٰ قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ.

فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ اَلرِّجَالُ، وَيَقُومُ اَلرِّجَالُ، وَقَامَتْ هِنْدٌ، وَتَقُومُ هِنْدٌ، وَقَامَتِ الْهِنْدَانِ، وَتَقُومُ الْهِنْدَانِ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ، وَتَقُومُ الْهِنْدَاتُ، وَقَامَتْ اَلْهُنُودُ، وَتَقُومُ اَلْهُنُودُ، وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ، وَقَامَ غُلَامِي، وَيَقُومُ غُلَامِي، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْمُضْمَرُ اِثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ :«ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتُمَا، وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتُنَّ، وَضَرَبَ، وَضَرَبَتْ، وَضَرَبَا، وَضَرَبُوا، وَضَرَبْنَ».

باب الفاعل: فيه ما تقدم في باب الإعراب (الفاعل) لغة: من أوجد الفعل، واصطلاحًا: ما ذكره المصنف بقوله: (هو الاسم) الصريح وهو « ما لايحتاج في جعله فاعلًا إلى تأويل» نحو قام زيد، أو المؤول به«وهو ما يحتاج في جعله فاعلًا إلى تأويل» لوجود سابك، وقال خالد الأزهري: هو: هنا أي في باب الفاعل- وأما في غيره فإنه أعم - أَّن المفتوحة المشددة، وأنَّ الناصبة للفعل، وما، دون لو، وكي.اهـ.بزيادة، وقال يس: لأنه لابُدَّ أن يتقدم لو المصدرية فعل من مادة الوُدِّ مع فاعله يطلب لو وما بعدها مفعولًا، نحو قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[البقرة:٩٦]، ولابد أن يتقدم كي اللام الجارة لفظًا، أو تقديرًا؛ فتكون كي، ومدخولها مجرورين محلًّا.اهـ. ومثال المؤوَّل نحو قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا ﴾[العنكبوت:٥١]، ونحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾[الحديد:١٦] ونحو قوله:

يَسُـــرُّ المـــرءَ ماذَهَـــبَ اللَّيَـــالِي وكـــان ذَهـــابهُنَّ لَـــهُ ذَهابًـــا

اللغة، ذَهاب بفتح الذال المعجمة مصدر ذهب، تقول: ذهب يذهب مثل: منع يمنع، ذهابًا مثل جمال، وذهوبًا مثل قعود، ومذهبًا مثل مقعد، فهو ذاهب إذا سار أو مرَّ، المرء: مفعول، وما ذهب: فاعل،والمعنى: إن المرء يفرح بمرور الأيام، وهو لا يدري أن في مرورها قطعًا لأجلِه، فكلما مر منها يوم انقطع خيط من خيوط حياته. اهـ.سبيل الهدى، والشاهد فيه قوله: ماذهب الليالي، فإن «ما» المصدرية مع ما بعدها في تأويل مصدر فاعل يَسُر، والتقدير: يَسُر ذَهابُ الليالي المرءَ.

وخرج بالاسم: الفعل، والحرف، والجملة: ما لم يقصد لفظها، نحو صدر عني لا حول ولا قوة إلا بالله، أي صدر عني هذا اللفظ، فلا يقع كل منها فاعلًا.

(المرفوع) لفظًا، نحو قال اللهُ، أو تقديرًا؛ للتعذر نحو جاء الفتى، أو للثقل نحو جاء القاضي، أو للمناسبة نحو جاء غلامي، أو محلًّا نحو جاء سيبويه بفعله التام، ولو ناسخًا كظننت، الباقي على صيغته الأصلية، أو شبه الفعل المذكور؛ لأن الرفع علم الفاعلية سواء كان الفعل لازمًا، أو متعديًا متصرفًا، أو جامدًا صحيحًا، أو معتلًّا، فخرج بالتام كان وأخواتها؛ فإنها أفعال ناقصة، وخرج بالباقي على صيغته الأصلية المبني للمفعول. وقد يُجَرُّ لفظه بإضافة المصدر إليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[البقرة:٢٥١] فالله فاعل، والناس مفعول، والتقدير: ولولا أن يدفع الله الناس، أو بإضافة اسم المصدر إليه نحو قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «من قُبْلَةِ الرَّجُل امرأتَه الوضوءُ»، فالوضوء مبتدأ مؤخر، وقبلة الرجل خبر مقدم، وقبلة بضم القاف اسم مصدر قَبَّل، ورجل فاعله، وامرأته مفعوله، أو بمن الزائدة نحو قوله تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا

مِنۢ بَشِيرٖ ﴾[المائدة:١٩] أي: ما جاءنا بشي، أو الباء الزائدة نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا ﴾[الفتح:٢٨] أي: وكفى الله، أو اللام الزائدة نحو قوله تعالى: ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[المؤمنون:٣٦] أي ما توعدون، وهو حينئذ مرفوع تقديرًا، وقيل: محلًّا، فإن قلت: ما الفرق بين الإعراب المحلي، والتقديري؟ أجيب: بأن المانع في المحلي قائم بجملة الكلمة وفي التقديري بالحرف الأخير، ولا شك أن المانع في المجرور بمن الزائدة ونحوه قائم بالحرف الأخير؛ فالظاهر أن يكون الإعراب فيها تقديرًا، ويجوز في تابعه الجر على اللفظ، والرفع على المحل سواء جُرَّ بالحرف، أو المصدر، وأبهم المصنف رافع الفاعل؛ ليكون كلامه جاريًا على القولين في رافعه، والصحيح عند سيبويه: أن رافعه ما أسند إليه من فعل، أو شبهه لا الإسناد، خلافًا لخلف الأحمر(١).

تنبيه: قد ينصب الفاعل، ويرفع المفعول به شذوذًا إذا فُهِم المعنى، وأُمِنَ اللبس، كما قال في الكافية:

وَرَفْعُ مَفْعُولٍ بِهِ لاَ يَلتَبِسْ مَعَ نَصْبِ فَاعِلٍ رَوَوْا فَلاَ تَقِسْ

وسمع من كلامهم: خرق الثوبُ المسمارَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ برفع أولاهما، ونصب ثانيهما، وجعله ابن طراوة(٢) قياسًا مطَّردًا؛ عملًا بقراءة عبد الله ابن كثير قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ ﴾[البقرة:٣٧] بنصب آدم، ورفع كلمات، ورد بإمكان حمله على الأصل من أن المرفوع هو الفاعل؛ لأن التلقي نسبة بين

(١) أبو محرز خلف بن حيان من علماء البصرة في اللغة والنحو، مولى بلال بن أبي بردة، حمل عنه ديوانه أبو نواس، وتوفي في حدود سنة (١٨٠هـ) وكان راوية ثقة علَّامة.

(٢) أبو الحسين، سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي المعروف بابن الطراوة، (٤٣٨– ٥٢٨هـ)، هو أديب، نحوي، أندلسي.

الجانبين. (المذكور قبله) وجوبًا (فعله) الرافع له، أو شبهه أي: الفعل، أي: ما شابهه في العمل، وهو تسعة، أحدها: اسم الفاعل نحو أقائم الزيدان، والثاني: أمثلة المبالغة جمع مثال، ومثال الشيء ما كان على صورته سميت هذه الصيغ بها؛ لأنها مثال لكل ما وازنها؛ فإن فعال مثلًا مثال لكل ما كان على وزنه من ضراب، وشراب، ونحوهما، وأمثلة المبالغة عند النحاة «ما حُوِّل عن صيغة اسم الفاعل الثلاثي إلى صيغة فعال، أو مِفعال، أو فعول، أو فعيل، أو فَعِل؛ قصدًا للمبالغة، والتكثير» نحو أضرَّاب زيد، كما قال ابن مالك في الخلاصة:

فِعَـــال أو مِفْعَـــال أو فَعُـــولُ ... في كَثْـــرَةٍ عَـــنْ فَاعِـــلٍ بَـــدِيلُ
فَيَسْـــتَحِقُّ مَالَـــهُ مِـــنْ عَمَـــل ... وَفِـــي فَعِيـــلٍ قُـــلْ ذَا وَفَعَـــل

والثالث: الصفة المشبهة، أي: باسم الفاعل، نحو زيد حسن وجهُه، والرابع: اسم التفضيل «وهو ما أُخِذ من فعل ثلاثي متصرف تام مجرد قابل للتفاوت غير دال على لون أو عيب» نحو ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، والخامس: المصدر نحو عجبت من ضربٍ زيدٌ عمرًا بتنوين ضرب ورفع زيد على أنه فاعل المصدر، ولا يصح إضافته إليه؛ لأن الكلام في الفاعل المرفوع لفظًا، والسادس: اسم المصدر، نحو عجبت من عطاء الدنانيرِ زيدُ برفع زيد، والسابع: اسم الفعل، نحو هيهات العقيقُ، والثامن: الظرف، نحو أعندك زيد، والتاسع: الجار والمجرور، نحو أفي الدار زيد، إذا قدر زيد فيهما فاعلًا، ومنه قوله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[إبراهيم:١٠]، ويصح في الأمثلة الثلاثة أن يكون الاسم مبتدأ وما قبله من الظرف، والجار والمجرور خبرًا، وإنما اقتصر المصنف على الفعل؛ لأنه الأصل.

فائدة: اعلم أنه لا بد من إسناد الفعل، أو ما هو في تأويله إلى ذلك الاسم على جهة قيامه به، نحو علم عمرو، فإن العلم قائم بعمرو، أو وقوعه منه نحو قام عمرو، فإن القيام وقع من عمرو، أي: أحدثه عمرو، وعلم من هذين المثالَين أن إسناد الفعل إلى الفاعل يكون حقيقة أي: لغة، واصطلاحًا كالمثال الثاني، ومجازًا أي لغة: كالمثال الأول، وإن كان حقيقة اصطلاحًا؛ لأن الفاعل في الاصطلاح: من قام به الفعل، سواء أوجده أم لا، وخرج بالمذكور قبله فعله المبتدأ؛ فإنه لم يذكر قبله عامل لفظي. (وهو على قسمين) لا ثالث لهما (ظاهر) من الظهور ضد الخفاء، وهو: «ما دلَّ على مسماه بلا قيد»، أي: بلا قيد التكلم، والخطاب، والغيبة، وهو ما عدا المضمر؛ فيشمل المبهم نحو جاء هذا، والذي قام أبوه ونحوهما، (ومضمر) من الإضمار، وهو الخفاء؛ لأن دلالته على الذات لا بد فيها من قيد كالتكلم، والخطاب، والغيبة، وهو: «ما دل على متكلم، أو مخاطب، أو غائب» كأنا وأنت، وهو (فالظاهر نحو قولك: قام زيد) قام فعل ماض، زيد فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره؛ لأنه اسم مفرد، وهذا مثال للفاعل المفرد المذكر مع الماضي، (ويقوم زيد) الواو حرف عطف، يقوم فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره؛ لأنه الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء، زيد فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره؛ لأنه اسم مفرد، وهذا مثاله مع المضارع، (وقام الزيدان) الواو حرف عطف، قام فعل ماض، الزيدان فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وهذا مثال للفاعل المثنى المذكر مع الماضي (ويقوم الزيدان) الواو حرف عطف، يقوم فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره؛ لأنه الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء، الزيدان فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنى،

والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وهذا مثال له مع المضارع (وقام الزيدون) الواو حرف عطف قام فعل ماض الزيدون فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وهذا مثال لجمع المذكر السالم مع الماضي (ويقوم الزيدون) الواو حرف عطف يقوم فعل مضارع مرفوع... إلخ، الزيدون فاعل مرفوع... إلخ، وهذا مثاله مع المضارع، (وقام الرجال) الواو حرف عطف، قام فعل ماض، الرجال فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره؛ لأنه جمع التكسير، وهذا مثال لجمع التكسير المذكر مع الماضي، (ويقوم الرجال) الواو حرف عطف، يقوم فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره؛ لأنه الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء، الرجال فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره؛ لأنه جمع التكسير، وهذا مثال له مع المضارع، (وقامت هند) الواو حرف عطف، قام فعل ماض، والتاء للتأنيث، هند فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره؛ لأنه اسم مفرد، وهذا مثال للفاعل المفرد المؤنث مع الماضي (وتقوم هند) الواو حرف عطف، تقوم فعل مضارع... إلخ، هند فاعل، وإعرابه كالذي قبله، وهذا مثاله مع المضارع، (وقامت الهندان) الواو حرف عطف، قام فعل ماض، والتاء للتأنيث، الهندان فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وهذا مثال للفاعل المثنى المؤنث مع الماضي، (وتقوم الهندان) الواو حرف عطف، تقوم فعل مضارع... إلخ، الهندان فاعل، وإعرابه كإعراب الذي قبله، وهذا مثال له مع المضارع، (وقامت الهندات) الواو حرف عطف، قام فعل ماض، والتاء للتأنيث، الهندات فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره؛ لأنه جمع المؤنث السالم، وهذا مثال للفاعل المؤنث المجموع جمع تصحيح مع الماضي، (وتقوم

الهندات) الواو حرف عطف، تقوم فعل مضارع... إلخ، الهندات فاعل وإعرابه كالذي قبله، وهذا مثال له مع المضارع، (وقامت الهنود) الواو حرف عطف، قام فعل ماض، والتاء للتأنيث، الهنود فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره؛ لأنه جمع التكسير، وهذا مثال للفاعل المؤنث المجموع جمع تكسير مع الماضي، (وتقوم الهنود) الواو حرف عطف، تقوم فعل مضارع... إلخ، الهنود فاعل وإعرابه كإعراب الذي قبله، وهذا مثال له مع المضارع، (وقام أخوك) الواو حرف عطف، قام فعل ماض، أخو فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه اسم من الأسماء الخمسة، وهو مضاف، والكاف مضاف إليه في محل جر، وهذا مثال للفاعل من الأسماء الخمسة مع الماضي، (ويقوم أخوك) الواو حرف عطف، يقوم فعل مضارع... إلخ، أخو فاعل وإعرابه كالذي قبله، وهو مضاف، والكاف مضاف إليه، وهذا مثال له مع المضارع (وقام غلامي) الواو حرف عطف، قام فعل ماض، غلامي فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم، وغلام مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، وهذا مثال للفاعل المضاف إلى ياء المتكلم مع الماضي (ويقوم غلامي) الواو حرف عطف، يقوم فعل مضارع... إلخ، غلامي فاعل وإعرابه كإعراب الذي قبله، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وهذا مثال له مع المضارع (وما أشبه ذلك) أي: ما ذكر فالذي أشبه قولك: قام زيد، هو قام خالد، والذي أشبه قولك: قام غلامي، هو قام عبدي، وهكذا، فهذه عشرون مثالًا؛ عشرة مع الماضي، وعشرة مع المضارع، وكلها أسماء ظاهرة.

تنبيه: اعلم أن الفاعل الظاهر إما أن يكون معرفة، أو نكرة، أما المعرفة فقد ذكرها المصنف، وأما النكرة فنذكرها الآن؛ تكميلًا للقسمة، وهذه أمثلتها: نحو قام

مسلم، ويقوم مسلم، وقام مسلمان، ويقوم مسلمان، وقام مسلمون، ويقوم مسلمون، وقام رجال، ويقوم رجال، وقامت مسلمة، وتقوم مسلمة، وقامت مسلمتان، وتقوم مسلمتان، وقامت مسلمات، وتقوم مسلمات، وقام هنود، وتقوم هنود، وقام أبو رجل، ويقوم أبو رجل، وقام غيري، ويقوم غيري، وإعراب هذه الأمثلة كإعراب أمثلة الفاعل المعرَّف، وقد تقدمت.

فائدة: أقسام الظاهر عشرة؛ لأنه إما مفرد، أو مثنى، أو جمع مذكر سالم، أو جمع مؤنث سالم، أو جمع تكسير، وكل منها إما لمذكر، أو لمؤنث، وإما اسم من الأسماء الخمسة، أو مضاف إلى ياء المتكلم، هذا إذا لم نلاحظ كونه معرفة، أو نكرة، أما إذا لاحظنا ذلك فتكون أقسام الظاهر عشرين، وتزيد هذه الأقسام باعتبار عاملها، وهو الماضي، والمضارع؛ لأن العشرين تارة مع الماضي، وتارة مع المضارع، فحيئذ تبلغ الصور أربعين صورة.

ملاحظة: قال خالد الأزهري: فإن قيل: الزيدان، والهندان، والزيدون، والهندات، والزيود، والهنود، مفرداتها أعلام، والعَلم يدل على الوحدة، فإذا زيد عليه ما يدلُّ على التثنية، أو الجمع دَلَّ على التعدُّد، والوحدة، والتعدد متضادان، قلت: إذا أريد تثنية العلم، أو جمعه قصد تنكيره ثم يثنى، ويجمع؛ بدليل جواز دخول أل عليه عوضًا عما فاته من تعريف العلمية.اهـ.

تنبيه: اعلم أن كُلًّا من الماضي والمضارع يرفع الظاهر، ما عدا أفعل في التعجب، وخلا، وعدا، وحاشا في الاستثناء؛ فإنها أفعال ماضية لا ترفع الظاهر، بل ترفع ضميرًا مستترًا فيها وجوبًا،ويستثنى من المضارع لا يكون في الاستثناء؛ فإنه لا يرفع الظاهر أيضًا، بل يرفع ضميرًا مستترًا وجوبًا، وأما فعل الأمر فلا يرفع إلا الضمير دائمًا.اهـ.عطار.

ولما فرغ من الكلام على الفاعل الظاهر، أخد يتكلم على الفاعل المضمر،

وهو اثنا عشر ضميرا: سبعة للحاضر أي المتكلم، والمخاطب، فللأول اثنان: وللثاني خمسة، وخمسة للغائب فقال: (والمضمر)، وهو ما كني به عن الظاهر اختصارًا؛ لأن الأصل في نحو قولك: زيد ذهب، زيد ذهب زيد، فلما كني بالضمير عن الظاهر، وقيل: زيد ذهب كان أخصر.اهـ. فتح رب البرية.

(اثنا عشر) اثنان: للمتكلم، وذلك نحو (ضربتُ) بفتح الضاد، وضم التاء للمتكلم وحده مذكرًا كان، أو مؤنثًا (وضربنا) بفتح الضاد، وسكون الباء، للمتكلم ومعه غيره مذكرًا كان أو مؤنثًا، مثنى أو جمعًا، وقد تستعمل في المتكلم المعظم نفسه إلحاقًا له بالجماعة، والتمييز في كل ذلك مرجعه للقرائن، والضمير هو صيغة نا برمتها.اهـ. عطار بزيادة.

ونا حيث سكن ما قبلها، وكان غير ألف فهي فاعل كمثاله، وإن فتُح ما قبلها، أو سُكِّن وكان ألفًا، نحو ضربَنا زيد، ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا﴾ [الزمر:٨] فهي مفعول، وهذا كله مع الماضي. أما مع المضارع، والأمر فهي مفعول مطلقًا نحو يضربُنا زيد، ونحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾[البقرة:٢٨٦]إلى قوله: ﴿وَٱرْحَمْنَآۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾[البقرة:٢٨٦]. اهـ.كواكب بتصرف.

وتستعمل نا مجرورة نحو الطف بنا، وليس في الضمائر ما يصلح للثلاثة إلا هي؛ ولذلك قال ابن مالك:

لِلرَّفْـعِ والنَّصْـبِ وجـر نَـا صَـلحْ ... كـاعْرفْ بِنَـا فَإِنَّنَـا نِلْنَـا المِـنَحْ

وخمسة للمخاطب (و) هي (ضربت) بفتح التاء للمذكر المخاطب (وضربت) بكسر التاء للمخاطبة (وضربتما) للمثنى المخاطب مطلقًا، مذكرًا كان أو مؤنثًا، وإعرابه: ضرب فعل ماض، والتاء ضمير المخاطبَين فاعل، وإنما قلنا: التاء؛ لأنه إذا كان لفظ الاسم حرفًا واحدًا، وأسندت إليه عبرت باسمه، فتقول في مثل ضربت التاء: فاعل مبني

على الضم في محل رفع، والميم حرف عماد، والألف حرف دال على التثنية؛ لأن الالف لما اقتضت فتحة ما قبلها، ولم يمكن فتح التاء خوف الالتباس بالمفرد المخاطب عند إشباع الفتحة للإطلاق جيئ بالميم؛ ليعتمد على ذلك، وإنماسُوِّي بين تثنيتي المخاطب، والمخاطبة؛ لقلة استعمالهما، ووضع الضمائر للإيجاز.اهـ. تشويق بزيادة.

(وضربتم) بضم التاء لجمع الذكور المخاطبين، والميم علامة جمع الذكور (وضربتنَّ) بضم التاء لجمع الإناث المخاطبات، والنون المشددة علامة جمع الإناث، وبما قررناه علم أن التاء في الجميع هو الضمير، ولا يقع إلا فاعلًا أو نائبًا عن الفاعل، والحروف اللاحقة لها لا مدخل لها في الفاعلية، وهذا أمثلة المخاطب، وأشار إلى أمثلة الغائب بقوله: (وضرب) للمذكر الغائب (وضربتْ) للمؤنثة الغائبة، والتاء علامة التأنيث. هذا قول الجمهور، وهو المشهور، وقال في المغني: وزعم الجلولي[1] أنها اسم، وهو خرق لإجماعهم، وعليه فيأتى في الظاهر بعدها أن يكون بدلًا، أو مبتدأ، والجملة قبله خبر.اهـ. تشويق. (وضربًا) للمثنى المذكر، وأخل المصنف ضربَتا للمثنى المؤنث ولا بد منه، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت:١١]، (وضربوا) لجمع الذكور الغائبين (وضربْن) لجمع الإناث الغائبات، أصله ضربتْن بسكون التاء فحذفت التاء؛ لاجتماع علامتي التأنيث في الفعل الثقيل فصار ضربن بفتح الراء والباء ثم سكن الباء؛ لأن النون تقتضي سكون ما قبلها، والألف، والواو، والنون هي الفاعل، ولا تكون هذه الثلاثة إلا في محل رفع، وقد تكون الألف في محل جر بالإضافة، وذلك فيما إذا قلبت ياء المتكلم ألفًا في النداء، نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾[يوسف:٨٤]؛ فإن أصلها أسفي قلبت الياء ألفًا، وليس لنا ألف في محل جر إلا هذه، وقد ألغزتُ في ذلك فقلتُ:

(١) هو أبو علي الجلولي القيرواني، الحسن بن علي.

بـيِّن لنَـا يَـا إمـامَ النَّحْـوِ مَـا ألـف   محلُّها الجَرُّ جُرَّت بالمُضَـافِ لَهَـا

وذهب المازني إلى أن الفاعل في أكرما، وأكرموا، وأكرمن ضمير مستتر، وأن الألف، والواو، والنون علامات كتاء التأنيث، ووافقه الأخفش في الواو دون الألف والنون.اهـ. عطار.

وينقسم المضمر إلى قسمين: متصل، ومنفصل، فأما المتصل فهو:«ما اتصل بعامله، ولا يقع بعد إلا في الاختيار، وإن وليها في الاضطرار» كما في قول الشاعر:

وَمَـا نُبَـالِي إِذَا مَـا كُنْـتِ جَارَتَنَـا   أَنْ لاَ يُجَاوِرُنَـــا إِلَّاكِ ديـــارُ

والمعنى: وما نكترث ونعبأ من عدم مجاورة أحد غيرك إيانا إذا كنت أيتها المحبوبة جارتنا؛ لأنك أنت المطلوبة، وفيك الكفاية، فإذا وُجِدتِ فلا نلتفت إلى سواك.اهـ.شواهد ابن عقيل، ويُروَى بدل وما نبالي: وما علينا، أي: إذا كنتِ أيتها المحبوبة جارة لنا فلا ضرر علينا في عدم مجاورة أحد غيرك لنا؛ لأنك أنت المطلوبة، ولا التفات إلى سِواك، والشاهد في قوله: إلَّاك: حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا شذوذًا. اهـ.فتح الجليل. وينقسم المتصل إلى مرفوع المحل، وذكره المصنف في باب ضَرَبْت في الفاعل، وضُرِبْت في نائب الفاعل، وإلى منصوب المحل، وسيأتي في المنصوبات. وأمامجرور المحل فلم يذكره المصنف.

وينقسم المتصل المرفوع المحل إلى مستتر، وبارز، فالمستتر هو:«ما ليس له صورة في اللفظ»، وينقسم إلى واجب الاستتار وإلى جائزه، فواجب الاستتار –وهو: ما لا يخلفه الظاهر، ولا الضمير المنفصل –عشرة، لكن اقتصر السيوطي في فريدته منها على تسعة، فقال:

وســـتر مرفـــوع بـــأَمْر حُتِّمَـــا   ودون يـــا مُضَـــارِع واسْـــمَيْهِمَا
وفعـــل الاســـتثناءِ والتَّعَجُّـــب   وأفْعَـل التَّفْضِـيل فـاحْفَظ تُصِـب

ولو قال بدل فاحفظ: صبراً لوفى بالمقصود، فيدخل المصدر النائب عن فعله.اهـ. ابن حمدون.

«الأول» المستتر في فعل أمر الواحد، أي المفرد المذكر كاضرب وقم، أما نحو قوله تعالى: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾[المائدة:٢٤] فأنت تأكيد للمستتر، فخرج بفعل الواحد المثنى، والمجموع، وأمر الواحدة؛ فإنه يبرز في الجميع كقوما، وقوموا، وقومي، وقمن «الثاني» المستتر في اسم فعله مطلقًا كصه يا زيد، وصه يا زيدان، وصه يا رجال، ففي كل منها يقدر ضمير مستتر وجوبًا، مرفوع المحل على الفاعلية «الثالث» المستتر في المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر كتقوم يا زيد، وتضرب بخلاف المبدوء بتاء الغائبة كهند تقوم؛ فإن استتاره جائز لا واجب، بخلاف المبدوء بتاء خطاب الواحدة، أو التثنية، أو الجمع؛ فإنه يبرز في الجميع نحو تقومين، وتقومان، وتقومون، وتقمن.«الرابع» المستتر في المضارع المبدوء بالهمزة التي للمتكلم وحده مذكرًا كان، أو مؤنثًا كأقوم، وأضرب،«الخامس» المستتر في المضارع المبدوء بالنون التي للمتكلم ومن معه، أو للمعظم نفسه مذكرًا كان، أو مؤنثًا كنقوم، ونضرب،«السادس» المستتر في اسم فعل المضارع مطلقًا كأوه بمعنى أتوجع، أو نتوجع،«السابع» المستتر في فعل الاستثناء، وإنما وجب استتاره؛ لئلا يفوت حمله على إلا في تلو المستثنى له نحو قاموا خلا زيدًا، وعدا زيدًا وليس زيدًا، ولا يكون زيدًا،«الثامن» المستتر بأفعل في التعجب، وإنما وجب استتاره؛ لجريانه مجرى المثل، فلا يغير نحو ما أحسن زيدًا،«التاسع» المستتر في اسم التفضيل، نحو زيد أكرم من عمرو، قال ابن عنقاء: وفيه نظر؛ لأن واجب الاستتار ما لا يرفع عامله إلا المستتر فقط، واسم التفضيل يرفع الظاهر مطلقًا على لغة، وفي مسألة الكحل في كل لغة.اهـ. كواكب بزيادة.

وقال الخضري: ولا يرد أن الأخير يرفع الظاهر في مسألة الكحل إجماعًا، وفي غيرها على لغة قليلة كما سيأتي؛ لندور ذلك،«العاشر» المستتر في المصدر الواقع بدلًا من فعله، كسقيا لك أي: سقاك الله، وضربًا زيدًا.

وجائز الاستتار- وهو: ما يخلفه الظاهر، أو الضمير المنفصل- ثمانية، «الأول» المستتر في فعل المضارع المبدوء بالياء للمفرد المذكر الغائب، نحو زيد يقوم، «الثاني» المستتر في الفعل المضارع المبدوء بالتاء التي للغيبة، نحو هند تقوم، «الثالث» المستتر في الفعل الماضي غير فعل التعجب، والاستثناء نحو زيد ضرب، «الرابع» المستتر في اسم الفعل الماضي، نحو العقيقُ هيهات، «الخامس» المستتر في اسم الفاعل نحو زيد ضارب، «السادس» المستتر في اسم المفعول، نحو زيد مضروب، «السابع» المستتر في الصفة المشبهة، نحو زيد حسن وجهَه، «الثامن» المستتر في أمثلة المبالغة نحو زيد ضرَّاب، والأصح أن المستتر قسم من المتصل، وهذا أحد أقوال ثلاثة: ثانيها منفصل، ثالثها واسطة.اهـ. صبان. ولا يكون المستتر إلا ضمير رفع، إما فاعلًا نحو زيد قام، أو نائب الفاعل، نحو زيد ضُرِب، قال عبد الباري الأهدل(١) في الكواكب: والفرق بينه وبين المحذوف: أن المستتر اصطلاحًا مرفوع، وعامله لفظي، والمحذوف أعم من ذلك.اهـ.

تنبيه: إنما خص ضمير الرفع بالاستتار؛ لأنه عمدة يجب ذكره؛ فإن وجد في اللفظ فذاك، وإلا فهو موجود في النية، والتقدير بخلاف ضميري النصب، والجر؛ فإنهما فضلة، ولا داعي إلى تقدير وجودهما إذا عدما من اللفظ غالبًا، فلا يعترض بأنه قد يكون هناك داع إلى تقديرهما كربط الصفة، أو الصلة، أوالخبر، أو الحال بهما.اهـ. صبان وأشموني.

---

(١) محمد بن أحمد بن عبد البارئ الأهدل (١٢٤١-١٢٩٨هـ)، مؤلف الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية.

وقال الأهدل: وإنما خص الاستتار بالمرفوع؛ لأن المنصوب والمجرور فضلة؛ لأنهما مفعولان، والمرفوع فاعل، أونائب فاعل كما قال المصنف، وهو كالجزء من عامله، فجوَّزوا في الضمائر المتصلة التي وضعها على الاختصار التخفيف باستتار الفاعل؛ لأن الفاعل أصل في اختصار الضمير، ولاسيما إذا كان ضميرًا متصلًا، فاكتفوا بلفظ الفعل عنه.اهـ.

والبارز هو: «ما له صورة في اللفظ»، وقد مرت عليك أمثلته في قول المصنف: (والمضمر اثنا عشر)، وأما المنفصل فهو: «ما لا يتصل بعامله، ويقع بعد إلا في الاختيار»، وهذا القسم لا يكون إلا بارزًا؛ فلذلك خص التقسيم إلى مستتر، وبارز بالقسم الأول، وينقسم إلى مرفوع المحل، وذكره المصنف في باب أنا في المبتدأ وإلى منصوب المحل، وسيأتي في المنصوبات.

وأما مجرور المحل فلا يوجد في المنفصل؛ لامتناع الفصل بين الجار والمجرور.

فتلخص أن الضمير على خمسة أنواع:مرفوع متصل، ومرفوع منفصل، ومنصوب متصل، ومنصوب منفصل، ومجرور ولا يكون إلا متصلًا، وجملة الضمائر ستون؛ لأن تحت النوع الأول الذي هو المرفوع المتصل اثنى عشر نوعًا: اثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب، وكذلك الأنواع الباقية.

وألفاظ الضمائر كلها مبنية لا يظهر فيها الإعراب؛ فلا يقال في التاء: من قلت: فاعل، وهو مرفوع، وعلامة رفعه ضم آخره، كما في زيد من جاء زيد؛ لأن الحركة التي على التاء بنائية لا إعرابية، وإعراب الضمائر كإعراب سائر المبنيات محلي، أي منسوب إلى المحل؛ بأن يقال: هو في محل رفع، أو في محل نصب، أو في محل جر، ومعنى ذلك أنه في محل لو كان فيه لفظ معرب لكان مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، ومنه يعلم أن تسميته إعرابًا مجاز، علاقته حلوله محل المعرب.اهـ. كواكب.

وللفاعل أحكام تسعة: «الأول» كونه مرفوعًا،«الثاني» أن لا يحذف؛ لأنه عمدة، والعمدة لا يجوز حذفها؛ ولأن الفعل وفاعله كجزئي كلمة لا يستغني بأحدهما عن الآخر، فإن ظهر في اللفظ سواء كان اسمًا ظاهرًا كقام الزيدان، أو مضمرًا كالزيدان قاما فذاك، وإلا فهو ضمير مستتر في فعله؛ لأن الفعل لا يجوز خلوه من الفاعل، ثم إما أن يعود الضمير إلى مذكور نحو زيد قام، ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى زيد المذكور قبله، وإما أن يعود لما دل عليه الفعل، كقوله ﷺ: (**وَلَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ**) أي: ولا يشرب الشارب، وَحَسن ذلك تقدُم نظيره في قوله: (**وَلَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ**)، أو لما دلت عليه الحال المشاهدة نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾[القيامة:٢٦] ففي (بلغَت) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الروح الدال عليها سياق الكلام، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وَبَعْــدَ فِعْــل فَاعِــلٌ فَــإِنْ ظَهَــرْ   فَهْـــوَ وَإِلاَّ فَضَـــمِيرٌ اسْـــتَتَرْ

ويستثنى من قاعدة عدم جواز حذف الفاعل سبع صور: «الأولى» الاستثناء المفرغ نحو ما قام إلا هند؛ إذ أصله ما قام أحد إلا هند؛ لأن الاستثناء لا يتصور إلا من مستثنى منه، «الثانية» فاعل أفعل في التعجب إذا دل عليه مقدم مثله نحو قوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[مريم:٣٨] أي بهم فحذف بهم من الثاني؛ لدلالة الأول عليه، والباء فيه زائدة وجوبًا، والهاء ضمير متصل في محل رفع فاعل، والميم علامة الجمع،«الثالثة» فاعل المصدر إذا لم يكن المصدر بدلًا من فعله، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾[البلد:١٤] أي: أو إطعامه؛ بناء على ما ذكروه من عدم تحمله الضمير؛ لجموده، وذهب السيوطي الي أنه في مثل ذلك يتحمل؛ لأن الجامد إذا أُوِّل بمشتق تحمل كأسد بمعنى شجاع كما سيأتي في باب المبتدأ إن شاء الله تعالى؛

فالمصدر الذي هو أصل المشتق عند البصريين، ومشتق عند الكوفيين من باب أولى وإطعام في معنى أن يطعم، وهذا تأويل بمشتق؛ فإن كان المصدر بدلًا من فعله، ففاعله مستتر فيه وجوبًا، نحو سقيًا، كما تقدم،«الرابعة» فاعل الفعل المغيَّر، نحو قوله تعالى:﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾[البقرة:٢١٠] أي وقضى الله الأمر،«الخامسة» إذا حذف عامله فيحذف معه وهو كثير جدًّا، وذلك نحو قولك: إياك، لمن قال: هل أكرمت أحدًا؟ أي: أكرمت إياك،«السادسة» فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون، نحو ولا يَصُدُّنك، وفاعل فعل المخاطبة المؤكد بنون التوكيد، نحو لا تَضْرِبِن بكسر الباء، أصله لا تضربين فحذفت الياء؛ لالتقائها ساكنة مع النون الأولى من نون التوكيد الثقيلة؛ لوجود ما يدل عليها، وهو الكسرة قبلها،«السابعة» إذا قام مقامه حالان نحو **فتلقَّفَها رجلٌ رجلٌ**، والأصل: فتلقفها النَّاسُ رَجُلًا رَجُلًا، فحذف الفاعل، وأقيم الحالان مقامه، وقد ينازع فيما ذكرنا بإمكان جعل ما في التعجب من الحذف والإيصال بأن يجعل فاعل أبصر مستترًا فيه بعد حذف الجار لا محذوفًا، وأما المصدر فصحح السيوطي تحمله للضمير؛ لكونه مؤولًا بمشتق، فإطعام بمعنى أن يطعم؛ وفاعله مستتر لا محذوف، وأما في الاستثناء المفرغ فالفاعل اصطلاحًا ما بعد إلا، وكون الأصل ما قام أحد إلا هند هو بالنظر إلى المعنى، ونظر النحاة إلى الألفاظ، والفعل المؤكد حذف فاعله لعلة تصريفية مع الدلالة عليه بضم ما قبله، أو كسره فهو كالثابت، وأما الفعل المجهول فإنما حذف فاعله لسد النائب مسده، ومثله يقال: في رجل رجل، فاستثناء هذه من عدم جواز حذف الفاعل استثناء ظاهري، وفي الحقيقة لا حذف فتأمل هذا.

وأجاز الكسائي حذفه مطلقًا؛ تمسُّكًا بحديث:«**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»، ونحو قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ

ﭐلتَّرَاقِيَ ﴾[القيامة:٢٦]، ورُدَّ بأن الفاعل في ذلك مستتر لا محذوف كما ذكرنا، «الثالث» من أحكام الفاعل: وجوب تأخره عن رافعه الذي هو الفعل أو شبهه؛ لما مرَّ من أن الفعل وفاعله كجزئي كلمة، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها نحو قام زيد، وزيد قائم غلاماه، وقام الزيدان، فإن وجد ما ظاهره فاعل تقدم وجب تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا، وكون المقدم إما مبتدأ كما في نحو زيد قام، وإما فاعلًا لفعل محذوف وجوبًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ ﴾[التوبة:٦] فأحد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، وإنما وجب حذفه؛ لأن المذكور عوض عنه، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه.اهـ. كواكب. وإنما لم يجعل أحد مبتدأ وجملة استجارك خبره من غير حذف؛ لأن أداة الشرط لا تدخل على المبتدأ؛ لأنها موضوعة لتعليق فعل بفعل، فهي مختصة بالجمل الفعلية على الأصح عند جمهور البصريين، خلافًا للأخفش والكوفيين، فيجوز عندهم أن يكون أحد مبتدأ، وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه، أو نعته بالمجرور بعده واستجارك خبره.اهـ. توضيح وتصريح بزيادة.

وما ذكرنا من وجوب تأخر الفاعل عن الفعل هو مذهب بصري، فلا تقول: الزيدان قام، ولا زيد غلاماه قائم، ولا زيد قام، على أن يكون زيد فاعلًا مقدمًا، بل أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير: زيد قام هو، وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته، فلا يضر عندهم عدم تميز المبتدأ من الفاعل في نحو زيد قام؛ تمسكًا بقول الزَّبَّاء بفتح الزاي والباء الموحدة المشددتين والمد:

مَـــا لِلْجِمَـــالِ مَشْـــيُهَا وَئِيـــدَا ... أجنـــدلاً يَحْمِلْـــنَ أَمْ حَدِيـــدَا

والجمال: جمع جمل، ووئيدًا بفتح الواو وكسر الهمزة: صوت شدة الوطء

على الأرض يسمع كالدوي من بعد، والجندل هو الحجر، ووجه التمسُّك: أن مشيها روي مرفوعًا فاعلًا للحال، أعني: وئيدًا، ولا يجوز كونه مبتدأ؛ لعدم وجود خبر له في اللفظ؛ لنصب وئيدًا، فتعين كونه فاعلًا لوئيدًا مقدَّمًا عليه، وقال البصريون: إنه ضرورة، وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع، فنحو الزيدان قام، والزيدون قام، جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين، وفي كلام الدماميني ما يفيد أن من المانعين للتقدم من يخص منعه بالاختيار، حيث قال الأعلم- وهو يوسف بن سليمان الشمري، وابن عصفور في قول الشاعر-:

صَـدَدتَ فَأَطْوَلْـتَ الصُّـدُودَ وَقَلَّمَـا ... وِصَـالٌ عَلَىٰ طُولِ الصُّـدُودِ يَـدُومُ

على رفع وصال بيدوم، وقُدِّم للضرورة، وهو ظاهركلام سيبويه، وقيل: يمتنع مطلقًا؛ لأن الفعل وفاعله كجزئي كلمة، فلا يقدم عجزها على صدرها،«الرابع» أنَّ فعله وما في تأويله يوحد مع تثنية الفاعل وجمعه، كما يُوَحَّد مع إفراده اتفاقًا، فكما تقول: قام زيد، وأقائم زيد، كذلك تقول: قام الزيدان، وأقائم الزيدان، وقام الزيدون، وأقائم الزيدون، وقام نسوة، وأقائم نسوة، بتوحيد الفعل وشبهه في الجميع؛ لأنه لو قيل: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن نسوة؛ لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر، وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم أو بدل، وكذا في تثنية الوصف وجمعه، فالتزم توحيد الفعل وشبهه؛ دفعًا لهذا الإبهام، وهذا هو الفرق بين علامة التثنية والجمع وبين التأنيث، حيث ألحقوا الفعل علامة التأنيث دون علامتي التثنية والجمع؛ لأن علامة التأنيث ليست علامة إضمار، فلا تلتبس بعلامة الإضمار. كذا في التصريح، وفي الخضري: وإنما لم يجردوه من علامة التأنيث؛ للحاجة إليها؛ لأن الفاعل قد يكون لفظه مذكرًا ومعناه مؤنثًا وبالعكس، فلا يعلم المراد إلا بالتاء وعدمها، بخلاف التثنية والجمع، فإن صيغتهما تغني عن العلامة.اهـ. وهذه اللغة هي المشهورة، وإلى ذلك

أشار ابن مالك بقوله:

وَجَــرِّدِ الفِعْــلَ إِذَا مَــا أُسْــنِدَا لاثْنَـيْنِ أَوْ جَمْـعٍ كَفَـازَ الشُّــهَدَا

ومن العرب من يلحق الفعل علامة التثنية وهي الألف، وعلامة الجمع وهي الواو، إن كان مذكرًا، والنون إن كان مؤنثًا، إذا كان الفاعل الظاهر مثنى أو جمعًا، كما تلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثًا، فيقول البعض المذكور من العرب إذا نطق بمثل هذا التركيب: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات، فقام في الأمثلة الثلاثة فعل ماض، والألف في الأول حرف دال على التثنية، والواو في الثاني حرف دال على جمع الذكور، والنون في الثالث حرف دال على جمع الإناث، والزيدان في الأول والزيدون في الثاني والهندات في الثالث هو الفاعل، وقد جاء نظير هذا في أشعار العرب كقوله:

تَــوَلَّىٰ قِتَــالَ المَــارِقِينَ بِنَفْسِــهِ وَقَــدْ أَسْــلَمَاه مُبْعَــدٌ وَحَمِــيمُ

الضمير في (تولى) يرجع إلى مصعب ابن الزبير، والمارقين: الخارجين، هم الخوارج، من مَرَق السهم من الرمية إذا خرج من الجانب الآخر، وأسلماه: خذلاه، يقال: أسلمت فلانًا إذا لم تُعِنْه ولم تنصره على عدوه، والمُبعَد: اسم مفعول من الإبعاد، والمراد به الأجنبيُّ من النَّسب، والحميم: القريب.اهـ.تصريح بتصرف، أو الصاحب الذي يهتم بصاحبه. اهـ.صبان، وفي الخضري، والمُبعد بكسر العين أو فتحها: الأجنبي، والحميم: القريب أو الصديق. اهـ، والمعنى: تولى وباشَر مصعب قتال الخارجين بنفسه، والحال أنه قد خذله البعيد والقريب، وتخَلَّيَا عنه. اهـ.فتح الجليل، والشاهد في قوله: أسلماه: حيث ألحق به ألف التثنية مع إسناده إلى المثنى على لغة بني الحارث بن كعب المسماة بلغة أكلوني البراغيث، ولو جرى على لغة جمهور العرب الفصحى لقال: أسلمه بالتجريد. اهـ.شرح شواهد ابن عقيل.

وكقوله:

يَلُومُــونَنِي فِــي اشْــتِرَاءِ النَّخِــي ... لِ أَهْلِــــي وَكُلُّهُـــــمْ أَلْــــومُ

فكلهم مبتدأ، وألوم خبره، من اللوم وهو العذل، ويروى يُعذل بالضم من باب نصر من العذل،والمعنى: يلوم عليَّ جميع أهلي في اشترائي للنخل، فما منهم أحد إلا عذلني على ذلك، ولا عليه، والشاهد في قوله: يلومونني: حيث لحقته واو الجمع مع إسناده إلى اسم ظاهر دال على الجمع، وهو أهلي، كما هو لغة أكلوني البراغيث، ولو جرى على اللغة الفصحى لقال: يلومني. اهـ.فتح الجليل. وكقوله:

رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لاَحَ بِعَارِضِي ... فَأَعْرَضْـنَ عَنِّي بِالخُدُودِ النَّوَاضِـرِ

رأين أي: أبصرن، والغواني فاعله، وهي جمع غانية، وهي المرأة التي استغنت بحسنها وجمالها عن الزينة، والشيب أي: بياض الشعر مفعوله، ولاح أي: ظهر، وبعارضي أي: صفحة خدي، فأعرضن أي: ولَّين، والنواضر أي: الحسان صفة للخدود، وهي جمع ناضرة.اهـ.شواهد ابن عقيل، والمعنى: أن النساء الحِسان المستغنيات بحسنهن عن الزينة أبصَرْنَ الشَّيب قد ظهر في صفحة خدي؛ فأعرَضْنَ ووَلَّيْنَ عني بخدودهن الحِسان، وهكذا شأنهن ودأبهن، وفي مثل هذا المعنى يقول بعضهم:

فــإن تســألوني بالنســاء فــإنني ... خبيــر بــأحوال النســاء لبيــبُ

إذا شــاب رأس المــرء أو قــلَّ مالُــه ... فلــيس لــه في وصــلهن نصــيبُ

اهـ.فتح الجليل، والشاهد في قوله: رأَيْنَ: حيث ألحق به علامة جمع الإناث مع إسناده إلى الجمع الظاهر، وهو الغواني على لغة بني الحارث بن كعب، ولو جرى على لغة جمهور العرب الفصحى لقال: رأت بالتجريد.اهـ.شواهد ابن عقيل.

وتسمى هذه اللغة في اصطلاح علماء العربية لغة (أكلوني البراغيث) جمع بُرغوث بضم أوله، وكان حقه على الأفصح أكلني أو أكلتني؛ لأن هذا اللفظ سُمع من بعضهم، قال ابن عنقاء: وهي لغة قليلة لطيء وأزد شنوءة، بفتح الهمزة وسكون الزاء حي من اليمن وبني الحرث، ومنه الحديث الصحيح: (**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ**)، فملائكة: فاعل يتعاقبون، وقد لحق الفعل علامة الجمع، مع أنه مسند إلى الظاهر، وكان القياس يتعاقب بالإفراد، وقال: الشّيخ محمّد العدويّ[(١)]، المناسب تخريج الحديث على اللُّغة الفصحى، بأن يجعل ملائكة بدلًا من الواو الَّتي هي الفاعل، أوتجعل ملائكة مبتدأ، خبره يتعاقبون، وأمَّا تخريجه على اللُّغة الضَّعيفة بجعل الواو علامة، وملائكة فاعل فغير مناسب. اهـ. والصحيح في ذلك المسموع: أن الألف والواو والنون أحرف دالة على التثنية والجمع المذكر والمؤنث، كما أن التاء في نحو قامت دالة على التأنيث، وأن الفاعل هو ما بعدها من المثنى والمجموع، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وَقَــدْ يُقَــالُ سَــعِدَا وَسَــعِدُوا ... والفِعْــلُ لِلظَّــاهِرِ بَعْــدُ مُسْــنَدُ

وقيل: إن هذه اللواحق ضمائر وإنها الفاعل، وإن المرفوع بعدها إما مبتدأ مؤخر أو بدل منها، ورُدَّ ذلك بأن أئمة اللغة نقلوا أن اتصال هذه الأحرف بهذه الأفعال لغة لقوم معينين من العرب، وتقديم الخبر والإبدال من الضمير شائع عند الجميع، وإن أدَّى إلى الإضمار قبل الذكر اهـ متممة الآجرُّوميَّة وشرحه الكواكب مع زيادة يسيرة .

---

(١) محمد العدوي بن إبراهيم بن إسماعيل بن محمود العدوي، الشافعي، الدمشقي، الصالحي، برع في الفقه والنحو، توفي سنة (١١٣٢هـ).

«الخامس»: أنه يصح حذف فعله إما جوازًا، كما إذا أجيب به نفي، نحو بلى زيد، جوابًا لمن قال: ما قام أحد، أي: بلى قام زيد، فزيد فاعل لفعل محذوف، دلَّ عليه ما قام أحد، أو أجيب به استفهام محقق، أي: ملفوظ به، نحو نعم زيد، جوابًا لمن قال: هل جاءك أحد؟ فزيد فاعل لفعل محذوف، دل عليه هل جاءك أحد؟ أو أجيب به استفهام مقدر يدل على تقديره لفظ الفعل المبني للمجهول، كقراءة ابن عامر وشعبة ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ﴾[النور:٣٦-٣٧] ببناء يسبح للمفعول، وله نائب فاعل، ورجال مرفوع بالفاعلية لفعل محذوف، كأنه قيل: من يسبح؟ فقيل: يسبح رجال، وإما وجوبًا كما إذا فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره نحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[التوبة:٦] أي: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وَيَرْفَـــعُ الفَاعِـــلَ فِعْـــلٌ أُضْـــمِرَا ... كَمثـلِ زَيْـد فِـي جَـوَابِ مَـنْ قَـرَا

«السادس»: أنه إذا كان مؤنثًا لحق عامله تاء التأنيث الساكنة في آخر الماضي وتاء المضارع في أول المضارع قال: الدّنوشريّ(١): وكون التّاء في أوّل المضارع للتّأنيث قد يتوقّف فيه من حيث إنّها جزء من المضارع، والجزء من الكلمة لا دلالة له على معنى، والمسألة منقولة فلتراجع من مظانّها انتهى، أو المتحركة، إن كان وصفًا، إلا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث، كفعيل بمعنى مفعول، وفعول بمعنى فاعل، فلا تلحقه التاء، تقول: قامت هند، وتقوم هند، وزيد قائمة أمه، ثم إن تأنيث العامل على

(١) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن علي بن محمد الدنوشري، الشافعي، (ت١٠٢٥هـ)، فقيه، ونحوي مصري في القرن الحادي عشر الهجري، من مدينة القاهرة، يَعُده مؤرِّخو النحو العربي من نحاة مصر وبلاد الشام.

ثلاثة أقسام: واجب، وجائز، وممتنع؛ فالواجب في أربع مسائل:«أحدها» إذا كان الفاعل مفردًا مؤنثًا حقيقيًّا، وهو ما له فرج، متصلًا بفعله ولم يكن فعله نِعم ولا بئس، نحو قامت هند، وتقوم.«ثانيها» إذا كان الفاعل مثنى مؤنثًا حقيقيًّا متصلًا بفعله، ولم يكن فعله نعم ولا بئس، نحو جاءت الهندان.«ثالثها» إذا كان الفاعل جمعًا صحيحًا لمؤنث كذلك، نحوجاءت الهندات «رابعها»: إذا كان الفاعل ضميرًا مستترًا متصلًا عائدًا إلى مؤنث حقيقيًّا كان نحو هند قامت، أو مجازيًّا نحو الشمس طلعت، أو بارزًا وهو خصوص الألف في نحو قامتا، بخلاف قمتِ للمؤنثة، وقمتما لمثناها، وقمتنَّ وقمْن لجمعها فلا تلحقه التاء فضلًا عن لزومها للاستغناء عنها، وتذكير الفعل مع المؤنث الحقيقي الظاهر من غير فصل، كقام المرأة لغة قليلة تسمى لغة، قال: فلانة، والجائز في أربع مسائل:«أحدها» أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا مجازي التأنيث، وهو ما لا فرج له، تقول: طلعت الشمس وطلع الشمس، والأول أرجح، قال الله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾[يونس:٥٧]، وفي آية أخرى ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ﴾ [الأنعام:١٥٧] «ثانيها»: أن يكون الفاعل المؤنث اسمًا ظاهرًا حقيقي التأنيث، وهو منفصل من العامل بغير إلا، وإنما لم يجب التأنيث مع الفصل؛ لأن الفعل بعُد عن الفاعل المؤنث.اهـ. تصريح بتصرف، نحو حضرت القاضي امرأة، وحضر القاضي امرأة، والأول أفصح. «ثالثها» أن يكون الفاعل الظاهر الحقيقي التأنيث متصلًا بفعله في باب نعم وبئس، نحو نعمت المرأة هند، ونعم المرأة هند، وبئست المرأة حمالة الحطب، وبئس المرأة حمالة الحطب، وإنما جاز إثبات التاء وتركها؛ لأن فاعلهما مقصود به استغراق الجنس، فعومل معاملة جمع التكسير في جواز حذف التاء وإثباتها؛ لشبهه به في أن المقصود به متعدد.اهـ. ابن عقيل بتصرف.«رابعها» إذا كان الفاعل جمع

تكسير، نحو جاء الرجال بالتذكير، على تأويله بالجمع، وقامت الرجال بالتأنيث على تأويله بالجماعة، وقام الهنود، وقامت الهنود، وكذا إذا كان الفاعل اسم جمع، كقامت النساء، وقام النساء، أو اسم جنس، كاللبن نحو جاءت اللبن وجاء اللبن، والممتنع في أربع مسائل: «أحدها» أن يكون الفاعل مفردًا مذكرًا حقيقيًّا، سواء كان ظاهرًا أو مضمرًا، نحو جاء زيد، وزيد جاء.«ثانيها» أن يكون مثنى مذكرًا، نحو جاء الزيدان. «ثالثها» أن يكون مفصولًا بإلا في النثر، نحو ما قام إلا هند؛ لأن الفاعل في الحقيقة مقدَّر، تقديره ما قام أحد إلا هند، فهند بدل من أحد، لكن الإعراب الظاهري الشائع هكذا: ما نافية، وقام فعل ماض، وإلا أداة استثناء مفرغ، أي فرغت العامل للتوجه إلى ما بعدها، ولا عمل لها، أما تأنيث الفعل في الشعر فجائز، كقوله:

مَـــا بَرِئَـــتْ مِـــنْ رِيبَـــةٍ وَذَمِّ فِـــي حَرْبِنَـــا إِلاَّ بَنَـــات العَـــمِّ

اللغة، بَرِئَت، تقول: بَرِئَ فلان عن فلان، وبَرِئَ من العَيب- من باب سَلِمَ- براءة، وتقول: بَرَأَ من المرض- من باب قَطَع- بَرَاء بفتح الباء والراء جميعًا في لغة أهل الحجاز، وبُرْءًا بضم الباء وسكون الراء في لغة غيرهم، ريبة: هي التهمة والشك. اهـ.عدة السالك.الشاهد في (برئت) حيث جاء بالتأنيث.فإن الأصل فيه أن تُحذَف الفاء، فلا يجوز: ما قامت إلا هند إلا في الضرورة، والبيت من هذا القبيل. اهـ.عيني. «رابعها» أن يكون جمعًا مذكرًا سالمًا، نحو جاء الزيدون.

تنبيه: واعلم أن ما ذكرناه من وجوب تأنيث الفعل إذا كان فاعله جمعًا صحيحًا لمؤنث، ووجوب تذكير الفعل إذا كان فاعله جمعًا مذكرًا سالمًا هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين؛ لأن سلامة نظم الواحد فيهما أوجبت التذكير في الفعل في نحو قام الزيدون، وفي التنزيل: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾[المؤمنون:١] والتأنيث في الفعل في نحو

قامت الهندات، وخالفهم الكوفيون فجوَّزوا فيهما الوجهين، ووافقهم في جمع المؤنث السالم أبو علي الفارسي من البصريين، ووافق أصحابه في جمع المذكر، واحتج الكوفيون بقوله تعالى: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس:٩٠] فأنَّث الفعل مع جمع التصحيح المذكر، وبقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة:١٢] فذكَّر الفعل مع جمع التصحيح المؤنث، وأجيب: بأن البنين في قوله بنو إسرائيل لم يسلم فيه نظم الواحد؛ لأنه تغير شكله وحذفت لامه؛ إذ الأصل بنو، فحذفت لامه، وزيد عليه واو ونون في التذكير، وبأن التذكير في إذا جاءك المؤمنات للفصل بالمفعول به، وهو الكاف على حد قولهم: حضر القاضي امرأة، وعلى مذهب الكوفيين يخرَّج قول الزمخشري:

إِنَّ قَوْمِي تَجَمَّعُوا ... وَبِقَتْلِي تَحَدَّثُوا
لاَ أُبَالِي بِجَمْعِهِمْ ... كُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثُ

أي: جوازًا وليس عندهم جمع يجب تأنيثه أو تذكيره.«السابع» من أحكام الفاعل: أن الأصل أي الراجح والغالب فيه أن يتصل بفعله؛ لأنه كالجزء منه، بدليل إسكان آخر الفعل إذا كان الفاعل ضميرًا، نحو ضربت؛ لكراهة توالي أربع متحركات، وإنما يكرهون ذلك في كلمة واحدة، فدلَّ ذلك على أنهما كالكلمة الواحدة، بخلاف المفعول، فإن الأصل فيه أن ينفصل عن الفعل، ويتأخر عن الفاعل؛ لأنه فضلة، فحقه التأخير، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

والأَصْلُ فِي الفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلا ... والأَصْلُ فِي المَفْعُولِ أن يَنْفَصِلَا

وهذا الأصل يكون جائزًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيۡمَٰنُ دَاوُۥدَۖ﴾ [النمل:١٦]، ويكون واجبًا، وذلك في ثلاث مسائل، إحداها: أن يخشى اللبس في الفاعل والمفعول؛ لعدم ظهور الإعراب، وعدم قرينة تميز الفاعل من المفعول،

كضرب موسى عيسى، فموسى فاعل وعيسى مفعول، ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل؛ خشية التباس أحدهما بالآخر، وصُور ذلك ست عشرة صورة، قامت من ضرب أربع في أربع، وذلك بأن يكونا مقصورين، أو اسمي إشارة أو موصولين، أو مضافين لياء المتكلم، فيتعين في هذه الصور أن يكون الأول منهما فاعلًا، والثاني مفعولًا. وإذا أردت التَّوضيح، وكيف وصل العدد إلى سِتّ عشرة صورة؟ فاجعل واحدًا من الأربع المضروبة في مثلها فاعلًا ثمَّ تمّر المفعول الأربعة؛ بأن تجعل المقصور مثلًا فاعلًا، والمفعول مقصورًا، أو إشارة، أو موصولًا، أو مضافا لياء المتكلِّم، نحو: ضرب موسى عيسى، وضرب موسى هذا، ضرب موسى الَّذي قام أبوه، ضرب موسى غلامي، وقس على ذلك بقية الصُّور إن كنت ذكيًّا وإلَّا فالبليد لا يفيده التَّطويل ولو تليت عليه التَّوراة، والإنجيل، قاله أبوبكر بن السراج[(١)] والمتأخرون كالجزولي[(٢)] وابن عصفور وابن مالك، وخالفهم ابن الحاج[(٣)] في نقده على المقرَّب لابن عصفور، محتجًّا بأن العرب لها غرض في الالتباس، كما لها غرض في التَّبيين؛ بدليل تصغير عُمَرَ وعَمْرٍو على عُمَيْرٍ مع وجود اللبس، وأنّ الإجمال من مقاصد العقلاء، وتجويز ضرب أحدهما الآخر، وتأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلًا باتِّفاقٍ، وشرعًا على الأصحِّ. فإن وجدت قرينة معنوية تميز الفاعل من المفعول نحو أرضعت الصغرى الكبرى وأكل الكمثرى موسى، فإن العقل يدرك

---

(١) أبو بكر بن السراج النحوي (ت ٣١٦هـ)، هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل، النحوي المعروف بابن السراج، كان أحد الأئمة المشاهير، المجمع على فضله، ونبله، وجلالة قدره.

(٢) أبو موسى، عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت بن عيسى بن ومارلي الجزولي، كان إمامًا في علم النحو، كثير الاطلاع على دقائقه، وغريبه، وشاذه، وصنف فيه المقدمة التي سماها القانون، ولقد أتى فيها بالعجائب، (ت ٦٠٧هـ)، وقيل غير ذلك.

(٣) أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي (ت ٦٤٧هـ) أديب، ونحوي، وعالم لغة، ومقرئ من إشبيلية من نحاة الأندلس.

أن المرضعة هي الكبرى، وأن موسى هو الذي أكل الكمثرى بضم الكاف وفتح الميم المشددة وسكون المثلثة وفتح الراء، أو لفظية كقولك ضربت موسى سلمى، وضرب موسى العاقل عيسى جاز تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه؛ لانتفاء اللبس في ذلك. «ثانيها» أن يحصر المفعول بإنما، نحو إنما ضرب زيد عمرًا، فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقًا، وأما المحصور بإلا ففيه ثلاثة مذاهب.«أحدها» وهو مذهب أكثر البصريين والفراء وابن الأنباري أنه يمتنع تقديم فاعل المحصور بإلا، وأنه يجوز تقديم المفعول المحصور بها؛ لأنه في نية التاخير.«ثانيها» وهو مذهب الكسائي أنه لايجوز تقديم المحصور بإلا، فاعلًا كان أو مفعولًا.«ثالثها»: وهو مذهب بعض البصريين، واختاره الجزولي والشلوبين أنه لايجوز تقديم المحصور بإلا فاعلًا كان أو مفعولًا، حملًا لها على إنما، قال الفاكهي: وهو الأصح.«ثالثها» إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا نحو ضربت، وأما توسط المفعول بين الفعل والفاعل جوازًا أو وجوبًا، وتقديمه على الفعل والفاعل جوازًا ووجوبًا، فسنذكرهما في باب المفعول به إن شاء الله تعالى.«الثامن» من أحكام الفاعل: إغنائه عن الخبر، في نحو أقائم الزيدان.«التاسع» كونه لا يتعدد إجماعًا، كما في تعليق ابن هشام، وأما نحو اختصم زيد وعمرو، فالفاعل المجموع إذ هو المسند إليه، فلا تعدد إلا في أجزائه، وأما فتلقفها رجل رجل، فمن حذف الفاعل كما مر إيضاحه، والله أعلم.

ولما فرغ من الكلام على الفاعل شرع في الكلام على نائب الفاعل، فقال:

بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَهُوَ الِاسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ.

باب المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله: ويسمى أيضًا النائب عن الفاعل، وهذه العبارة لابن مالك، وهي أولى وأخصر من تعبير المصنف المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله؛ لأنه لا يشمل كلًّا من الظرف والجار والمجرور والمصدر إذا أنيب عن الفاعل، ولأنه يشمل المفعول الثاني في نحو أعطى زيد دينارًا، وليس مرادًا.

وأجيب عن المصنف: بأنه اقتصر على المفعول؛ لأنه الأصل في النيابة، وغيره فرع، ودليل كون المفعول أصلًا: عدم جواز أن تقول: ضرب في الدار، أو عندك زيدًا، وذكر الأصل كافٍ، وبأن الكلام في المرفوعات فلا يرد درهمًا من نحو قولك: أعطي زيد درهمًا؛ لأنه منصوب، وأجيب أيضًا بأن المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله صار علمًا بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول وغيره، بحيث لو أطلق لفهم منه ذلك، ولا يدخل فيه غيره (وهو الاسم) أي: الصريح، نحو ضُرِبَ زيدٌ، أو المؤول به نحو يُستحسن ما قمت أي: قيامُك (المرفوع) لفظًا نحو: ضُرِبَ زيدٌ، أو تقديرًا نحو ضُرِبَ موسى، أو محلًّا، نحو ضُرِبَ هذا (الذي لم يذكر معه فاعله) أي: فاعل عامله من فعل أو شبهه، وأقيم هو مقام الفاعل، فيعطى ما كان للفاعل من جميع أحكامه من كونه مرفوعًا ومتأخرًا عن عامله، وعدم جواز حذفه، وكون الأصل اتصاله بعامله وصيرورته كالجزء منه وإغنائه عن الخبر في نحو أمضروب العبدان، وعدم تعدده، وتأنيث العامل لتأنيثه على التفصيل السابق، وتجريده من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى، هذا إذا كان النائب غير ظرف ولا مجرور بالحرف، أما

إذا كان ظرفًا أو مجرورًا بالحرف، فحكمه كحكم الفاعل في وجوب الرفع... إلخ، لا في تأنيث العامل له، وفي تجريد عامله من علامتي التثنية والجمع، ولا صيرورته مبتدأ إذا تقدم؛ لتخلفها فيهما، والله أعلم.

واعلم أن حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه إنما يكون لغرض من الأغراض، وذلك الغرض إما لفظي، كالإيجاز في نحو قوله تعالى: ﴿فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ [النحل:١٢٦] وكإصلاح السجع كقولهم: مَن طابت سريرته حُمِدت سيرتُه،إذ لو قيل: حمد النَّاس سيرتَه، لاختلف إعراب الفاصلتين، وكتصحيح النّظم كقوله:

وما المَالُ والأَهْلُونَ إِلاَّ وَدَائِعُ وَلاَ بُدَّ يومًا أَنْ تُرَدَّ الوَدَائِعُ

قوله: أن تُرد الودائعُ أصله: أن يرد الله الودائع، فحذف الفاعل لتصحيح النظم، وإما معنوي كالعلم به، نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[النساء:٢٨]، والجهل به، نحو ضُرب زيدٌ، إذا لم يعرف الضارب، وأن لا يتعلق بذكره غرض أي: قصد، نحو ﴿فَإِنۡ أُحۡصِرۡتُمۡ﴾[البقرة:١٩٦]–﴿وَإِذَا حُيِّيتُم﴾[النساء:٨٦]– و﴿إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ﴾[المجادلة:١١] إذ ليس الغرض من هذه الأفعال إسنادها إلى فاعل مخصوص، بل إلى أي فاعل كان، وكتعظيم الفاعل بصون اسمه عن لسانك أو عن مقارنة المفعول، نحوخُلق الخنزيرُ، وكتعظيم المفعول بصون اسمه عن مقارنة الفاعل وتحقير الفاعل، نحو طُعن عمرُ، وكالستر للفاعل خوفًا منه، نحو غُصب المالُ، والأصل: غصب الظالمُ المالَ، فحذف الفاعل للخوف منه أو خوفًا عليه، نحو شتم الأمير، فحذف الفاعل للخوف عليه، وكإبهام الفاعل على السامع، كقول مُخفي صدقته: تُصُدِّق اليوم على مسكين، وهذه الأغراض إنما يختص بها علماء المعاني؛ لأنهم هم الباحثون عنها.

ثم إنك إذا أقمت مقام الفاعل الذي حذف مفعوله، كأن قلت: ضرب عمرو، ويضرب عمرو، التبس الإسناد للمفعول بالإسناد للفاعل، وحينئذ لا بد من تغيير الفعل المسند لأحدهما تمييزًا بينهما، والأولى بالتغيير الفعل المسند للمفعول؛ لأنه الذي حصل به اللبس، ثم بيَّن المصنف كيفية تغيير الفعل بقوله:

فَإِنْ كَانَ اَلْفِعْلُ مَاضِيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

(فإن كان الفعل ماضيًا) مجردًا كان أو مزيدًا فيه، (ضم أوله) عند إرادة إسناده للمفعول لفظًا، كما في نحو ضرب، أو تقديرًا كما في قيل وبيع (وكسر ما قبل آخره) أي إن لم يكن مكسورًا، فإن كان مكسورًا أبقي على كسره كما في علم، فإن كان الماضي مبدوءًا بتاء زائدة، سواء كانت للمطاوعة أم لا، ضُمَّ أوله وثانيه تبعًا للأول، نحو تُعُلِّم بضم التاء والعين، وتُضُورِبِ بضم التاء والضاد، تقول تُعُلِّم العلمُ، وتضورب في الدار، وأصل تضورب تضارب، فقُلبت الألف فيه واوًا لوقوعها بعد ضم، وإنما ضم ثاني ما بدئ بتاء زائدة؛ لأنه لو بقي على فتحه لا التبس بمضارع علم، وضارب المبني للفاعل، وإن كان الماضي مبدوءًا بهمزة وصل، وهي التي تثبت في الابتداء وتحذف في الدرج ولا تكون في المضارع، والأصل فيها الكسر، وقد تُفتح وقد تُضم؛ ضم أوله وثالثه تبعًا لأوله، نحو انطُلق واستُخرج بضم أولهما وثالثهما؛ لأن الثالث لو بقي على فتحه لالتبس في الدرج بفعل الأمر في مثل انطْلِق واستخْرِج.

فإن قلت: فلم كسروا ثالث انقيد واختير، مع أنهما مبدوآن بهمزة الوصل؟

قلت: أصلهما اختير وانقود بضم التاء والقاف، فاستثقلوا كسرة بعد ضمة على حرف علة، فحذفوا الضمة ثم نقل الكسرة إلى مكانها، فسلمت الياء من اختير كما سلمت في بيع، وقُلبت الواو من انقود ياء؛ لسكونها بعد كسرة، كما قُلبت في قول، فصارا: اختير وانقيد، وهذه اللغة- أعني: لغة الكسر- هي الفصحى، وأما من يقول في الثلاثي: بوع وقول كما سنذكره إن شاء الله، فيقول هنا: اختور وانقود بضم التاء والقاف، ومن أشمم الفاء من قيل وبيع كما سنذكره، أشمم الثالث من اختير وانقيد، وتحرك الهمزة بمثل حركة التاء والقاف من ضم أو كسر أو إشمام، وإن كان الماضي معتل العين جاز فيه ثلاث لغات،«إحداها» وهي الفصحى، ونقلت عن قريش كسر فائه كسرًا خالصًا، فتصير عينه ياء، نحو قيل مما عينه واو، وإعلاله بالنقل والقلب؛ لأن أصله قُوِل بضم أوله وكسر ثانيه، فنقلت حركة الواو إلى القاف بعد سلب حركتها، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ونحو بيع مما عينه ياء وإعلاله بالنقل فقط؛ لأن أصله بُيِع بضم الباء وكسر الياء، فنقلت حركة الياء إلى الباء بعد سلب حركتها، وسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها، «ثانيها»: إشمام الكسرة شيئًا من صوت الضمة؛ تنبيهًا على الأصل، وهو لغة فصيحة أيضًا، والإشمام هو خلط الكسرة بشيء من صوت الضمة من غير تغيير للبناء.«ثالثها»إخلاص، ضم أوله فتصير عينه واوًا ساكنة نحو قول وبوع، أصلهما قُوِل وبُيِع بضم أولهما وكسر ثانيهما، فحذفت حركة العين فيهما، وقلبت الياء واوًا في الثاني؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، وهذه اللغة وهي الضم الخالص لغة قليلة موجودة في كلام هذيل، وحكي عن قوم من ضبة وتميم، ومن ذلك قول الشاعر:

لَيْــتَ وَهَــلْ يَنْفَــعُ شَــيْئًا لَيْــتَ   لَيْــتَ شَــبَابًا بُــوعَ فَاشْــتَرَيْتَ

فليت الثانية مراد بها لفظها فاعل ينفع، وليت الثالثة تأكيد للأولى التي لها الاسم والخبر، وشيئًا مفعول مطلق لا مفعول به؛ وفاقًا للموضح، وخلافًا للعيني.اهـ. صبان، والمعنى: ليت الشباب يُباع فأشتريه، ولكن ليت في مثل ذلك لا نفع لها، والشاهد في قوله: بوع: حيث أتى بالضمة خالصة في فائه، وذلك لأنه فعل ثلاثي مُعتَل العين، مبني للمجهول، وهو لغة بني دبير بالتصغير، وبني فَقْعَس. اهـ.شرح شواهد ابن عقيل. (وإن كان مضارعًا ضم) أيضًا عند إرادة إسناده للمفعول (أوله) الذي هو حرف المضارعة إذا لم يكن مضمومًا قبل بنائه للمجهول، فإن كان مضمومًا بقي على حاله، نحو يُكرَم ويُقاتَل (وفتح ما قبل آخره) تحقيقًا نحو يُضرَب، أو تقديرًا نحو يُبَاع، ويقال: أصلهما يبيع ويقول، نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها، ثم قلبت ألفًا لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فصار يقال ويباع، ومحل فتح ما قبل آخره إذا لم يكن مفتوحًا قبل بنائه للمجهول، وإلا فيبقى على حاله، نحو يسمع، فتقول فيه إذا بنيته للمجهول: يُسمَع الكلامُ بإبقاء فتح ما قبل الآخر.

فائدة:الأحكام التي تتميز بها صيغة الفعل المبني للمفعول عن صيغة الفعل المبني للفاعل، وذلك عند حذف الفاعل، وإسناد الفعل إلى المفعول به أو إلى ما يقوم مقامه كالمصدر والظرفين ستة أمور، الأول منها: ضم أوله إن كان صحيح العين ماضيًا كان أو مضارعًا كضُرِب زيد ويُضرَب عمرو، والثاني منها كسر أوله كسرًا خالصًا منقولًا عن العين في الماضي الثلاثي المعتل العين، نحو قيل وبيع أصلهما، قول وبيع، أو ضمه ضمًّا خالصًا، كقول وبوع، أو إشمامه وهو خلط الكسرة بشيء من صوت الضم، والثالث منها حركة ما قبل الآخر، وهي ثنتان: الكسر في الماضي

لفظًا كضُرِب، أو تقديرًا كقيل، والفتح في المضارع لفظًا كيُضرَب، أو تقديرًا كيُقال، والرابع منها: ضم ثالثه أيضًا، إن كان ماضيًا مبدوءًا بهمزة الوصل صحيح العين خماسيًّا كان أو سداسيًّا، كانطُلق بزيد، واستُخرج المتاع، والخامس منها: كسر ثالث الخماسي إن كان مبدوءًا بهمزة الوصل معتل العين كاختير زيد، وانقيد له، والسادس منها: ضم ثاني الخماسي إذا كان مبدوءًا بتاء مزيدة، كتُعُلِّم العلم.

وهذه الستة تنقسم إلى قسمين؛ قسم يشترك فيه الماضي والمضارع، وهو اثنان؛ ضم الأول وحركة ما قبل الآخر، وقسم يختص به الماضي، وهي الأربعة الباقية.اهـ. مناهل الرجال.

تنبيه: اعلم أن النائب عن الفاعل لا يرتفع إلا بالفعل المغير، واسم المفعول نحو زيد مضروب غلاماه، وزيد مُكرَم عبداه، وفي (خ ض): وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول بأن والفعل أقوال؛ ثالثها: الأصح جوازه، حيث لا لبس، كعجبت من أكل الطعام بتنوين أكل ورفع الطعام، أي: من أن أكل، بخلاف عجبت من ضرب عمرو، إذا كان عمرو مضروبًا، فيتعين إضافته إليه على أنه في محل نصب على المفعولية؛ لحصول اللبس على رفعه.اهـ.

وسكت المصنف عن فعل الأمر؛ لأنه لا يبنى للمفعول لفساد الصيغة والمعنى، أما فساد الصيغة فإنك إذا بنيت اضرب مثلًا للمجهول ضممت الهمزة، فإن كسرت الراء التبس بصيغة الماضي المبني للمجهول من أضرب، وإن فتحتها التبس بصيغة المضارع المبني للمجهول أيضًا، وأما فساد المعنى فلأنه يصير حينئذ دالًّا على الإخبار، والأمر إنما يدل على الطلب، ثم هذا في الأمر بالصيغة، أما الأمر باللام فالتحقيق أنه مضارع.اهـ. تشويق.

فائدة: يسمى فعله الذي يبنى له، المبني للمجهول والفعل المجهول، أي المجهول فاعله، والفعل الذي لم يُسمَّ فاعله، والفعل المبني للمفعول، والفعل المغير الصيغة، وشرطه أن يكون متصرفًا تامًّا، فالجامد لا يبنى له اتفاقًا، وأما كان وكاد وأخواتهما فأجازه سيبويه والجمهور، ومنعه أبو حيان تبعًا للفارسي كما في النكت، وأما التام المتصرف اللازم ففي بنائه للمجهول ثلاثة أقوال:«الأول» وهو للأكثر منعه مطلقًا، ولا يرد عليهم قراءة ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ﴾[هود:١٠٨] بضم السين لحكاية الكسائي سعد متعديًا،«الثاني» وهو لأبي البقاء[1] منعه فيما لا يتعدى بحرف كقام وجلس؛ إذ لو بني له لبقي الفعل خبرًا بلا مخبر عنه، بخلاف ما يتعدى بحرف، فيجوز كمر بزيد.«الثالث» لبعضهم جوازه مطلقًا.اهـ. فرائد النحو.

وَهُوَ عَلَىٰ قِسْمَيْنِ : ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ، فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ :«ضُرِبَ زَيْدٌ» وَ«يُضْرَبُ زَيْدٌ» وَ«أُكْرِمَ عَمْرٌو» وَ«يُكْرَمُ عَمْرٌو». وَالْمُضْمَرُ اِثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «ضُرِبْتُ وَضُرِبْنَا، وَضُرِبْتَ، وَضُرِبْتِ، وَضُرِبْتُمَا، وَضُرِبْتُمْ، وَضُرِبْتُنَّ، وَضُرِبَ، وَضُرِبَتْ، وَضُرِبَا، وَضُرِبُوا، وَضُرِبْنَ».

(وهو على قسمين ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل كذلك (فالظاهر نحو قولك: ضرب زيد) بضم أول الفعل وكسر الراء التي قبل آخره، وإعرابه: ضرب فعل ماض لما لم يسم فاعله، وزيد نائب الفاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، (ويضرب زيد) بضم أوله وفتح ما قبل آخره، وإعرابه يضرب فعل مضارع مبني لما لم يسمَّ فاعله، وزيد

(١) عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكْبَري البغدادي، أبو البقاء، محب الدين (٥٣٨ - ٦١٦هـ) من كتبه: شرح ديوان المتنبي، اللباب في علل البناء والإعراب، شرح اللمع لابن جني.

نائب الفاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وإذا أردت مزيد بحث في الظاهر فعليك بما قدمناه في باب الفاعل تجد ما يزيل عطشك (والمضمر اثنا عشر)، اثنان للمتكلم، وهما: (ضربت) بضم التاء أصله قبل النيابة ضربني شخص، فحذف الفاعل وأتي بالتاء المرادفة للياء، وإنما أتي بها لأنها ضمير رفع فافهم، وإعرابه ضرب فعل ماض مبني للمجهول والتاء ضمير متكلم مبني على الضم في محل رفع نائب الفاعل (وضربنا) أصله: ضربنا شخص، فحذف الفاعل، وغُير الفعل وصار نا مرفوعًا بالنيابة بعد أن كان منصوبًا، وإعرابه: الواو حرف عطف، ضرب فعل ماض مبني للمجهول، ونا ضمير متكلم، ومعه غيره أو معظم نفسه مبني على السكون في محل رفع نائب الفاعل، (و) خمسة للمخاطب، (و) هي المفرد المخاطب نحو (ضربت) بفتح التاء أصله قبل النيابة، ضربك شخص ثم أسند الفعل إلى المفعول وغُير إلى صيغة فُعِلَ، فصار ضربك، لكن لما كان الكاف لا يكون ضمير رفع جعلت التاء مكانها؛ لأنها ضمير رفع، فصار ضربت (و) المفردة المخاطبة نحو (ضربت) بكسر التاء، أصله قبل النيابة: ضربكِ شخص، فحذف الفاعل، وأسند الفعل إلى المفعول وغير إلى صيغة فُعِل، فصار ضربك، لكن لما كان الكاف لا يكون ضمير رفع جعلت التاء مكانها؛ لأنها ضمير رفع، فصار ضربت (و) المثنى المخاطب نحو (ضربتما) أصله قبل النيابة ضربكما شخص، ثم أسند الفعل إلى المفعول وغير إلى صيغة فعل، فصار ضربكما، فجعل مكان الكاف تاء، فصار ضربتما، والميم حرف عماد والألف حرف دال على التثنية، (و) جمع المذكر المخاطب نحو (ضربتم) أصله قبل النيابة: ضربكم شخص، ثم أسند الفعل إلى المفعول وغير إلى صيغة فعل فصار ضربكم، لكن لما كان الكاف لا يكون ضمير رفع جعل التاء مكانها؛ لأنها ضمير رفع، فصار ضربتم، والميم حرف دال على جمع الذكور (و) جمع المؤنث المخاطب نحو (ضربتن) أصله قبل النيابة ضربكن شخص إلى آخر ما تقدم،

والحاصل: أن التاء في الجميع نائب الفاعل وما اتصل بها حروف دالة على المعنى المراد من تثنية وجمع وغيرهما، وضموا التاء مع المتكلم؛ لأن الضمة من الشفتين، ويحتاج في النطق به لتحرك عضوين، أي: الشفة العليا والشفة السفلى، فكان أقوى مما بعده، وأعطي للمتكلم طلبًا للتناسب؛ لأن المتكلم أقوى من المخاطب، وفتحوها مع المخاطب المذكر؛ إذ لا يمكن الضم للالتباس بالمتكلم، والفتح أرجح؛ لخفته، والمذكر مقدم لفضله، فأخذه لخفته فبقي الكسر للمخاطبة، فأُعطيتْه؛ لئلا تلتبس بالمتكلم والمخاطب.اهـ. كفراوي وحامدي.

وخمسة للغائب (و) هي المفرد الغائب نحو (ضرب) أصله قبل النيابة زيد ضربه شخص، فحذف الفاعل لغرض من الأغراض، وأقيم المفعول مقامه، وأسند الفعل إليه، فاستتر ذلك الضمير وغير إلى ضُرب (و) المفردة الغائبة نحو (ضربت) أصله قبل النيابة هند ضربها شخص، فحذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه، وأسند الفعل إليه، فاستتر ذلك الضمير وغير إلى ضُربت والتاء للتأنيث (و) المثنى الغائب نحو (ضربا) أصله قبل النيابة ضربهما شخص، فحذف الفاعل وأتي بالألف المرادفة للهاء؛ لكونها ضمير غيبة، وغيِّر الفعل إلى ضُربا (و) جمع المذكر الغائب نحو (ضربوا) أصله قبل النيابة ضربهم شخص، فحذف الفاعل ثم أسند الفعل إلى المفعول وغيِّر إلى صيغة فُعل، فصار ضربهم، لكن لما كانت الهاء لا تكون ضمير رفع جعل الواو مكانها؛ لأنها ضمير رفع، فصار ضربوا (و) جمع المؤنث الغائب نحو (ضربن) أصله قبل النيابة ضربهن شخص، ثم أسند الفعل إلى المفعول، وغيِّر إلى صيغة فُعل، فصار ضربهن، لكن لما كانت الهاء لا تكون ضمير رفع، جعلت النون مكانها؛ لأنها ضمير رفع فصار ضربن، ونائب الفاعل في هذا كله ضمير متصل، أما المنفصل وهو ما وقع بعد إلا فاثنا عشر أيضًا اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب، تقول فيه ما ضرب إلا أنا أصله قبل النيابة ما ضرب زيد إلا إياي،

فلما حذف الفاعل أتي بمرادفه مما يصلح للرفع وهو أنا، وإعرابه ما نافية، وضرب فعل ماض مبني للمجهول، وإلا أداة حصر، وأنا ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل، وما ضرب إلا نحن أصله قبل النيابة ما ضرب زيد إلا إيانا، فحذف الفاعل، وأتي بمرادف إيانا مما هو ضمير الرفع وهو نحن؛ لأن إيا ضمير نصب فافهم، وقس وإعرابه كالذي قبله، ولا يخفى عليك بقية الأمثلة وإعرابها.

فائدة: واعلم أن الضمير المتصل المرفوع والمنفصل المرفوع الواقع بعد إلا، كما يكونان نائب الفاعل، كذلك يكون المجرور المتصل نائب الفاعل، نحو سير أو يسار بي أو بنا أو بكَ أوبكِ أو بكما أو بكم أو بكن أو به أو بها أو بهما أو بهم أو بهن، فسير فعل ماض مبني للمجهول، ويسار فعل مضارع مبني للمجهول، بي جار ومجرور في محل رفع نائب الفاعل وكذلك الباقي، وتقسيم الضمير إلى متصل ومنفصل وتعريفهما وتقسيم كل منهما قد وضحناه وضوحًا لا خفاء فيه في باب الفاعل، فارجع إليه إن شئت.

خاتمة: ينوب عن الفاعل بعد حذفه واحد من أربعة أمور: «الأول» المفعول به وهو النائب عن الفاعل بالأصالة، ولهذا قدمناه فلا يصح إنابة غيره مع وجوده في اللفظ، وإلى ذلك أشار ابن مالك في الخلاصة:

وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ ... فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يُرَدْ

لأنه قد يكون فاعلًا في المعنى، كقولك: أعطيت زيدًا دينارًا، ألا ترى أن زيدًا آخذ، ولشدة شبهه بالفاعل في توقف فهم معنى الفعل عليه، بخلاف سائر المفاعيل، فإذا قلت: ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضربًا شديدًا في داره تعين في هذا المثال زيد للنيابة، ومن المفعول به المنصوب بنزع الخافض في نحو اخترت زيدًا الرجال أي من الرجال، نعم، يمتنع إنابة المنصوب بنزع الخافض مع وجود المنصوب بنفس الفعل كما في المثال المذكور عند الجمهور، خلافًا للفراء والتسهيل، وإذا بني الفعل المتعدي

إلى مفعولين لما لم يُسَمَّ فاعله، فإما أن يكون من باب أعطى، وإما أن يكون من باب ظن، فإن كان من باب أعطى فإنه يجوز إقامة الأول منهما، وكذلك الثاني بالاتفاق إن لم يحصل لبس بإقامة الثاني، تقول: كُسِي زيد جبة، وأعطي عمرو درهمًا، وإن شئت أقمت الثاني، فتقول: أعطي عمرًا درهم، وكسي زيدًا جبة، فإن حصل لبس وجب إقامة الأول، نحو أعطيت زيدًا عمرًا، فيتعين إقامة الأول، فتقول: أعطي زيد عمرًا، ولا يجوز إقامة الثاني حينئذ؛ لئلا يحصل لبس؛ لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذًا، ولا يتبين المأخوذ من الآخذ إلا بالإعراب، بخلاف الأول كما قال ابن مالك في الخلاصة:

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ ... مِنْ بَابِ كَسَا فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

وإن كان من باب ظن أو متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل كأرى وأخواتها، فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول، ويمتنع إقامة الثاني في باب ظن، والثاني والثالث في باب أعلم، فتقول: ظن زيد قائمًا، ولا يجوز ظن زيدًا قائم، وتقول: أعلم زيد فرسك مسرجًا، ولا يجوز إقامة الثاني، فلا تقول: أعلم زيدًا فرسك مسرجًا، ولا إقامة الثالث، فلا تقول: أعلم زيدًا فرسك مسرج.اهـ. ابن عقيل بتصرف.

«الثاني» الظرف زمانيًّا كان أو مكانيًّا، وشروطه ثلاثة: «أولها» أن يكون كل منهما متصرفًا، والمتصرف من الظروف ما يستعمل ظرفًا تارة وغير ظرف أخرى، كأن يكون فاعلًا أو مفعولًا كيوم، فخرج نحو إذا وعند وهنا وثَم، فكل منها ملازم للنصب على الظرفية، فلا يجوز نيابته. «ثانيها» أن يكون مختصًّا، والمختص منهما ما اختص بعلمية أو إضافة أو صفة أو أل، فخرج المبهم نحو وقت وحين وناحية وجانب، فلا يجوز نيابته. «ثالثها» أن لا يكون المفعول به موجودًا، فلا تقول: ضرب اليوم زيدًا، خلافًا للأخفش، فإنه أجاز إنابة غير المفعول بشرط تقدم النائب، وخلافًا للكوفيين، فإنهم أجازوا ذلك مطلقًا، فالجامع للشروط نحو جلس أمامك وصيم رمضان. «الثالث» الجار والمجرور، وشرطه أربعة: «أحدها» أن يكون المجرور مختصًّا، فلا يقال: جلس في دار. «ثانيها» أن لا يلزم الجار له طريقة واحدة، كمذ ومند الملازمين

للزمان وكرب الملازمة للنكرة وكحروف القسم والاستثناء الملازمة للمقسم والمستثنى. «ثالثها» أن لايدل الجار له على التعليل، كاللام والباء، ومن إذا جاءت له. «رابعها» أن لا يكون المفعول به موجودًا، ولا خلاف في إنابة المجرور بحرف زائد، وأنه في محل رفع كما في ما ضرب من أحد، فإن جرَّ بغير زائد ففيه أقوال أربعة، أحدها- وعليه الجمهور-: أن المجرور هو النائب في محل رفع، ثانيها- وعليه ابن هشام-: أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل ثالثها وعليه الفراء النائب حرف الجر وحده في محل رفع، كما يقول بأنه وحده بعد الفعل المبني للفاعل في محل نصب، نحو مررت بزيد، ومذهبه في غاية الغرابة؛ إذ الحرف لاحَظَّ له أصلًا في الإعراب رابعها، وعليه ابن در ستويه والسهيلي والرندي بالراء المضمومة والنون؛ نسبة إلى رندة قرية من بلاد أندلس: أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل لا المجرور.اهـ. صبان بتصرف، «الرابع» المصدر أي المفعول المطلق، وشرطه ثلاثة: «الأول» أن يكون متصرفًا، والمتصرف ما يفارق النصب على المصدرية كضرب وقتل، فلا يجوز إنابة المصادر التي لا تتصرف نحو معاذ الله؛ لئلا يلزم إخراجها عما استقر لها في لسان العرب من لزوم النصب. «الثاني» أن يكون مختصًّا، والمختص ما ليس لمجرد التأكيد، بأن يكون مبينًا للعدد كضرب ثلاثون ضربة، أو لنوع مخصوص كضرب ضرب أليم. «الثالث» أن لا يكون المفعول به موجودًا، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾[الحاقة:١٣] وإلى جواز نيابة الظرف والجار والمجرور والمصدر، أشار ابن مالك بقوله في الخلاصة:

وقابل مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ ... أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

ولما فرغ من الكلام على نائب الفاعل أخذ يتكلم على المبتدأ، فقال:

بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

اَلْمُبْتَدَأُ: هو اَلِاسْمُ اَلْمَرْفُوعُ اَلْعَارِي عَنْ اَلْعَوَامِلِ اَللَّفْظِيَّةِ

باب المبتدأ والخبر: وإنما جمعهما في باب واحد؛ لتلازمهما غالبًا، والتسمية بالمبتدأ والخبر هي التسمية الشهيرة عند النحاة وسيبويه يقول: المبني والمبني عليه، والمنطقيون يقولون: الموضوع والمحمول، وأهل المعاني والبيان يقولون: المسند والمسند إليه، وقولنا: لتلازمهما غالبًا، أي: لأن المبتدأ منه ما لا يكون له خبر، نحو أقائم الزيدان، وما مضروب العمران؛ لأن المبتدأ في ذلك لا خبر له، لكن له مرفوع سدَّ مسدَّ الخبر،وقال العشماويُّ: وقد يكون المبتدأ لا خبرله كقولهم: أقلّ رجل يقول ذلك، فأقلُّ مبتدأ مرفوع بالابتداء، ورفعه ضمة ظاهرة في آخره، وأقل مضاف، ورجل مضاف إليه مجرور وعلامة جرِّه كسرة ظاهرة في آخره، ويقول: فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة، والفاعل مستتر جوازًا تقديره هو، وذا مفعول في محل نصب، واللّام للبعد، والكاف حرف خطاب، وجملة يقول: ذلك في محل جرٍّ صفة لرجل، ولم تكن هذه الجملة خبرًا؛ لأنَّ احتياج النَّكرة إلى الوصف أشدُّ من احتياج المبتدأ إلى الخبر. اهـ .وأخرهما عن الفاعل ونائبه؛ لأن عامل المبتدأ معنوي، وعامل الفاعل ونائبه لفظي، وما كان عامله لفظيًّا أقوى مما عامله معنوي، وقد عرف المصنف كلًّا من المبتدأ والخبر مبتدئًا بالأول، فقال: (المبتدأ) أي اصطلاحًا، وأما لغة فهو الذي يجعل في أول كل شيء (هو الاسم) الصريح، وهو ما لا يحتاج في كونه مبتدأ إلى تأويل نحو الله ربنا، ومحمد نبينا ﷺ، أو المؤول به، وهو ما يحتاج في كونه مبتدأ إلى تأويل كالمصدر المنسبك من أن والفعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[البقرة:١٨٤] فأن تصوموا مبتدأ، وهو بمنزلة الاسم الصريح؛ لأنه في تأويل

صومكم خير لكم، ومعلوم أن الاسم جنس يشمل المشتق، نحو أقائم الزيدان، والجامد نحو زيد قائم، ويشمل أيضًا العَلَم المنقول كشمر، والجملة التي أريد لفظها نحو قوله ﷺ: (**لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إلا باللهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ**)، ولا يشمل الفعل والحرف، فإن قيل: قد وقع الفعل مبتدأ في قولهم: ضرب فعل ماض، ووقع الحرف مبتدأ في قولهم: من حرف جر، أجيب بأن ضرب ومن في ذلك ونحوه مما يذكر على ألسنة المعربين اسمان؛ لأن المقصود لفظهما، لكن الحكم عليهما بالفعلية والحرفية بالنظر لمسماهما، وهو ضرب، ومن في تركيب آخر وإلا لكان كذبًا، فإن الاسم لا يكون فعلًا ولا حرفًا.اهـ. فتح رب البرية.

فائدة: إذا أسندت إلى الاسم مرادًا منه لفظه، وكان لفظه مبنيًّا، جاز لك أن تعربه إعرابًا ظاهرًا بحسب العوامل، كأن تقول: ضربٌ بالرفع والتنوين، ومنٌ حرف جر بالرفع والتنوين ما لم يمنع من الظهور مانع، ككون آخر الاسم ألفًا في على حرف جر، وجاز لك أن تحكيه بحالة لفظه وهو الأكثر، فيكون إعرابه مقدرًا، منع من ظهوره حركة الحكاية أو سكونها.

(المرفوع) لفظًا نحو زيد قائم أو تقديرًا للتعذر نحو الفتى بداري أو للثقل، نحو القاضي قائم، أو للمناسبة نحو غلامي حاضر أو محلًّا نحو هذا قائم، وخرج بالمرفوع المنصوب والمجرور بغير الحرف الزائد وشبهه، فالزَّائد هو:«ما لا يدلُّ على معنى خاصٍّ في الكلام، ولا يحتاج لمتعلَّق يتعلّق به» نحو: بحسبك درهم، فالباء حرف جرٍّ زائد، وحسب مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة مقدَّرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرِّ الزَّائد، حسب مضاف، والكاف مضاف إليه، ودرهم خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ، والشَّبيه بالزَّائد أي: وبالأصلي هو: «الَّذي له معنى خاص في الكلام، ولا يحتاج لمتعلق يتعلَّق به»نحو: رُبَّ رجل كريم

عندي، وإعرابه: رُبَّ حرف تقليل وجرٍّ شبيه بالزَّائد، ورجل مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرِّ الشَّبيه بالزَّائد، وكريم بالجرِّ صفة لرجل على اللَّفظ وبالرَّفع على المحل، وعندي منصوب على الظَّرفيَّة في محل رفع خبر المبتدأ عند مضاف، والياء مضاف إليه.

واختلف في الرَّافع للمبتدأ، والصَّحيح أنَّه الابتداء، واختلف أيضًا في الرَّافع للخبر، والصَّحيح: أنّه المبتدأ، قال ابن مالك في الخلاصة:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدَاء   كَذَاكَ رَفْع خَبَر بالمُبْتَدَأ

وهذا هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وذهب قوم منهم ابن السراج، وصححه أبو البقاء إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنوي؛ لأن الابتداء يستلزمهما معًا، أي: أن الابتداء يستلزم مبتدأ، والمبتدأ يستلزم خبرًا، أوما يسدُّ مسدَّه فعمل فيهما، كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول، ويرده بأنه لم يوجد في العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون إتباع، فكيف بالمعنوي الضعيف، ولا يرد المبتدأ في نحو القائم أبوه ضاحك؛ لاختلاف جهتهما؛ لأن رفعه للفاعل بجهة شبهه الفعل لا بكونه مبتدأ، فلم تتحد جهتهما، وأما المبتدأ المتعدد الخبر نحو هذا حلو حامض، فمجموعهما هو الخبر، لكن ظهر الرفع في أجزائه؛ لتعذره فيه، ونحو زيد كاتب شاعر، مؤول بالمفرد، أي: متصف بذلك، وذهب المبرد إلى أن الابتداء رافع للمبتدأ، وهما رافعان للخبر، أي: لضعف الابتداء، فيقوَّى بالمبتدأ، كما قوي حرف الشرط بفعله، حين عملا جميعًا في الجزاء عند طائفة، ورُدَّ بأن اجتماع عاملين معنوي ولفظي ليس معهودًا، وأجيب بأن العامل عنده مجموع الأمرين لا كل منهما، فالعامل واحد. قاله الدماميني. وهذه الأقوال الثلاثة منقولة عن البصريين وذهب الكوفيون إلى أنهما مترافعان، وحجتهم: أن كل واحد منهما يفتقر إلى الآخر، فكان

كل منهما عاملًا في صاحبه؛ قياسًا على اسم الشرط، فإنه يعمل في فعل الشرط، وهو يعمل فيه في نحو أيًّا ما تدعوا، وهذا الخلاف لفظي، أي: لا تترتب عليه فائدة (العاري) أي: المجرد (عن العوامل اللفظية) فخرج بالعاري عن العوامل اللفظية الفاعل، نحو زيد في قولك: ضرب زيد، ونائبه نحو عمرو في قولك: ضرب عمرو بضم الضاد وكسر الراء، واسم كان وأخواتها نحو زيد في قولك: كان زيد قائمًا، وخبر إن وأخواتها نحو قائم من قولك: إن زيدًا قائم، فهذه كلها لا يصح أن يقال فيها مبتدأ؛ لعدم تجردها عن العوامل اللفظية، والمراد بالعوامل اللفظية التي يتجرد عنها المبتدأ: العوامل الأصلية، أما الزائدة وشبهها فيجوز دخولها على المبتدأ كما علمت، وخرج بالعوامل اللفظية العوامل المعنوية، فلا يتجرد عنها كالابتداء؛ فإن المبتدأ مرفوع به، وهو عامل معنوي، وليس لنا على الصحيح عامل معنوي إلا الابتداء في المبتدأ والتجرد من الناصب والجازم في الفعل المضارع.اهـ.كفراوي.

ولما فرغ من تعريف المبتدأ شرع في تعريف الخبر، فقال:

وَالْخَبَرُ هُوَ اَلِاسْمُ اَلْمَرْفُوعُ اَلْمُسْنَدُ إِلَيْهِ،

نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ» وَ«الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ» وَ«الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ».

وَالـمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ، فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

(والخبر هو الاسم) الصريح، وهو ظاهر نحو زيد أخوك، أو المؤول به نحو شان زيد أن يفعل كذا، وإنما اختصر على الاسم؛ لأنه الأصل في الإخبار، وإلا فالخبر قد يكون جملة أو ظرفًا أو جارًّا أو مجرورًا، كما سيأتي، ويحتمل أن المراد بالاسم ما يشمل الاسم حقيقة، وهو ظاهر، أو حكمًا، وهو الجملة الواقعة خبرًا؛ فإنها

مؤولة بالاسم، وأما الجار والمجرور والظرف فإنهما متعلقان بمحذوف، وهو الخبر في الحقيقة، وهو لا يخرج عن كونه اسمًا حقيقة إن قُدِّر مفردًا، أو اسمًا تأويلًا إن قدِّر فعلًا، فإنه حينئذ يكون جملة، (المرفوع) خرج به المنصوب والمجرور، فلا يكونان خبرًا بنفسهما (المسند إليه)، أي إلى المبتدأ غير الوصف، فخرج بالمسند: المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل، واسم كان واخواتها واسم إن واخواتها، ثم شرع في أمثلة المبتدأ والخبر الظاهر، وهي عشرة: أربعة للمذكر، الأول: المفرد المذكر (نحو قولك: زيد قائم) (و) الثاني: المثني المذكر نحو (الزيدان قائمان) (و) الثالث: الجمع المذكر السالم نحو (الزيدون قائمون) والرابع: جمع التكسير، نحو الزيود قيام، وذكر المصنف منها الثلاثة الأولى وترك الأخيرة، وأربعة للمؤنث، الأول: المفردة المؤنثة، نحو هند قائمة، الثاني: المثني المؤنث، نحو الهندان قائمتان، الثالث: جمع المؤنث السالم نحو الهندات قائمات، الرابع: جمع المؤنث المكسر، نحو الهنود قيام، وتمام العشرة: المضاف إلى ياء المتكلم، نحو أبي جالس، والمضاف إلى غير ياء المتكلم نحو أبو زيد قائم.

ويجب مطابقة الخبر للمبتدأ إفرادًا وتثنية وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا، ويستثنى من وجوب المطابقة أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة، إذا وقع خبرًا فإنه يخبر به بصورة الإفراد، نحو أنت أفضل من عمرو بكسر التاء، وأنتم أو أنتن أفضل من عمرو، أو المضاف إلى نكرة نحو أنت أفضل امرأة، وأنتما أفضل رجلين، وأنتم أفضل رجال، وأنتن أفضل نساء، ويستثنى أيضًا إذا كان الخبر وصفًا يستوي فيه المذكر والمؤنث، نحو أنت بفتح التاء صبور أو جريح، وأنت بكسر التاء صبور أو جريح، وأفراد الظاهر كثيرة جدًّا، فإن من أفراد قسم المفرد كونه صحيحًا أو منقوصًا أو مقصورًا أو ممدودًا، وكونه منقولًا أو مرتجلًا أو اسمًا أو لقبًا أو كنية، وكونه منصرفًا

أو غير منصرف، وفيما ذكرناه كفاية؛ فإن الذكي- بذال معجمة، وهو سريع الفطنة، ومقابله الغبي- يدرك بالمثال الواحد ما لا يدركه الغبي بألف شاهد.

ولما فرغ من تعريف كل من المبتدأ والخبر شرع في أقسام كل منهما مبتدئًا بأقسام المبتدأ، فقال: (والمبتدأ قسمان) أل في المبتدأ للجنس، ولذا جاز إخباره بالمثنى، وهو قوله: قسمان؛ لأن أل الجنسية تبطل حكم الإفراد والتثنية والجمع على التخصيص، فالمعنى جنس المبتدأ الصادق بالواحد فأكثر، ومنه الاثنان وهو المراد هنا.اهـ.تشويق بتصرف.

أو أن في الكلام تقدير مضاف، والتقدير: المبتدأ ذو قسمين، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فارتفع ارتفاعه (ظاهر ومضمر) كما تقدم في الفاعل ونائبه، وقد علمت بيان المراد بكل منهما، (فالظاهر) الفاء فاء فصيحة بالصاد المهملة من إضافة الموصوف إلى الصفة ففصحية فعيلة، بمعنى فاعلة، أي: مفصحة ومبينة، أو بالضاد المعجمة؛ لأنها أفصحت وأظهرت ما كان مخفيًّا في الكلام، وسميت فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط، مقدر تقديره: إذا أردت بيان المبتدأ الظاهر، فأقول لك: الظاهر (ما تقدم ذكره) في الأمثلة السابقة، فلا حاجة إلى إعادتها هنا.

وَالْمُضْمَرُ اِثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ: «أَنَا، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتُنَّ، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ». نَحْوُ قَوْلِكَ: «أَنَا قَائِمٌ» وَ«نَحْنُ قَائِمُونَ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(والمضمر) تقدم أن الضمير ينقسم إلى قسمين، متصل ومنفصل، وأن المتصل ينقسم إلى مرفوع المحل ومنصوب المحل ومجرور المحل، وأن مرفوع المحل قد ذكره في باب الفاعل ونائبه، وأن المنصوب سيأتي في المنصوبات في باب المفعول به،وأن المجرور لم يذكره، وأن المنفصل يكون مرفوعًا ومنصوبًا، ولا يكون

مجرورًا، وذكر المصنف في هذا الباب المرفوع المنفصل وهو (اثنا عشر) اثنان للمتكلم، (وهي أنا) للمتكلم وحده مذكرًا كان نحو أنا قائم أو مؤنثًا نحو أنا قائمة، وقد تبدل همزتها هاء نحو هنا، وقد تمد همزتها نحو آنا فعلت، (ونحن) للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه مذكرًا كان نحو نحن قائمون أو مؤنثًا نحو نحن قائمات، واختلف في علة بنائه على الضم فقال الفراء وثعلب: لما تضمن معنى التثنية والجمع قُوي بأقوى الحركات، وقال الزجاج: (نحن) لجماعة، ومن علامة الجماعة الواو والضمة من جنس الواو، وقال الأخفش الصغير: نحن للمرفوع فحرك بما يشبه الرفع، وقال المبرد: تشبيهًا بقبل وبعد؛ لأنها متعلقة بشيء وهو الإخبار عن اثنين فأكثر، وقال ابن هشام: الأصل (نحن) بضم الحاء وسكون النون، فنقلت حركة الحاء على النون، وأسكنت الحاء.اهـ. تشويق. (وأنتَ) بفتح التاء للمخاطب المذكر، نحو أنت قائم، (وأنتِ) بكسر التاء للمخاطبة المفردة المؤنثة نحو أنت قائمة (وأنتما) للمثنى المخاطب مذكرًا كان نحو أنتما قائمان، أو مؤنثًا نحو أنتما قائمتان (وأنتم) لجمع الذكور المخاطبين نحو أنتم قائمون (وأنتن) لجمع الإناث المخاطبات نحو أنتن قائمات، وهذه الخمسة للمخاطب (وهو) للمذكر الغائب نحو هو قائم (وهي) للمؤنثة الغائبة نحو هي قائمة (وهما) للمثنى الغائبين مذكرًا كان نحو هما قائمان، أو مؤنثًا نحو هما قائمتان (وهم) لجمع الذكور الغائبين نحو هم قائمون (وهن) لجمع الإناث الغائبات نحو هن قائمات، وهذه الخمسة للغائب، فالمبتدأ في هذه الأمثلة كلها مضمر مبني لا يدخله إعراب، فتقول في نحو أنا قائم: أنا ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وقائم خبره وهكذا تقول فيما بعده.

تنبيه: مذهب البصريين أن ألف أنا زائدة، والاسم هو الهمزة والنون، ومذهب الكوفيين واختاره الناظم: أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة.اهـ. أشموني، وأما

خمسة المخاطب فالضمير عند البصريين أن، والتاء حرف خطاب ولواحقها لتبيين المثنى وغيره، وذهب الفراء إلى أن الضمير مجموع أن والتاء، وذهب ابن كيسان[١] إلى أن الضمير التاء فقط وكُثرت بأن، وأما هو وهي فمذهب البصريين أن الضمير مجموع الهاء والواو أو الياء، ومذهب الكوفيين أن الضمير هو الهاء فقط والواو والياء إشباع بدليل التثنية والجمع فإنك تحذفهما والأول هو الوجه؛ لأن حرف الإشباع لا يتحرك، وأيضًا حرف الإشباع لا يثبت إلا ضرورة، وذهب جمهور البصريين إلى أن الميم والألف في هما والميم في هم والنون في هن حروف زائدة لتبين الحال والضمير الهاء فقط، والمبتدأ الظاهر قسمان مبتدأ له خبر، وهذا هو الأكثر في كلامهم سواء كان خبره مذكورًا أم محذوفًا، وهو الذي ذكره المصنف، ومبتدأ لا خبر له بل له مرفوع فاعلًا كان أو نائبه سد مسد الخبر، أي استغنى به عن ذكر الخبر، لا أن الخبر حذف فسدَّ هذا مسدَّه،لشدَّة شبهه بالفعل؛ ولذا لا يصغَّر، ولا يوصف، ولا يعرَّف، ولا يثنَّى، ولا يُجمع في الفصيح، كما أن الفعل كذلك كما في التَّسهيل. اهـ خ ض بزيادة قليلة. يعني: لا تلحقه علامة تثنية، ولا علامة جمع كالفعل إذا أسند لمثنَّى، أو مجموع على اللُّغة الفصيحة. اهـ ابن حمدون .

واعترض على هذا التَّقسيم بقولهم: (أقل رجل يقول ذلك) بأنَّه لا يدخل في القسمين، وأجيب عنه: بأنَّ هذا التَّقسيم للمبتدأ بحسب الغالب الكثير المشهور في كلامهم، وإلَّا فقولهم: (أقل رجل يقول ذلك) ليس داخلًا في القسم الأوَّل؛ لأنَّه لا خبر له لا ثابتًا، ولا محذوفًا؛ لأنَّ يقول: نعت لرجل، وليس بخبر؛ بدليل جريه على رجل في تثنيته، وجمعه نحو: أقل رجلين يقولان كذا، وأقل رجال يقولون كذا، ولا من القسم الثَّاني؛ لأنه لا فاعل له إلَّا أن يقال: المراد بالخبر ما تحصل به الفائدة،

---

(١) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، النحوي اللغوي، شيخ المدرسة البغدادية في النحو.

فيدخل ذلك في القسم الأوَّل. اهـ محمَّد العدويّ على الشُّذور بتصرُّف يسير. فالأول نحو الله ربنا، والثاني وهو كل وصف اعتمد على نفي، نحو: ما قائم الزيدان، أو استفهام نحو: أقائم الزيدان وهل مضروب العمران.

وشروط هذا الوصف المكتفي بمرفوعه ثلاثة: «الأوَّل» أن يكون معتمدًا على نفي بحرف، نحو: ما، كما مثلنا، ولا، نحو: لاقائم العمران، وإن قائم الزَّيدون، أو باسم، وهو غير نحو: غير قائم الزَّيدان ، أو بفعل ، وهو ليس نحو: ليس قائم الزَّيدان إلَّا أنَّ الوصف بعد غير نحو: غير قائم الزَّيدان يجرُّ بالإضافة، وغير هي المبتدأ وفاعل الوصف أغنى عن الخبر، والوصف بعد ليس يرتفع على أنَّه اسمها، والفاعل يغني عن خبرها. اهـ فرائد.

قال ابن عقيل: والزَّيدان فاعل بقائم سدَّ مسدَّ خبر غير؛ لأن المعنى ما قائم الزَّيدان، فعومل غير قائم معاملة ما قائم. اهـ.

قال الخضريُّ: لايرد أنَّه حينئذ ليس مبتدأ؛ لأنَّ المتضايفين كالشَّيء الواحد، على أنَّه وإن كان خفض لفظًا فهو في قوَّة المرفوع؛ لأنّه المقصود بالإسناد، فكأنَّه قيل: ما قائم كما أشار له الشَّارح. اهـ. والشَّارح هو ابن عقيل، وقال الصَّبان: إدخال الفاعل فيما نحن فيه باعتبار كونه مغنيًّا عن خبر مبتدأ في الأصل، ثمَّ في إغناء الفاعل عن خبر ليس إغناء مرفوع عن منصوب، ولا ضرر في ذلك.

ويظهر أنَّه لا يقال: هذا الفاعل في محل نصب، باعتبار إغنائه عن خبر ليس؛ لأنَّه ليس لليس في هذه الحالة خبر حلَّ محلَّه الفاعل؛ بل الَّذي تستحقه بعد اسمها فاعل اسمها فتدبر. اهـ.

أو استفهام بالهمزة نحو: أقائم زيد، أو بهل نحو،هل قائم زيد؟ أو بكيف نحو: كيف جالس العمران؟ أو بمَن، أو ما نحو: من ضارب الزَّيدان، وما راكب البكران؟ أو نحو

ذلك، فمن مفعول ضارب في محل نصب، وضارب مبتدأ، والزَّيدان فاعله أغنى عن الخبر، فإن لم يعتمد الوصف لا يكون مبتدأ، وهذا مذهب البصريِّين إلَّا الأخفش.

وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك، وأجازوا قائم الزيدان. الثاني أن يكون مرفوعه مغنيًّا عن الخبر في تمام الفائدة فإن لم يغن عنه نحو أقائم أبواه زيد لم يكن الوصف مبتدأ بل خبر عن زيد الواقع مبتدأ مؤخرًا، وأبواه فاعل الوصف مرفوع بالألف؛ لأنه مثنى، ولا يجوز أن يكون أقائم مبتدأ؛ لأنه لا يستغني بفاعله حينئذ؛ لافتقاره لمرجع الضمير؛ إذ لا يقال: أقائم أبواه فيتم الكلام.«الثالث»أن يكون مرفوعه اسمًا ظاهرًا، أو ضميرًا منفصلًا، نحو: أقائم أنتما، لا ضميرًا مستترًا، فلا يسدُّ مسدَّ الخبر، وإنَّما استغنى هذا النَّوع عن الخبر؛ لأنَّه في معنى الفعل؛ بدليل أنَّه لا يصغَّر، ولا يوصف، والفعل لا يخبر عنه، فكذا ما في معناه. اهـ كواكب.

فائدة: حاصل مسألة الوصف مع مرفوعه: اعلم أن الوصف أوَّلًا لا يخلو من خمسة كما يلي: ١- المفرد. ٢- المثنّى. ٣- جمع المذكَّر السَّالم. ٤- جمع التَّكسير. ٥- الوصف الذي يستوي فيه المفرد وغيره، والمرفوع لا يخلو من أربعة: ١- المفرد. ٢- المثنَّى. ٣- جمع المذكَّر السَّالم. ٤- جمع التَّكسير، فيضرب خمسة الوصف في أربعة المرفوع، فيحصل عشرون صورة:

وتنقسم إلىٰ أربعة أقسام: وجوب الخبريَّة، وهي ثلاث صور: وجوب الابتدائيَّة، أو الفاعليَّة، وهي ثلاث صور: وجواز الوجهين، وهي ثمان صور: وامتناع الأمرين، وهي ستُّ صور: وهذه أمثلتها: وجوب الخبريَّة، وذلك إذا طابق الوصف ما بعده في غير الإفراد وهو التَّثنية، والجمع نحو: أقائمان الزَّيدان، أقائمون الزَّيدون، أقائمون الزُّيود، فالوصف فيهنَّ خبر مقدَّم، والمرفوع بعده مبتدأ مؤخَّر، ولا يجوز أن يكون الوصف فيهنَّ مبتدأ، والمرفوع فاعلًا سدَّ مسدَّ الخبر؛ لأن الوصف إذا رفع ظاهرًا كان حكمه

حكم الفعل في لزوم الإفراد على اللُّغة الفصحى. وجوب الابتدائيَّة، أو الفاعليَّة؛ وذلك إذا كان الوصف مفردًا، والمرفوع مثنًّى أوجمعًا، نحو: أقائم الزَّيدان، أقائم الزَّيدون، أقائم الزُّيود، وحينئذ يتعيَّن أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، وتمتنع الخبريَّة؛ لئلَّا يخبر بالمفرد عن غيره. جواز الأمرين؛ وذلك إذا كان الوصف مفردًا، والمرفوع مفردًا، أو جمع تكسير مع مثنًّى، أو مجموع، أو وصفٍ يستوي فيه المفرد، والمثنى، والمجموع، وكان المرفوع بعده واحدًا منها، وها هي الأمثلة نحو: أقائم زيد، أقيام الزَّيدان، أقيام الزَّيدون، أقيام الزُّيود، أجريح زيد، أجريح الزَّيدان، أجريح الزَّيدون، أجريح الزُّيود، وإذا كان الوصف مع مرفوعه ما ذكرنا، فيجوز فيه وجهان: أحدهما أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، والثَّاني: أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخَّرًا، ويكون الوصف خبرًا مقدَّمًا . وأرجح الوجهين الأوَّل - وهو كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلًا-؛لأنَّ الأصل عدم التَّقديم، والتَّأخير . امثلة امتناع الأمرين نحو: أقائمان زيد، أقائمان الزَّيدون، أقائمان الزُّيود، أقائمون زيد، أقائمون الزَّيدان، أقيام زيد .وحكم هذه الأمثلة كلُّها فاسد، ولا يخفى عليك فسادها.

تنبيه: الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنه محكوم عليه، والحكم على المجهول المطلق لا يفيد لتحير السامع فيه، فينفر عن الإصغاء لحكمه المذكور بعده، أو لأن الغرض من الإخبار الإفادة وهي منتفية إذا كان المبتدأ نكرة، وإنما لم يشترط ذلك في الفاعل مع أنه محكوم عليه أيضًا؛ لتقدم حكمه وهو الفعل أبدًا، فيتقرر مضمونه في الذهن أولًا، ويعلم أنه صفة لما بعده، وإن كان غير معين فلا ينفر السامع عن الإصغاء إليه لحصول فائدة ما. اهـ.خ ض بزيادة.

وقد يكون نكرة لكن بشرط أن تفيد، والغالب حصول الفائدة بها بمسوغ أي: بسبب مجوز للابتداء بها، والمسوغات خمسة عشر: «الأول» كون النكرة عامة إما

بنفسها كأسماء الشرط والاستفهام، نحو من يقم أكرمه وما تفعل أفعل، ونحو من عندك وما عندك، وإما بغيرها وهي الواقعة في سياق النفي، نحو قوله ﷺ: (ما أحدٌ أغيرُ من الله) فأحد مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم النفي عليه، فبذلك تحصل الفائدة؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم، وإذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس فأشبهت المعرف بأل الاستغراقية.اهـ. تصريح. أو في سياق الاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾[النمل:٦٠]، فإله مبتدأ، وسوغ الابتداء به وقوعه في حيز الاستفهام؛ وبذلك تحصل الفائدة لأن الاستفهام في معنى النفي.«الثاني» أن تخصص بوصف إما لفظًا نحو قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[البقرة:٢٢١] ونحو رجل من الكرام عندنا، فلعبد ورجل مبتدآن، وسوغ الابتداء بهما وصفهما بمؤمن ومن الكرام؛ لأن النكرة إذا وصفت قربت من المعرفة، وإما تقديرًا نحو قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[آل عمران:١٥٤] أي: وطائفة من غيركم بدليل يغشى طائفة منكم، فطائفة مبتدأ، وسوغ الابتداء بها كونها موصوفة بصفة محذوفة، وإما معنى نحو رُجَيل عندنا؛ لأنه في معنى رجل صغير ومنه ما أحسن زيدًا؛ لأنه في معنى شيء عظيم حسن زيدًا، والفرق بين الموصوف تقديرًا، والموصوف معنى أن استفادة الوصف في الأول من مقدر، وفي الثاني من النكرة المذكورة بقرينة لفظية كياء التصغير أو حالية كما في التعجب.اهـ. صبان. «الثالث» تأخيرها عن الخبر الظرفي أو الجار والمجرور أو الجملة نحو عند زيد نمرة، ونحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة:٧]، وقصدك غلامه رجل، ويشترط في الثلاثة: الاختصاص بأن يكون كل من المجرور وما أضيف إليه الظرف والمسند إليه في الجملة صالحًا للابتداء كما مثلنا، فلا يجوز عند رجل مال ولإنسان ثوب وولد له ولد رجل لعدم الفائدة، وإنما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة.«الرابع» العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف

عليه مما يجوز الابتداء به نحو قوله تعالى: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾[محمد:٢١] أي: أمثل من غيرهما، ونحو قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى ﴾[البقرة:٢٦٣] وإنما كان العطف بهذا الشرط مسوغًا؛ لأن حرف العطف مشرك فهو يصير المتعاطفين كالشيء الواحد، فالمسوغ في أحدهما مسوغ في الآخر.اهـ. صبان. «الخامس» أن يراد بالنكرة الحقيقةُ في ضمن كل فرد نحو رجل خير من امرأة أي كل رجل خير من كل امرأة، باعتبار حقيقته فلا ينافي أن بعض أفراد المرأة خير باعتبار ما اشتمل عليه من الخصوصيات. «السّادس» أن تكون عاملة إمّا رفعا نحو: ضربٌ الزَّيدان حسن، أو نصبًا نحو قوله ﷺ: (**أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ**)، وأفضل منك عندنا؛ إذ المجرور منصوب المحل بالمصدر والوصف، أو جرًّا نحو قوله ﷺ: (**خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ فِي الْيَوْمِ واللَّيلَةِ**)، فخمس مبتدأ، وجملة كتبهنَّ الله، أي: أوجبهنَّ نعت، وقوله: في اليوم واللَّيلة خبر، أو جملة كتبهنَّ الله خبر وفي اليوم واللَّيلة خبر بعد خبر .

«السّابع»: أن تكون بمعنى الفعل، وهذا شامل لما يراد بها الدعاء لشخص أو عليه، نحو قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ ﴾[الصافات:١٣٠]، وقوله تعالى: ﴿وَيۡلٌ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطففين:١]، ولما يراد بها التّعجب نحوقول الشّاعر:

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٍ وَإِقَامَتِي ... فِيكُم عَلىٰ تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

فالأوّل بمعنى أدعو لهم، والثّاني أدعو عليهم، والثّالث أتعجّب من تلك.«الثامن» وقوعها بعد إذا الفجائية، نحو خرجت فإذا أسد بالباب؛ بناء على أن إذا حرف كما يقول ابن مالك تبعًا للأخفش لا ظرف مكان، كما يقول ابن عصفور تبعًا للمبرد، ولا زمان كما يقول الزمخشري تبعًا للزجاج، وعلى هذين تكون هي متعلقة بمحذوف خبر مقدم، وأسد مبتدأ مؤخر، وبالباب متعلق بمحذوف صفته فافهم.

«التاسع» وقوعها بعد لام الابتداء نحو لرجل قائم لتخصيص مدخولها بالتأكيد بها.

«العاشر» أن تقع بعد لولا، كقوله

لـولا اصـطبار لأودىٰ كـل ذي مِقـة لمـا اسـتقلَّت مطايـاهن للظَّعْـن

والاصطبار: حبس النَّفْس عن الجزع، وهو مبتدأ خبره محذوف وجوبًا، أي: موجود، وأودى: هلك، والمِقة بكسر **الميم كعِدة من وَمَقَه يَمِقُه، كوعده يَعِدُه، إذا أحبه، واستقلت: مضت، والمطايا: جمع مَطِيَّة، وهي البعير، سُمِّي بذلك** لأنه يُركَب مطاهُ، أي: ظهره، والظَّعن بالتحريك: الرحيل، والمعنى: لولا الصبر وحبس النَّفْس عن الجزع لهلك كل صاحب حين مضت إبلهن لأجل الرحيل والسفر.اهـ.فتح الجليل، والشاهد في قوله: اصطبار: حيث سوغ الابتداء به، وهو نكرة وقوعه بعد لولا، وإنما كان ذلك مسوغًا لحصول الفائدة بتعليق امتناع الجواب على وجود الشرط.اهـ.شواهد ابن عقيل.«الحادي عشر»: وقوعها بعد كم كقوله:

كَـمْ عَمَّـة لَـكَ يَـا جَرِيـرُ وَخَالَـة فَـدْعَاءُ قَـدْ حَلَبَـتْ عَلَـيَّ عِشَـارِي

وكم خبريّة ومميّزها محذوف، وهي في محل نصب على الظّرفيّة، أو المصدريّة بحلبت أي كم وقت أو كم حلبة بالجر، ويحتمل أن تكون استفهاميّة في محل نصب أيضـًا بحلبت على الظّرفيّة، أو المصدريّة،ومميّزها المحذوف منصوب، والتّقدير كم وقتا أو كم جلبة، والاستفهام للّتهكم أي أخبرني بعدد الحلبات، أو أوقاتها فقد نسيته، وعمّة بالرّفع مبتدأ ولك صفته ففيه مسوّغان الوصف، والوقوع بعد كم، وجملة قد حَلَبَتْ في محل رفع خبر، وخالة مبتدأ حُذِف خبره لدلالة الأول عليه، وفَدْعَاء بفاء فمهملتين: نعت لخالة، وحُذِف نظيره من عمة كما حُذِف نظير لك من خالة، والفَدْعاء كحمراء من الفَدَع بفتحتين، وهو اعوجاج الرسغ من اليد، أو الرِّجْل حتى

ينقلب الكف أو القدم إلى إنسيها، والإِنْسي بكسر الهمزة وسكون النون قال أبو زيد: هو الجانب الآخر، والعِشار: جمع عُشَراء بضمها وفتح الشين المعجمة ممدودًا، وهي الناقة التي أتى عليها من زمن حَلْبِها عشرةُ أشهر، والذي في المصباح: هي التي أتى على حملها عشرةُ أشهر. اهـ.فتح الجليل، والمعنى: كم وقت، أوكم حَلْبة حلبت في نياقي عمة وخالة لك يا جرير؟ موصوفة كلتاهما بأنها معوجة الرسغ، وإنما عبر بعلى التي تُستعمَل فيما يعود بالضرر كقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[البقرة:٢٨٦]، ولم يقل: حَلَبَتْ لي إشارة إلى كراهته ذلك منهن؛ لأن منزلتهن أدنى من هذه الخدمة، والشاهد في قوله: عمة: حيث وقع مبتدأ، وهو نكرة، والمسوغ وقوعه بعد كم الخبرية على ما تقدم، وسبق أن هناك مسوغًا آخر وهو وصفه بقوله: لك، وهذا كما رأيت على رواية عمة بالرفع، ورُوي أيضًا بالجر على أن كم خبرية، وعمة مميزها، وبالنصب على أنها للاستفهام التهكمي، وعمة مميزها، وكم على هاتين الروايتين لا شاهد في البيت لأن كم نفسها هي المبتدأ، وجملة قد حَلَبَت خبرها، والمسوغ في الاستفهامية العموم، وفي الخبرية إضافتها إلى تمييزها.اهـ.فتح الجليل بتصرف. الثّاني عشر أن تكون مبهمة أي مقصودا إبهامها كقول امرئ القيس في أبيات خاطبًا لأخته:

أَيَــا هنــدُ لا تَنكِحــي بُوهــةً ... عليــه عَقِيقَتــه أَحْسَــبَا

مُرَسَــعَةٌ بَــيْنَ أَرْسَــاغِهِ ... بِــهِ عَسَــمٌ يَبْتَغِــيْ أَرْنَبــًا

ليجعــل في رِجْلِــه كعْبَهَــا ... حِــذارَ المنِيَّــة أنْ يَعْطَبَــا

والبُوهة: الأحمق، وعقيقته: شعره الذي وُلِد به؛ لكونه لا يتنظف، والأحسب: الأحمر في سواد، والمرسعة بمهملات على زنة اسم المفعول: تميمة تُعلَّق مخافة

العَطَب على الرسغ، وهو طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع، والكوع: عَظْم يلي إبهام اليد، والكرسوع: عَظْم يلي الخنصر، وفي القاموس: رَسَغ الصبي كمَنَعَه شدَّ في يده أو رجله حرزًا لدفع العين، والعَسَم بفتح المهملتين: يَبَس في مفصل الرسغ تعوج منه اليد، وإنما طلب الأرنب لزعمهم أن الجن تجتنبها لحيضها، فمن علق كعبها لم يصبه جِن ولا سحر، بخلاف الثعاليب، والظباء، والقنافيذ، والمعنى: يقول لها: لا تنكحي شخصًا من أولئك الحمقى، والشاهد في مرسعة حيث قصد إبهامها؛ تحقيرًا للموصوف، حيث يحتمى بأدنى تميمة وبين أرساغه خبرها، فتدبر.اهـ. خ ض. «الثالث عشر» وقوعها خرقًا للعادة نحو بقرة تكلمت. «الرابع عشر» وقوعها في الجواب، نحو قولك: رجل في جواب من عندك؟ التقدير: رجل عندي. «الخامس عشر» وقوعها صدر الجملة الحالية، نحو قوله:

سَـرَيْنَا وَنَجْـمٌ قَـدْ أَضَـاءَ فمذبـدا ... محيَّاك أَخْفَىٰ ضَـوْؤُهُ كُـلَّ شَـارِق

وسَرَيْنا: من السرى، وهو السَّير ليلًا، والنجم: الكوكب، والجمع أَنْجُم، ونجوم، وأضاء معناه: أنار، وأشرق، ويُستعمَل لازمًا كما هنا ومتعديًا، فيقال: أضاء غيره، وبدا: ظهر، والمُحَيَّا: الوجه، وأخفى: حجب وستر، والضوء: مصدر ضاء من باب «قال» لغة في أضاء، والشارق: الطالع، أو المضيء. اهـ.فتح الجليل، والمعنى: سَرَيْنا ليلًا، والحال أن نجمًا قد أنار وأشرق، فحين ظهور وجهك أيتها المحبوبة ستر نورُه نورَ كل نجم طالع، أو مضيء كل كوكب، والشاهد في قوله: ونجم: حيث سوغ الابتداء به، وهو نكرة وقوعه في أول الجملة الحالية، وإنما كان هذا مسوغًا لحصول الفائدة بجعل نسبة هذه الجملة قيدًا لما قبلها.اهـ.شرح شواهد ابن عقيل. ولما فرغ من تقسيم المبتدأ شرع في تقسيم الخبر فقال:

وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ : مُفْرَدٌ وَغَيْرُ مُفْرَدٍ. فَالْمُفْرَدُ نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَغَيْرُ الْمُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ، وَالظَّرْفُ، والْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ، وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وَزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ».

(والخبر قسمان) الأول (مفرد) وهو هنا ما ليس جملة ولا شبيهًا بالجملة، وهو قسمان؛ مشتق وهو ما دل على متصف مصوغًا من مصدر،أو المشتّق هو: «ما أخد من المصدر ليدلَّ على متَّصف به» وقال يس: المراد بالمشتقِّ: ما تضمَّن معنى الفعل وحروفه من الصِّفات ، ويتحمَّل ضمير المبتدأ ما لم يرفع الظَّاهر، نحو: زيد قائم، فإن رفع الظَّاهر لم يتحمَّل الضَّمير نحو: زيد قائم أبوه، أو رفع الضَّمير البارز نحو: زيد قائم أنت إليه، فإنّه لا يتحمَّل ضمير المبتدأ؛ لأنَّه لا يرفع فاعلين، وجامد وهو:«ما لا يدلُّ على متَّصف مصوغًا من مصدر»، وقال: يس أيضًا: المراد بالجامد «ما ليس صفة تتضمَّن معنى الفعل وحروفه»ولا يتحمّل الضَّمير إلَّا إن أوّل بالمشتّق فيتحمَّل ضمير المبتدأ، نحو: زيد أسد، أي: شجاع. هذا مذهب جمهور البصريِّين، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله في الخلاصة:

وَالمُفْــرَدُ الجَامِــدُ فَــارِغٌ وَإِنْ ... يُشْــتَق فَهـوَ ذُو ضَــمِيرٍ مُسْــتَكِنْ

وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني[(١)] من البصريين ومن وافقهما إلى أن الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقًا، سواء أُوِّل بمشتق أم لا.اهـ. تصريح.

وإنما كان الأول مفردًا؛ لأن الوصف مع مرفوعه لا يكون جملة إلا إن أفاد

(١) أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله الرماني مُفسِّر، وفيلسوف معتزلي، ومن كبار النحاة، كان متبحرًا في علوم الفقه، واللغة، والكلام، والفلك، عاصر أبا علي الفارسي، وأبا سعيد السيرافي، توفي سنة (٣٨٤هـ).

فائدة يحسن السكوت عليها، نحو أقائم الزيدان.اهـ. فتح رب البرية.

(و) الثاني (غير مفرد)، والمراد بغير المفرد: الجملة وشبهها، والجملة الكلام المركب من فعل وفاعل نحو قام زيد أو من مبتدأ وخبر، نحو زيد قائم، والمركب من فعل وفاعل يسمى جملة فعلية، والمركب من مبتدأ وخبر يسمى جملة اسمية، وشبه الجملة الظرف والجار والمجرور كما سيذكره.

ومثل للمفرد بقوله: (فالمفرد) الفاء فاء الفصيحة: لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر، والتقدير: إذا أردت أمثلة المفرد فالمفرد... إلخ (نحو زيد قائم) فزيد مبتدأ وقائم خبره (والزيدان قائمان والزيدون قائمون) فالخبر في هذه الأمثلة الثلاثة مفرد؛ لأنه ليس جملة ولا شبهها، وذكر غير المفرد بقوله: (وغير المفرد أربعة أشياء)؛ لأن شبه الجملة شيئان الظرف والجار والمجرور، والجملة شيئان: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وقد أشار إلى بيان ذلك بقوله: (الجار والمجرور والظرف) الزماني والمكاني، وشرطهما: أن يكونا تامين، والمراد بالتام: ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به، نحو زيد في الدار، وعمرو عندك، أو ما تتم به الفائدة من غيرملاحظة متعلقه، وخرج بقيد كونهما تامين نحو زيد بك وزيد مكانًا؛ لعدم الفائدة، إذ لا يتم معناهما إلا بذكر متعلق خاص، نحو زيد يعتكف مكانًا، وعمرو مر بك، (والفعل مع فاعله) ولو قال: كالفعل مع فاعله لكان أحسن؛ ليدخل اسم الفعل مع فاعله نحو العقيق هيهات، والفعل مع نائب الفاعل نحو زيد ضُرب، وكان مع اسمها وخبرها، وإنَّ كذلك، وإنما اختصر على الفاعل اتكالًا على المطولات، ولأن النائب واسم كان قد جرى تسميتهم بالفاعل، وأن هذا الكتاب للمبتدي، وتسمى هذه الجملة جملة فعلية، وهي المصدَّرة بفعل لفظًا، نحو قام زيد، أو تقديرًا نحو يا عبد الله، فعبد الله مفعول بفعل محذوف تقديره أدعو عبد الله، ولا فرق بين أن تكون الجملة خبرية أو إنشائية، خلافًا لابن

الأنباري أو قسمية خلافًا لثعلب نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓاْ أَوْ مَاتُواْ لَيَرْزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزْقًا حَسَنًاۚ﴾[الحج:٥٨]، ولا يلزم تقدير القول قبل الطلبية خلافًا لابن السراج لأن القصد من الخبر الحكمُ لا التَّمييز، فلا ضرر في كونه غير معلوم بخلاف النَّعت. (والمبتدأ مع خبره)، وهذا إشارة إلى الجملة الاسمية، وهي المصدَّرة باسم لفظًا، نحو زيد قائم، وأقائم زيد، أو تقديرًا نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[البقرة:١٨٤].

فائدة: اعلم أن الجملة إذا صُدِّرت بحرف نظرت إلى ما بعد الحرف، فإن كان اسمًا نحو إن زيدًا قائم فهي اسمية؛ نظرًا لمدخول الحرف، وإن كان فعلًا نحو ما ضربت زيدًا فهي فعلية؛ نظرًا لمدخول الحرف.اهـ. شرح الأزهرية.

ويشترط في الجملة الواقعة خبرًا: أن تكون غير ندائية، فلا يقال: زيد يا أخاه، ولا مصدَّرة بلكن أو ببل أو حتى بالإجماع.اهـ. تشويق.

ثم مثَّل لشبه الجملة بقوله: (نحو قولك زيد في الدار) هذا مثال الجار والمجرور إذا كان خبرًا، وإعرابه: زيد مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وفي الدار جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر، في محل رفع خبر المبتدأ (وزيد عندك)، وهذا مثال الظرف الخبري، وإعرابه: زيد مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وعند ظرف مكان منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف في محل رفع خبر المبتدأ، والتقدير كائن أو استقر عندك، وعند مضاف والكاف مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، واعلم أن الخبر في الحقيقة هو المتعلق المحذوف، وقيل: هو الظرف والجار والمجرور، وقيل: هو مجموعهما، واختاره الرضي وابن الهمام، والقائل بالأول نظر إلى أن العامل هو الأصل، وأن معموله قيد لا بُدَّ منه، والقائل بالثاني نظر إلى الظاهر الملفوظ

به، وهو معمول لعامل لا بد من اعتباره، والقائل بالثالث نظر إلى توقف الفائدة على كل منهما، وكل من الظرف والجار والمجرور متعلق بمحذوف، ولا خلاف في جواز تقديره اسمًا، نحو كائن أو مستقر أو فعلًا، نحو كان أو استقر، وإنما الخلاف في الترجيح، فبعضهم رجح تقديره اسمًا، وهو اختيار جمهور البصريين، وحجتهم: أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر: أن يكون اسمًا مفردًا، وإليه يرشد قول ابن مالك في الخلاصة:

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّ ... نَاوِينَ مَعْنَىٰ كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرّ

وبعضهم رجح تقديره فعلًا وهو الأخفش والفارسي والزمخشري، وحجتهم: أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور، والأصل في العامل: أن يكون فعلًا؛ لأن العامل إنما يعمل لافتقاره إلى غيره، والأفعال أشد افتقارًا، والحق كما قاله الموضح في المغني أنه لا يترجح تقديره اسمًا ولا فعلًا، بل بحسب المقام، وإنما كان الظرف والجار والمجرور شبيهين بالجملة؛ لأنه إذا قدر المحذوف فعلًا نحو استقر كان من قبيل الإخبار بالجملة، وإن قدّر اسمًا مفردًا نحو كائن كان من قبيل الإخبار بالمفرد، فكأنهما أخذا طرفًا من المفرد وطرفًا من الجملة؛فلذا كانا شبيهين بالجملة وشبيهين بالمفرد، فحذف ذلك في كلامهم من باب الاكتفاء. مثل:قوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾[النحل:٨١]، أي: والبرد.اهـ. دحلان.

تنبيه: واعلم أنه كما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرًا، كذلك يجب حذفه إذا وقعا صفة، نحو مررت برجل عندك أو في الدار، أو حالًا نحو مررت بزيد عندك أو في الدار، أو صلة نحو جاء الذي عندك أو في الدار، لكن

يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلًا؛ لأن الصلة في غير أل لا تكون إلا جملة، والتقدير جاء الذي استقر عندك أو في الدار، وأما الصفة والحال فحكمهما كحكم الخبر كما تقدم.اهـ. ابن عقيل.

فائدة: اعلم أن كلًّا من الظرف والجار والمجرور قسمان: لغو ومستقر بفتح القاف، فاللغو ما ذكر عامله ولايكون إلا خاصًّا، والمستقر: ما حذف عامله عامًّا كان ولايكون إلا واجب الحذف، أو خاصًّا واجب الحذف نحو يوم الجمعة صُمت فيه، فيوم الجمعة منصوب بعامل محذوف وجوبًا مفسر بالعامل المذكور على سبيل الاشتغال عنه بالضمير، والأصل: صمت يوم الجمعة، صمت فيه على حد زيدًا ضربته، ولا يجوز ذكر عامله؛ لأن العامل المذكور عوض عنه، وهم لايجمعون بين العوض والمعوض، أوجائزه نحو زيد على الفرس أي: راكب، وقيل: المستقر ما متعلقه عام، واللغو ما متعلقه خاص وعليه اقتصر الدماميني، وسمي اللغو لغوًا لخلوه من الضمير،أ:ي لعدم استقرار الضمير في المتعلق، والمستقر مستقرًّا، أي: مستقرًّا فيه؛ لاستقرار الضمير فيه.اهـ. صبان. بتصرف.

تنبيه: ظرف المكان يخبر عن أسماء الذوات والمعاني، نحو زيد خلفك والخير أمامك، ولا يخبر بظرف الزمان عن الذوات، والمراد به: ما قام بنفسه ويقابلها العرض، فلا يقال: زيد اليوم؛ لعدم الفائدة، إذ لا تختص الذات بزمن دون زمن، فإن حصلت فائدة جاز الإخبار بالزمان عن أسماء الذوات، وتحصل الفائدة بأحد أمور ثلاثة، الأول: أن يتخصص الزمان بوصف كنحن في يوم طيب، أو بإضافة مع جره بفي كنحن في شهر كذا، الثاني: أن تكون الذات مشبهة للمعنى في تجددها وقتًا فوقتًا نحو الرطب شهري ربيع والليلة الهلال الثالث تقدير مضاف هو معنى نحو اليوم

خمر، أي: شرب خمر، وإلى هذا ذهب قوم، منهم ابن مالك كما قال في الخلاصة:

وَلاَ يَكُونُ اسْمُ الزَّمَانِ خَبَرَا عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبَرَا

وذهب جمهور البصريين إلى المنع مطلقًا، فإن جاء شيء من ذلك أُوِّل، ويخبر بظرف الزمان عن المعاني جمع معنى، وهو ما عدا الذات من الأعراض كالصوم والسفر وذلك نحو الصوم اليوم، والسفر غدًا، ويشترط في الحدث الذي يخبر عنه بالزمان أن لا يكون مستمرًّا، فإن الصوم والسفر كل منهما غير دائم الوقوع، فإن كان الحدث مستمر الوقوع امتنع الإخبار به عنه، فلا يقال: طلوع الشمس اليوم؛ لعدم الفائدة، لأن طلوعها مستمر.

فائدة: وفي شرح الرضي: ويكون ظرف الزمان خبرًا عن اسم معنى، بشرط حدوثه، ثم ينظر، فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره، وكان الزمان نكرة رفع غالبًا نحو الصوم يوم والسير شهر، إذا كان السير أكثره؛ لأنه باستغراقه إياه كأنه هو، ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية، ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجرُّه بفي، نحو الصوم في يوم أو يومًا، خلافًا للكوفيين، وذلك أنَّ في عندهم توجب التبعيض، فلا يجيزون صمت في يوم الجمعة، بل يوجبون النصب، والأولى جوازه كما هو مذهب البصريين، ولا يعلم إفادة في للتبعيض، وإن كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبًا كما في الأول عند البصريين، وأوجب الكوفيون النصب كما أوجبوه في المنكر للعلة المذكورة، فإن وقع الفعل لا في أكثر الزمان، سواء كان الزمان معرَّفًا أو منكَّرًا، فالأغلب نصبه أو جره بفي اتفاقًا بين الفريقين نحو الخروج يومًا أو في يوم، والسير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة، وأما قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[البقرة:١٩٧] فلتأكيد أمر الحج ودعاء الناس إلى

الاستعداد له، حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة.اهـ.

واعلم أن ظرف المكان المتصرف إذا أخبر به عن اسم عين ترجح رفعه على نصبه إن كان المكان نكرة، نحو المسلمون جانب والمشركون جانب، ويجوز جانبًا، فإن كان معرفة ترجح نصبه على رفعه، نحو زيد أمامك، وداري خلف دارك بالنصب، ويجوز الرفع، ويجب نصب غير المنصرف كفوق.اهـ. صبان.

تنبيه: يشترط لصحة وقوع الجملة خبرًا: أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ؛ لأنها كلام مستقل، وجعلها خبرًا يصيرها جزأ من الكلام، فلا بد من شيء يدل على الجزئية، وذلك الشيء هو الرابط، وإلى ذلك أشار ابن مالك في الخلاصة:

وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَة ... حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهُ

وهو إما ضمير، وهو الأصل في الربط؛ إذ هو موضوع لهذا الغرض، ولذلك يربط به مذكورًا، نحو زيد قام أبوه، ومحذوفًا كقراءة ابن عامر في سورة الحديد ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾[النساء:٩٥] أي وعده، وإما إشارة نحو قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٌ﴾[الأعراف:٢٦] فلباس مبتدأ، والتقوى مضاف إليه، وذا مبتدأ ثان، هذا أحد احتمالين، ويحتمل أن يكون ذلك بدلًا، أو بيانًا، فالخبر مفرد لا جملة، وخير: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما: الإشارة، وإما إعادة المبتدأ بلفظه نحو قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ (١) مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾[الحاقة:١-٢]- وقوله تعالى: ﴿ٱلۡقَارِعَةُ (١) مَا ٱلۡقَارِعَةُ﴾[القارعة:١-٢] فالحاقة: مبتدأ أول، وما: مبتدأ ثان، والحاقة: خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط: إعادة المبتدأ بلفظه، وكذا ﴿ٱلۡقَارِعَةُ (١) مَا ٱلۡقَارِعَةُ﴾، وإما العموم بأن يكون الخبر عامًّا يشمل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل، فزيد مبتدأ، ونعم الرجل جملة فعلية خبر،

والرابط بينها وبين المبتدأ العموم، وذلك لأن (أل) في الرجل للعموم، وزيد فرد من أفراده، فدخل في العموم، فحصل الربط، وهذا كله إذا لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى، وإلى ذلك أشار ابن مالك في الخلاصة:

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاه مَعْنَىٰ اكْتَفَىٰ ... بِهَا كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَىٰ

فإن كانت كذلك لم تحتج إلى رابط، وذلك بأن تقع خبرًا عن مفرد يدل على جملة، كالحديث والخبر والشأن والكلام والقول واللفظ والأمر والقصة والحكاية وضمير الشأن، وذلك كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[الإخلاص:١] فهو مبتدأ، والله أحد مبتدأ وخبر، والجملة خبر المبتدأ الأول، وهي مرتبطة به؛ لأنها نفسه في المعنى، لأن هو بمعنى الشأن، والجملة هي نفس الشأن، وكقوله ﷺ: (**أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا والنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**)، وغير ذلك، وقد نظم ذلك العلامة الشيخ حسن العطار(١)، فقال:

إِنْ جُمْلَةٌ خَبَرًا عَنْ مُبْتَدَأ وَقَعتْ ... وَلَمْ تَكُنْ عَيْنُهُ بِمُضْمَرٍ قُرِنَتْ

أو الإِشَارَةُ أو تَكْرِير مُبْتَدأ ... أو العُمُوم فَهَذِي أَرْبَع نُظِمَتْ

تنبيه: واعلم أن الجملة تنقسم إلى صغرى وكبرى، فالصغرى ما كانت خبرًا عن غيرها، والكبرى ما كان الخبر فيها جملة، فجملة زيد قام أبوه كبرى؛ لأن الخبر وقع فيها جملة، وذلك أن زيدًا مبتدأ، وجملة قام أبوه خبر عنه، وهي جملة صغرى؛ لأنها وقعت خبرًا عن زيد، وقد تكون الجملة الواحدة كبرى وصغرى باعتبارين نحو زيد أبوه غلامه منطلق، فزيد مبتدأ أول، وأبوه مبتدأ ثان، وغلامه مبتدأ ثالث، ومنطلق خبر المبتدأ الثالث، والمبتدأ الثالث وخبره خبر المبتدأ الثاني، والرابط بينهما: الهاء من

---

(١) العلَّامة شيخ الأزهر حسن بن محمد العطار المصري، المولود بالقاهرة سنة١١٨٠هـ، وكان أبوه الشيخ «علي محمد العطار» فقيرًا يعمل عطارًا، توفي سنة (١٢٥٠هـ).

غلامه، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما: الهاء من أبوه، والمعنى: زيد غلام أبيه منطلق، فزيد ومنطلق وما بينهما جملة كبرى لا غير؛ لأن خبرها جملة، وجملة غلامه منطلق صغرى لا غير؛ لأنها وقعت خبراً، وجملة أبوه غلامه منطلق كبرى، باعتبار كون الخبر فيها جملة وصغرى، باعتبار كونها خبراً عن زيد.

تتمة: واعلم أن للخبر ثلاث حالات: «أحدها» التأخير وهو الأصل، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله في الخلاصة: **والأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا** لأن المبتدأ محكوم عليه، فحقه التقديم؛ ليتحقق تعقله، فيكون حق الخبر التأخير؛ لأنه محكوم، ولأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف،ويجب تأخيره في تسعة مواضع: «أحدها» أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة، أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ، ولا قرينة تميِّز أحدهما عن الآخر نحو: الله ربُّنا، وأفضل من زيد أفضل من عمرو، فلا يجوز تقديم الخبر في هذا، ونحوه؛ لأنَّك لو قدَّمته فقلت: ربُّنا الله، وأفضل من عمر أفضل من زيد لكان المتقدِّم مبتدأ، وأنت تريد أن يكون خبراً من غير دليل يدلُّ عليه، فإن وجد دليل لفظيٌّ، أو معنويٌّ يدلُّ على أن المتقدِّم خبر جاز، فالأوَّل نحو: رجل صالح حاضر، فإنَّ القرينة اللَّفظيَّة وهي الصفة قاضية على النَّكرة الموصوفة بالابتدائيَّة تقدَّمت، أوتأخَّرت، والثَّاني نحو: أبو يوسف أبوحنيفة، فإنَّ القرينة المعنويَّة وهي التَّشبيه الحقيقيُّ قاضية بأنَّ أبا يوسف مبتدأ؛ لأنَّه مشبَّه، وأبا يوسف خبره، لأنَّه مشبَّه به. «ثانيها» أن يكون الخبر فعلًا رافعًا لضمير مستتر يعود إلى المبتدأ، نحو زيد قام أو يقوم. «ثالثها»أن يكون الخبر محصورًا فيه بإنما أو بإلا نحو إنما زيد قائم ونحو ما زيد إلا قائم. «رابعها» أن تدخل على مبتدئه لام الابتداء، نحو لزيد قائم، وشذَّ تقديمه في قول الشاعر:

خَـالِي لأَنْـتَ وَمَـنْ جَرِيـرٌ خَالُـهُ ... يَنَـلِ العَـلَاءَ وَيُكْـرِم الأَخْـوَالاَ

والعلاء بالفتح والمد العلو،والمعنى: لَأنتَ يا أيها الرجل العظيم خالي، ومَن كان جرير خاله، أوالذي جرير خاله يبلغ ويدرك الشرف، أو رفعة المنزلة، وعِظَم القَدر والرتبة، ويكرم أخواله لعِظَمِه، أو يعامله الناس بالإكرام من حيث أخواله، أي: بالنظر إلى كونه منسوبًا لهم. اهـ.شرح شواهد ابن عقيل، والشاهد في قوله: خالي لأنت: حيث قدم الخبر على المبتدأ الذي دخلت عليه لام الابتداء شذوذًا؛ لأن لام الابتداء لها صدر الكلام. اهـ.فتح الجليل. «خامسها» أن يكون المبتدأ له صدر الكلام كأسماء الاستفهام نحو من لي منجدًا، «سادسها» الخبر المقرون بالفاء نحو الذي يأتيني فله درهم لأن الفاء إنما دخلت في الخبر المذكور لشبهه بالجزاء والجزاء لا يتقدم على الشرط. «سابعها» الخبر المقرون بحرف الجر الزائد، نحو ما زيد بقائم.«ثامنها» الخبر الطلبي نحو زيد اضربه. «تاسعها» المخبر به مذ ومنذ نحو ما رأيته مذ أو مند يومان إذا جعلا مبتدئين لتعريفهما معنى إذ المعنى أمد انقطاع الرؤية يومان. «ثانيها» التقديم ويجب تقديمه على المبتدأ في أربعة مواضع:«الأول» أن يكون المبتدأ نكرة لا مسوغ لها إلا تقدم الخبر الظرفي أو الجار والمجرور، نحو عند زيد نمرة وفي الدار رجل. «الثاني» أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود إلى شيء في الخبر نحو في الدار صاحبها. «الثالث» أن يكون الخبر له صدر الكلام، نحو أين زيد «الرابع» أن يكون المبتدأ محصورًا فيه بإنما أو بإلا نحو، إنما في الدار زيد، وما في الدار إلا زيد، «**الحالة الثَّالثة**»: جواز التَّقديم، والتَّأخير؛ وذلك فيما فُقِدَ فيه مُوجِبُهُمَا الحذف، فتقول: زيد قائم، وزيد قام أبوه، وزيد أبوه منطلق، وزيد في الدَّار، وعمرو عندك، فيترجَّح تأخيره على الأصل، ويجوز تقديمه على المبتدأ؛ لعدم المانع، وإلى ذلك أشار ابن مالك في (الخلاصة):**وجوَّزوا التَّقديم إذ لا ضررا**

وقد يحذف كلّ من المبتدأ، والخبر جوازًا، والأصل فيهما الثُّبوت لكن جوَّزوا حذف أحدهما عند وجود قرينة تدلُّ عليه، فمثال حذف المبتدأ جوازًا قوله تعالى:

﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ﴾[فصلت:٤٦]، ويقال: كيف زيد؟ فتقول: في الجواب دنِف، فلنفسه، وعليها، ودنف أخبار لمبتدآت محذوفة جوازًا، والتَّقدير: فعمله لنفسه، وإساءته عليها، وهو دنف أي: مريض من العشق.

ومثال حذف الخبر جوازًا قوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾[الرعد:٣٥]، فظلُّها مبتدأ، وخبره محذوف جوازًا؛ لدلالة ما قبله عليه أي: دائم، وقد اجتمع حذف كلّ منهما وإبقاء الآخر في قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾[الذاريات:٢٥]، وإعرابه سلام مبتدأ، وهو نكرة، والمسوِّغ له الدُّعاء، وخبره محذوف أي: عليكم، وقوم خبر مبتدأ محذوف أي: أنتم ، ومنكرون نعت لقوم، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله في الخلاصة:

وحذف ما يعلم جائز كما تقول زيد بعد من عندكما

وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغنىٰ عنه إذ عرف

وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ، أو خبرًا، فقيل: الأولى أن يكون المحذوف هو المبتدأ؛ لأنَّ الخبر محطُّ الفائدة، وقيل: الخبر؛ لأنَّ التَّجوز في آخر الكلام أسهل، وقيل: بالتَّخيير. اهـ كواكب، وقديجب حذف كلٍّ منهما، فيجب حذف الخبر في أربعة مواضع: «الأوَّل» أن يكون خبرًا لمبتدأ بعد لولا، أويكون قبل جواب لولا، نحو: لولا زيد لأتيتك، التَّقدير: لولا زيد موجود لأتيتك، ونحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[سبأ:٣١]، أي: لولا أنتم موجودون، وإنَّما حذف؛ لوجود القرينة الدَّالة على حذفه، وهي كلمة لولا؛ لدلالتها على الوجود، ووجب حذفه؛ لقيام الجواب مقامه فهو عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوَّض عنه.«الثّاني» أن يكون المبتدأ نصًّا في اليمين أو يكون الخبر واقعًا بعد القسم الصَّريح، نحو: لعمرك لأفعلنَّ كذا التقدير لعمرك قسمي فهو مبتدأ، وقسمي خبره، وإنَّما حذف؛ لدلالة عمرك عليه، ووجب؛ لسدِّ جواب القسم مسدَّه. اهـ كواكب.

ومن القسم الصَّريح نحو: أيمن الله لأفعلنَّ كذا، أي أيمن الله يميني، أو قسمي.

«الثّالث» أن يقع بعد المبتدأ واو هي نصٌّ في المعيَّة أويكون الخبر واقعًا بعد واو المعيَّة، نحو: كلُّ رجل وضَيعتُه، فكلٌّ مبتدأ، وقوله: وضيعته معطوف على كلٍّ، والخبر محذوف، والتّقدير كلُّ رجل وضيعته مقرونان، وإنَّما حذف؛ لدلالة واو المعيَّة على المقارنة، ووجب؛ لقيام المعطوف مقامه. اهـ كواكب. «الرابع»: أن يكون المبتدأ مصدرًا، وبعده حال سدت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبرًا، فيحذف الخبر وجوبًا لسد الحال مسده، نحو ضربي العبد مسيئًا، فضربي مبتدأ والعبد معموله، ومسيئًا حال سدت مسد الخبر، والخبر محذوف وجوبًا، والتقدير: ضربي العبد حاصل إذا كان مسيئًا، إن أردت الاستقبال، وإن أردت المضي فالتقدير ضربي العبد إذ كان مسيئًا، فمسيئًا حال من الضمير في كان المفسر بالعبد، وإذا كان أو إذ كان ظرف زمان نائب عن الخبر، وهذه الحال لا يصح جعلها خبرًا عن ضربي؛ لأن الخبر وصف في المعنى، والضرب لا يوصف بأنه مسيء، فلا يقال: ضربي مسيء، أو يكون اسم تفضيل مضافًا إلى المصدر نحو أكثر شربي السويق ملتوتًا، فأكثر مبتدأ مضاف إلى مصدر وهو شربي، والسويق مفعول، وملتوتًا حال سدت مسد الخبر، والتقدير: أكثر شربي السويق حاصل إذا كان أو إذ كان ملتوتًا، أو مضافـًا إلى شيء مؤوَّل بالمصدر المذكور، نحو: أخطب ما يكون الأمير قائمًا فأخطب اسم تفضيل مبتد أمضاف إلى مؤوَّل بالمصدر، وهو ما والفعل أي: أخطب كون الأمير قائمًا .

ويجب حذف المبتدأ في أربعة مواضع.«الأول» ما أخبر عنه بنعت مقطوع عن متبوعه للرفع لمجرد مدح، نحو الحمد لله الحميدُ، أو ذم نحو مررت بزيد الخبيثُ، أو ترحم نحو مررت بزيد المسكينُ، فالمبتدأ محذوف في هذه الأمثلة ونحوها وجوبًا، وإنما وجب فيه الحذف للتنبيه على شدة اتصاله بالمنعوت، أو للإشعار بإنشاء المدح أو الذم أو الترحُّم كما فعلوا في النداء.اهـ. خ ض بتصرف.

وتسمية المقطوع نعتًا باعتبار ما كان، أما إذا قطع للتخصيص أو للإيضاح، فإن الحذف فيه جائز كما في التصريح وغيره. «الثاني» ما أخبر عنه بمخصوص نعم وبئس

المؤخر على أحد وجهين، نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو إذا قدر المخصوص خبراً، فإن كان مقدمًا نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير، وإنما وجب حذفه لصيرورة الكلام لإنشاء المدح أو الذم، فجرى مجرى الجملة الواحدة.اهـ. صبان.

«الثالث» ما حكاه الفارسي من قولهم: في ذمتي لأفعلن، ففي ذمتي خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا، والتقدير في ذمتي يمين أو ميثاق أو عهد، وكذا ما أشبهه، وهو ما كان الخبر فيه صريحًا في القسم، وإنما وجب حذفه لدلالة الجواب عليه وسده مسده.اهـ. خ ض. «الرابع» ما أخبر بمصدر مرفوع جيئ به بدلًا من اللفظ بفعله، والمراد: أنهم تلفظوا بالمصدر عوضًا عن تلفظهم بالفعل، نحو سمع وطاعة وصبر جميل، التقدير: أمري سمع وطاعة وصبري صبر جميل، وأصل هذه المصادر أسمع سمعًا وأطيع طاعة وأصبر صبرًا جميلًا، فحذف الفعل وعوض عنه المصدر اكتفاء بدلالته عليه، فلا يجمع بينهما، ثم عدل إلى الرفع لإفادة الدوام، ووجب حذف المبتدأ إعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية التي هي حالة النصب؛ إذ يجب فيها حذف الفعل. أفاده زكريا.اهـ.صبان.

خاتمة:يجوز تعدد الخبر مع كون المبتدأ واحدًا؛ لأن الخبر كالنعت والشيء الواحد يجوز أن ينعت بنعوت متعددة، ولأن الخبر محكوم به على المبتدأ، ولا يمتنع أن يحكم على الواحد بأحكام متعددة نحو زيد كاتب شاعر، أي: ينثر الكلام وينظمه، فالكاتب هنا الناثر للكلام، والشاعر هو الناظم له، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[البروج:١٤-١٦].اهـ. كواكب بزيادة من متممة الآجرومية، قال في الخلاصة:

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا ... عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سُرَاةٌ شُعَرَا

تم بحمدالله وفضله الجزء الأول، ويليه إن شاء الله الجزء الثاني، وأوله: باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر.

الفهرس


الخلاصة النحوية
في شرح الآجرومية
تأليف
شافعي بن معلم عبد الله
المجلد الأول
الخلاصة النحوية
الخلاصة النحوية في شرح الآجرومية
شافعي بن معلم عبد الله